المملكة المغربية

الرابطة المحمدية للعلماء



مركز الدراسات والأبحاث وإحياء التراث
سلسلة نوادر التراث (11)

كتاب التقريب والحرش المتضمن لقراءتي قالون وورش

مما عني بجمعه وتأليفه

الشيخ الفقيه المقرئ أبو الأصبغ عيسى بن محمد بن فتوح الهاشمي البلنسي المعروف بابن المرابط (ت 552 هـ)

رواية

الشيخ الفقيه المقرئ المتقن أبي العباس أحمد بن يحيى بن عون الله المشتهر بالحصار عفا الله عنهما بمنه

تقديم وتحقيق:

الدكتور حسن حميتو

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب التقريب والحرز المتضمن

لقراءتي قالون وورش



مركز الدراسات والأبحاث وإحياء التراث
الرابطة المحمدية للعلماء
شارع لعلو، لوداية - الرباط - المغرب
العنوان البريدي: ص.ب: 1320 البريد المركزي - الرباط
البريد الإلكتروني: almarkaz@arrabita.ma
هاتف وفاكس: 49 57 70 537 / 34 03 73 537 (212+)

سلسلة: نوادر التراث (11).
الكتاب: التقريب والحرش المتضمن لقراءة قالون وورش.
المؤلف: أبو الأصبغ عيسى بن محمد بن فَتُّوح الهاشمي البلنسي (ت552هـ)
دراسة وتحقيق: د. حسن حميتو.
مراجعة: د. عبد اللطيف الجيلاني/ نور الدين شوبد.
خطوط الغلاف: بلعيد حميدي.
الإخراج الفني: نادية بومعيزة.
عدد النسخ: 2000.
الطبعة الأولى: 1431هـ-2010م

خضع هذا الكتاب قبل نشره إلى التحكيم والمراجعة

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تمثل بالضرورة رأي المركز

الإيداع القانوني: 2009/2072
ردمك: 9981-0-3029-5
الطبع والتوزيع: دار الأمان للنشر والتوزيع - الرباط
البريد الإلكتروني: Derelamane@menara.ma
هاتف وفاكس: 537723276 / 537200055 (00212)

تطلب منشوراتنا خارج المغرب من:
- دار ابن حزم للطباعة والنشر، بيروت - لبنان
هاتف وفاكس: 701974 / 300227 (009611)
- دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة - مصر
19 شارع عمر لطفي، موازي عباس العقاد - مدينة نصر.
هاتف وفاكس: 2741578 / 2741750 (00202)

تَقْدِيمٌ

الحمد لله الذي أنزل الكتاب ولم يجعل له عوجا، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله الذي أنزل عليه القرآن على سبعة أحرف، وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا.

أما بعد:

فلم يحظ مَقرأٌ من المَقارئ السبعة وغيرها، بعناية أوسع ولا أحفل من تلك العناية التي نالها مَقرأ إمام دار الهجرة في القراءة أبي رؤيم نافع بن عبدالرحمن المدني(ت169هـ)؛ خاصة عند أئمة المغرب وقرائه، منذ أن تخيّره المغاربة قراءة رسمية لهم، يقرأون بها كتاب الله تعالى، ويلقنونه لناشئتهم، حتى غدت مَيْسَمًا من المياسم الحضارية البارزة التي تميز الشخصية المغربية.

وتعددت وجوه تلك العناية والاحتفاء؛ لتظهر في أجلى صورها من خلال وفرة التآليف والأنظام التي وضعها أئمة القراء بالمغرب في ضبط هذه القراءة وتمييز أحكامها أصولا وفَرْشاً، فتشكل بذلك رصيد زاخر من هذا النتاج المغربي الثر، ما زال كثير منه يستنهض هِمَم الأحفاد ليقوموا بالواجب نحوه، فهرسة، وتحقيقا، ونشرا، حتى يعرفه المهتمون، ويفيد منه الراغبون .

ويأتي «كتابُ التَّقْرِيبِ والحَرْشِ المتضمِّنِ لِقِرَاءَةِ قَالُونَ وَوَرْشٍ» لأبي الأَصْبَغ عيسى بن محمد بن فَتّوح الهاشمي البَلَنْسِي، المعروف بابن المرابط(ت552هـ)، في طليعة الكتب المغربية الأندلسية التي خدمت بشمول ودقة هذه القراءة المدنية، وجمعت شتات أحكامها، أصولا، وفرشا، من روايتيها الشهيرتين: رواية أبي سعيد عثمان بن سعيد ورش المصري(ت197هـ) من طريق أبي يوسف يعقوب الأزرق المدني(ت240هـ) أوثق أصحاب ورش، ورواية أبي موسى عيسى ابن مِينَا قالون(ت220هـ) خليفة نافع في مدرسته بالمدينة، من طريق أبي نشيط محمد ابن

هارون المروزي(ت258هـ)، بوصفهما الروايتين اللتين سعدتا بالشهرة والقبول في الأقطار المغربية، منذ أن دخلت قراءة الإمام نافع إلى هذه الديار القصية، في هذا الجناح الغربي من البلاد الإسلامية مع الرواد الأوائل من تلامذة نافع كالغازي بن قيس(ت199هـ) وأضرابه.

وغني عن البيان أن هذا الكتاب ـ الذي أسعد اليوم بتقديمه ـ فريد في بابه ونسجه، يجمع بين دقة التأليف، وحسن التبويب، وطرافة الترتيب، ويتجلى ذلك في تقديم الرواية التي عليها العمل في الإقراء وهي رواية ورش؛ بذكر أحكامها أصولا وفرشا، منفصلة عن رواية قالون، على خلاف المعهود فيما ألف أو نظم في هذا الموضوع، مما لا نكاد نجد له مثالا نسج على منواله قبله أو بعده، كما تجلى في تحرير مادة الكتاب ورسم خط الاختيار فيه، فهو يمثل بجلاء طلائع المدرسة المغربية في اختياراتها في القراءة والأداء، وهي المدرسة التي اعتمدت طريقة إمام هذه الصناعة الحافظ الكبير أبي عمرو الداني(ت444هـ) الذي يعد مؤلفُ كتاب التقريب والحرش أحدَ أعلام مدرسته.

ويعود تأليف كتاب «التقريب والحرش» إلى أواخر عهد المرابطين وأوائل عهد الموحدين في النصف الأول من القرن السادس الهجري، فهو ينتمي إلى مرحلة تاريخية متقدمة نسبيا، لم يصلنا من الكتب التي ألفت خلالها إلا القليل النادر خاصة في القراءة وعلومها، مما يجعل وصول كتاب «التقريب والحرش» إلينا سالما مما أصاب كثيرا من نظائره من عوادي الزمان هبة تستحق التثمين، وهو ما دفعنا إلى اختياره ليكون حلقة نفيسة ضمن سلسلة نوادر التراث التي يسهر مركز الدراسات والأبحاث وإحياء التراث بالرابطة المحمدية للعلماء على إصدارها، ولعلنا بنشر هذا الأثر الأندلسي النادر نكون قد أسدينا بعض ما يجب إزاء هذا المقرإ النافعي المدني من روايتيه الشهيرتين، وأغنينا المكتبة القرآنية بمصدر طالما انتظر صدوره الباحثون والمهتمون.

وقد بذل الدكتور حسن حميتو جهدا مشكورا في ضبط نص الكتاب وقدم له بدراسة عَرّف فيها بمؤلفه، وأبرز طرفا من مواطن الجدة والطرافة التي يتسم بها هذا التأليف على وجازته واختصاره، كما سعى إلى وضعه في سياقه التاريخي والقرائي العام، فجاء الكتاب بذلك جامعا بين نفاسة المادة القرائية، وجودة التحقيق والإخراج.

نسأل الله تعالى النفع به، والأجر والمثوبة لمؤلفه ومحققه، وكل من سعى في إخراجه، كما نسأله سبحانه أن يجعله في سجل حسنات راعي العلم والعلماء مولانا أمير المؤمنين جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأعزه، والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

أحمد عبادي

الأمين العام للرابطة المحمدية للعلماء



مُقدّمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه. وبعد،

فإن كتاب «**التقريب والحرْش**» أحد ثلاثة كتب أندلسية ظهرت في مدد متقاربة كلها حمل عنوان «**التقريب**»، وربما اشتبه أمرها على القارئ عند ذكر هذا العنوان على سبيل الاختصار.

▪ أما الأول فهو كتاب «التقريب والإشعار في مذاهب القراء السبعة أئمة الأمصار» لأبي محمد الأشْجَعي اليابُري نزيل إشبيلية (ت538هـ)[1]. ذكره العلامة أبو بكر بن خير الإشبيلي في فهرسة ما رواه عن شيوخه، وقال: «تأليف شيخنا الإمام أبي محمد شعيب بن عيسى بن علي الأشجعي المقرئ رحمه الله، حدثني به قراءة مني عليه بلفظي غير مرة، وقرأت عليه القرآن العظيم بما تضمنه ختمات كثيرة مفردة ومجموعة، نفع الله بذلك يوم القيامة»[2].

وذكر الحافظ ابن الأبار أنه ـ أي الأشجعي ـ أجاز لأبي بكر بن خير سنة 530هـ[3].

وينقل عنه أبو عبد الله المنتوري في شرحه على الدرر اللوامع لابن بري في مواضع[4]، وتبعه في ذلك أبو زيد عبد الرحمن بن القاضي في «الفجر الساطع على الدرر اللوامع»[5].

---

(1) ترجمته في الذيل والتكملة لابن عبد الملك (4/ 131)، والتكملة لابن الأبار (4/ 136)، وغاية النهاية لابن الجزري (1/ 328)، وبغية الوعاة للسيوطي (2/ 4).

(2) فهرسة ابن خير (ص34).

(3) التكملة (4/ 136 ـ 137).

(4) ينظر مثلا (1/ 119، 180 ـ 181، 197، 317).

(5) الفجر الساطع على الدرر اللوامع لابن القاضي (2/ 121،411).

■ أما التأليف الثاني فهو كتاب «التقريب في القراءات السبع» لأبي العباس أحمد بن محمد بن سعيد بن حرب اللخمي المسيلي الإشبيلي المقرئ (ت بعد 539هـ)[1].

قال ابن خير: «حدثني به قراءة مني عليه رحمه الله»[2].

وقال أبو الحسن الرعيني (592 ـ 666هـ) في برنامج شيوخه في ترجمة أبي زكريا يحيى بن أحمد بن سليمان بن مرزوق الجذامي: «من أهل حصن القصر رحمه الله، قرأت عليه حروف السبع في كتاب التقريب في القراءات السبع لشيخه أبي العباس بن حرب مع جميع الكتاب، وحدثني به عن مؤلفه قراءة منه عليه»[3].

وقال ابن الأبار: «وسمع منه أبو بكر بن خير وأجاز له جميع رواياته في جمادى الأخرى سنة تسع وثلاثين وخمسمائة»[4].

وقال ابن عبد الملك: «وصنف في القراءات السبع مختصراً نبيلا سماه «التقريب»، وكان حيا سنة 539هـ»[5].

وقال ابن الأبار: «وألف كتابا في القراءات السبع سماه بالتقريب»[6].

وقال الذهبي وابن الجزري: «صنف كتاب التقريب في القراءات السبع»[7].

■ وأما الثالث فهو الذي يعنينا هنا، وهو كتاب «التقريب والحرش المتضمن لقراءة قالون وورش» لأبي الأصبغ عيسى بن محمد بن فتوح الهاشمي البلنسي المعروف بـ «ابن المرابط» (ت 552هـ). وسيأتي لنا الحديث عنه بتفصيل.

---

(1) ترجمته في الذيل والتكملة (1/ 2/ 427)، والتكملة (1/ 46- 47)، وطبقات القراء للذهبي (2/ 756)، وغاية النهاية (1/ 528 ـ 529).
(2) فهرسة ابن خير (ص 34).
(3) برنامج شيوخ أبي الحسن الرعيني (ص21 ـ 22) ترجمة 7.
(4) التكملة (1/ 47).
(5) الذيل والتكملة (1/ 2/ 427).
(6) التكملة (1/ 46 ـ 47).
(7) طبقات القراء (2/ 756) وغاية النهاية (1/ 533 ـ 534).

☑ صلتي بكتاب التقريب والحرش:

ينتمي هذا الكتاب من الناحية التاريخية إلى مرحلة متقدمة تكاد المؤلفات المخطوطة التي وصلت إلى زمننا منها ـ لاسيما في علم القراءات من الإنتاج المغربي الأندلسي ـ تعد على رؤوس الأصابع؛ ولهذا لم يكن غريبا أن لا تُعرف لكتاب «التقريب والحرش» إلا نسخة واحدة، هي نسخة المكتبة الوطنية بمدريد المحفوظة بدير الأسكوريال تحت رقم 591[1]. وكنتُ قد حصلت على مصورة عنها قبل أزيد من عشر سنوات بواسطة الأخ الفاضل البحاثة الدكتور عبد اللطيف جيلاني، خلال زيارته للمكتبة المذكورة في رحلة علمية قام بها أثناء إعداده لبحث الماجستير. وكان العزم مني قائما آنذاك أن أجعل من هذا الكتاب موضوعا لبحثي للحصول على دبلوم الدراسات العليا المعمقة بدار الحديث الحسنية، خصوصا وأنه كتاب يجمع فيما يجمع من المزايا مزيتن تستهويان كل باحث، هما: أهمية الموضوع، وصغر الحجم، بالإضافة إلى قِدَمه من حيث العصر الذي يمثله.

لكن بقدر ما كان فرحي واغتباطي بظَفري بمصورة عن هذا الكنز الثمين، كانت خيبة أملي وحسرتي حين وقفت في هذه النسخة على عيوب تحول دون قَبولها موضوعا لبحث أكاديمي، أو إخراجها محققة بصورة مرضية تستجيب لمعايير البحث العلمي ليستفيد منها الباحثون والمهتمون، وعلى رأس تلك العيوب اشتمالها على بَتْرين، ذهب الأول منهما بورقة كاملة ذات وجهين، تشتمل على نصف باب الهمزتين من كلمة وصدر باب الهمزتين من كلمتين، وذهب البتر الثاني بنصف وجه من حوالي عشرة أسطر، اشتمل على آخر فرش قالون وخاتمة الكتاب.

---

(1) ينظر تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان (1/ 718).

هذان البتران جعلا هذه النسخة على نفاستها وتقدمها الزمني غير كافية لإخراج الكتاب، فضلا عن تقديمه للحصول على الموافقة عليه في بحث جامعي، إلا أن تنضم إليها أخرى تسُدُّ خَلَلَها وتُصلِح عُوارها. وهو ما بقيت أطلبه وأسأل أهل هذا الشأن عنه، إلى أن يسر الله حصوله على يد نفس الباحث الطُّلَعة الدكتور عبد اللطيف جيلاني، حيث وقف في أثناء بحثه الدؤوب ضمن محتويات الخزانة الملكية العامرة بالرباط على نسخة أخرى غير مفهرسة من كتاب «**التقريب والحرش**»، فسارع إلى إتحافي بخبر هذه الخبيئة الكَوْماء، والتحفة الغراء، ووفّر لي عنها ـ مشكوراً ـ صورة أحيتْ في نفسي العزم القديم على خدمة هذا الأثر العلمي النفيس، والعمل على إنقاذه من مصير الضياع الذي طال كثيرا من نظائره من كتب القراءة والأداء، بإخراجه محققا لينتفع به الباحثون والمهتمون، فجزى الله الفاضل المذكور خيرا عني وعن الكتاب.

القسم الأول:
الدراسة



ترجمة المؤلف[1]:

نسبه:

هو عيسى[2] بن محمد بن فَتُّوح بن فرج بن خلف بن عيّاش بن خلف بن وهبون بن فتحون بن حرب الهاشمي المقرئ، يكنى بـ «أبي الأصبغ» ويعرف بـ«ابن المرابط»[3] و بـ «الهاشمي».

قال ابن الأبار بعد ذكر نسبه المذكور:«قرأت نسبه بخطه»[4].

أصله من حصن «مُنتُ شون»[5] بعمل سرقسطة شرق الأندلس.

---

(1) ترجمة المؤلف في التكملة لكتاب الصلة لأبي عبد الله بن أبي بكر القضاعي المعروف بابن الأبار (4/ 11ــ12)، والمعجم في أصحاب القاضي الإمام أبي علي الصدفي لابن الأبار (ص302 ترجمة رقم 273)، وصلة الصلة لأبي جعفر بن الزبير (4/ 53) رقم الترجمة 89، وكتاب الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة لابن عبد الملك، السفر الخامس:(2 / 510)، وغاية النهاية لابن الجزري (1/ 614)، وتاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان (1/ 718)، ومعجم المؤلفين لرضا كحالة (8/ 33).

(2) تحرف اسمه في طبقات القراء للذهبي بتحقيق د.أحمد خان (2/ 862) إلى «علي»، ولم ينتبه المحقق إلى تصحيح هذا التحريف مع أنه أحال على موضع ترجمته في غاية النهاية وفيها اسمه على الصواب.

(3) ممن قد يلتبس اسمه باسم المؤلف لمشاركته له في الشهرة بهذه الكنية من علماء الأندلس، الإمام محمد ابن خلف بن سعيد بن وهب المريّ، يكنى أبا عبد اللهّ، ويعرف بابن المرابط، قاضي المريّة ومفتيها وعالمها، أخذ عن أبي عمر الطلمنكي وأبي عمرو الداني وغيرهما، ووضع شرحا كبيرا على صحيح البخاري، وكان عالما بمذهب الإمام مالك، توفي سنة 485هـ. ترجمته في الصلة لابن بشكوال (2/ 527 ـ 528)، وترتيب المدارك (8/ 184).

(4) التكملة (4/ 11).

(5) قال ياقوت في معجم البلدان (5/ 207):« مُنت شون: الشين معجمة وآخره نون: حصن من حصون لارِدَة بالأندلس قديماً، بينه وبين لاَرِدَة عشرة فراسخ وهو حصين جدا». وهي مكونة من لفظين: «مُنت» بمعنى جبل، و«شون» اسم مكان نسب الجبل إليه. قال ياقوت بعد ذكر مجموعة من البلدان تنسب إلى هذا الجبل (5/ 207): «قال العبدري: «منت» اسم جبل تنسب هذه المواضع كلها إليه كما تقول جبل كذا وكذا».

◙ ولادته ونشأته:

كانت ولادته سنة تسع وسبعين وأربعمائة، قال ابن الأبار: «ومولده سنة تسع وسبعين وأربعمائة، وفي هذه السنة كانت وقعة الزلاقة[1]»[2].

ولعل مولده كان بحصن «منتُ شون» حيث أصل سلفه. قال ابن الأبار:«وسكن بلنسية، وبها نشأ»[3]. والظاهر أن انتقاله إلى بلنسية كان برفقة والديه وأسرته، لكننا لا ندري متى حصل ذلك، ونرجح أنه كان بعد خروج الروم منها وعودتها دار إسلام[4]، بعد أن ملكوها أزيد من ثمانية أعوام، بدءا من سنة 487هـ، أذاقوا فيها أهلها الهُون وشديد النكال، وبطشوا بالعلماء والفضلاء، ونهبوا الأموال وانتهكوا الحرمات، وأحرقوا قاضيها الفقيه أبا أحمد ابن جحاف وخلقاً غيره على مرأى من المسلمين، إلى أن وجه إليها أميرُ المسلمين يوسف بن تاشفين الأميرَ أبا محمد مزدلي ففتحها الله تعالى على يديه سنة 495هـ[5].

---

(1) هي الموقعة التي دارت رحاها في الأندلس بين الجيوش المغربية والأندلسية الموحدة تحت قيادة يوسف ابن تاشفين اللمتوني المرابطي وبين الجيوش الرومية الصليبية بقيادة الأدفونش؛ فكانت الهزيمة الساحقة على جيوش الصليبيين، كما كانت تمهيدا لتوحيد المغرب والأندلس تحت قيادة سياسية واحدة. ينظر المعجب في تلخيص أخبار المغرب لعبد الواحد المراكشي (ص 132)، ونفح الطيب للمقري (4/ 354).

(2) التكملة (4/ 12) ومثله في الذيل والتكملة: السفر الخامس (2/ 510).

(3) التكملة (4/ 11).

(4) إذا صح ما قدرناه من انتقال ابن المرابط إلى بلنسية بعد جلاء الروم عنها سنة 495هـ، فسيكون عمره عند ذلك يناهز الست عشرة سنة، وعليه فسيكون في عبارة صاحب التكملة بأنه «سكن بلنسية وبها نشأ» تجوُّز وتسامح؛ إذ أن مكان النشأة هو حيث يتربى الطفل ويدرُج في أول عمره وسني صباه. لذلك فعبارة ابن الجزري أدق حيث قال:«نزيل بلنسية».

(5) ينظر في استيلاء الروم على بلنسية، ثم رجوعها بعد إلى أيدي المسلمين: الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة لأبي الحسن علي بن بسام الشنتريني (5/ 91 ـ 103)، والبيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب لابن عذاري المراكشي (4/ 34 ـ 42)، ونفح الطيب (4/ 455 ـ 456)، والحلل السندسية في الأخبار الأندلسية لشكيب أرسلان (3/ 72 ـ 84).

يقول ابن عذاري المراكشي: «أنقذ الله بلنسية من يد الشرك ومَلَكة الروم وطهَّرها، وصرف إليها نور الإسلام ودين محمد عليه السلام، بعد ثمانية أعوام وشهر ونصف»[1].

وقد عاد إلى بلنسية عند عودتها للمسلمين ودخولها في إيالة المرابطين جماعة من العلماء والقراء الذين كانوا نزحوا عنها عند استيلاء الروم عليها. ومن أعيانهم إمامها ومقرئها الكبير، شيخُ ابن المرابط، الإمامُ أبو داود سليمان بن نجاح (413ـ 496هـ)، صاحب الحافظ أبي عمرو الداني وراوية كتبه، وكانت عودته إليها سنة 495هـ، فقصده الطلاب للأخذ عنه، ومنهم محمد بن أحمد بن عمار التجيبي الأزدي (477 ـ 519هـ)، فقد ذكر ابن الجزري في ترجمته من الغاية أنه «رحل إلى بلنسية وله ثماني عشرة سنة، فقرأ على أبي داود سنة خمس وتسعين وأربعمائة»[2].

وممن قصده أيضا للأخذ عنه ببلنسية بعد عودتها للإسلام أبو عبد الله محمد بن يحيى ابن محمد بن إسحاق الأنصاري، لكنه وجده مريضا مرضه الذي مات منه فأخذ القراءات عن صاحبه أبي بكر الصناع المعروف بالهدهد[3].

ولم يكتب لأبي داود أن يعيش بعد عودته لبلنسية إلا نحوا من عام؛ إذ وافاه الأجل بها في سادس عشر شهر رمضان سنة (496هـ)[4].

أما مترجمنا ابن المرابط فيكون ـ إن صح انتقاله إلى بلنسية بعد جلاء الروم عنها وعمره يومئذ يناهز الست عشرة سنة ـ قد عاش صدر الدولة المرابطية وبداية عهد الوحدة بين المغرب والأندلس، على عهد أمير المسلمين يوسف بن تاشفين اللمتوني

(1) البيان المغرب لابن عذاري (4/ 42).
(2) غاية النهاية (2/ 76).
(3) الحلل السندسية لشكيب أرسلان (3/ 181).
(4) غاية النهاية (1/ 316 ـ 317).

المرابطي مؤسس مدينة «مراكش» وصاحب الوقائع المشهورة في جوازاته إلى الأندلس، وهي التي انتهت بالإطاحة بملوك الطوائف بجهات الأندلس وضمها من الناحية السياسية والإدارية إلى الدولة المغربية وعاصمتها مراكش.

شيوخه:

كانت الأندلس في عصر المؤلف عصر الوحدة السياسية بين العدوتين تعج بالعلماء والطلبة، لاسيما حواضرها الكبرى كقرطبة وإشبيلية ودانية وبلنسية، خاصة في علوم القراءة والأداء من تلاميذ مدرسة الحافظ الكبير أبي عمرو الداني، وقد هيأ ذلك لابن المرابط ظروفا مواتية للأخذ عن كبار مشيخة العصر، وقفت على تسمية جماعة منهم، أذكرهم مرتبين حسب سني وفياتهم:

1 ـ أبو داود سليمان بن أبي القاسم نجاح البلنسي المؤيدي الهشامي الأموي، مولى المؤيد بالله هشام بن الحكم بن عبد الرحمن الناصر الأموي (413 ـ 496هـ)[1]، أصله من بلنسية، ونشأ في قرطبة، ورحل إلى دانية فلازم بها أبا عمرو الداني اثنتي عشرة سنة، حتى صار أنبل تلاميذه وأحظاهم عنده، وأثبتهم فيه، ومن طريقه روى الناس عامة كتب أبي عمرو، كما أخذ عن جلة شيوخ عصره بالأندلس كأبي عمر بن عبد البر وأبي علي الغساني وأبي علي الصدفي وأبي الوليد الباجي وغيرهم، ثم تصدر للإقراء والإفادة بعد وفاة شيخه أبي عمرو الداني سنة (444هـ)، مدة تربو عن اثنتين وخمسين سنة، قصده فيها الطلاب من الآفاق، وكان فيمن أخذ عنه مترجمنا وبلديُّه أبو الأصبغ[2]. والظاهر أن أخذه عنه كان في بلنسية عقب رجوع أبي داود إليها بعد عودتها

(1) ترجمته في الصلة (1/ 200)، والمعجم في أصحاب القاضي أبي علي الصدفي (ص302)، وبغية الملتمس للضبي (ص303)، والتبيان لابن آجطا (ورقة 38ـ 39)، وطبقات القراء للذهبي (2/ 686)، وسير أعلام النبلاء (19/ 169)، والغاية (1/ 316 ـ 317).

(2) الذيل والتكملة، السفر الخامس: (2/ 510).

للمسلمين سنة 495هـ، لكنه لم يُطِل الأخذ عنه بسبب موت الشيخ بعد ذلك بيسير. ولا شك أن أخذ أبي الأصبغ عن أبي داود سيكون له كبير الأثر في تكوينه العلمي وبروز شخصيته المتميزة في علوم القراءة، خصوصا وأنه صحب من بعده تلميذه وأحد أكابر أصحابه أبا بكر الهدهد، الذي ذكر ابن عبد الملك في ترجمته ـ كما سيأتي قريبا ـ أنه تلا على أبي داود واختص به، وعد في جلة أصحابه، وتصدر بعده للإقراء بجامع بلنسية مدة، قبل أن ينتقل عنها إلى قرطبة للإقراء بجامعها الأعظم[1].

2 ـ أبو بكر بن الصناع المشهور بالهدهد، وهو محمد بن إبراهيم بن محمد بن سعيد الأزدي البلنسي يعرف بابن الصناع ويكنى أبا بكر ويلقب بالهدهد (ت508هـ)[2]. قال ابن عبد الملك: «قرأ على أبي داود واختص به وعد في جلة أصحابه، وروى عن أبي القاسم خلف بن أحمد وغيره، تلا عليه غير واحد من الأعلام وكان متقدما في الإقراء مع إحكام تجويد وحسن أداء، تصدر للإقراء بجامع بلنسية إثر وفاة أبي داود شيخه واستمر على ذلك مدة، ثم انتقل إلى قرطبة وأقرأ بجامعها الأعظم، ثم تولى القضاء في بعض الكور إلى أن توفي مباغتة صدر سنة (508هـ)»[3].

ذكره ابن الأبار وابن عبد الملك والذهبي[4] وابن الجزري فيمن تلا عليهم أبو الأصبغ بالسبع.

3 ـ القاضي الشهيد الحافظ أبو علي حسين بن محمد بن فيره بن حيون الصدفي، المعروف بـ«ابن سكرة» المتوفى شهيدا سنة (514هـ)[5]. فقد ذكر ابن الأبار أبا الأصبغ في أصحاب أبي علي الصدفي المذكور ضمن كتاب «المعجم في أصحاب القاضي

---

(1) الذيل والتكملة (6/ 101) ترجمة 258.

(2) ينظر التكملة (4/ 11)، وغاية النهاية (1/ 614).

(3) الذيل والتكملة (6/ 101) ترجمة 258، والسفر الخامس: (2/ 510).

(4) تاريخ الإسلام للذهبي (12/ 52).

(5) التكملة (4/ 11)، والغنية للقاضي عياض (ص130)، والذيل والتكملة السفر الخامس: (2/ 510).

الإمام أبي علي الصدفي»، وخصه بترجمة قال فيها: «وسمع الحديث من أبي علي، وفيما أخذ عنه عوالي ابن خيرون»[1]. وذكر أن سماعه من أبي علي الصدفي كان بمرسية في النصف من ذي القعدة سنة 510هـ[2]، وهو ما يفيد أن أبا الأصبغ قد رحل إلى مرسية، وأنه إلى تاريخ سنة (510هـ) ما يزال يتابع الرواية والأخذ عن أئمة العلماء وقد تجاوز سنه الثلاثين.

4 ـ أبو عبد الله بن باسة: محمد بن باسة بن أحمد بن أردفان الزهري المقرئ (ت515هـ)، من أهل «أُنْدَة» سكن بلنسية، روى القراءات عن أبي القاسم خلف بن إبراهيم المقرئ الطليطلي وغيره، وكان مقرئا فاضلا دينا عارفا بالقراءات، وتوفي بإشبيلية في شهر رمضان سنة 515هـ، وقد نيف على السبعين، ذكره ابن الأبار وابن عبدالملك في شيوخ أبي الأصبغ[3].

5 ـ أبو عمران اليناشتي، موسى بن خميس بن بهدل، المقرئ المجود الأديب النحوي الضرير، المتوفى قبل سنة(520هـ)، من أهل يناشتة وسكن بلنسية، ذكره ابن الأبار في عداد شيوخ ابن المرابط في القراءات[4].

---

(1) هو الإمام الحافظ المسند أبو الفضل أحمد بن الحسن بن أحمد بن خيرون، ابن الباقلاني البغدادي المقرئ. ولادته سنة 404هـ ووفاته سنة 488هـ. سمع من خلق لا يحصون، منهم الخطيب البغدادي وأبو بكر البرقاني وأبو علي بن شاذان وسواهم، وسمع عليه جماعة، منهم الإمام الحافظ أبو علي بن سكرة الصدفي السرقسطي الأندلسي، ومن طريقه يسند أهل الأندلس كتب ابن خيرون، ومنها «عواليه» المشهورة بـ«عوالي ابن خيرون»، وهي أحاديث موافقة للصحيحين خرجها عن شيوخه، وقد تلقاها عن الصدفي جماعة من أصحابه كما في معجمه لابن الأبار (ينظر (ص57 و 70 و 95 و 126 و195)، وينظر فهرسة ابن خير (ص161). ترجمته في سير أعلام النبلاء للذهبي (19/ 105 ـ 108) وتذكرة الحفاظ له (4/ 1207)، وفهرس الفهارس لعبد الحي الكتاني (1/ 386)، والرسالة المستطرفة لمحمد بن جعفر الكتاني (ص165).

(2) المعجم (ص302).

(3) الصلة (2/ 542)، والتكملة (4/ 11)، والذيل والتكملة، السفر الخامس: (2/ 510).

(4) التكملة (4/ 11)، والذيل والتكملة، السفر الخامس: 2/ 510.

6 ـ عبد الرحمن بن سعيد بن هارون الفهمي، أبو زيد بن الوراق المقرئ (442 ـ 522هـ)، من أهل سرقسطة وسكن قرطبة، يكنى أبا المطرف ويعرف بابن الوراق، أخذ عن عمه أبي الربيع سليمان بن حارث وأبي الحسن بن مبشر وأبي عبد الله المغامي وأبي داود سليمان بن نجاح المقرئ وأبي الوليد الباجي وأبي عمر بن عبد البر وغيرهم، وأقرأ الناس بالمسجد الجامع بقرطبة وتولى الصلاة فيه[1]، أخذ عنه خلق من العلماء، منهم عبد الملك بن الصيقل وابن بشكوال، وابن خير صاحب الفهرسة، حيث أسند من روايته عنه كتاب «الإرشاد إلى معالم أصول قراءة نافع بن عبد الرحمن» لعمه أبي الربيع سليمان بن حارث بن هارون الفهمي، وكتاب «التيسير لأبي عمرو الداني». وممن أخذ عنه مترجمنا أبو الأصبغ بن المرابط، تلا عليه بالسبع[2].

7 ـ محمد بن فرج بن جعفر بن خلف، أبو عبد الله القيسي الغرناطي المقرئ، يعرف بـ«ابن أبي سمُرة»، (كان حيا سنة 535هـ)، من أهل الثغر الشرقي، وسكن غرناطة، كان من أئمة القراء عالما بالنحو[3]. قال ابن الأبار: «روى عنه أبو الأصبغ بن المرابط، قاله ابن عياد[4]، وذكر أن له رواية عن أبي داود المقرئ»[5].

8 ـ علي بن عبد الله بن ثابت بن محمد بن عبد الرحمن، أبو الحسن الأنصاري الخزرجي العبادي الصامتي الغرناطي (ت539هـ)، إمام ماهر مجود، من تلاميذ أبي داود المقرئ وأبي الحسن بن الدوش وابن البياز، حج وسمع بالمشرق من جماعة، وسمع صحيح البخاري من عيسى بن أبي ذر الهروي، وتصدر بعد رجوعه للإقراء ببلده

(1) ينظر المعجم (ص302)، والتكملة (4/ 11)، وابن الجزري في الغاية (1/ 369).

(2) التكملة (4/ 11)، وفهرسة ابن خير (ص28 ـ 29 و33 ـ 34)، والذيل والتكملة، السفر الخامس: (2/ 509 ـ 510)، وتاريخ الإسلام للذهبي (12/ 52)، وغاية النهاية (1/ 369).

(3) تاريخ الإسلام (11/ 642)، وغاية النهاية (2/ 228).

(4) ستأتي ترجمته في تلاميذ المؤلف.

(5) التكملة (1/ 357).

غرناطة، وولي صلاة الفريضة والخطبة بجامعها، إلى أن توفي بها شهيدا وقد قارب السبعين[1]. تفرد الذهبي بذكره في شيوخ ابن المرابط[2].

مكانته العلمية وتصدره للإقراء:

كانت بلنسية في زمن الطلب من أبي الأصبغ وبعده معقلَ مدرسة أبي عمرو الداني في القراءات ودارَ كبراء رجال مدرسته، ففيها تصدر أبو داود سليمان بن نجاح (ت496هـ)، وفيها بعده تصدر أبو الحسن بن هُذيل (ت564هـ) حامل لواء هذه المدرسة. وفيها تصدر أيضا مترجمنا أبو الأصبغ بن المرابط في علوم القراءة والأداء، التي كانت لها الغلبة في تكوينه العلمي وثقافته، مع مشاركة له في الحديث والأدب وعلم الوثائق.

يقول ابن الأبار في التكملة: «وتصدر للإقراء ببلنسية، وكان أحد الرؤساء في ذلك والعلماء بحقيقة الحمل والأداء، وليس له رواية عالية ولا بالحديث عناية، غلبت عليه صناعة الإقراء... وكان أديبا عارفا بالوثائق وعللها حسن الخط»[3]. وقال عنه الذهبي في طبقات القراء: «برع في الأداء وتصدر للإقراء»[4]. وقال عنه الإمام ابن الجزري: «مقرئ مُصدَّر بارع»[5].

وقد نبه عامة من ترجم لأبي الأصبغ إلى أنه لم يُجَلِّ في علم من علوم الرواية كما جلى في علم القراءة.

---

(1) التكملة (3/ 190 ـ 191)، والمعجم في أصحاب أبي علي الصدفي (ص294 ـ 295)، وطبقات القراء للذهبي (2/ 761)، وغاية النهاية (1/ 552).
(2) تاريخ الإسلام (12/ 52).
(3) (4/ 11 ـ 12).
(4) (2/ 862).
(5) غاية النهاية (1/ 614).

يقول ابن عبد الملك: «وكان متقدماً في صنعة الإقراء صدراً في رؤساء متقني الأداء، متصدراً لذلك عارفاً بالشروط حسن الخط»[1].

وأشار الإمام أبو جعفر بن الزبير إلى مشاركة لأبي الأصبغ في الحديث والأدب، فقال: «كان مقرئا متقنا ومحدثا أديبا حسيبا»[2].

وعده الأمير شكيب أرسلان في عداد من نبغ من أهل بلنسية أثناء حديثه عنها في كتابه «الحلل السندسية»[3].

▣ تلاميذه وإشعاع مدرسته:

كان لتصدر أبي الأصبغ للإقراء ببلنسية أثر كبير في وفرة الطلبة الآخذين عنه، سواء من أهل البلد أو من الآفاقيين الوافدين عليه. يقول ابن الأبار: «وتصدر للإقراء ببلنسية، وكان أحد الرؤساء في ذلك والعلماء بحقيقة الحمل والأداء»[4]، وقد وقفت في كتب التراجم على جماعة من تلاميذه، منهم:

1 ـ إبراهيم بن علي بن عبد الملك بن طلحة المقرئ، يكنى أبا إسحاق، من أهل إشبيلية وسكن قرطبة، وتصدر للإقراء بهما[5].

2 ـ أحمد بن علي بن أحمد بن ميمون، أبو جعفر وقيل: أبو بكر المخزومي من أهل جزيرة شَقْر (ت550هـ أو التي بعدها). قال ابن الأبار: «وقد أخذ عن أبي الأصبغ بن

---

(1) الذيل والتكملة: السفر الخامس 2/ 510.

(2) صلة الصلة (4/ 53).

(3) (3/ 199).

(4) التكملة (4/ 11).

(5) التكملة (1/ 134).

المرابط تأليفه في رواية ورش المترجم بـ«التقريب والحرش» في سنة ست أو سبع وعشرين وخمسمائة»[1]. ومثل ذلك في الذيل والتكملة[2] والحلل السندسية[3].

3 ـ أحمد بن يحيى بن عون الله، الشيخ الفقيه المقرئ المتقن، أبو العباس ويقال: أبو جعفر، عرف بـ«الحصار» (530 ـ 609هـ)[4]، أصله من دانية ونزل بلنسية، من كبار أصحاب أبي الحسن بن هذيل. ويعد أحد أقطاب مدرسة أبي عمرو الداني؛ وأهم وأعلى طرق الرواية عنه من كتابه التيسير، وعليه تدور أهم أسانيد المتأخرين في القراءة من هذه الطريق، قال ابن الأبار: «وطال عمره فأخذ عنه الآباء والأبناء»[5]. أخذ عن ابن المرابط[6]، وهو من رواة هذا الكتاب عنه، كما هو مثبت على صفحة العنوان من نسخة الأسكوريال التي اعتمدناها في التحقيق.

4 ـ طارق بن موسى بن طارق، أبو جعفر المعافري البلنسي (ت566هـ)، كان من أهل التجويد والإتقان، وكان يقرئ بالمسجد الجامع ببلنسية ويصلي التراويح في رمضان. ذكر ابن الأبار أخذه القراءات عن ابن المرابط[7].

5 ـ محمد بن أحمد، أبو عبد الله بن سلمة الشاطبي، ذكر ابن رشيد في ترجمة شيخه أبي بكر محمد بن الحسن بن يوسف المعروف بابن حَبيش اللخمي المرسي الأندلسي المقيم بتونس في سياق حديثه عن شيوخه أن منهم «الأستاذ أبو عبد الله محمد بن أحمد بن

(1) التكملة (1/ 58).
(2) السفر الأول (1/ 67 ـ 68).
(3) (3/ 94 ـ 95).
(4) له ترجمة في التكملة (1/ 89 ـ 90) ترجمة 261، والذيل والتكملة: السفر 5 / القسم (1/ 343 ـ 344) ترجمة 431.
(5) التكملة (1/ 89).
(6) ينظر روايته عنه في صلة الصلة (4/ 53).
(7) التكملة (1/ 275).

سلمة الشاطبي، لقيه بشاطبة وكتب عنه كتاب التقريب والحرش للهاشمي»، ثم ذكر في «ما تيسر من أسمعة ابن حبيش»: «التقريب والحرش في روايتي قالون وورش لأبي الأصبغ الهاشمي، قرأ جميعه على ابن سلمة حدثه به عن مؤلفه»[1].

6 ـ محمد بن موفق المكتِّب، أبو عبد الله مولى أبي علي بن أم الحور، يعرف بالخراط، من أهل بلنسية (488 ـ 563هـ)، كان صَنَع اليد عارفا بمرسوم الخط معروفا بالضبط يُغالى فيما يكتب، أخذ القراءات عن ابن المرابط[2].

7 ـ محمد بن عبد العزيز بن سعادة، أبو عبد الله الشاطبي المعمَّر المقرئ (516 ـ 614هـ)[3]، أخذ عن ابن المرابط القراءات[4]، ومن روايته عنه أسند كثير من العلماء كتاب «التقريب والحرش»، منهم أبو عبد الله بن الأبار كما ذكر في معجمه[5]، وقال في كتاب التكملة في سياق ذكر تلاميذ أبي الأصبغ: «وقد أخذ عنه شيخُنا أبو عبدالله بن سعادة المعمَّر تأليفه المذكور - يعني كتاب التقريب والحرش - قراءة عليه»[6].

وممن أسند أيضا الكتاب من طريقه من أصحاب الفهارس القاسم بن يوسف التجيبي (ت730هـ) كما في برنامجه[7].

وأشير هنا إلى أنه ورد بهامش إحدى النسخ التي اعتمد عليها د.إحسان عباس في تحقيق السفر الخامس من كتاب الذيل والتكملة لابن عبد الملك، وهي المرموز لها عنده بحرف «ح» تعليقٌ بمناسبة ذكر ابن عبد الملك لكتاب «**التقريب والحرش**» في ترجمة ابن

---

(1) ملء العيبة لابن رشيد (2/ 87، 96 ـ 97).
(2) التكملة (2/ 33)، والحلل السندسية (3/ 102).
(3) ترجمته في التكملة (2/ 110 ـ 111)، وطبقات القراء للذهبي (2/ 938).
(4) ينظر الذيل والتكملة، السفر الخامس: (2/ 510)، وطبقات الذهبي (2/ 863).
(5) المعجم لابن الأبار (ص302).
(6) التكملة (4/ 12).
(7) برنامج التجيبي (ص43).

المرابط، ونصه: «سمعت جميعه في أصل مؤلفه بخطه، على ابن صالح[1] ببجاية، وحدثنا به سماعا بلفظه ابن زاهر[2] مرتين، وقرأته مراراً وعرضاً عن ظهر قلب على ابن الولي[3]، وتفقهاً فيه وقراءة أيضاً على ابن برطلة[4]، بسماع ثلاثتهم من ابن سعادة المعمر، وزاد ابن زاهر منهم: وابن عون الله، جميعاً عن مؤلفه»[5].

وهذا التعليق هو من جملة تعاليق كثيرة وردت مبثوثة بهوامش هذه النسخة، ولم يتوصل محقق الكتاب د.إحسان عباس إلى تحديد صاحبها، حيث قال في مقدمة تحقيق

---

(1) هو محمد بن صالح بن أحمد بن محمد، أبو عبد الله الكناني الشاطبي يعرف بـ«ابن رحيمة»، المقرئ النحوي الأستاذ، نزيل بجاية وخطيبها وشيخها، ولي إمامة وخطابة جامعها الأعظم ما ينيف عن ثلاثين سنة، أخذ العلم عن جملة من شيوخ الأندلس والعدوة منهم ابن قطرال وأبو عبد الله بن الأبار وأبو الحسن بن السراج وغيرهم، وكان أعلى الناس إسناداً بالشاطبية في زمنه، رواها سماعا من أبي بكر محمد بن أبي القاسم بن وضاح سنة إحدى وثلاثين وستمائة، ورواها عنه ابن رشيد ومحمد بن سلمة الأنصاري وخلائق، حتى رواها عنه شيخاه الحافظ أبو عبد الله بن الأبار والخطيب المحدث أبو محمد بن برطلة. ولادته سنة 614هـ، قال الغبريني في عنوان الدراية: «وهو إلى هذا الوقت وهو عام التسعة والتسعين وستمائة إمام مبارك أبقاه الله ووقاه». ينظر ترجمته في عنوان الدراية (ص79 ـ 83)، والذيل والتكملة: السفر الخامس (2/ 658)، وغاية النهاية (2/ 154).

(2) هو سعد بن علي بن محمد بن عبد الرحمن بن زاهر، أبو عثمان الأنصاري البلنسي، نزيل بجاية، المقرئ الأستاذ، قرأ على أبي جعفر أحمد بن عون الله الحصار ومحمد بن نوح الغافقي وغيرهما. وتصدر للإقراء، ولادته ببلنسية سنة 577 هـ ووفاته ببجاية سنة 654 هـ. ترجمته في عنوان الدراية (ص289 ـ 290)، وطبقات القراء للذهبي (3/ 1141)، وغاية النهاية (1/ 307).

(3) هو محمد بن محمد بن أحمد بن عبد الله، أبو القاسم الأنصاري الشاطبي، المعروف بابن الولي، من تلاميذ ابن سعادة وأبي عيسى لب بن الحسن بن أحمد التجيبي البلنسي المعروف بابن الخصم. ينظر الذيل والتكملة: السفر الخامس (2/ 576)، وبرنامج التجيبي (ص37)، وغاية النهاية (2/ 34).

(4) هو عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن موسى بن سليمان الأزدي، المعروف بابن برطلة، القاضي الخطيب المحدث، من أهل مرسية، وسكن بجاية، وولي الإمامة بجامعها الأعظم، أخذ عن ابن عات وابن سعادة المعمر وابن حوط الله وأبي موسى الجزولي وخلق سواهم، له رحلة حج فيها سنة 656هـ، ولادته في حيز الثمانين وخمسمائة، وتوفي بتونس سنة 661 هـ. ترجمته في عنوان الدراية (ص322ـ324)، وبرنامج التجيبي (ص37 ـ 38)، وغاية النهاية (1/ 428).

(5) الذيل والتكملة، السفر الخامس: (2/ 510).

هذا السفر الخامس: «وقد رأيت أن أحافظ على التعليقات التي وردت على هوامش «ح» لأنها مفيدة قيمة، ولكن من هو كاتب هذه التعليقات؟ نحن نعرف اثنين لهما علاقة بالنسخة «ح»، أحدهما بقي من اسمه على الورقة الأولى:...محمد بن علي بن القاسم التجيبي، والثاني محمد بن إبراهيم بن سلمة الخزرجي، الذي أكمل الكتاب مطالعة عام 768هـ، غير أني لم أستطع ـ رغم البحث الطويل ـ أن أتوصل إلى معرفة اسم المعلق، فجمعت من خلال تعليقاته معلومات قد تسهل تعيينه في المستقبل». ثم عرض منها طائفة، ومن بينها قوله: «ويبدو أن له رحلة بلغ فيها إلى بجاية؛ إذ يقول عند ذكر كتاب «التقريب والحرش» لابن المرابط: «سمعت جميعه في أصل مؤلفه بخطه على ابن صالح ببجاية». والمحقق ـ رحمه الله ـ يشير بهذا إلى ما ورد في التعليق الآنف الذكر.

وقد تبين لي بمقارنة هذا التعليق بما في برنامج التجيبي، أنه مطابق تمام المطابقة لما ذكره التجيبي في برنامجه عند سرده لسند روايته لكتاب التقريب والحرش، حيث يقول:«كتاب التقريب والحرش في روايتي قالون وورش: تأليف أبي الأصبغ عيسى بن فتوح بن المرابط الهاشمي المقرئ رحمه الله تعالى، سمعت جميعه على ابن صالح رحمه الله تعالى من أصل مؤلفه، بحق قراءته لجميعه مرتين اثنتين من الأصل المذكور على ابن زاهر. وقراءته أيضا لجميعه مرارا وعرضه له عن ظهر قلب وتقفهها في معانيه على الخطيب أبي القاسم بن الولي المقرئ الشاطبي. وقراءته أيضا على الخطيب أبي محمد بن برطلة بسماع ثلاثتهم عن أبي عبد الله بن سعادة. وزاد ابن زاهر: وابن عون الله، كليهما عن مؤلفه رحمهم الله أجمعين»[1].

وهو ما لا يدع شكا في أن صاحب هذا التعليق وباقي التعاليق على هذه النسخة من السفر الخامس لكتاب الذيل والتكملة لابن عبد الملك، المرموز لها بـ«ح» هو القاسم ابن يوسف بن محمد بن علي التجيبي البلنسي السبتي صاحب البرنامج المعروف المتوفى

---

(1) برنامج التجيبي (ص45).

سنة (730هـ)[1]. ويؤكد ذلك أن جميع المعلومات الأخرى التي جمعها المحقق عنه من خلال تعليقاته على هذه النسخة تطابق ما ذكره المترجمون عن التجيبي، ومن ذلك أنه سبتي الدار، وأنه من تلاميذ الحافظ أبي جعفر بن الزبير صاحب «صلة الصلة»، وأنه كانت له رحلة إلى المشرق، دخل في أثنائها إلى بجاية، وسمع بها فيما سمع كتاب «التقريب والحرش» على شيخه ابن صالح كما ذكر ذلك في برنامجه. ومنها أن تعليقاته على هذه النسخة كلها تقف عند سنة 727هـ، وهو تاريخ يوافق ما قبل وفاة التجيبي بثلاث سنين.

8 ـ محمد بن يوسف بن مفرج بن سعيد، أبو عبد الله البنائي البلنسي، يعرف بـ«ابن الخباز»[2] (ت593هـ)، أخذ السبع عن ابن المرابط[3].

9 ـ محمد بن يوسف بن مقاتل، أبو عبد الله الشاطبي[4].

10 ـ عبد الله بن أبي بكر بن عبد الأعلى، أبو محمد المعافري، يعرف بـ«الشبارتي»، من أهل بلنسية وسكن شاطبة. أخذ القراءات عن ابن المرابط. توفي سنة (560هـ) أو في التي تليها[5].

11 ـ أبو عبد الله بن الخباز، تلا عليه بالسبع[6].

12- أبو عبد الوهاب بن الحباب، ذكره ابن الجزري في الآخذين عن ابن المرابط[7].

---

(1) تنظر ترجمته في الدرر الكامنة لابن حجر (3/ 240)، ونيل الابتهاج للتنبكتي (ص222) (بهامش الديباج)، وفهرس الفهارس والأثبات (1/ 264 ـ 265).

(2) تصحفت في الغاية إلى «ابن الجيار».

(3) التكملة (2/ 73)، وتاريخ الإسلام (12/ 52)، وغاية النهاية (2/ 288).

(4) ينظر روايته عنه في صلة الصلة (4/ 53).

(5) التكملة (2/ 265).

(6) التكملة (4/ 12)، والذيل والتكملة السفر الخامس:(2/ 510)، وطبقات القراء للذهبي (2/ 863).

(7) غاية النهاية (1/ 614).

13 ـ 14 ـ 15 ـ أبو عمر يوسف بن عبد الله بن سعيد بن عبد الله بن أبي زيد، من أهل «لِرْيَة» عمل بلنسية يعرف بـ«ابن عياد» ويكنى أبا عمر (505 ـ 575هـ)، وابناه أبو عبد الله محمد (544 ـ 603هـ) وأبو جعفر أحمد (546 ـ 615هـ)، كلهم أخذوا عن ابن المرابط وأجاز لهم كما نص على ذلك ابن الأبار في تراجمهم من التكملة[1]، وورد في سند حديث الرؤية الذي رواه ابن الأبار في ترجمة ابن المرابط من المعجم أن أبا الأصبغ أجاز لأبي جعفر المذكور ولأبيه ولأخيه أبي عبد الله محمد، حيث يقول ابن الأبار: «حدثنا أبو جعفر بن أبي عمر بن عياد بإفادة صاحبنا أبي الحجاج بن عبد الرحمن عن أبي الأصبغ عيسى بن محمد بن الهاشمي فيما أجاز له ولأبيه ولأخيه أبي عبد الله، قال: قرئ على القاضي أبي علي الصدفي...» الخ[2]. وقال في التكملة في ترجمة ابن المرابط: «وروى عنه أبو عمر بن عياد وابنه محمد، وأجاز لهما، وأكثر خبره عنهما»[3]. وقال في ترجمة أبي عبد الله محمد المذكور: «سمع من أبيه أبي عمر... وأجاز له ولأبيه... أبو الأصبغ بن المرابط»[4]. وقال ابن عبد الملك في سياق ذكر تلاميذ ابن المرابط: «وحدث عنه بالإجازة ابنا عياد»[5].

16 ـ يوسف بن سليمان بن يوسف بن عبد الرحمن بن حمزة، أبو الحجاج البلنسي (توفي قبل 600هـ)، أخذ السبع عن ابن المرابط[6]. قال ابن الأبار: «ولقي أبا الأصبغ ابن فتوح الهاشمي وأخذ عنه القراءات ببلنسية»[7].

---

(1) التكملة (4/ 211 ـ 213) و(2/ 89 ـ 90) و(1/ 96 ـ 97).
(2) المعجم (ص 302).
(3) التكملة (4/ 12).
(4) التكملة (2/ 89 ـ 90).
(5) الذيل والتكملة، السفر الخامس: (2/ 510).
(6) طبقات القراء للذهبي (2/ 929)، وغاية النهاية (2/ 396).
(7) التكملة (4/ 218).

▣ آثاره ووفاته:

لم أقف فيما تيسر لي من المصادر على ذكرٍ لأثر آخرَ لابن المرابط غير كتاب «التقريب والحرش»، رغم ما وصفته به تلك المصادر من إمامة في علوم القراءة والأداء ومشاركة في غير ما علم من علوم الرواية والدراية، كالحديث والشروط والأدب. ولعل ذلك راجع إلى انشغال الشيخ بالتدريس والإقراء عن التأليف والتصنيف، فقد كان ـ رحمه الله ـ متصدرا للإقراء ببلنسية، حتى قال عنه ابن الأبار: «وتصدر للإقراء ببلنسية... وغلبت عليه صناعة الإقراء»[1].

وهو ما بقي ـ رحمه الله ـ مضطلعا بأمانته ببلده بلنسية إلى أن وافاه الأجل المحتوم بها وقد نيف على السبعين عاما.

وقد ترددت المصادر في تحديد وفاته بين ثلاثة تواريخ، فقال ابن الأبار:«توفي ببلنسية لخمس خلون من رجب سنة اثنتين وخمسين وخمسمائة، وقيل: توفي سنة إحدى وخمسين وقد نيف على السبعين»[2]. ومثله في المعجم[3] والذيل والتكملة[4].

واقتصر الذهبي على الأول من التاريخين فقال:«مات قديما في سنة اثنتين وخمسين وخمسمائة وقد نيف على السبعين»[5].

وخالف الجميع أبو جعفر بن الزبير فقال: «وأُراه توفي في حدود سنة (560هـ)»[6]. وسكت ابن الجزري عن تحديد تاريخ لوفاته[7].

---

(1) التكملة (4/ 11).
(2) التكملة (4/ 12).
(3) المعجم (ص302).
(4) الذيل والتكملة: السفر الخامس (2/ 510).
(5) طبقات القراء (2/ 863).
(6) صلة الصلة (4/ 53).
(7) غاية النهاية (1/ 614).

ولعل التاريخ الأول أشبه بالصواب؛ لذكره في المصادر محددا باليوم والشهر، بخلاف الثاني الذي ذُكر بصيغة التمريض دون تحديد كالأول. أما ما ذكره ابن الزبير فإنه حكاه ظناً لا يقينا.

☑ موضوع كتاب التقريب والحرش ومنهج مؤلفه فيه:

يندرج كتاب التقريب والحرش لأبي الأصبغ بن المرابط ضمن الكتب المغربية التي أفردت لقراءة الإمام نافع بن عبد الرحمن المدني (169هـ) وتخصصت في خدمة هذا الحرف السبعي الذي اختاره المغاربة مقرءاً لهم منذ زمن الإمام الغازي بن قيس القرطبي الأندلسي (ت199هـ) تلميذ الإمام نافع وأول من أدخل قراءته إلى الديار المغربية.

وقد فصل فيه مؤلفه ابن المرابط أحكام هذه القراءة أصولا وفرشا من خلال روايتيها الشهيرتين: رواية أبي سعيد عثمان بن سعيد ورش (ت197هـ) ورواية أبي موسى عيسى ابن مينا قالون (ت220هـ)، معتمدا من طرق الأول طريق أبي يوسف يعقوب الأزرق (ت240هـ) ومن طرق الثاني طريق أبي نشيط محمد بن هارون (ت258هـ)[1].

وقد سلك ابن المرابط في ترتيب مادة الكتاب منهجا فريدا لم أجده عند غيره، يتميز بميزتين:

1 - ابتداؤه بما يتعلق برواية ورش أصولا وفرشا أوّلاً، قبل ذكر ما يتعلق برواية قالون، ثم إردافه برواية قالون مقتصرا منها على ما خالفت فيه رواية ورش أصولا

---

(1) وقد سلك هذا المسلك قبل المؤلف في الاقتصار من روايات القراءة النافعية على هاتين الروايتين ـ جماعةٌ من أعلامهم أبو الطيب عبد المنعم بن غلبون (ت 389هـ) في كتاب «الاختلاف بين ورش وقالون»، ذكره له المنتوري في شرح الدرر (1/ 136)، والحافظ أبو عمرو الداني في «كتاب اختلاف ورش وقالون» و«كتاب ما خالف فيه قالون ورشا» و«كتاب الاختلاف بين أبي نشيط وورش»، وأبو الحسن علي بن عبد الغني الحصري (ت488هـ) في قصيدته الرائية المعروفة بـ«القصيدة الحصرية». ينظر معجم مؤلفات الحافظ أبي عمرو الداني للدكتور عبد الهادي حميتو (ص12)، ومقدمة تحقيق القصيدة الحصرية للدكتور الفاضل توفيق العبقري (ص32).

وفرشا، محيلا في ما اتفقا عليه على ما تقدم له في رواية ورش. وهو منهج خالف فيه ما جرت به عادة المؤلفين في قراءة نافع استقلالا أو ضمن السبعة من التصدير في مؤلفاتهم برواية قالون قبل ورش.

2 ـ التمييز لما يتعلق بكل رواية عن الأخرى، ولم يسقهما مساقا واحدا كما فعل غير واحد من المتقدمين والمتأخرين كالحصري في الرائية وابن جزي في المختصر البارع وابن بري في أرجوزة الدرر اللوامع وابن القصاب في تقريب المنافع وغيرهم. وابن المرابط ـ وهو خريج مدرسة الحافظ أبي عمرو الداني ـ نجده في التقريب والحرش متمثلا لأصول هذه المدرسة، وفيّاً لاختياراتها، محتذيا حذو أستاذها شيخِ شيوخه الحافظِ أبي عمرو الداني، كما يظهر ذلك جليّاً في ترجيحاته في عامة الخلافيات.

ومن ذلك اختياره السكت لورش فيما بين السورتين تبعا لمختار أبي عمرو، حيث يقول في باب البسملة من أصول ورش:«وله أن يسكت بين السورتين سكتة خفيفة من غير قطع، وهو المختار، وله أن يصلَ السورة التي يتم بالأخرى ويبينَ إعرابها»، وهو بذلك متبع لأبي عمرو الداني الذي يقول في التيسير: «ويختار في مذهب ورش... السكت بين السورتين من غير قطع»[1]. ويقول في جامع البيان: «واختياري في مذهب من ترك الفصل سوى حمزة أن يسكت القارئ على آخر السورة سكتة خفيفة من غير قطع شديد»[2].

ومثله اختياره في نفس الباب ترك البسملة في أوائل الأحزاب حيث قال:«والمختار ألا يبسمل في الأحزاب»، يعني في أوائل الأحزاب الستين التي جزئ إليها المصحف، وهو نفس ما اختاره أبو عمرو الداني حيث يقول في جامع البيان: «وبغير تسمية

(1) التيسير (ص17 ـ 18).

(2) جامع البيان (ص151 ـ 152).

ابتدأت رؤوس الأجزاء على شيوخي الذين قرأت عليهم في مذهب الكل، وهو الذي أختار، ولا أمنع من التسمية»[1]. ونماذج ذلك كثيرة في جميع خلافيات الكتاب.

وإذا كان عن أبي عمرو في المسألة قولان فإنه يذكرهما ولا يرجح، كما فعل في مسألة الخلاف لقالون في إدخال ألف الفصل وعدمه في لفظ ﴿أَشْهِدُوا﴾ من سورة الزخرف[2] حيث قال: «فأما الهمزتان إذا اتفقتا بالفتح أو اختلفتا على أي حال كانتا إذا كانتا في كلمة واحدة... فإنه كان يحقق الأولى، ويسهل الثانية منهما، ويدخل بين المحققة والمسهلة ألفا... بخلاف عنه في ﴿أَشْهِدُوا﴾ في الزخرف[3]، أعني في المد ـ يعني الإدخال ـ وتركُ المد هو مذهب أبي الحسن»، يعني ابن غلبون. وما ذكره هو حكاية لوجهين قرأ بهما أبو عمرو في هذا الحرف عن شيوخه لقالون من طريق أبي نشيط، فقرأه على أبي الفتح فارس بن أحمد بالإدخال كنظائره، وقرأه على أبي الحسن بن غلبون بترك المد كورش[4].

ومع هذا فهو قد يشير نادرا إلى مذهب غيره، مثل ما ذكر في مسألة التقاء الميم الساكنة بالباء، فإنه ذكر فيها مذهبين: مذهب إخفاء الميم، وهو مذهب أبي عمرو[5] والجمهور، ومذهب الإظهار وهو مذهب أبي الحسن بن المنادي وأبي الحسن بن غلبون ومكي بن أبي طالب القيسي وأبي عبد الله بن شريح وغيرهم، ونصه: «وحكمها ـ يعني الميم الساكنة ـ عند الباء أن تكون مخفاة أو مظهرة، نحو ﴿كنتم به﴾[6] و﴿ءامنتم به﴾[7]، من غير إفحاش في إظهارها. والوجهان صحيحان». ونظيره ما ذكر في الخلاف في ميم

(1) جامع البيان (ص153).
(2) الزخرف: الآية 18.
(3) الزخرف: الآية 18.
(4) ينظر التعريف في اختلاف الرواة عن نافع للداني (ص57 ـ 58)، وجامع البيان (ص713)، ومفردة الإمام نافع ضمن المفردات السبع للداني (ص37)، والتيسير (ص159).
(5) ينظر شرح الخاقانية للداني (2/ 284 ـ 286) (مرقون) والتحديد له (ص168 ـ 169).
(6) يونس: 51.
(7) البقرة: 136.

الجمع لقالون من طريق أبي نشيط، حيث ذكر فيها وجه الصلة وعدمه، وبهما قرأ أبو عمرو على شيوخه[1]، ثم قال: «واختار ابن مجاهد الإسكان».

وابن المرابط يتحرى دائما ـ كما شرط على نفسه في صدر كتابه ـ منهج الإشارة والاختصار، ويجتنب فضول التعليلات ونوافل الخلافيات والمذاهب، إلا في ما دعت إليه الحاجة، أو اقتضاه المقام؛ لأنه أراده أن يكون مختصرا نافعا للمبتدئين في أول سنوات الطلب، وهو ما عبر عنه بعد ختم ما يتعلق برواية ورش أصولا وفرشا بقوله: «فهذه جملة في رواية ورش مختصرة ينتفع بها المبتدئ».

لكن كتابه مع ذلك قد احتوى على إضافات قيِّمة لم يعتنِ جلُّ من ألَّف في أحكام قراءة الإمام نافع بذكرها أو استيعاب القول فيها، ومنها:

- الباب الذي عقده لذكر الألفات وأحكامها، فهو من الإضافات النوعية المميَّزة التي جاد بها قلم المؤلف، واستوعب الكلام فيها عن أنواع الألفات وما تضبط به من قواعد صرفية وأدائية، مما لا يتعلق فقط بحرف نافع وحده، بل هو إلى مباحث التجويد والأداء العامة أقرب، حتى إن بعض أئمة القراءة والأداء قد أفرده بالتأليف ﴿تَرَآءَا ٱلْجَمْعَانِ﴾[2].

---

(1) ينظر مفردة نافع ضمن المفردات السبع (ص29)، والتعريف (ص44)، وجامع البيان (ص158)، والتيسير (ص19).

(2) على رأسهم من أئمة الغرب الإسلامي الإمام أبو عمرو الداني في كتاب الألفات ومعرفة أصولها، واعتنى فيه بتتبع الألفات وأقسامها في القرآن الكريم، وقد حققه الدكتور غانم قدوري الحمد ونشره في مجلة معهد الإمام الشاطبي للدراسات القرآنية التابع للجمعية الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بمحافظة جدة ـ منطقة مكة المكرمة، العدد الأول: ربيع الآخر سنة 1427 هـ/ ماي 2006م، من (ص331) إلى (ص380). وقبله ألف في الألفات وأحكامها جماعة من أهل اللغة، وصلنا من تآليفهم في الموضوع «كتاب الألفات» لأبي عبد الله الحسين بن خالويه، وحققه د.علي حسن البواب، ونشره في مجلة المورد العراقية، المجلد الحادي عشر 1982م الأعداد: الأول والثاني والثالث، ثم طبع مستقلا بتحقيقه، بمكتبة المعارف بالرياض سنة 1402هـ ـ 1982م، وتأليف الإمام أبي بكر محمد بن القاسم الأنباري، ونشره أبو محفوظ الكريم معصومي بعنوان «كتاب شرح الألفات» في مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق، المجلد 34، الجزء الثاني والثالث.

▣ تخصيصه أبوابا تفصيلية لمباحث فرعية جزئية، زيادةً منه في التفصيل والتيسير، كباب ذكر ما الياء فيه ثابتة ويوقف عليها بالياء، وباب ذكر الألف، وبابا ذكر الواو، يعني المتطرفتين، وباب صفة الوقف على ﴿تَرَآءَا ٱلْجَمْعَانِ﴾، حيث أحصى في هذه الأبواب عدد الوارد منها في القرآن، وأحكامها في الوقف والوصل وغير ذلك من الأحكام. فخالف بذلك ما جرى عليه غالب من ألف أو نظم في قراءة نافع، الذين لا يذكرون هذه الأبواب استقلالا، ويستغنون عنها بما يذكرونه في باب الياءات الزوائد، ويدرجون أحكام الوقف على الياء والألف والواو في باب واحد هو باب الوقف على مرسوم الخط[1].

وقد جاء كتاب «**التقريب والحرش**» مستوعبا لعامة ما يحتاجه طالب هذه القراءة النافعية من روايتيها المشهورتين، ولم يفُته من ذلك إلا شيء قليل نبهت عليه في محله، ومن ذلك:

▣ إغفاله في باب المد عند حديثه عن المستثنيات لورش من قاعدة مد البدل ذكرَ أصلين مستثنيين له أيضا، ذكرهما أبو عمرو الداني وغيره، هما: حرف المد إذا أتى بعد همزة وصل حال الابتداء بها نحو﴿ايتوني﴾ و﴿ايذن لي﴾، والألف التي بعد الهمزة المبدلة من التنوين المنصوب في الوقف نحو ﴿مَآء﴾ و ﴿غُثَآء﴾.

▣ فات المؤلف في باب اللامات أن يذكر حكم اللام في موضعين اختلف فيهما عن ورش، الأول: حكمها إذا فصلت عن حروف الإطباق بالألف نحو﴿فِصَالًا﴾

---

(1) كالإمام الحصري الذي اكتفى في الرائية بذكر باب الياءات الزوائد دون الياءات الثابتة، والإمام ابن بري الذي اقتصر في منظومة الدرر اللوامع أيضا على ذكر الياءات الزوائد، واكتفى بقوله في باب القول في الوقوف بالإشمام والروم والمرسوم (ص36):

فصل وكن متبعا متى تقف   سَنَن ما أُثبتَ رسماً أو حُذف

وأبو وكيل ميمون الفخار الذي جمع شتات ذلك كله في باب واحد من تحفة المنافع سماه باب الوقف على أواخر الكلم. التحفة (2/ 232) (نسخة مرقونة).

و ﴿يَصَّـٰلَحَا﴾. والثاني: حكمها إذا وُقف عليها في نحو ﴿فَصَل﴾ و﴿بَطَلَ﴾. وقد نص الأئمة على أن الراجح له في الموضعين التفخيم.

▣ أغفل المؤلف في باب ذكر الألفات عند حديثه عن الوارد من همزات الوصل في الأفعال الماضية، وزن «افعلَلّ»، نحو ﴿إِطْمَأَنَّ﴾ و﴿إِشْمَأَزَّتْ﴾، وهو مذكور عند غيره[1].

▣ خلط المؤلف في باب ذكر الروم والإشمام بين الإشمام الذي يكون في الوقف وهو إشارة بالشفتين إلى الحركة دون نطق بها، وبين الإشمام في ﴿تَأْمَنَّا﴾ وباب ﴿قيل﴾ الذي هو مزج حركة الحرف بحركة أخرى تسمع وترى، فساقهما مساقا واحدا كأنهما باب واحد؛ لذلك احتاج بسبب هذا الخلط أن يميز بينهما بحمل الإشمام في الباب الثاني على مذهب الكوفيين بأنه بعض حركة تسمع وترى. وقد نبه الإمام الداني إلى أن بعض القراء أخطأ في حقيقة الإشمام في باب ﴿قيل﴾ بسبب الخلط بين هذين البابين وقياس أحدهما على الآخر، مع أن «بين المكانين فرقا غير مشكوك فيه»، وساق رحمه الله من تلك الأخطاء أمثلة، منها ما وقع فيه المؤلف هنا من جعله الإشمام في باب ﴿قيل﴾ «بعض حركة تسمع وترى» على مذهب الكوفيين في إطلاق الإشمام، وهذه هي حقيقة الاختلاس الذي هو نطق ببعض الحركة، قال أبو عمرو: «وزعم قوم من أهل الأداء أن حقيقة الإشمام في ذلك أن يضم أوله ضما مختلسا، وهذا أيضا باطل؛ لأن ما يختلس من الحركات لا يتم الصوت به كهمزة بين بين وغيرها، ولا يقع أبدا أولا بإجماع في ذلك، من حيث يقرب التضعيف والتوهين من الساكن المحض، فكما لا يقع الساكن أولا لذلك، لا يقع ما يقرب منه»[2]. وميز أبو محمد مكي بين البابين بقوله: «فكل إشمام في حرف ساكن لا يسمع، إنما هو ضم الشفتين لا غير، وكل إشمام في متحرك يسمع، كالإشمام في ﴿قيل﴾....»[3].

---

(1) ينظر المختصر البارع لابن جزي (ص128).

(2) ينظر شرح الخاقانية (2/ 314 ـ 315).

(3) الكشف (2/ 54)

☑ الاهتمام بالكتاب وإشعاعه:

نال كتاب التقريب والحرش عناية فائقة لدى طلاب قراءة الإمام نافع كما نالها من لدن المؤلفين فيها منذ ظهوره في الربع الأول من المائة السادسة[1]. وتجلى هذا الاهتمام به في الرواية والحفظ، كما تجلى في الاستدلال بأقواله ومذاهبه فيه في مواضع من أصول روايتي ورش وقالون ومسائل الخلاف فيهما.

فقد اعتمد الكتاب شراح الدرر اللوامع ونقلوا من تلك الأقوال والمذاهب ما يدل على أهمية الكتاب وإمامة مؤلفه وتأثيره في مجال الإقراء.

ففي الأندلس عُني بالنقل عنه واعتماد بعض مذاهبه الإمام أبو عبد الله المنتوري، فذكره في مواضع عديدة من شرحه على الدرر اللوامع لأبي الحسن بن بري ضمن طائفة من كتب أئمة القراء التي ذكر في ختام شرحه أنها بلغت مائة وتسعة وسبعين مجموعا، منها مائة وسبعة وعشرون من كتب علم القراءات[2].

فقال في باب البسملة: «وذكر ابن المرابط في التقريب والحرش أن المختار لورش أن يسكت بين السورتين سكتة خفيفة من غير قطع»[3].

وقال في باب المد عند ذكر ﴿عَاداً ٱلأُولىٰ﴾:«والمشهور المعمول به في قراءة قالون من رواية أبي نشيط همز الواو من النقل والإدغام، وبذلك قرأت له على جميع من قرأت عليه، وبه آخذ، وعلى ذلك اقتصر أبو الطيب بن غلبون في المفردات وابنه أبو الحسن في التذكرة ومكي في التنبيه والتبصرة والموجز والمفردات وابن سفيان في الهادي والمهدوي

---

(1) سيأتي عند الحديث عن رواة الكتاب عن مؤلفه سماع أبي جعفر أحمد بن أبي الحسن علي بن أحمد بن ميمون المخزومي من أهل جزيرة شقر لكتاب التقريب والحرش عن ابن المرابط سنة ست أو سبع وعشرين وخمسمائة.

(2) المنتوري على الدرر (2/ 866).

(3) المصدر السابق (1/ 109).

في الهداية وشرحها والبغدادي في الروضة وابن عبد الوهاب في كفاية الطالب وابن شريح في الكافي والتذكير والمفردات وابن شعيب في الاعتماد وابن البياز في النبذ النامية وحلية المبتدئ الطالب وابن شفيع في التنبيه والإرشاد وابن الطفيل في الغنية وابن عتيق في الموجز وابن المرابط في التقريب والحرش....»[1].

وقال في فرش الحروف عند ذكر ﴿لِأَهَبَ لَكِ﴾ معلقا على اقتصار الناظم فيها على رواية الهمز: «لأنه مشهور عن قالون، وبذلك قرأت على شيخنا الأستاذ أبي عبد الله القيجاطي رضي الله عنه وعلى غيره ممن قرأت عليه وبه آخذ، وعلى ذلك اقتصر أبو الحسن بن غلبون في التذكرة ومكي في التنبيه والتبصرة والموجز والمفردات والمهدوي في الهداية وابن شريح في الكافي والتذكير والمفردات وابن البياز في النبذ النامية وحلية المبتدئ الطالب والعطار في الإقناع وابن الطفيل في الغنية وابن المرابط في التقريب والحرش...»[2].

وأكثر النقل عنه من قراء المغرب وحفاظه الإمام أبو زيد عبد الرحمن بن القاضي (ت1082هـ) في المواضع التي نقل فيها أو أشار إليها الإمام المنتوري، معتمدا في النقل عليه[3].

ثم بعد هذا يتوارى اسم الكتاب، وينقطع النقل عنه عند المتأخرين فلا يبقى له ذكر إلا في بعض كتب الأعلام التي ترجمت لصاحبه، شأنه شأن كثير من كتب التراث القرائي في قراءة نافع التي عني بتأليفها أئمة القراءة بالأندلس والمغرب خلال عهد الوحدة السياسية بين عدوتي المغرب والأندلس. إلى أن وفق الله إلى الوقوف عليه أولا في نسخته المحفوظة في خزانة دير الأسكريال بإسبانيا في جملة ما بقي بها من ذخائر

(1) المصدر السابق (1/ 378 ـ 379).
(2) المصدر السابق (2/ 779).
(3) ينظر الفجر الساطع (3/ 30) و(4/ 83).

التراث العربي الإسلامي، ثم في نسختة الثانية المحفوظة في الخزانة الملكية العامرة بالرباط، كما تقدمت الإشارة إلى ذلك.

كما أن من مظاهر الاهتمام بالكتاب اعتماده في التدريس، فقد كان الكتاب من مصادر الدراسة المعتمدة في قراءة نافع في سبتة في القرن السابع الهجري، فقد ذكره صاحب الحركة العلمية بسبتة في جملة المقررات الدراسية والكتب المقروءة والمدروسة بها ضمن لائحة تضم ثمانية عشر كتابا[1].

وهو ما جعل الطلاب يحفظونه عن ظهر قلب، فقد ذكر التجيبي صاحب البرنامج في سياق حديثه عن روايته لكتاب التقريب والحرش عن شيوخه، قال: «سمعت جميعه على ابن صالح رحمه الله تعالى من أصل مؤلفه، بحق قراءته لجميعه مرتين اثنتين من الأصل المذكور على ابن زاهر. وقراءته أيضا لجميعه مرارا وعرضه له عن ظهر قلب وتقفها في معانيه على الخطيب أبي القاسم بن الولي المقرئ الشاطبي»[2].

كما أن من صور الاهتمام بالكتاب والاعتراف بمكانته في موضوعه إقبال العلماء على روايته عن مؤلفه وتلامذة مؤلفه. وقد تجاوزت روايته حدود الأندلس، فقد تقدم لنا أن أبا عبد الله ابن رشيد السبتي رواه عن شيخه ابن حَبيش حين لقيه بتونس في أثناء رحلته، بقراءة ابن حبيش له على ابن سلمة عن مؤلفه[3].

(1) الحركة العلمية في سبتة خلال القرن السابع لإسماعيل الخطيب (ص116 ـ 120).
(2) برنامج التجيبي (ص43).
(3) ملء العيبة لابن رشيد (2/ 83 ـ 87)، وذكر سماعه للكتاب منه في (ص97).

☑ رواية الكتاب عن مؤلفه:

ويعد كتاب «**التقريب والحرش**» من الكتب التي لها حضور وازن في مرويات شيوخ الأندلس والمغرب من كتب قراءة الإمام نافع، حيث اهتموا بروايته، واحتفوا بذكره في كتب البرامج والفهارس، مسندا إلى مؤلفه من روايات متعددة، ومن أهم من وقفت عليه من رواته:

1 ـ أبو عبد الله بن سعادة المعمَّر (ت614هـ)[1]، ومن روايته روى أكثر الرواة كتاب «**التقريب والحرش**».

قال أبو عبد الله بن الأبار في المعجم: «وله تأليف في قراءة ورش سماه بالتقريب والحرش، حدثنا به أبو عبد الله بن سعادة المعمر وغيره عنه»[2]، وقال في التكملة: «وقد أخذ عنه شيخنا أبو عبد الله بن سعادة المعمَّر تأليفه المذكور ـ يعني كتاب التقريب والحرش ـ قراءة عليه في أحد شهري ربيع سنة إحدى وخمسين وخمسمائة بخط أبي عثمان سعد بن علي بن محمد بن عبد الرحمن بن زاهر الأنصاري المقرئ»[3]. وتقدم أن القاسم التجيبي يسند كتاب التقريب والحرش من رواية شيخه ابن صالح عن ثلاثة شيوخ هم: ابن زاهر وابن الولي وابن برطلة، بسماع جميعهم من ابن سعادة عن المؤلف.

ومن طريقه أسند القاسم التجيبي (ت730هـ) كتاب «التقريب والحرش» في رحلته عن شيخه أبي عبد الله بن صالح[4]، عن ثلاثة من تلاميذ ابن سعادة، هم: ابن زاهر وأبو القاسم بن الولي وأبو محمد بن برطلة[5].

---

(1) تقدم التعريف به في تلاميذ المؤلف.

(2) المعجم لابن الأبار (ص302).

(3) التكملة (4/ 12).

(4) تقدم التعريف به عند الحديث عن تلاميذ المؤلف.

(5) تقدم التعريف بهؤلاء الثلاثة عند الحديث عن تلاميذ المؤلف وإشعاع مدرسته.

يقول التجيبي: «كتاب التقريب والحرش في روايتي قالون وورش تأليف أبي الأصبغ عيسى بن فتوح بن المرابط الهاشمي المقرئ رحمه الله تعالى، سمعت جميعه على ابن صالح رحمه الله تعالى من أصل مؤلفه، بحق قراءته لجميعه مرتين اثنتين من الأصل المذكور على ابن زاهر. وقراءته أيضا لجميعه مرارا وعرضه له عن ظهر قلب وتفقها في معانيه على الخطيب أبي القاسم بن الولي المقرئ الشاطبي. وقراءته أيضا على الخطيب أبي محمد بن برطلة بسماع ثلاثتهم عن أبي عبد الله بن سعدة. وزاد ابن زاهر وابن عون الله كليهما عن مؤلفه رحمهم الله أجمعين»[1].

2 ـ أحمد بن يحيى بن عون الله، أبو العباس ويقال: أبو جعفر، المشتهر بـ«الحصار»[2]، وتقدم في كلام التجيبي أن شيخ شيخه أبا عثمان ابن زاهر يروي «التقريب والحرش» أيضا من طريق ابن عون الله عن المؤلف.

وكتب في ورقة العنوان من مخطوط الأسكريال ما نصه:«كتاب التقريب والحرش المتضمن لقراءة قالون وورش، مما عني بجمعه وتأليفه الشيخ الفقيه المقرئ الحسيب أبو الأصبغ عيسى بن محمد بن فتوح الهاشمي البلنسي المعروف بـ«ابن المرابط»، رواية الشيخ الفقيه المقرئ المتقن أبي العباس أحمد بن يحيى بن عون الله المشتهر بـ«الحصار» عفا الله عنهما بمنه».

3 ـ أحمد بن أبي الحسن علي بن أحمد بن ميمون، أبو جعفر وقيل: أبو بكر المخزومي من أهل جزيرة شقر[3]. قال ابن عبد الملك:«روى عن أبي الأصبغ بن المرابط سنة ست أو سبع وعشرين وخمسمائة»[4]. وقال ابن الأبار: «وقد أخذ عن أبي الأصبغ بن

(1) برنامج التجيبي (ص43).
(2) تقدمت ترجمته في تلاميذ المؤلف.
(3) تقدم في تلاميذ المؤلف.
(4) الذيل والتكملة: السفر الأول / القسم الأول (ص67).

المرابط تأليفه في رواية ورش المترجم بـ «التقريب والحرش» في سنة ست أو سبع وعشرين وخمسمائة»[1].

4 ـ محمد بن أحمد، أبو عبد الله بن سلمة الشاطبي[2]. ومن طريقه روى ابن رشيد (ت721هـ) كتاب التقريب والحرش عن مؤلفه، حيث ذكر في رحلته في رسم أبي بكر ابن حبيش ـ بفتح الحاء ـ في ذكر تسمية ما تيسر من أسمعته ـ وكان قد لقيه بتونس عند الورود ـ «التقريب والحرش في روايتي قالون وورش لأبي الأصبغ الهاشمي»، قرأ جميعه على ابن سلمة حدثه به عن مؤلفه[3].

فهذه أربع طرق لرواية الكتاب:

1. طريق ابن سعادة عند ابن الأبار والتجيبي.
2. طريق ابن عون الله عند التجيبي.
3. طريق ابن ميمون عند ابن الأبار.
4. طريق ابن سلمة عند ابن رشيد السبتي.

---

(1) التكملة (1/ 58).
(2) تقدم في تلاميذ المؤلف.
(3) ملء العيبة بما جمع بطول الغيبة لابن رشيد السبتي (2/ 96 ـ 97).

☑ تحقيق اسم الكتاب ونسبته للمؤلف:

عنوان الكتاب المثبت على الورقة الأولى في النسختين اللتين حصلت عليهما له هو «كتاب التقريب والحرش المتضمن لقراءة قالون وورش»، وهو ما اعتمدته عنوانا للكتاب.

وذكره أبو جعفر بن الزبير في صلة الصلة باسم:«التقريب والحرش في أصول قراءة قالون وورش»[1].

وذكره ابن رشيد في رحلته باسم «التقريب والحرش في روايتي قالون وورش»[2].

واقتصر ابن الأبار في ترجمة المؤلف في المعجم[3] والتكملة[4] على ذكر الشطر الأول من اسم الكتاب فقال:«وله تأليف في قراءة ورش سماه التقريب والحرش».

وبمثل ذلك عبَّر ابن عبد الملك في الذيل والتكملة[5] فقال: «وله في رواية ورش مصنف سماه «بالتقريب والحرش»، وتعبير كل من ابن الأبار وابن عبد الملك يوهم اقتصار المؤلف في الكتاب على رواية ورش دون قالون، وهو خلاف الواقع.

وذكره أيضا المنتوري مقتصرا على صدر العنوان في شرحه على الدرر اللوامع لابن بري[6].

---

(1) صلة الصلة (4/ 53).

(2) ملء العيبة بما جمع بطول الغيبة لابن رشيد السبتي (2/ 87).

(3) المعجم (ص302).

(4) التكملة (4/ 11).

(5) السفر الخامس (2/ 510).

(6) شرح المنتوري على الدرر (1/ 109) و (1/ 379).

ولفظ «التقريب» في عنوان الكتاب نوع من السير، و«الحرش» استثارة الضب من جحره[1]، وقد ورّى المؤلف بهما عن استثارة ما ضمّن كتابه من مباحث وأحكام، وهو من الأسلوب البلاغي البديع.

أما بخصوص نسبة الكتاب لابن المرابط فمما لا يحوم حوله شك أو يعتريه ريب، فقد ذكره منسوبا له جميع من ترجم له أو نقل عنه، كما صُرح بنسبته له في ورقة العنوان من النسختين اللتين حصلت عليهما من الكتاب، ونسبه له بروكلمان في تاريخ الأدب العربي[2].

---

(1) معجم مقاييس اللغة لابن فارس (2/ 39)، ولسان العرب لابن منظور (6/ 279): مادة «حرش».

(2) تاريخ الأدب العربي (1/ 718).

☑ وصف النسختين المعتمدتين في التحقيق والمقابلة:

اعتمدت في إخراج الكتاب المقابلة بين نسختين منه لا أعلم لهما ثالثة:

الأولى: نسخة المكتبة الوطنية بمدريد، المحفوظة بدير الأسكوريال تحت رقم 591، وأوراقها 39 ورقة، في كل صفحة 17 سطرا، بمعدل 7 كلمات في كل سطر، مكتوبة بخط مغربي حسن غليظ، وهي مبتورة من آخرها بمقدار نصف ورقة، كما سقطت من أثنائها ورقة كاملة من وجهين.

وناسخها هو إبراهيم بن مسعود بن أحمد بن محمد الفنكي. حيث ورد في ورقة العنوان ما صورته: «ملك لإبراهيم بن مسعود بن أحمد بن محمد الفنكي، كاتبه بخط يده لنفسه نفعه الله بكرمه ثم لمن شاء الله بعده».

وقد جعلت هذه النسخة أصلا في التحقيق؛ لاتصافها بعدة مزايا، منها:

➢ أنها أقدم النسختين، حيث يرجع تاريخ نسخها إلى سنة 832هـ، كما صرح بذلك ناسخها في آخر فرش ورش منها بقوله: «كملت الرواية بحمد الله وعونه وتأييده ونصره، وذلك في يوم الجمعة الثامن والعشرين من جمادى الآخرة سنة اثنتين وثلاثين وثمانمائة (832هـ)، فرحم الله كاتبها وقارئها، والحمد لله رب العالمين. وصلى الله على سيدنا ونبينا محمد وعلى آله وشرف وكرم».

➢ أنها من رواية أحد أكابر تلاميذ المؤلف كما هو مكتوب على ورقة العنوان منها، وهو الإمام أبو العباس أحمد بن يحيى بن عون الله المشتهر بـ«الحصار»[1].

➢ أنها قليلة الأخطاء مقارنة بأختها، خالية من الاضطراب في تنظيم الأوراق.

---

(1) انظر التعريف به في تلاميذ المؤلف.

ورغم ما أصاب هذه النسخة من بتر ذهب بورقة كاملة مـن أثنائهـا وبحـوالي عـشرة أسطر من آخرها فإن هذا العيب قد تم تجاوزه بالاعتمـاد على النسخة الأخرى؛ ليخرج بذلك نص الكتاب كاملا تاما بحمد الله.

وقد رمزت لهذه النسخة التي جعلتها أصلا برمز «أ».

والثانية: نسخة الخزانة الحسنية بالرباط المسجلة تحت رقم 13595، عـدد أوراقهـا 7 ورقات، يتردد عدد الأسطر في كل صفحة ما بين 33 سطرا إلى 36 سطرا، بمعـدل 20 كلمة في السطر، وهي مكتوبة بخط مغربي عادي رقيق، مُيِّزت فيهـا عنـاوين الأبـواب بالمداد الأحمر. وهي نسخة كاملة، إلا أن فيها سقطا في أحـد المواضـع، إذ زاغـت عـين الناسخ فانتقل نظره سهوا من فـرش ورش إلى فـرش قـالون، وهـذا الـسقط ثابـت في النسخة «أ» التي اعتمدتها أصلا. ورمزت لهذه النسخة برمز «ح».

☑ منهج التحقيق:

لما كان القصد هو إخراج الكتاب على صورة مرضية تقارب ما وضعه عليه مؤلفه، محقق المادة موثق الأحكام، كان لا بد من سلوك منهج يحقق هذه الغاية، وذلك باعتماد العناصر التالية:

➢ نسخت الكتاب بما يتوافق وقواعد الإملاء الحديث، وعملت على تقويم نصه بالمقابلة بين النسختين المتوفرتين للكتاب، وإثبات الفروق بينهما في الهوامش، مع التنبيه على التصحيفات وأخطاء النساخ.

➢ أعبر في الهامش عن الألفاظ الساقطة في النسختين بعبارة «ساقطة في كذا»، وأعني بذلك الكلمة التي وضعت عليها رقم الهامش، فإن كان الساقط أكثر من كلمة فإني أنبه على مقدار الساقط.

➢ وضعت ما زادته نسخة «ح» على نسخة الأصل بين معقوفين [].

➢ أشرت إلى نهايات الأوراق في نسخة الأصل «أ» بخط مائل يتلوه ترقيم الورقة بين معقوفين.

➢ التزمت الرسم العثماني في كتابة الكلمات القرآنية، مع ضبطها بحسب الرواية المعنية، وعزوت الآيات إلى مواضعها بذكر السورة ورقم الآية منها، معتمدا العدد المدني الأخير الذي جرى به العمل في المصاحف المغربية. وإذا تعددت مواضع ورود الآية في القرآن الكريم اكتفيت بذكر الموضع الأول من مواضع ورودها وفق ترتيب السور في المصحف.

➢ وثقت ما ذكره المؤلف من أحكام الروايتين المعتمدتين فيه أصولا وفرشا من أمهات المصادر المعتمدة، مع عزو ما نسبه إلى الأئمة كأبي عمرو الداني وأبي الحسن بن غلبون من اختيارات إلى كتبهم المتوفرة والتنبيه على مواضعها فيها.

➢ ترجمت للأعلام باختصار عند أول موضع يرد ذكر العلم فيه في الكتاب، منبها على مصادر الترجمة لمن أراد التوسع، وشرحت ما تضمنه الكتاب من مصطلحات قرائية من مصادرها.

➢ وأخيرا ذيلت الكتاب ببعض الفهارس المساعدة.

وبعد، فقد بذلتُ في تقويم نص الكتاب غاية جهدي ونهاية مُكْنَتي، وأحسِبني بعملي هذا أكون قد وضعت بين أيدي طلاب هذا المقرإ النافعيِّ أثرا نفيسا وعِلْقا ثميناً من دُرر ما جادت به قرائح أئمة المدرسة الأندلسية في علوم القراءة، أثراً طالما غيبته غياهب الخزائن حتى قَوِيَ الظنُّ أنه قد طالته يد الضياع فيما طالت من تراث علماء الأندلس خاصة في القراءة وعلومها. ثم ها هو اليوم ـ بحمد الله ـ يُبعث من جديد محققا في حلة بهيّة ليستفيد منه الباحثون والمهتمون بقراءة نافع وروايتيها المشهورتين، وتحقيق أصولها وفرشها من طريق الحافظ أبي عمرو الداني التي اعتمدها أهل الأندلس والمغرب قراءة رسمية عبر القرون الإسلامية واستقر عليها العمل في التلاوة والأداء في زمننا.

ولقد سعيت إلى إنجاز ما وعدت القارئ الكريم به وتقريب ما استهدف المؤلف ـ رحمه الله ـ تقريبه منه، فإن كان قد طاش سهمي عن إصابة الصواب في شيء منه، فالمطالع كريم يعفو عن السقطات، ويغُضُّ الطرف عمّا قد يكون من التقصير والهفوات:

مـن ذا الـذي مـا سـاء قـطّ   أو مـن لـه الحـسنى فقـط[1]

---

(1) البيت لأبي محمد القاسم بن علي الحريري صاحب المقامات المشهورة ضمن المقامة الشعرية من قصيدة مطلعها:

سامح أخاك إذا خلط   منه الإصابة بالغلط

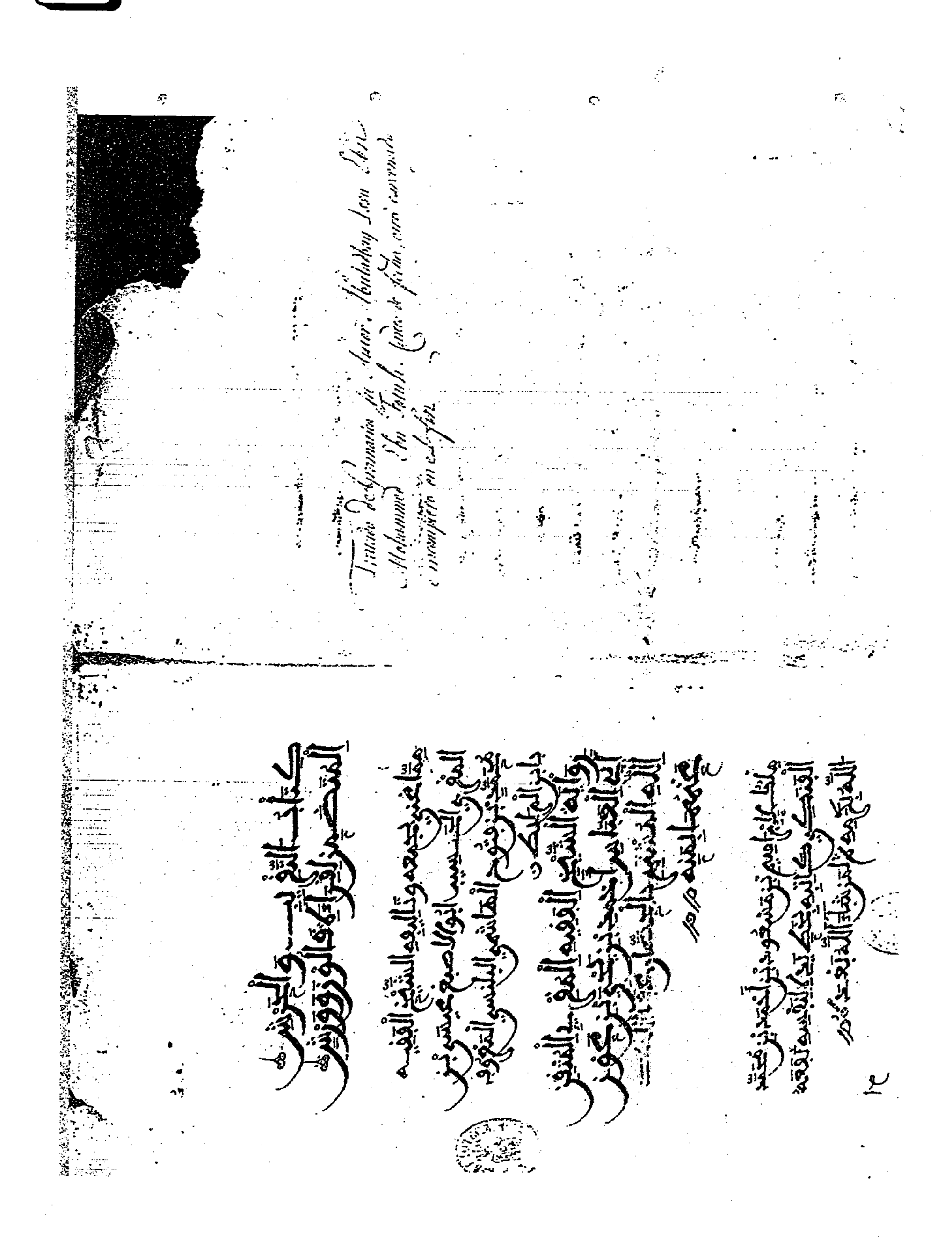
وإن دلَّتْه إصابةُ رأيه على خطإ فيه فليُطلعني عليه مشكورا لأصلح عُـوارِه، وأُثقِّـف اعوجاجَه، وإني له على ذلك لمن الداعين الممتنين.

والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

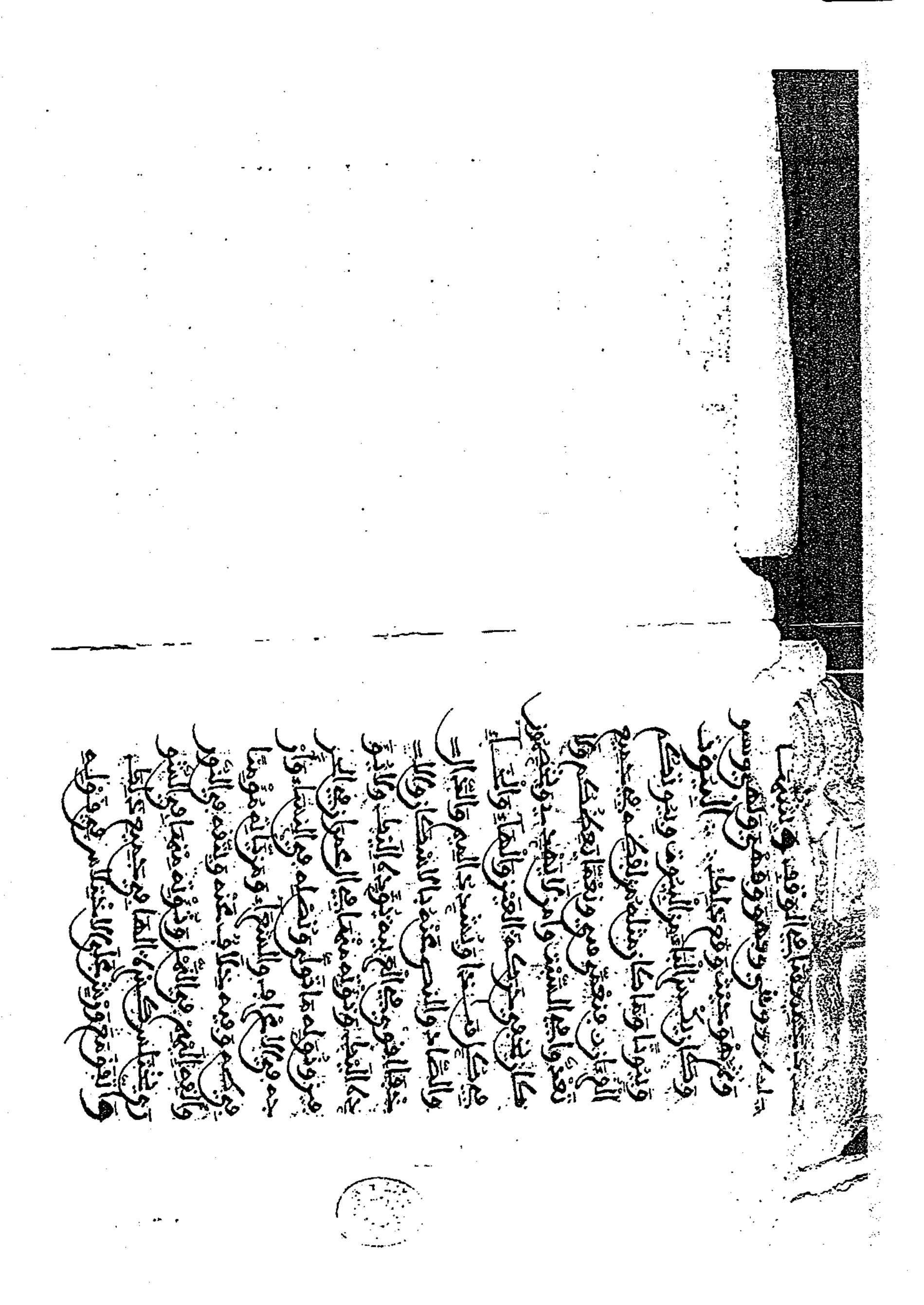
المحقق.

نماذج مصورة
من النسختين الخطيتين

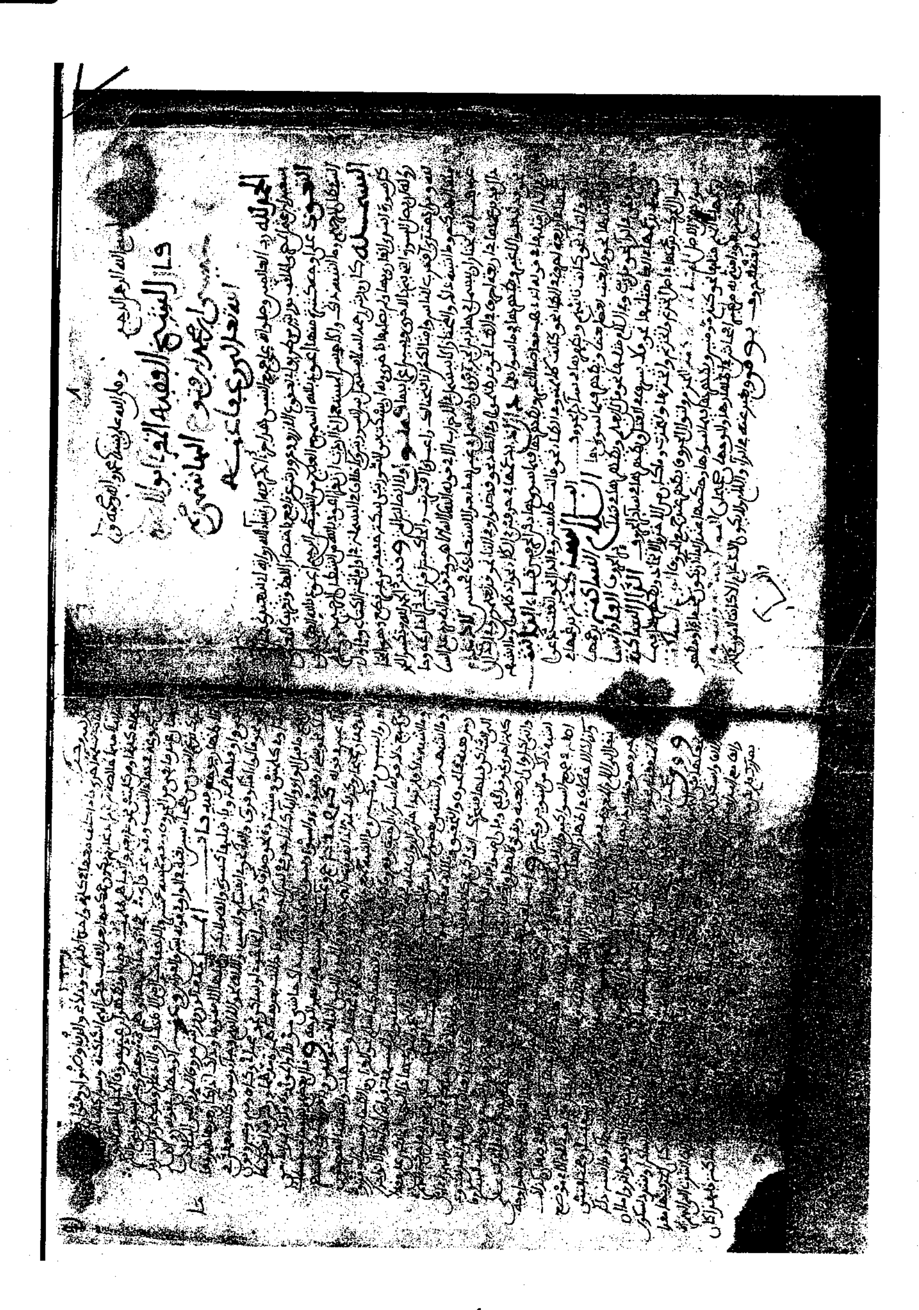




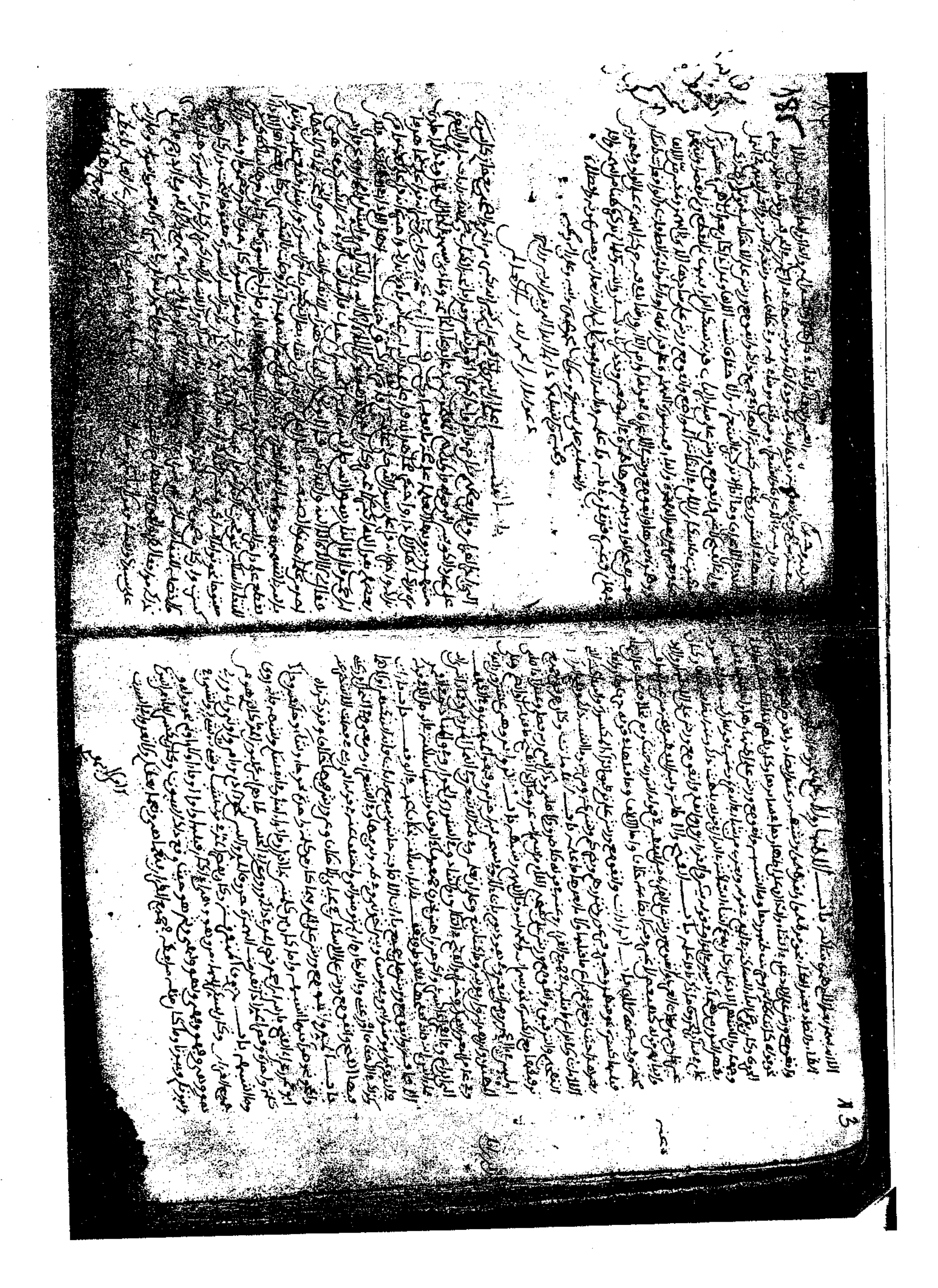
الورقة الأولى من النسخة الأصل



الورقة الأخيرة من النسخة الأصل



الورقة الأولى من النسخة «ح»



الورقة الأخيرة من النسخة «ح»

القسم الثاني:

النص المحقّق



بسم الله الرحمن الرحيم
وصلى الله على محمد وآله[1]

قال [الشيخ] الفقيه المقرئ أبو الأصبغ عيسى بن محمد بن فتوح الهاشمي [رحمه الله تعالى وعفا عنه]:

الحمد لله رب العالمين، وصلواته على جميع النبيئين.

هذا جزء أذكر فيه - إن شاء الله - رواية أبي سعيد عثمان بن سعيد[2] المصري المعروف[3] بـ «ورش»[4]، من طريق أبي يعقوب الأزرق[5] عن[6] ورش عن نافع[7]، باختصار اللفظ وتقريب المعنى.

---

(1) في ح «وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم».

(2) في النسختين قوله: «عثمان بن سعيد بن عثمان» بتكرار «عثمان» مرتين، ولعله اشتبه عليه بما في ترجمة أبي عمرو الداني، فإنه عثمان بن سعيد بن عثمان، أما ورش فهو: عثمان بن سعيد، واختلف في رفع نسبه بعد أبيه، فقيل: ابن عبد الله بن عمرو، وقيل: ابن عدي بن غزوان، وعلى هذا الأخير اقتصر ابن الباذش في كتاب الإقناع (1/ 57)، وذكر النسبين وبدأ بالأول ابن الجزري في غاية النهاية (1/ 502) ترجمة 2090، واقتصر الداني في التيسير (ص4)، وجامع البيان (ص47)، على اسمه واسم أبيه ونسبه المصري.

(3) في ح «الملقب».

(4) هو عثمان بن سعيد بن عبد الله، أبو سعيد القرشي مولاهم القبطي المصري، الملقب بـ«ورش» لقبه به شيخه نافع. إمام أهل زمانه في القراءة بالديار المصرية. ولادته سنة 110هـ ووفاته سنة 197هـ، وروايته عن نافع هي مختار المغاربة في القراءة. ترجمته في طبقات القراء للذهبي (1/ 171 - 173)، وسير أعلام النبلاء له (9/ 295) وغاية النهاية لابن الجزري(1/ 502 - 503)، والنجوم الزاهرة لابن تغري بردى(2/ 155).

(5) هو يوسف بن عمرو بن يسار - ويقال سيار - المدني نزيل مصر، أبو يعقوب الأزرق المقرئ صاحب ورش، لزمه مدة طويلة وأتقن عنه الأداء، وخلفه في الإقراء بالديار المصرية، توفي في حدود 240هـ، وبطريقه يقرأ المغاربة لورش، وهي إحدى الطرق الثلاث المشهورة في رواية ورش، وهي طريقه، وطريق عبد الصمد بن عبد الرحمن بن القاسم أبي الأزهر العتقي، وطريق أبي بكر محمد بن عبد الرحيم الأصبهاني ثم الأسدي. تنظر ترجمة الأزرق في طبقات القراء للذهبي (1/ 209)، وغاية النهاية لابن الجزري (2/ 402).

(6) في ح «وعن» وهو خطأ.

(7) هو الإمام نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم، أبو رؤيم المدني المقرئ الليثي مولاهم، أصل أبيه من سبي أصبهان، إمام أهل المدينة النبوية في القراءة وأول القراء البدور السبعة الأعلام الذين اختار الإمام أبو بكر بن مجاهد=

[التعوذ][1]:

التعوذ على أوجه كثيرة[2]، منها: «أعوذ بالله العظيم، من الشيطان الرجيم»[3]، و«أعوذ بالله السميع العليم، من الشيطان الرجيم»[4]، وما أشبه هذا[5]. والأحسن المستعمل إذا أردت أن تقرأ: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم دون غيره[6].

= البغدادي قراءاتهم وألف فيها كتاب السبعة في القراءات. قرأ نافع على سبعين من التابعين، وكانت الرحلة إليه من المغرب والأندلس وسائر الآفاق، وتدبج مع الإمام مالك فأخذ كل واحد منهما عن صاحبه. توفي سنة 169هـ وقيل: 170هـ. تنظر ترجمته في مشاهير علماء الأمصار لابن حبان البستي (ص141)، وطبقات القراء (1/ 104)، وسير أعلام النبلاء (7/ 336)،وغاية النهاية (2/ 330).

(1) هذا العنوان من إضافتنا تمييزا لهذا الباب عن المقدمة قبله.

(2) ذكر ابن الباذش منها سبع صيغ مروية عن الأئمة، وذكر أبو عمرو الداني في كتبه ست صيغ ذكرها المنتوري في شرحه على الدرر (1/ 92)، وزاد ابن القصاب في تقريب المنافع على ما عند ابن الباذش ثلاث صيغ فبلغ بها عشرا. ينظر الإقناع لابن الباذش (1/ 149ـ 151)، وتقريب المنافع لابن القصاب: باب التعوذ (مخطوط)، والمنتوري على الدرر (1/ 92).

(3) روى ابن الباذش بسنده أنها رواية أبي عدي عن ورش، وهي رواية أهل مصر عن ورش في ما ذكر الأهوازي، وذكرها الداني في جامع البيان والاقتصاد والتمهيد وإرشاد المتمسكين وإيجاز البيان. ينظر الإقناع لابن الباذش (1/ 149 ـ 150)، وشرح المنتوري على الدرر (1/ 92).

(4) وهو رواية عن حمزة الزيات من السبعة كما ذكره ابن الباذش، وهذا اللفظ عند أبي عمرو الداني في الاقتصاد والتمهيد وإيجاز البيان. ينظر الإقناع (1/ 150)، والمنتوري على الدرر (1/ 92). وقد تقدمت هذه الصيغة في نسخة ح على التي قبلها.

(5) في ح «أشبه ذلك».

(6) المختار من صيغ التعوذ ما ورد به الكتاب العزيز، وهو لفظ «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم» المأخوذ من قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ﴾، واختاره أبو عمرو كما في التيسير (ص16 ـ 17)، وابن الباذش في الإقناع (1/ 149 ـ 151). قال الإمام الشاطبي في باب الاستعاذة من الحرز (ص8):

إذا ما أردت الدهر تقرأ فاستعذ — جهارا من الشيطان بالله مسجلا
على ما أتى في النحل يسرا وإن تزد — لربك تنزيها فلست مجهلا

ويقول ابن بري في باب القول في التعوذ من الدرر اللوامع (ص15):

وقد أتت في لفظه أخبار — وغير ما في النحل لا يختار.

▣ البسملة:

كان ورش ـ رحمه الله ـ لا يبسمل بين السورتين[1]، ولا خلاف في البسملة في أول فاتحة الكتاب، وفي أول / كل سورة ابتدأ [القارئ] بها ولم يصلها بأخرى[2]. وله أن [2/أ] يسكت بين السورتين سكتة خفيفة من غير قطع، وهو المختار[3]. وله أن يصلَ السورة

---

(1) رُوي عن ورش بين السورتين الفصل بالبسملة، وتركها مع السكت أو الوصل، والمختار له من طريق أبي يعقوب الأزرق ترك البسملة مع السكت. واستثنى له بعض الشيوخ استحسانا أربعة مواضع سموها بالأربع الزهر، جعلوا المختار له فيها البسملة، وهي: فيما بين المدثر والقيامة، والانفطار والمطففين، والفجر والبلد، والعصر والهمزة. قال الداني في التيسير: «وليس في ذلك أثر يروى عنهم، وإنما هو استحباب من الشيوخ»، وقال الحصري في الحصرية (ص95):

ولم أقرَ بين السورتين مبسملا ... سوى أنني بسملتُ في الأربع الغرِّ

وحجتهم فيهن عندي ضعيفة ... ولكن يقوون الرواية بالنصر

ينظر التيسير في القراءات السبع للداني (ص18)، وجامع البيان له (ص148)، ومفردة نافع ضمن المفردات السبع لأبي عمرو الداني (ص28)، والكشف لمكي (1/ 17)، واللآلئ الفريدة في شرح القصيدة للفاسي (1/ 156 ـ 159)، والمختصر البارع لابن جزي (ص34 ـ 35)، وشرح المنتوري على الدرر (1/ 102 ـ 116)، والنشر لابن الجزري (1/ 261 ـ 262).

(2) جامع البيان (ص152 والتيسير (ص18)، ومفردة نافع ضمن المفردات السبع (ص28)، والتعريف في اختلاف الرواة عن نافع للداني (ص40)، وشرح المنتوري على الدرر (1/ 119 ـ 122)، والفجر الساطع لابن القاضي (1/ 405.). قال ابن بري في باب القول في البسملة من الدرر (ص16):

ولا خلاف عند ذي قراءة ... في تركها في حالتي براءة

وذكرها في أول الفواتح ... و«الحمد لله» لأمر واضح

(3) قال أبو عمرو في التيسير (ص17ـ 18): «ويختار في مذهب ورش وأبي عمرو وابن عامر السكت بين السورتين من غير قطع». وقال في جامع البيان (ص151ـ 152): «واختياري في مذهب من ترك الفصل سوى حمزة أن يسكت القارئ على آخر السورة سكتة خفيفة من غير قطع شديد». قال الإمام الشاطبي في باب البسملة من الحرز (ص9):

وسكتهم المختار دون تنفس ... وبعضهم في الأربع الزهر بسملا

وينظر شرح المنتوري على الدرر (1/ 108 ـ 109)، وفيه إشارة إلى كلام المؤلف هنا في ترجيح السكت.

التي يتم بالأخرى ويبينَ إعرابها[1]، فيقول: ﴿[وَلاَ] ٱلضَّآلِّينَ ۝ أَلٓمٓ﴾[2] ﴿قَدِيرٌ ۝ ٱلْحَمْدُ لِلهِ﴾[3] و﴿تَكْبِيراً ۝ ٱلْحَمْدُ لِلهِ﴾[4] و ﴿مَنِ إهْتَدَى ۝ إقْتَرَبَ لِلنَّاسِ﴾[5] و ﴿أَمْثَالَكُمْ ۝ إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ﴾[6] و ﴿اعْبُدُوا ۝ إقْتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ﴾[7] ﴿وٱلْحَاكِمِينَ ۝ إقْرَأْ﴾[8] و﴿لَّخَبِيرٌ ۝ ٱلْقَارِعَةُ﴾[9] و﴿حَامِيَةٌ ۝ أَلْهَيٰكُمُ﴾[10] وما أشبه ذلك.

والمختار أن لا يبسمل في الأحزاب[11]، إلا في قوله: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلاَّ هُوَ﴾[12]، وفي قوله: ﴿إِلَيْهِ يُرَدُّ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ﴾[13]، فإنه يُختار أن

(1) جامع البيان (ص151 ـ 152)، والتيسير (ص18).
(2) آخر الفاتحة: 7 مع أول البقرة: 1.
(3) آخر المائدة: 122 مع أول الأنعام: 1.
(4) آخر الإسراء: 110 مع أول الكهف: 1.
(5) آخر طه: 134 مع أول الأنبياء: 1.
(6) آخر محمد: 39 مع أول الفتح: 1.
(7) آخر النجم: 61 مع أول القمر: 1. وقد سقطت كلمة «الساعة» في ح.
(8) آخر التين: 8 مع أول العلق: 1.
(9) آخر العاديات: 11 مع أول القارعة: 1.
(10) آخر القارعة: 10 مع أول التكاثر: 1.
(11) يعني في أوائل الأحزاب الستين التي جزِّئ إليها القرءان الكريم. قال الداني في جامع البيان (ص153): «وبغير تسمية ابتدأت رؤوس الأجزاء على شيوخي الذين قرأت عليهم في مذهب الكل، وهو الذي أختار، ولا أمنع من التسمية». وينظر شرح المنتوري على الدرر (1/ 123 ـ 125)، والنشر (1/ 265)، والفجر الساطع (1/ 411 ـ 415). قال الفاسي في اللآلئ الفريدة (1/ 161) تعليقا على قول صاحب الحرز: «وفي الأجزاء خير من تلا»: «كلام عام معناه الخصوص؛ لأنه إنما يعني ههنا بالأجزاء ما لم يكن أول سورة، وأما ما كان أول سورة فلا بد من البسملة فيه».
(12) وهو أول الحزب العاشر (الجزء الخامس). سورة النساء: 86.
(13) وهو فاتحة الحزب التاسع والأربعين. سورة فصلت: 46.

يُبسمَل في هذين الحزبين[1]. وإن بسمل في غيرهما بعد الاستعاذة فحسن[2].

(1) في ح «الجزءين». قال في كنز المعاني (2/ 192): «وكان الناظم ـ يعني الإمام الشاطبي ـ يأمر بالبسملة فيهما». ويرى بعض الشيوخ أن لا خصوصية لهذين الموضعين، بل يبسمل مطلقا عند الابتداء بلفظ الجلالة أو ضمير يرجع إليه. قال أبو وكيل ميمون الفخار في التحفة (2/ 20) (مرقونة):

وتجتبى في الجزء لا محالة مفتتحا بلفظة الجلالة

(2) التيسير (ص18)، والمختصر البارع (ص36)، والفجر الساطع لابن القاضي (1/ 410 ـ 416).

الإدغام:

دال «قد»: يدغمها في أربعة أحرف: في الظاء نحو ﴿فَقَد ظَّلَمَ﴾[1]، وفي الضاد نحو ﴿فَقَد ضَّلَّ﴾[2]، وفي التاء نحو ﴿وَقَد تَّعْلَمُونَ﴾[3]، وفي الدال مثلها[4] / في قوله[5]: ﴿وَقَد دَّخَلُواْ﴾[6] لا غير، ويظهرها فيما سواها[7].[8] [2/ب]

دال «إذ»: يدغمها في حرفين: في الظاء نحو ﴿إِذ ظَّلَمُوٓاْ﴾[9] وما أشبهه[10]، وفي الذال مثلها في قوله: ﴿إِذ ذَّهَبَ مُغَاضِباً﴾[11] لا غير، ويظهرها في ما[12] سوى هذين الحرفين[13].

تاء التأنيث: يدغمها في أربعة أحرف: في الظاء نحو ﴿كَانَت ظَّالِمَةً﴾[14]، وفي الطاء نحو ﴿قَالَت طَّآئِفَةٌ﴾[15]، وفي الدال نحو ﴿أَثْقَلَت دَّعَوَا ٱللَّهَ﴾[16]، وفي التاء

---

(1) البقرة: 229 والطلاق: 1. وقد تحرفت في النسختين إلى «قد ظلموا» ولا وجود لها في القرآن الكريم.
(2) البقرة: 107، وكتبت في «أ» بدون فاء العطف، وهو خطأ، وفي ح «قد ضلوا»: وهي في النساء: 166.
(3) الصف: 5.
(4) ساقطة في ح.
(5) في ح «نحو».
(6) المائدة: 63 وهي في النسختين بدون واو، وهو خطأ.
(7) في ح «سواهما».
(8) التعريف في اختلاف الرواة عن نافع (ص62)، والتيسير (ص42)، ومفردة نافع ضمن المفردات السبع للداني (ص39)، والقصيدة الحصرية (ص114)، والقصد النافع للخراز (ص216 ـ 217)، والمختصر البارع لابن جزي (ص67 ـ 68).
(9) النساء: 63.
(10) وهو قوله تعالى: ﴿إذ ظلمتم﴾ في الزخرف: 38، وليس في القرآن الكريم غير هذين الموضعين.
(11) الأنبياء: 86.
(12) «ما» ساقطة من ح.
(13) التبصرة لمكي (ص111 ـ 112)، والقصد النافع (ص215، 220)، والمختصر البارع (ص67)، وشرح المنتوري على الدرر (1/ 386، 401).
(14) الأنبياء: 11.
(15) الأحزاب: 13.
(16) الأعراف: 189.

مثلها[1] نحو ﴿كَانَت تَّأتِيهِمْ﴾[2]، ويظهرها في سائر الحروف[3].

اللام الساكنة: يدغمها في حرفين: في الراء نحو ﴿قُل رَّبِّ﴾[4]، وفي اللام مثلها نحو ﴿قُل لاَّ يَعْلَمُ﴾[5]، ويظهرها في سائر الحروف[6].

الباء الساكنة[7]: يدغمها في الباء مثلها لا غير[8]، نحو ﴿وَلاَ يَغْتَب بَّعْضُكُم [بَعْضاً]﴾[9]، ويظهرها[10] في سائر [ما] سواها[11].

الفاء الساكنة: يدغمها في الفاء مثلها، نحو ﴿فَلاَ يُسْرِف فِّي/ اْلْقَتْلِ﴾[12]، ويظهرها في سائر الحروف[13]. [3/أ]

---

(1) ساقطة في ح.
(2) غافر: 22.
(3) التيسير (ص43)، ومفردة نافع ضمن المفردات السبع (ص40)، والقصد النافع (ص217، 220)، والمختصر البارع (ص68 ـ 69)، والفجر الساطع (3/ 57 ـ 60).
(4) الإسراء: 24.
(5) النمل: 67.
(6) التعريف (ص65)، واللآلئ الفريدة (1/ 359ـ 360)، والقصد النافع (ص218 ـ 219)، والمختصر البارع (ص69)، وشرح المنتوري على الدرر (1/ 397 ـ 400).
(7) في ح تقديم للكلام على الباء الساكنة على الكلام على اللام الساكنة.
(8) «لا غير» ساقطة في ح.
(9) الحجرات: 12.
(10) في ح «ويظهر».
(11) في ح «فيما سواها».
(12) الإسراء: 33.
(13) إدغام ورش الباء الساكنة والفاء الساكنة كلٍّ واحدة منهما في مثلها هو من قبيل إدغام المتماثلين اللذين أولهما ساكن، وهو مجمع عليه بين جميع القراء. قال الشاطبي في الحرز (ص23):

وما أول المثلين فيه مسكَّنٌ فلا بد من إدغامه متمثِّلا

ينظر الأرجوزة المنبهة للداني (ص222)، والتبصرة لمكي (ص110)، واللآلئ الفريدة (1/ 359ـ 361)، والقصد النافع (ص221 ـ 222)، وشرح المنتوري على الدرر (1/ 403).

الذال الساكنة لتوالى الحركات[1]: يـدغمها في أصـل: ﴿ٱتَّخَذتُّمْ﴾[2] و﴿أَخَذتُّمْ﴾[3] و﴿أَخَذتُّهَا﴾[4] و﴿لَتَّخَذتَّ﴾[5]، وما كان من الأخذ والاتخاذ، ويظهرها في ما سوى هذا الأصل[6].

الثاء الساكنة للجزم ولتوالى الحركات[7]: يظهرها[8]عند جميع الحروف[9].

الميم الساكنة: يـدغمها في الميم مثلهـا لا غـير[10]، نحـو ﴿كُنتُم مُّومِنِينَ ۝﴾[11]، ويظهرها في ما سواها.

---

(1) في ح «الحركة».

(2) البقرة: 79.

(3) آل عمران: 80.

(4) الحج: 46.

(5) الكهف: 76.

(6) التيسير (ص44)، والمختصر البارع (ص75)، وتحفة المنافع (2/ 147 ـ 148)، وشرح المنتوري على الدرر (1/ 412 ـ 413).

(7) في ح «الحروف»، وهو خطأ.

(8) في ح «يظهر».

(9) يعني بالثاء الساكنة للجزم قوله تعالى: ﴿يلهثْ ذلك﴾ الأعراف: 176، وبالساكنة لتوالي الحركات نحو ﴿لبثتُ﴾ و﴿لبثتم﴾ و﴿أورثتموها﴾. قال في الحصرية (ص117):

وأما ﴿لبثتم﴾ أو﴿لبثتُ﴾ فمظهر ... و﴿أورثتموها﴾ فادر وافهمْ عن المدري

وقال:

وأظهر ورش ثاء ﴿يلهث﴾ وأدغمت ... لقالون فارتع في حدائقيَ الخُضر

ينظر التيسير (ص44)، والمختصر البارع (ص73، 8ح)، وتحفة المنافع (2/ 149، 151) (مرقون)، وشرح المنتوري على الدرر (1/ 411 ـ 412، 415).

(10) «لا غير» ساقطة في ح.

(11) البقرة: 90.

وحكمها عند الباء أن تكون مخفاة أو مظهرة[1]، نحـو ﴿كُنتُم بِهِۦ﴾[2] و﴿ءَامَنتُم بِهِۦ﴾[3]، من غير إفحاش في إظهارها. والوجهان صحيحان[4].

---

(1) في ح «مظهورة»، وهو خطأ.

(2) يونس: 51.

(3) البقرة: 136.

(4) إخفاء الميم الساكنة عند الباء، مذهب أبي الحسن الأنطاكي وأبي عمرو الداني، وهو قياس قول ابن مجاهد ومذهب سيبويه والبصريين، وإظهارها مذهب أبي الحسين بن المنادي وأبي الحسن بن غلبون ومكي وأبي الحسن بن شريح والقيجاطي وحكي عن ابن مجاهد، وهو قول عامة النحويين. والأشهر المعمول به عند المغاربة الإخفاء. قال في تحفة المنافع (2/ 162):

والميم بعد القلب في الأداء ... تقرأ بالإظهار والإخفاء
لكنه الإخفاء فيها أحسن ... وهو الذي يقوله من يتقن

ينظر شرح الخاقانية للداني (2/ 284 ـ 286) (مرقون) والتحديد له (ص168ـ 169)، والرعاية لمكي (ص232 ـ 233)، وعمدة المفيد (النونية) للسخاوي (ص79)، والقصد النافع (ص237 ـ 238)، وعقود الجمان للجعبري (ص143)، والتمهيد في علم التجويد لابن الجزري (ص144)، والنشر (2/ 26)، والفجر الساطع (3/ 147 ـ 154)، والنجوم الطوالع للمارغني (ص88).

☑ النون الساكنة والتنوين:

تدغمان[1] بغنة في حروف «يومن»، وبغير غنة في الراء واللام[2]. ولا يكون الإدغام إلا إذا[3] كانت النون في كلمة والياء والواو في كلمة أخرى، فإذا كانت [3/ب] / النون[4] معهما في كلمة واحدة أظهرت[5]، وذلك نحو ﴿أَلدُّنْيا﴾ و﴿صِنْوَانٍ﴾[6] [و﴿قِنْوَانٌ﴾][7].

وتقلبان عند الباء ميماً خالصة من غير إدغام، ثم يكون حكمها بعد القلب حكم الميم الساكنة[8]. وسواء كانت النون معها في كلمة أو من كلمتين نحو

---

(1) في ح «يدغمها».

(2) الرعاية لمكي (ص263)، والحصرية (ص119)، والتمهيد لابن الجزري (ص156).

(3) كلمة «إذا» ساقطة في ح.

(4) ساقطة في ح.

(5) وقع ذلك في أربع كلمات في القرآن الكريم، ذكر المؤلف منها هنا ثلاث كلمات والرابعة ﴿بنيان﴾، وعلة المنع من الإدغام مخافة إشباهه للمضعف. قال ابن بري في الدرر (ص29):

وتظهر النون لواو أو يا	في نحو ﴿قنوان﴾ ونحو ﴿الدنيا﴾
خيفة أن يشبه في إدغامه	ما أصله التضعيف لالتزامه

شرح الخاقانية للداني (2/ 306)، والتحديد (ص116)، والأرجوزة المنبهة (ص213)، والتمهيد لابن الجزري (ص157)، والنجوم الطوالع (ص89).

(6) الرعد: 4.

(7) الأنعام: 100.

(8) يعني في التخيير فيها بين الإخفاء والإظهار المتقدمين في الميم الساكنة. لكن أبا عمرو الداني لم يذكر فيها إلا وجها واحدا هو الإخفاء، نص على ذلك في شرح الخاقانية (2/ 309) (مرقون)؛ لذلك اعترض الإمام ابن الجزري على متأخري المغاربة إجراءهم الوجهين في الميم المنقلبة كالميم الساكنة عند الباء، فقال في النشر (2/ 26):«لم يختلف في إخفاء الميم ولا في إظهار الغنة في ذلك -يعني في النون الساكنة والتنوين عند الباء- وما وقع في كتب بعض متأخري المغاربة من حكاية الخلاف في ذلك فوهم، ولعله انعكس عليهم من الميم الساكنة عند الباء. والعجب أن شارح أرجوزة ابن بري في قراءة نافع حكى ذلك عن الداني، وإنما حكى الداني ذلك في الميم الساكنة لا المقلوبة، واختار مع ذلك الإخفاء». ومراده بشارح أرجوزة ابن بري الإمام أبو عبد الله الخراز، فقد نص على الوجهين في الميم المنقلبة في شرحه على درر ابن بري المسمى بـ«القصد النافع لبغية الناشئ والبارع على الدرر اللوامع في مقرإ الإمام نافع» (ص237). وممن قال بذلك من شيوخ القراء المغاربة أبو وكيل ميمون الفخار في تحفة المنافع (2/ 162).

﴿مِن بَعْدِ﴾[1] و﴿أَنۢبِئْهُم﴾[2] و﴿ظُلُمَٰتٌۢ بَعْضُهَا﴾[3].

وتظهران عند حروف الحلق الستة[4]، وهي مجموعة في هذا البيت، وهو للخاقاني[5] رحمه الله:

فحاءٌ وخاءٌ ثم هاءٌ وهمزةٌ وعينٌ وغينٌ ليس قوليَ بالنُّكْرِ[6]

وتخفيان عند ما بقي من الحروف، وهي خمسة عشر حرفا[7]. والإخفاء حال بين الإظهار والإدغام[8]، وهو عار من التشديد[9].

---

(1) البقرة: 26.

(2) البقرة: 32. في ح «أنباءهم».

(3) النور: 39.

(4) شرح الخاقانية للداني (2/ 302 ـ 304).

(5) هو موسى بن عبيد الله بن يحيى بن خاقان، أبو مزاحم المعروف بالخاقاني، الإمام المقرئ الحافظ البغدادي، قال ابن الجزري: «هو أول من صنف في التجويد فيما أعلم». كان أبوه وزيرا لجعفر المتوكل على الله، وأخوه محمد بن عبيد الله وزيرا للمقتدر بالله. ولادة أبي مزاحم سنة 248هـ ووفاته سنة 325هـ. ترجمته في تاريخ بغداد (13/ 59)، ومعجم الشعراء لابن المرزباني (ص380)، وسير أعلام النبلاء للذهبي (15/ 94 ـ 95)، وطبقات القراء له (1/ 348)، والعبر في خبر من غبر له (2/ 211)، وغاية النهاية (2/ 320 ـ 321).

(6) القصيدة الخاقانية لأبي مزاحم الخاقاني (ص27) وبعدها:

فهذي حروف الحلق يخفى بيانها فدونك بينها ولا تعصين أمري

(7) كلمة «حرفا» ساقطة في ح. وقد جمع بعضهم تلك الحروف في أوائل كلمات هذين البيتين من الغزل:

ضحكت زينب فأبدت ثنايا تركتني سكران دون شراب

طوقتني ظلما قلائد ذل جرعتني جفونها كأس صاب

قواعد التجويد للدكتور عبد العزيز القاري (ص90).

(8) انظر شرح الخاقانية لأبي عمرو الداني (2/ 189، 309 ـ 310) (مرقون).

(9) التذكرة لابن غلبون (1/ 238) وجامع البيان (ص300 ـ 301)، والأرجوزة المنبهة (ص220)، وشرح الخاقانية (2/ 189 ـ 190) (مرقون)، والرعاية (ص267)، والتمهيد لابن الجزري (ص158 ـ 159).

وكذلك يدغم النون من هجاء ﴿يسٓ﴾[1] بغنة في الواو في قوله: ﴿يسٓ وَالْقُرْءَانِ﴾[2]، وعنه الوجهان في قوله: ﴿نٓ وَالْقَلَمِ﴾[3]، وبالإظهار يؤخذ له[4] فيه[5].

(9) تحرفت في نسخة «أ» إلى «سين».

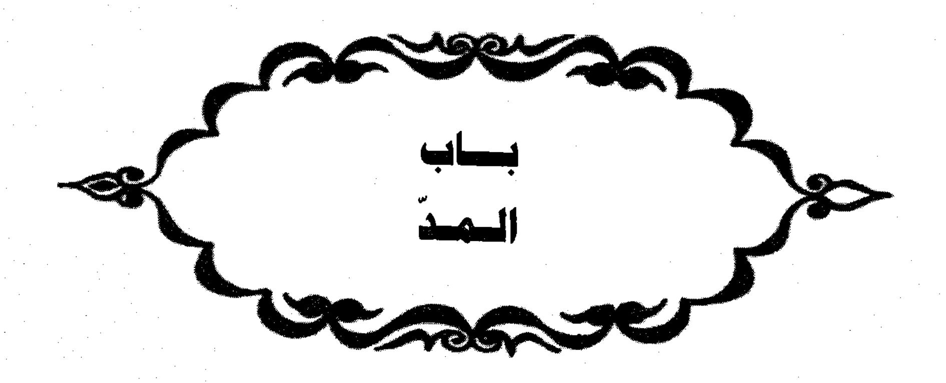
(1) تحرفت في نسخة «أ» إلى «سين».

(2) يس: 1.

(3) القلم: 1.

(4) كلمة «له» ساقطة في ح.

(5) الأرجح لورش الإظهار في ﴿ن والقلم﴾، وهو مذهب أكثر المصريين، ولم يذكر ابن مجاهد في السبعة غيره، واختاره الداني، وأما الإخفاء فمذهب أبي الحسن بن غلبون. ينظر السبعة (ص538، 646)، والتذكرة لابن غلبون (2/ 629)، والتعريف (ص66)، والتيسير (ص183)، والقصد النافع (ص229)، والمختصر البارع (ص73)، والفجر الساطع (3/ 106 ـ 112).



بـــاب
الــمـدّ



[4/أ] / يمد ورش[1] حروف المد واللين الثلاثة، وهي: واو قبلها ضمة، وياء قبلها كسرة، وألف ولا يكون ما قبلها إلا مفتوحا، وذلك إذا كان بعدها همزة: فالواو نحو ﴿قَالُوٓاْ ءَامَنَّا﴾[2]، و﴿قُرُوٓءٍ﴾[3]، والياء نحو ﴿فِيٓ أَنفُسِكُمْ﴾[4] و﴿ٱلْمُسِيٓءُ﴾[5]، والألف نحو ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ﴾[6] و﴿جَآءَ﴾. وسواء كانت معهن في كلمة أو في كلمتين[7]. أو مشدد[8] نحو ﴿صَوَآفَّ﴾[9] و﴿دَآبَّةٍ﴾[10] و﴿أَتُحَـٰٓجُّوٓنِّي﴾[11]. أو ساكن نحو ﴿مَحْيَآيْ﴾[12]، وكاف وميم وسين[13] ونون[14].

---

(1) في ح «قالون وورش».

(2) البقرة: 13.

(3) البقرة: 226.

(4) البقرة: 233.

(5) غافر: 58.

(6) البقرة: 12.

(7) التيسير (ص30)، والتعريف (ص60)، والمختصر البارع (ص42)، والقصد النافع (ص121).

(8) في ح «ومشددة»، وهو خطأ.

(9) الحج: 34.

(10) هود: 6.

(11) الأنعام: 81.

(12) الأنعام: 164.

(13) في ح «وعين»، وهو خطأ، وسيأتي حديث المؤلف قريبا عن الخلاف فيها.

(14) يعني الواردة في فواتح بعض السور. والحروف التي تمد في فواتح السور بسبب السكون ثمانية مجموعة في قولهم: «كم عسل نقص». ويسمى المد بسبب الشد أو السكون مدا لازما لإجماع القراء عليه ولزومه في كل قراءة. جامع البيان (ص203، 205)، والتبصرة لمكي (ص68)، وفتح الوصيد للسخاوي (2/ 278 ـ 279)، والقصد النافع (ص118 ـ 119)، والمنتوري على الدرر (1/ 237)، والنشر (1/ 317).

فإن انفتح[1] ما قبل الواو والياء كانا حرفيْ لين لا حرفيْ مدٍّ[2]، فإذا أتت بعدهما همزة مدهما ورش مدا متوسطا[3]، وذلك نحو ﴿شَيْءٍ﴾ و﴿شَيْئاً﴾ و﴿يَاْيْـَٔسُ﴾[4] و﴿كَهَيْـَٔةِ﴾[5] و﴿سَوْءَةَ﴾[6] و﴿ٱلسَّوْءِ﴾[7] و﴿سَوْءَاتِهِمَا﴾[8] وما أشبه ذلك،

---

(1) في ح «فتح».

(2) سميا بذلك لأنهما يخرجان في لين وقلة كلفة على اللسان. لكنهما نقصا عن مشابهة الألف لتغير حركة ما قبلهما عن جنسهما، فنقصا المد الذي في الألف وبقي اللين فيهما لسكونهما. ينظر التمهيد في علم التجويد لابن الجزري (ص92).

(3) بشرط اتصالهما بالهمزة في كلمة واحدة، احترازا من المنفصل نحو ﴿ابني ءادم﴾ و ﴿خلوا الى﴾ فلا يدخل في هذا الباب. فلورش في حرف اللين إذا وليته همزة في كلمة وجهان: التوسط، وهو المختار، وهو مذهب أبي عمرو الداني ومكي، واختيار مشيخة المصريين، وبه قرأ الداني على ابن خاقان وفارس ابن أحمد. والوجه الآخر: الإشباع، واختاره الحصري. قال الشاطبي في باب المد والقصر من الحرز (ص15):

وإن تسكن اليا بين فتح وهمزة   بكلمة او واو فوجهان جُمّلا

بطول وقصر وصل ورش ووقفه

ينظر التعريف للداني (ص75)، وجامع البيان (ص202 ـ 203)، والتبصرة لمكي (ص62 ـ 63)، والحصرية (ص102 ـ 103)، والقصد النافع (ص141 ـ 143)، وكنز المعاني للجعبري (2/ 369 ـ 374)، والمنتوري على الدرر (1/ 220 ـ 233)، والنشر (1/ 346 ـ 348).

(4) يوسف: الآية 87.

(5) آل عمران: الآية 48. وهذه الأمثلة الثلاثة ليست في ح.

(6) المائدة: الآية 33.

(7) التوبة: الآية 99.

(8) الأعراف: الآية 19. واختلف عن ورش في واو ﴿سوءات﴾ على قولين: أحدهما: طرد الأصل فيه كالنظائر السابقة، فيمد أو يوسط، وهو اختيار أبي عمرو، وعليه العمل. والثاني: استثناؤه فيقصر، وهو مذهب مكي وابن شريح والمهدوي. ومنشأ الخلاف فيه: هل تراعى الحركة الأصلية في عينه، وهي الفتحة التي ظهرت في لغة هذيل، فيقصر، أم يراعى ما طرأ عليها من الإسكان بسبب اعتلال العين فتجرى على القاعدة في النظائر؟ قال ابن بري في درره:

والواو والياء متى سكنتا   ما بين فتحة وهمز مدتا

له توسطا وفي سوءات   خلف لما في العين من فعلات

ينظر جامع البيان (ص202 ـ 203)، والتبصرة لمكي (ص63)، والقصد النافع (ص141 ـ 146)، والمنتوري على الدرر (1/ 231 ـ 233).

وقد اشتهرت هذه المسألة بلغز الحصري المشهور فيها، وأجوبة القراء عنه، وأشهرها جواب الإمام الشاطبي. ينظر ذلك في كنز الجعبري (1/ 375 ـ 381).

حاشا ﴿مَوْئِلًا﴾[1] و﴿الْمَوْءُدَةُ﴾[2]. [3]

وكذلك يمد الياء من هجاء عين في قولـه: ﴿ كٓهيعٓصٓ ﴾[4] و﴿[حمٓ] عٓسٓقٓ﴾[5] مدا مشبعا، وهو الوجه. وقال بعضهم: هو مد متوسط / ، والوجهان صحيحان[6]. [4/ ب]

---

(1) الكهف: الآية 57.

(2) التكوير: الآية 8.

(3) والعلة في استثناء هاتين الكلمتين، قيل: لكون الواو فيها تسقط في بعض تصاريف الكلمة. يقال: «وأل يئل» و «وأد يئد»، فتسقط الواو في المضارع لوقوعها بين ياء وكسرة. قال ابن بري في الدرر (ص21):

وقـصر مـوئلا مـع المـوءودة لكونهـا في حالـة مفقـودة

وقيل: لأن أصل واويهما الحركة؛ لأنهما من «وَأد» و«وَأل»، وإنما سكنتا لدخول الميم عليهما فلم يعتد بالسكون لأنه عارض. ينظر شرح الهداية للمهدوي (1/ 37)، والتعريف للداني (ص75) والتبصرة لمكي (ص63)، واللآلئ الفريدة للفاسي (1/ 237)، والقصد النافع (ص147)، والمختصر البارع (ص45)، والمنتوري على الدرر (1/ 233 ـ 234).

(4) مريم: الآية 1.

(5) الشورى: الآية 1.

(6) فالمد المشبع فيه مذهب ابن مجاهد وأبي الحسن الأنطاكي واختيار أبي عمرو ومكي والحصري، والتوسط اختيار أبي الطيب بن غلبون وابنه أبي الحسن. قال أبو عمرو في جامع البيان (ص206): «والوجهان من الإشباع والتمكين ـ يعني التوسط ـ في ذلك صحيحان جيدان، والأول أقيس». وقال الحصري في رائيته (ص102 ـ 103):

وفي مد عين ثم ﴿شيء﴾ و﴿سوءة﴾ خلاف جرى بين الأئمة في مصر
فقال أناس: مده متوسط وقال أناس: مفرط، وبه أقري

ينظر التذكرة لأبي الحسن بن غلبون (1/ 90)، وشرح الخاقنية للداني (ص298)، وجامع البيان (ص206)، والتبصرة لمكي (ص68 ـ 69)، وشرح المنتوري على الدرر (1/ 237 ـ 241).

وكذلك يمد إذا تقدمت الهمزة حروف المد واللين الثلاثة، نحو ﴿ءَامَنَ﴾[1] و﴿ءَادَمَ﴾[2] و﴿أَنۢبِـُٔونِي﴾[3] ﴿مُسْتَهْزِءُونَ﴾[4] و﴿أُلنَّبِيِٓـِٕينَ﴾[5] و﴿مُّتَّكِـِٔينَ﴾[6]، وما أشبه جميع ذلك، وسواء كانت الهمزة محققة[7] أو مسهلة[8].

---

(1) البقرة: الآية 12.

(2) البقرة: الآية 30.

(3) البقرة: الآية 30.

(4) البقرة: الآية 13.

(5) البقرة: الآية 60.

(6) الكهف: الآية 31.

(7) في ح «همزة محققة».

(8) اختلف عن ورش من طريق الأزرق في مقدار هذا المد، وهو المسمى «مد البدل»، وهو ما تأخر فيه حرف المد عن الهمزة، سواء كانت همزة محققة نحو ما مثل به المؤلف، أو مغيرة بالتسهيل نحو ﴿جاء. ال﴾ أو بالبدل نحو ﴿من السماء. اية﴾ أو بالنقل نحو ﴿الاخرة﴾ و ﴿من ـ امن﴾، على ثلاثة مذاهب: التوسط، وهو اختيار الداني، وهو المشهور، والإشباع وهو مذهب القيروانيين كابن سفيان ومكي والمهدوي وابن الفحام وغيرهم، ورجحه القيجاطي، والقصر، واختاره أبو الحسن الأنطاكي وطاهر ابن غلبون. قال الشاطبي في باب المد والقصر من الحرز (ص14):

وما بعد همز ثابت أو مغير فقصر وقد يروى لورش مطولا

ووسطه قوم كئامن هؤلا ءالهة ءاتى للايمان مثلا

ينظر التيسير (ص31)، وجامع البيان (ص193)، وكتاب تمكين المد في ﴿ءاتى﴾ و﴿ءامن﴾ و﴿ءادم﴾ وشبهه لمكي (ص23 ـ 52)، والتبصرة له (ص60)، والحصرية (ص101)، وشرحها لابن عظيمة (2/ 70 ـ 74) (مرقون)، واللآلئ الفريدة للفاسي (1/ 227)، والقصد النافع (ص129)، وشرح الدرر للمنتوري (1/ 193 ـ 203).

واستثنى المصريون من جميع ذلك قوله: ﴿إِسْرَآءِيلَ﴾[1] حيث وقع[2]، وما كان قبل الهمزة فيه ساكن سالم[3] نحو ﴿ٱلْقُرْءَانُ﴾[4] و﴿ٱلظَّمْـَٔانُ﴾[5] و﴿مَسْـُٔولًا﴾[6] [و﴿مَذْءُومًا﴾][7] وما أشبه ذلك، فلم يزد أحد من الرواة عنه في تمكين الهمزة في ذلك. واستثنوا من المسهلة قوله: ﴿لَا تُؤَاخِذْنَآ﴾[8] [و﴿لَّا﴾] يُؤَاخِذُكُمُ﴾[9] وما أشبهه. واستثنى بعضهم ﴿ءَآلْـَٔنَ﴾[10] في يونس في الموضعين[11]، و﴿عَادًا ٱلْأُولَىٰ﴾[12] في والنجم[13].

---

(1) البقرة: الآية 39.

(2) هذا على مذهب أبي عمرو الداني وأصحابه، وهو المشهور، ولابن شريح ومكي والحصري والأهوازي وابن الفحام فيه المد على الأصل. ينظر التيسير (ص31)، وجامع البيان (ص193ـ 194)، والتبصرة لمكي (ص60 ـ 62)، والكافي لابن شريح (ص40)، والحصرية (ص101 ـ 103)، والتجريد لابن الفحام (ص137)، والإقناع لابن الباذش (1/ 472)، والقصد النافع (ص134 ـ 135)، والكنز للجعبري (2/ 356)، والمنتوري على الدرر (1/ 209).

(3) يعني بالساكن السالم ما كان حرفا صحيح غير معتل، فإن كان الساكن معتلا نحو ﴿الموءودة﴾ و ﴿سوءاتهما﴾ فإن في حرف المد الواقع بعد الهمزة المذاهب الثلاثة المتقدمة في «مد البدل». ينظر القصد النافع (ص132).

(4) البقرة: الآية 184.

(5) النور: الآية 38.

(6) الإسراء: الآية 36.

(7) الأعراف: الآية 17.

(8) البقرة: الآية 285.

(9) البقرة: الآية 223.

(10) ساقطة في ح.

(11) يونس: الآيتان 51، 91.

(12) النجم: الآية 49.

(13) ذكر المؤلف هنا خمس كلمات مستثناة لورش من مد البدل، فليس له فيها غير القصر، وأغفل ذكر أصلين مستثنيين ذكرهما أبو عمرو وغيره، وهما: حرف المد إذا أتى بعد همزة وصل حال الابتداء بها نحو ﴿ايتوني﴾ و﴿ايذن لي﴾، والألف التي بعد الهمزة المبدلة من التنوين المنصوب في الوقف نحو ﴿ماءً﴾ و﴿غثاءً﴾. وجمعها كلها الإمام ابن بري في الدرر (ص20) فقال: =

والمد في هذا الضرب إنما يكون على مقدار مذهبه في الحدر[1] والتحقيق[2]، وبالله تعالى التوفيق.

=

ما لم تك الهمزة ذات الثقل	بعد صحيح ساكن متصل
فإنه يقصره كـ﴿القرآن﴾	ونحو ﴿مسئولا﴾ فقس و﴿الظمئان﴾
وياء ﴿إسراءيل﴾ ذات قصر	هذا الصحيح عند أهل مصر
وألف التنوين أعني المبدلة	منه لدى الوقوف لا تُمَدُّ لهْ
وما أتى من بعد همز الوصل	كـ﴿أيت﴾ لانعدامه في الوصل

تنظر هذه المستثنيات وتوجيهها في جامع البيان (ص193 ـ 194)، والتيسير (ص31)، والتبصرة لمكي (ص60 ـ 62)، والإقناع (1/ 472 ـ 474)، والقصد النافع للخراز (ص132 ـ 141)، وكنز المعاني للجعبري (2/ 353 ـ 359)، وتحفة المنافع لأبي وكيل (2/ 63 ـ 67) (مرقونة)، والمنتوري على الدرر (1/ 205 ـ 220)، والنشر (1/ 341 ـ 344).

(1) تصحفت في «أ» إلى «الحذ» في «ح» إلى «الحدق»، والصواب ما أثبته.
والحدر مرتبة من المراتب الثلاث في القراءة، وهي: التحقيق والتدوير والحدر. والحدر لغة الإسراع، وفي اصطلاح المجودين: هو عبارة عن إدراج القراءة وسرعتها وتخفيفها بالقصر والتسكين والاختلاس والبدل والإدغام الكبير وتخفيف الهمز ونحو ذلك مما صحت به الرواية. ينظر الأرجوزة المنبهة لأبي عمرو الداني (ص202)، والتحديد له (ص93)، والموضح في التجويد لأبي القاسم عبد الوهاب القرطبي (ص152)، والنشر لابن الجزري (1/ 207)، والتمهيد له (ص50)، وشرح المقدمة الجزرية لزكريا الأنصاري (ص60).

(2) التحقيق: ويسمى أيضا ترتيلا، هو في اصطلاح أهل التجويد: عبارة عن إعطاء كل حرف حقه من إشباع المد وتحقيق الهمزة وإتمام الحركات واعتماد الإظهار والتشديدات وتوفية الغنات وتفكيك الحروف وملاحظة الجائز من الوقوف. ينظر التحديد للداني (ص89)، والأرجوزة المنبهة له (ص200)، والإقناع لابن الباذش (1/ 561)، والموضح في التجويد للقرطبي (ص153ـ 154)، والنشر لابن الجزري (1/ 205)، والتمهيد له (ص48 ـ 49)، وشرح المقدمة الجزرية للشيخ زكريا الأنصاري (ص60).


باب
الهمز



كان ورش ينقل حركة الهمزة إلى الساكن / قبلها، فيتحرك الساكن بحركتها[1]، [5/أ] وتسقط هي أصلا، وذلك[2] إذا كان الساكن[3] في آخر كلمة والهمزة في أول كلمة أخرى[4]، نحو ﴿قَدَ اَفْلَحَ﴾[5] و﴿فَإِنَ ـامَنُواْ﴾[6] و﴿فَأَبَوَاْ اَنْ يُّضَيِّفُوهُمَا﴾[7] و﴿فَإِنُ احْصِرْتُمْ﴾[8] و ﴿فَـَٔاتَتُ اكُلَهَا﴾[9] و﴿تَعَالَوَاْ اَتْلُ﴾[10]، ﴿وَلَٰكِنَ اَعْبُدُ اُللَّهَ﴾[11] و﴿ذَوَاتَىُ اكُلٍ﴾[12] و﴿أَنَ اَرْضِعِيهِ﴾[13] و﴿بِقُوَّةٍ[14] اَجْعَلْ﴾[15] و﴿رَدْماً

(1) في ح «بحركاتها».

(2) في ح «وهذا».

(3) في ح «ساكن».

(4) ينقل ورش حركة الهمزة إلى الساكن قبلها بشروط أربعة هي: سكون الحرف المنقول إليه حركة الهمزة، وصحته، وقبليته، وانفصاله. تنظر هذه الشروط في التيسير (ص35)، وجامع البيان (ص266 - 267)، وكنز المعاني للجعبري (2/ 472)، والقصد النافع (ص201)، والمنتوري على الدرر (1/ 350)، وتحصيل المنافع للكرامي (2/ 154)، والنشر (1/ 408). وجمعها ابن بري في قوله في الدرر (ص25):

حركة الهمز لورش تنتقل   للساكن الصحيح قبلُ المنفصل

(5) المؤمنون: الآية 1.

(6) البقرة: الآية 136.

(7) الكهف: الآية 76.

(8) البقرة: الآية 195. وفي ح «أحصرت» وهو خطأ.

(9) البقرة: الآية 264.

(10) الأنعام: الآية 152.

(11) يونس: الآية 104.

(12) سبأ: الآية 16.

(13) القصص: الآية 6.

(14) تصحفت في «أ» إلى «بقرة».

(15) الكهف: الآية 91.

﴿ۦاتُونِي﴾[1]، ﴿وَاذْكُرِ اِسْمَـٰعِيلَ﴾[2] و﴿لَيِنُ اخْرِجْتُمْ﴾[3] و﴿مِن اِسْتَبْرَقٍ﴾[4] و﴿حَامِيَةُۢ ۝ اَلْهَيٰكُمُ اُلتَّكَاثُرُ﴾[5]، وما أشبه ذلك من التنوين وغيره.

وأما قوله: ﴿كِتَـٰبِيَهْ ۝ إِنِّي﴾ في الحاقة[6]، فيحتمل وجهين:

- أحدهما: نقل الحركة على أصله في جميع السواكن.
- والثاني: تحقيق الهمزة بعد إسكان الهاء؛ من أجل أنها إنما[7] جيء بها للوقف عليها. وهو أوجه[8].

وكذلك الاختلاف في إظهار الهاء وإدغامها في قوله: ﴿مَالِيَه ۝ هَّلَكَ﴾[9]. والوجهان صحيحان في الموضعين[10].

---

(1) الكهف: الآيتان 91 ـ 92.

(2) ص: الآية 47.

(3) الحشر: الآية 11.

(4) الرحمن: الآية 53.

(5) آخر القارعة: الآية 10 وبداية التكاثر: الآية 1.

(6) الحاقة: الآيتان 18 ـ 19.

(7) ساقطة في ح.

(8) واختاره أبو عمرو من قراءته على الخاقاني وأبي الفتح وابن غلبون ومشيخة المصريين، وهو مذهب الجمهور، وعليه العمل. قال الشاطبي في باب نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها من الحرز (ص19):

.... و﴿كتابيه﴾ ... بالاسكان عن ورش أصح تقبلا

ينظر التيسير (ص36)، وجامع البيان (ص267)، والتعريف (ص54)، والتبصرة لمكي (ص88)، والكشف له (1/ 94)، والإقناع لابن الباذش (1/ 389 ـ 390)، والمختصر البارع لابن جزي (ص64)، والمنتوري على الدرر (1/ 363 ـ 365)، والنشر (1/ 409).

(9) الحاقة: الآية 28 ـ 29.

(10) يلزم من نقل حركة هاء السكت في ﴿كتابيه اني﴾ إدغامها في ﴿ماليه هلك﴾، ويلزم من ترك النقل الإظهار. قال ابن بري في الدرر (ص25): =

وكــذلك ينقــل إلى الــلام المُعرّفــة[1]/ في نحــو[2]: ﴿ٱلْآخِرَةُ﴾[3] و﴿ٱلْأَرْضِ﴾[4] [5/ب]
و﴿ٱلْأَسْمَآءَ﴾[5] و﴿ٱلْأَلْبَٰبِ﴾[6] وما أشبه ذلك[7].

ولم ينقُل مما هو في كلمة إلا في موضع واحد[8]، وهـو قولـه: ﴿رِدۡءًا يُصَدِّقُنِيٓ﴾[9] لا غير[10].

=

.... وفي ﴿كتابيــه﴾ خلف ويجرى فى ادّغام ﴿ماليـه﴾

ينظر جامع البيان (ص268)، والتبصرة لمكي (ص88)، والإقناع لابن البـاذش (1/ 390)، واللآلـئ الفريدة (1/ 295)، والقصد النافع (ص204)، وكنز المعـاني للجعـبري (2/ 489)، والمنتـوري عـلى الدرر (1/ 365 ـ 367).

(1) في «أ» «لام المعرفة».

(2) في «ح» «في قوله».

(3) البقرة: الآية 93.

(4) البقرة: الآية 10.

(5) البقرة: الآية 30.

(6) البقرة: الآية 178.

(7) ينظر جامع البيان (ص266)، والمختصر البارع (ص63)، والنشر (1/ 414).

(8) جامع البيان (ص266)، والنشر (1/ 414).

(9) القصص: الآية 34.

(10) هذا إذا كان من الرِّدء وهو المعين، أما إذا كان من قولهم: أردى على المائة إذا زاد عليها، فلا مدخل لـه في بـاب النقل؛ إذ لا أصل له في الهمـز. ينظـر شرح الهدايـة للمهـدوي (1/ 50)، والكـشف لمكـي (1/ 83ــ 84)، واللآلئ الفريدة (1/ 294)، والكنز للجعبري (2/ 490)، والمنتوري على الدرر (1/ 370ـ 373).





باب
الهمزتين



الهمزتان في كلمة تكونان[1] متفقتين ومختلفتين:

فالمتفقتان نحو ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾[2] و﴿ءَأَنتُمْ أَعْلَمُ﴾[3] و﴿ءَأَنتَ قُلْتَ﴾[4] و﴿ءَأَسْجُدُ﴾[5] و﴿ءَأَتَّخِذُ﴾[6] و﴿ءَأَلِدُ﴾[7] و﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي السَّمَاءِ﴾[8] وما أشبهه[9].

روي عنه[10] أنه كان يحقق الأولى ويسهل الثانية، والتسهيل فيها[11] على ضربين:

إما أن يبدلها ألفا، وهو آثر.

وإما أن يجعلها بين الهمزة والألف، وهو أقيس[12].

---

(1) في النسختين معا «تكون» وهو خطأ.

(2) البقرة: الآية 5.

(3) البقرة: الآية 139.

(4) المائدة: الآية 118.

(5) الإسراء: الآية 61.

(6) يس: الآية 22.

(7) هود: الآية 71.

(8) الملك: الآية 16.

(9) في ح «أشبه ذلك».

(10) في ح «وروي عنه».

(11) ساقطة في ح.

(12) البدل رواية المصريين عن ورش، والتسهيل بين بين رواية العراقيين عنه. قال الإمام الشاطبي في باب الهمزتين من كلمة من الحرز (ص15):

وقل ألفا عن أهل مصر تبدلت ... لورش وفي بغداد يروى مسهلا

قال أبو عمرو في جامع البيان: «والإبدال على غير قياس، إلا أنه سمع وروي، فجاز استعماله في المسموع والمروي لا غير». وقال في التيسير: «وورش يبدلها ألفا، والقياس أن تكون بين بين». اهـ. ومراد أبي عمرو قياس العربية، وإن كان قطرب قد حكاه عن بعض العرب وذكر أنه لغة قريش وسعد ابن بكر وكنانة وكثير من قيس. واستدلوا له بقراءة نافع وابن عامر ﴿**سال سائل**﴾ بإبدال الهمزة ألفا على غير قياس. ينظر السبعة لابن مجاهد (ص136)، وجامع البيان للداني (ص208)، والتيسير له (ص32) والتبصرة لمكي (ص71ـ 72)، والقصد النافع للخراز (ص158 ـ 159)، وكنز المعاني للجعبري (2/ 388)، والمنتوري على الدرر (1/ 257 ـ 259).

فإذا[1] أبدلها ألفا، كان المد فيها أطول إذا كان بعدها ساكن أو مشدد[2]؛ لسكون الألف وسكون[3] الحرف الذي[4] بعدها. فإن كان بعدها متحرك ـ وهما موضعان: قوله: ﴿ءَالِدُ﴾[5] و﴿ءَامِنتُم مَّن فِي السَّمَآءِ﴾[6] ـ كان المد فيهما[7] مقدار ألف مع البدل وغيره[8]، إلا أن / اللفظين بالبدل وبين بين[9] مختلفان[10]، وذلك لأنك إذا [6/أ]

(1) في ح «فإن».

(2) في ح «شدد»، وهو خطأ.

(3) في ح «ولسكون».

(4) ساقطة في ح.

(5) هود: الآية 72.

(6) الملك: الآية 16.

(7) في ح «فيها».

(8) في مد ﴿ءالد﴾ و﴿ءامنتم﴾ لورش على وجه البدل خلاف بين الشيوخ، هل يؤخذ فيهما بالإشباع بالحمل على موضع العلة وهو باب ﴿ءآنذرتهم﴾ وإن لم تكن؛ ليجري الباب مجرى واحدا في الإشباع ويطرد الحكم، أو يؤخذ فيهما بالتوسط جريا على بابهما فيما تقدم فيه الهمز على حروف المد لورش، أو بالقصر كسائر القراء؟ والمشهور فيهما التوسط على ما تقدم في مد البدل. ينظر الفجر الساطع (2/ 324)، والنشر (1/ 362). قال أبو وكيل في تحفة المنافع (ص89 ـ 90 (مرقون)):

أشبعه إن يسكن ومهما أُشكِلا وسِّطْ على المشهور فيما فُصِّلا

﴿ءامنتمُ﴾ في الملك جا و﴿ءالدُ﴾ في هودٍ والمدُّ بحملٍ وارد

أعني على ما جاء قبلَ ما سكَنْ ليجرِ بابٌ كلُّه على سننْ

وأشار إلى الوجهين الأولين ابن بري في الدرر (ص22) بقوله:

لكن في المفتوحتين أبدلت عن أهل مصر ألفا ومكنت

قال الخراز في القصد النافع (ص157ـ 158) تعليقا على هذا البيت: «التمكين على ضربين: تمكين بزيادة، وتمكين بتوسط، وذلك بحسب ما يقع بعدها، فإن وقع بعدها ساكن كان التمكين بزيادة وذلك نحو ﴿ءآنذرتهم﴾... وشبهه لوقوع الساكن بعدها... وإن وقع بعدها متحرك فالتمكين بتوسط وذلك في موضعين: ﴿ءالد وأنا عجوز﴾ و﴿ءامنتم من في السماء﴾ ».

(9) ساقطة في ح.

(10) في ح «مختلفتين» وهو خطأ.

جعلتها بين الهمزة[1] والألف أشرت إلى الهمزة بصدرك، فلم يكن مدا خالصا؛ إذ فيها بعض حركة، وإذا أبدلتها مدَدْتَ مدّاً خالصا؛ إذ هي ألف ساكنة. فلهذا كان المد مع البدل أطول إذا كان بعدها ساكن. ويجوز أن تمد أيضا مقدار ألفين إذا كان بعدها ساكن مع جعلها بين بين؛ لأنها قريبة من الساكن[2].

وأما قوله: ﴿هَآنتُمْ﴾ حيث وقع[3]، فإن الأصل فيه على رواية ورش «ءأنتم»، فأبدل من الهمزة الأولى هاء ثم سهل ورش الهمزة الثانية على أصله[4]. فيجوز فيها أن تجعلها

---

(1) في «أ» «الهمزتين»، وهو خطأ.

(2) ما ذكره المؤلف هنا من المد مقدار ألفين على وجه التسهيل بين بين، المعول عليه عند المحققين تركه، كما حقق ذلك الإمام أبو شامة في إبراز المعاني (1/ 350) حيث قال:«إن كان بعد الهمزة الثانية المبدلة ساكن طُوِّل المد لأجله، نحو ﴿ءآنذرتهم﴾... وعلى رواية التسهيل لا مد؛ لأن المسهلة بزنة المحققة، وقيل: يمد؛ لأن المسهلة قريبة من الساكنة؛ ولهذا لا يبتدأ بها». وبين الإمام مكي مقدار هذا المد فقال في التبصرة (ص75 ـ 76:«وقولي الإشباع في هذا ـ يعني في باب ﴿ءانذرتهم﴾ ـ إنما نريد به التمكين؛ لأن همزة بين بين لا تمكين مد فيها، إنما فيها مد يسير على مقدار ما فيها من الألف، فإذا قربت من ساكن ليس بحرف مد ولين لم يكن فيها مد ألبتة، ألا ترى أنه لا مد في ﴿أيذا﴾ ولا في ﴿أينكم﴾ والثانية بين بين، فكذلك يجب ألا تمكن المد في هذا إذا جعلتها بين بين». وينظر أيضا كنز المعاني للجعبري (2/ 389). وأشار إلى ذلك أبو وكيل في التحفة (ص90) (مرقون) بقوله:

وهل يَمُدُّ الهمزةَ المسهِّلُ ... قال أبو شامةَ فالمُعَوَّلُ
عليه تركُ المدِّ فيما حقَّقَهْ ... إذْ هي قال زنة المحقَّقَه
وقد روى قوم يقول المدا ... لسَكْنها وإذْ بها لا يُبدا

(3) وقعت في كتاب الله في أربعة مواضع: آل عمران: 65 و 119، والنساء: 108، ومحمد: 39.

(4) ويحتمل أيضا أن يكون أصله «أنتم» دخلت عليه «ها» التنبيه، لكن الظاهر كون الهاء فيه مبدلة من همزة الاستفهام كما ذكر المؤلف، لما يؤدي إليه اعتبارها «ها» التنبيه من حذف الألف المصاحبة للهاء على رواية التسهيل من غير موجب. ولذلك اقتصر أبو عمرو الداني على الوجه الأول وهو اعتبارها مبدلة. وأجاز المهدوي ومكي وغيرهما فيه الوجهين، وهو ما أشار إليه ابن بري مرجحا الأول فقال في فرش الحروف من الدرر (ص41):

والهاء يحتمل كونها فيهْ ... من همز الاستفهام أو للتنبيهْ
وهي له من همز الاستفهام ... أولى وهاهنا انتهى كلامي

=

بين الهمزة والألف، فعلى هذا[1] يقصر المد فيه، ويجوز أن يبدلها ألفا كما روي عنه في ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾[2] و﴿ءَأَنتُمْ أَعْلَمُ﴾[3] وشبهه، فعلى هذا يُطوَّل مد الألف / لأجل النون الساكنة بعدها[4]. [6/ب]

والمختلفتان نحو[5] ﴿أَئِنَّكُمْ﴾[6] و﴿أَئِنَّ لَنَا﴾[7] و﴿أَؤُنَبِّئُكُم﴾[8] و﴿أَءُلْقِيَ﴾[9] وما أشبه هذين الضربين.

حكمها في التسهيل أن يحقق الأولى، ويجعل[10] الثانية بين الهمزة والواو إن كانت مضمومة، وبين الهمزة والياء إن كانت مكسورة، ولا تكون ياء خالصة ولا واوا خالصة[11]. [12]

= ينظر الحجة للفارسي (3/ 46)، وجامع البيان (ص450 ـ 452)، والتيسير (ص88)، وشرح الهداية للمهدوي (1/ 221 ـ 222)، والكشف لمكي (1/ 346 ـ 347)، والقصد النافع (ص350 ـ 351).

(1) في ح «فعلى ذلك».

(2) البقرة: الآية 5.

(3) البقرة: الآية 139.

(4) وجه الإبدال مروي لورش عن بعض مشيخة المصريين، ووجه التسهيل بين بين يوافق فيه قالون. ينظر التيسير (ص88)، شرح المنتوري على الدرر (2/ 819 ـ 821)، والقصد النافع (ص349 ـ 350)، وإبراز المعاني لأبي شامة (3/ 23 ـ 24، 114 ـ 115).

(5) ساقطة في ح.

(6) الأنعام: الآية 20.

(7) الشعراء: الآية 40.

(8) آل عمران: الآية 15.

(9) القمر: الآية 25.

(10) في ح «تحقق... وتجعل».

(11) قوله: «ولا واوا خالصة» ساقطة في ح.

(12) ولا تنطق أيضا هاء خالصة كما شاع عند المتأخرين ونسبوه ادعاء إلى أبي عمرو الداني. قال الجعبري في الكنز (2/ 389): «وينبغي للقارئ أن يحترز في التسهيل عن الهاء». ينظر التحديد للداني (ص99)، والقصد النافع (ص157)، وتحفة المنافع لأبي وكيل (ص84) (مرقون)، والفجر الساطع (2/ 314 ـ 318) وقرة العينين في معنى قولهم: تسهيل الهمزة بين بين لأبي زيد بن القاضي (ص67 فما بعدها (مرقون بتحقيقي).

وأما قوله[1]: ﴿أَيِمَّةَ﴾ حيث وقع[2]، فيجوز أن تُجعل الهمزةُ الثانية[3] ياء مكسورة كسرة خالصة، وهو مذهب النحويين[4]، ويجوز أن تُجعلَ بين الهمزة والياء كما يفعل في مثل ﴿أَءِذَا﴾[5] و﴿أَيِفْكاً﴾[6] وما أشبه ذلك، وهو مذهب القراء[7].

---

(1) ساقطة في ح.

(2) وقعت في خمسة مواضع من القرآن الكريم: التوبة: 12، والأنبياء: 72، والقصص: 4 و41، والسجدة: 24.

(3) ساقطة في ح.

(4) نص عليه سيبويه، وهو مذهب الأخفش وأبي علي الفارسي، وقال به من القراء أبو عبد الله بن شريح ومكي، وهو رواية البصريين عن أبي عمرو بن العلاء البصري، وذهب إليه أبو الحسن الحصري حيث قال في رائيته (ص106):

ولا بد من إبدالها في ﴿أئمة﴾ فصحوَك إن الجاهلين لفي سكر

ينظر الكتاب لسيبويه (3/ 552) والحجة للفارسي (4/ 172 ـ 176)، وجامع البيان (ص533 ـ 534)، والكافي لابن شريح (ص122)، والتبصرة لمكي (ص71، 214)، والكشف له (1/ 498 ـ 500)، وشرح شافية ابن الحاجب للأستراباذي (3/ 58 ـ 59)، والإقناع لابن الباذش (1/ 374)، واللآلئ الفريدة (1/ 254 ـ 256)، وكنز المعاني للجعبري (2/ 415 ـ 417)، والقصد النافع (ص165 ـ 166).

(5) الرعد: الآية 5.

(6) الصافات: الآية 86.

(7) ووجه التسهيل مراعاة اللفظ. ينظر السبعة لابن مجاهد (ص312)، والتيسير (ص117)، واللآلئ الفريدة (1/ 255). وممن نصر وجه التسهيل بين بين من النحاة الإمام الزمخشري، وخطأ قول النحويين، فقال في الكشاف (2/ 51): «فإن قلت: كيف لفظ أئمة؟ قلت: همزة بعدها همزة بين بين، أي: بين مخرج الهمزة والياء. وتحقيق الهمزتين قراءة مشهورة، وإن لم تكن بمقبولة عند البصريين. وأما التصريح بالياء فليس بقراءة، ولا يجوز أن تكون قراءة، ومن صرح بها فهو لاحن محرف». وتعقبه الإمام ابن الجزري في النشر (1/ 380).

وكان أصل هذه الكلمة «أَأْمِمَةٌ»[1]، فنقلت حركة الميم الأولى إلى الهمزة الساكنة، فتحركت الهمزة بحركة الميم التي كانت كسرة، فصار[2] «أَإِمْمَةٌ»، ثم أدغمت الميم الساكنة في / الثانية، فصار «أَإِمَّةٌ»، ثم إنه أراد أن يسهل الثانية؛ إذ كان[3] من مذهبه التسهيل، فسهلها على القياس الذي هو أن تُجعل بين الهمزة والياء؛ إذ هي مكسورة[4]. [7/أ]

والنحويون يقولون: تبدل ياء مكسورة كسرة خالصة لأجل الميم الساكنة بعدها، ومراعاة لسكونها في الأصل، وهو أقيس في النحو[5]، وبالله تعالى التوفيق.

وأما الهمزتان[6] من كلمتين، فتأتيان[7] مفتوحتين ومكسورتين ومضمومتين، والأولى مضمومة والثانية مكسورة، والأولى مفتوحة والثانية مضمومة، والأولى مفتوحة والثانية مكسورة، والأولى مضمومة والثانية مفتوحة، والأولى مكسورة والثانية مفتوحة[8].

---

(1) لأنه جمع «إمام» كـ«حزام» و«أحزمة».

(2) ساقطة في ح.

(3) الكلمتان ساقطتان في ح.

(4) ينظر كنز المعاني للجعبري (2/ 416 ـ 417)، والقصد النافع (ص164 ـ 165)، والنشر (1/ 379).

(5) ووجهه أنها لما كانت في الأصل ساكنة كان قياس إبدالها ألفا، لكن لو قيل: «ءامّة» لخيف التباسها بجمع «ءامٍّ» بمعنى قاصد، فأبدلت ياء خالصة الكسر باعتبار ما عرض لها من كسرة النقل ومراعاة لسكون الميم بعدها. ينظر كنز المعاني (2/ 417).

(6) في ح «الهمزتين» بالنصب، وهو لحن.

(7) في النسختين «فتأتي» وهو خطأ.

(8) عدد أضرب اجتماع الهمزتين من كلمتين ثمانية أضرب، ومقتضى القسمة العقلية أن تكون تسعة، هي حاصل ضرب ثلاثة في ثلاثة، وهي الهمزة المفتوحة والمضمومة والمكسورة الأولى مع الهمزة المفتوحة والمضمومة والمكسورة الثانية. وإنما كانت ثمانية أضرب لأنه لم يقع في القرآن الكريم الضرب الذي تكون فيه الهمزة الأولى مكسورة والثانية مضمومة. وذكروا أن ذلك وقع بالمعنى لا باللفظ في قوله تعالى: ﴿وجد عليه أمة﴾؛ إذ تقديره: وجد على الماء أمة. تنظر هذه الأقسام في النشر (1/ 382 ـ 389).

فالمفتوحتان نحو ﴿جَآءَ اجَلُهُمْ﴾[1] و﴿شَآءَ انشَرَهُۥ﴾[2] وما أشبه ذلك[3].

حكمها[4] في / التسهيل أن تُجعل الثانية بين الهمزة والألف، وروي أيضا فيها البدل[5]. [7/ب]

والمد أيضا أطول فيها إذا كان الحرف الذي بعدها[6] ساكنا مع البدل، فإن كان متحركا نحو ﴿جَآءَ اجَلُهُمْ﴾ كان[7] المد أقصر؛ إذ لا يجتمع في ذلك ساكنان[8].

---

(1) الأعراف: الآية 32.

(2) عبس: الآية 22.

(3) عدد مواضع اجتماع الهمزتين مفتوحين من كلمتين في القرآن الكريم تسعة وعشرون موضعا. ينظر غاية الاختصار للحافظ أبي العلاء (1/ 238)، والإقناع لابن الباذش (1/ 379)، والاختيار في القراءات العشر لسبط الخياط (1/ 214)، والكنز في القراءات العشر للواسطي (ص75)، والمنتوري على الدرر (1/ 282)، والنشر (1/ 382).

(4) في ح «وحكمها».

(5) تسهيل الثانية بين بين مذهب البغداديين عن ورش، وهو القياس، وعليه اقتصر أبو عمرو في التيسير، وإبدالها ألفا مذهب عامة المصريين عن ورش. قال الشاطبي في باب الهمزتين من كلمتين من الحرز (ص17):

والاخرى كمد عند ورش وقنبل   وقد قيل: محض المد عنها تبدلا

ينظر التيسير (ص33)، وجامع البيان (ص217 ـ 218)، واللآلئ الفريدة (1/ 261)، والقصد النافع (ص167).

(6) في «أ» «كان بعدها»، و«كان» ساقطة في «ح»، ولعل كلمة «كان» زائدة خطأ من الناسخ.

(7) في ح «فإن».

(8) يجري فيها ما يجري من الخلاف في مد البدل، وهو ما يفيده قول أبي عمرو في مفردة ورش ضمن المفردات السبع (ص39):«وتفرد ورش في رواية أبي يعقوب بزيادة التمكين قليلا لحروف المد واللين إذا تقدمهن الهمزات، وسواء ظهرت حركاتهن مخففات أو ألقى حركاتهن على ساكن قبلهن أو أبدلن..» ثم مثل لذلك بأمثلة ذكر منها قوله تعالى:﴿في السماء اله﴾. وينظر أيضا كلامه في جامع البيان (ص217 ـ 218). فعلى هذا يجري في هذا النوع ثلاثة مذاهب: التوسط، وهو مذهب أبي عمرو والمشهور عند المغاربة، والإشباع وهو مذهب القيروانيين، ومنهم مكي وابن سفيان والمهدوي والحصري وغيرهم. وليس للمشارقة فيه إلا القصر، وعليه اقتصر ابن الجزري في النشر ومنع غيره. =

ويجوز المد والقصر إذا كان بعدها ساكن مع التسهيل لها بين الهمزة والألف، كالذي ذكرتُ لك في ﴿ءَآنذَرْتَهُمْ﴾ وبابه(1).

والمكسورتان نحو ﴿هَٰٓؤُلَآءِ ان كُنتُمْ﴾(2) و﴿بُيُوتَ ٱلنَّبِيٓءِ الَّآ [أَنْ]﴾(3)و﴿أَبْنَآءِ اخْوَٰنِهِنَّ﴾(4) وما أشبهه(5).

= ينظر التبصرة (ص75، 77)، والقصد النافع (ص168)، والنشر (1/ 352). قال ابن آجروم في فرائد المعاني (الجزء1ورقة 269ـ 270)، ونقله عنه مسعود جموع في الروض الجامع باب الهمزتين من كلمتين: «وإن كان ـ أي ما بعد الهمزة الثانية المبدلة في المتفقتين من كلمتين ـ متحركا كـ﴿جاء اجلهم﴾﴿من السماء الى﴾﴿أولياء اولئك﴾، مُدَّ متوسطا على المشهور، وقيل: مشبعا، وقيل مد الصيغة، على حكم باب تقدم الهمز». وقد أشار إلى هذا الإمام ابن القاضي فيما نقله عنه تلميذه الشيخ مسعود جموع في الروض الجامع، باب الهمزتين من كلمتين بقوله:

وإبدال أخرى الهمزتين لورشهم	بهذا جرى التجويد في الأفق مسجلا
فإن وقع الحرف المسكن بعدها	فلا بد من إشباعها عنه قل جلا
وإن وقع التحريك بعد فحكمها	بفاسٍ له التوسيط أخذاً محصلا
وخالف أهل الشرق مع بعض غربنا	وفي كنزهم والنشر جاء مفصلا

(1) تقدم هناك أن المعول عليه ترك المد مع التسهيل. ينظر إبراز المعاني (1/ 350).
(2) البقرة: الآية 30.
(3) الأحزاب: الآية 53.
(4) الأحزاب: الآية 55.
(5) عدد الوارد في القرآن الكريم من الهمزتين المجتمعتين بالكسر من كلمتين عند نافع سبعة عشر موضعا. ينظر غاية الاختصار للحافظ أبي العلاء(1/ 238 ـ 239)، والاختيار في القراءات العشر لسبط الخياط (1/ 213)، والكنز في القراءات العشر للواسطي (ص75)، والنشر (1/ 382).

تُـجعل الثانية فيها بين الهمزة والياء الساكنة، وروي أيـضا فيهـا البـدل[1]. وحكمهـا كالذي قدمتُ لك من المد والقصر[2].

وروي عنـه في ﴿هَـٰٓؤُلَآءِ ان كُنتُمْ﴾[3] و﴿عَلَى ٱلْبِغَآءِ انَ اَرَدْنَ﴾[4] أنـه يجعـل الثانية ياء مكسورة[5]، فيقـول: ﴿هَـٰٓؤُلَآءِ ان كُنتُمْ﴾ و﴿عَلَى ٱلْبِغَآءِ انَ اَرَدْنَ﴾[6]، والوجهان صحيحان / . [8/أ]

---

(1) البدل رواية عامة المصريين عن ورش، ورجحه مكي بعـد نقلـه الـوجهين، والتـسهيل بـين بـين روايـة البغداديين، وعليه اقتصر ابن غلبون في التذكرة (1/ 158) وأبو عمرو في التيسير (ص33)، وفي مفردة الإمام نافع (ص37) (ضمن المفردات السبع للداني)، وذكر الوجهين في جامع البيان (ص220). انظر التبصرة لمكي (ص77)، والكافي لابن شريـح (ص45)، والقـصد النـافع (ص170، 174)، والكنـز للجعبري(2/ 432 ـ 433)، وشرح المنتوري على الدرر(1/ 290).

(2) يعني إذا أخذت لورش في هذا الباب بإبدال الثانية ياء، فلا يخلو من حالتين: الأولى أن يكون مـا بعـدها ساكنا، والثانية: أن يكون ما بعدها متحركا، فإن كان ساكنا نحو ﴿هؤلاء ان كنتم﴾ فتشبع الياء لالتقـاء الساكنين، وإن كان متحركا نحو ﴿السمـاء الى الارض﴾ ففيها ما تقـدم في ﴿جـاء اجلهـم﴾ مـن ثلاثـة البدل. ثم في الحالة الأولى إن تحرك الساكن الواقع بعد الياء المبدلة لعارض نحو ﴿البغاء ان اردن﴾ عـلى النقل لورش، فمن اعتد بالعارض جوز فيه الثلاثة: الإشباع والقصر والتوسط، ومن لم يعتد بالعـارض لم يجز فيه غير الإشباع. ينظر فرائد المعاني لابن آجـروم الجـزء 1 ورقـة 269 ـ 270 (مخطـوط)، وتحفـة المنافع (ص98) (مرقون)، والمنتوري على الدرر (1/ 290)، والفجر الساطع (2/ 393 ـ 399).

(3) البقرة: الآية 30.

(4) النور: 33. وكلمة «أردن» ساقطة في ح.

(5) مكسورة كسرة مختلسة غير مشبعة على المشهور، وقيل: كسرتها مشبعة. قال الـشاطبي في بـاب الهمـزتين من كلمتين من الحرز (ص17):

وفي﴿هؤلا إن﴾ و﴿البغـا إن﴾ لورشـهم ... بـيـاء خفيف الكسر بعضهـمُ تـلا

وبهذا الوجه قرأ أبو عمرو على أبي الحسن بن غلبون وأبي الفتح فارس بـن أحمـد وابـن خاقـان، وقـال: «وذلك مشهور عن ورش في الأداء دون النص»، وكان أبو عبـد الله القيجـاطي ـ عـلى مـا حكـاه عنـه تلميذه المنتوري ـ لا يجيز هذا الوجه ويقول: إنه لحن. ينظر التذكرة لابن غلبـون (1/ 158)، والتيـسير (ص33)، وجامع البيان (ص220 ـ 221)، ومفـردة نـافع (ص37 ـ 38) (ضـمن المفـردات الـسبع للـداني)، وكنـز المعـاني للجعـبري (2/ 434)، والقـصد النـافع (ص171)، والمنتـوري عـلى الـدرر (1/ 291 ـ 294).

(6) في ح «أردنا» بنون الجمـاعة مكان نون النسوة، وهو تحريف للفظ القرآني.

والمضمومتان، وهو موضع واحد في الأحقاف: ﴿أَوْلِيَآءُ اوْلَٓئِكَ﴾[1]. [2]

تُجعل الثانية بين الهمزة والواو الساكنة[3]، أو تُبدل واوا ساكنة كالمدة[4]. والمد في هذا الموضع متساو[5] مع البدل، أو جعلها «بين بين» لتحرك اللام بعدها[6].

وأما المختلفتان[7]، فمن ذلك:

أن تكون الأولى مضمومة والثانية مكسورة[8]، نحو ﴿[مَنْ] يَّشَآءُ إِلَىٰ﴾[9] و﴿أَلنَّبِيٓءُ إِنَّآ﴾[10].

ففي تسهيل الثانية في هذا الضرب وجهان:

---

(1) الأحقاف: الآية 31.

(2) ينظر غاية الاختصار (1/ 239)، والنشر (1/ 382)، والكنز للواسطي (ص75).

(3) ساقطة في ح.

(4) الإبدال رواية المصريين عن ورش، والتسهيل بين بين رواية البغداديين عنه، وعليه اقتصر أبو عمرو في التيسير، ورجح مكي في التبصرة رواية البدل. وانفرد الخاقاني بوجه زائد رواه عنه الداني عن أصحابه عن الأزرق، وهو إبدال الثانية واوا مضمومة خفيفة الضم كجعله إياها خفيفة الكسر في ﴿البغاء ان﴾. ينظر السبعة لابن مجاهد (ص140)، والتيسير (ص33)، وجامع البيان (ص224)، والتبصرة (ص77)، والإقناع (1/ 381)، والقصد النافع (ص175)، والمختصر البارع (ص52)، وتحفة المنافع (ص97 ـ 99)، والمنتوري على الدرر (1/ 300 ـ 303)، والنشر (1/ 385).

(5) في ح «مثله مع..».

(6) يجري لورش في ﴿أولياء اولئك﴾ على وجه إبدال الثانية واوا مدية ما تقدم له في ﴿جاء اجلهم﴾ على وجه البدل. ينظر المنتوري على الدرر (1/ 301)، والفجر الساطع (2/ 393 ـ 399).

(7) في ح «والمختلفتان».

(8) عدد الوارد من ذلك في القرآن الكريم عند نافع ثمانية وعشرون موضعا. ينظر غاية الاختصار (1/ 241 ـ 242)، والاختيار لسبط الخياط (1/ 215 ـ 216)، والكنز للواسطي (ص78)، والنشر (1/ 387 ـ 388).

(9) البقرة: الآية 141

(10) الأحزاب: الآية 45. وتحرفت في النسختين معا إلى «النبيءُ إلا» ولا وجود لها في القرآن الكريم.

- أحدهما: أن تُجعل بين الهمزة والياء المكسورة على حكم حركتها، وهو مذهب سيبويه[1] وغيره[2].
- والثاني: أن تُجعل واواً خفيفة الكسرة[3] على حكم حركة ما قبلها، وهو مذهب الفراء[4] والأخفش[5].[6]

---

(1) هو عمرو بن عثمان بن قنبر، أبو بشر وأبو الحسن الملقب بـ«سيبويه»، ومعناها بالفارسية رائحة التفاح، أصله من فارس ونشأ بالبصرة فأخذ عن علمائها ونحاتها خاصة الخليل بن أحمد، وبرع في النحو فألف «الكتاب» الذي صار إماما للنحاة البصريين من بعده وسموه «قرآن النحو». وفاته سنة 161هـ على الصحيح، وقد نيف على الأربعين. ينظر في ترجمته مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي (ص106)، وأخبار النحاة البصريين للسيرافي (ص63 ـ 64)، وتاريخ بغداد للخطيب البغدادي (12/ 195 ـ 199)، ونزهة الألباء لأبي البركات الأنباري (ص54 ـ 58)، وبغية الوعاة للسيوطي (2/ 229 ـ 230).

(2) الكتاب (3/ 542)، وينظر شرح شافية ابن الحاجب للأستراباذي (3/ 65).

(3) في ح «على الكسرة»، وهو خطأ.

(4) هو يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور، أبو زكريا الأسدي مولاهم الديلمي المعروف بالفراء، أحد أئمة المدرسة الكوفية في النحو واللغة، أخذ عن الكسائي وغيره، نزل الكوفة وأملى بها كتابه معاني القرآن. مات بطريق مكة سنة 207هـ. ترجمته في تاريخ بغداد (14/ 149)، ونزهة الألباء للأنباري (ص81 ـ 84)، والإنباه للقفطي (4/ 6 ـ 23)، والبغية للسيوطي (2/ 333).

(5) هو سعيد بن مسعدة، أبو الحسن المجاشعي مولاهم الأخفش الأوسط، أحد الأخافش الثلاثة المشهورين، أصله من بلخ، وسكن البصرة. أخذ النحو عن سيبويه، وكان أحذق أصحابه، ثم دخل بغداد فاختاره الكسائي لصحبته، وكان معتزليا رأسا في اللغة والنحو. اختلف في وفاته، فقيل: سنة 210 هـ وقيل: 215 هـ وقيل: 221 هـ. ترجمته في مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي (ص111 ـ 112)، وأخبار النحويين البصريين للسيرافي (ص66 ـ 67)، ونزهة الألباء لأبي البركات الأنباري (ص107 ـ 109)، وإنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي (2/ 36 ـ 43)، وبغية الوعاة للسيوطي (1/ 590 ـ 591).

(6) تسهيلها بين بين مذهب البغداديين، وإبدالها واوا مذهب البصريين وجمهور القراء، ورجح ابن غلبون وجه التسهيل، وعليه اقتصر مكي في التبصرة والداني في التيسير، وذكر الوجهين في غيره، وقال عن وجه البدل: إن عليه حذاق المقرئين وأكثر أهل الأداء. ينظر التذكرة لابن غلبون (1/ 160)، والتيسير (ص34)، وجامع البيان (ص227)، والتبصرة لمكي (ص78 ـ 79)، والكشف له (1/ 106)، والكنز للجعبري (2/ 442)، والمنتوري على الدرر (1/ 310 ـ 317)، والنشر (1/ 388). وإلى هذين الوجهين أشار ابن بري في الدرر (ص23 ـ 24) بقوله: =

وأن تكون الأولى مفتوحة والثانية مضمومة[1]، وهو قوله: ﴿جَآءَ امَّةً﴾[2].

[8/ب] فتجعل الثانية في التسهيل بين الهمزة والواو / المختلسة الضمة لا غير[3].

وأن تكون الأولى مفتوحة والثانية مكسورة، نحو ﴿شُهَدَآءَ إِذْ حَضَرَ﴾[4] ﴿أَوْلِيَآءَ إِنِ إِسْتَحَبُّواْ﴾[5] وما أشبههما[6].

فتجعل الثانية بين الهمزة والياء المختلسة الكسرة لا غير[7].

وأن تكون الأولى مضمومة والثانية مفتوحة.

فتبدل واوا مفتوحة وذلك[8] نحو ﴿ٱلسُّفَهَآءُ أَلَآ [إِنَّهُمْ]﴾[9] و﴿ٱلنَّبِيءُ أَوْلَىٰ﴾[10] وشبهه[11]، [فتبدل واوا مفتوحة]، ولا يجوز فيها إلا البدل[12].

= وإن أتت بالكسر بعد الضم ... فالخلف فيها بين أهل العلم

فمذهب الأخفش والقراء ... إبدالها واواً لدى الأداء

ومذهب الخليل ثم سيبويه ... تسهيلها كالياء والبعض عليه

(1) كررت هذه الجملة في ح مرتين.

(2) المومنون: الآية 44. وليس في القرآن مما اجتمع فيه همزتان مفتوحة بعدها مضمومة غيره. ينظر غاية الاختصار(1/ 240)، والكنز للواسطي (ص77)، والنشر (1/ 386).

(3) ينظر التيسير (ص34)، والتبصرة لمكي (ص79)، والنشر (1/ 388).

(4) البقرة: الآية 132.

(5) التوبة: الآية 23.

(6) في ح «أشبهها». وجملة الوارد من ذلك في القرآن الكريم عند نافع تسعة عشر موضعا. تنظر في غاية الاختصار (1/ 241)، والنشر (1/ 386).

(7) ينظر التذكرة لابن غلبون (1/ 160) وجامع البيان (ص227 ـ 28)، والمختصر البارع (ص52 ـ 53).

(8) ساقطة في ح.

(9) البقرة: الآية 12.

(10) الأحزاب: الآية 6، وتحرفت في الأصل «أ» إلى «النبيء ألا».

(11) عدد الوارد من ذلك عند نافع ثلاثة عشر موضعا. تنظر في غاية الاختصار(1/ 240)، والاختيار لسبط الخياط (1/ 215)، والكنز للواسطي (ص76)، والنشر(1/ 386 ـ 387).

(12) ينظر جامع البيان (ص225)، والكشف لمكي (1/ 104)، والكافي لابن شريح (ص46)، والقصد النافع (ص177 ـ 178).

وأن تكون الأولى مكسورة والثانية مفتوحة[1]، نحو ﴿مِنَ ٱلْمَآءِ أَوْ مِمَّا﴾[2] و﴿مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ءَايَةً﴾[3].

فتبدل ياء مفتوحة، ولا يجوز أيضا فيها إلا البدل المحض[4]؛ إذ لو جعلت بين بين في هذين النوعين الآخِرين لجعلت بين الهمزة والألف، ولقربت من الألف وقبلها كسرة أو ضمة، والألف لا يكون ما[5] قبلها إلا مفتوحا، فمن أجل ذلك فَرُّوا / إلى البدل في تسهيلها[6]، أعني[7] في مثل ﴿ٱلسُّفَهَآءُ أَلَآ﴾[8] و﴿مِنَ ٱلْمَآءِ أَوْ مِمَّا﴾[9]. [9/أ]

فهذا حكم تسهيل الهمزة في الباب[10] كله[11] وبالله التوفيق[12].

وأما قوله: ﴿ءَآمَنتُم﴾ في الأعراف وطه والشعراء[13]، و﴿ءَأٰلِهَتُنَا خَيْرٌ أَمْ هُوَ﴾[14] في الزخرف[15]، فإنه اجتمع في هذه المواضع الأربعة ثلاث همزات: الأولى

---

(1) عدد الوارد من ذلك في القرآن الكريم لنافع ستة عشر موضعا. تنظر في الكنز للواسطي (ص77).
(2) الأعراف: الآية 49.
(3) الشعراء: الآية 3.
(4) ينظر التبصرة لمكي (ص79)، والإقناع لابن الباذش (1/ 382 ـ 383).
(5) «ما» ساقطة في ح.
(6) ينظر هذا التعليل في الكشف لمكي (1/ 104)، وشرح الهداية للمهدوي (1/ 47)، والإقناع (1/ 383)، وكنز المعاني (2/ 446)، والمنتوري على الدرر (1/ 307 ـ 309)، والفجر الساطع (2/ 401 ـ 402).
(7) في ح «يعني».
(8) البقرة: الآية 12.
(9) الأعراف: 49.
(10) في ح «الباقي» وهو تحريف.
(11) كلمة «كله» مطموسة في ح.
(12) في ح «والله ولي التوفيق».
(13) الأعراف: الآية 122 وطه: الآية 70 والشعراء: الآية 48.
(14) «خير أم هو» ساقطة في ح.
(15) الزخرف: الآية 58.

همزة الاستفهام الذي معناه التقريع والتوبيخ في ﴿ءَأۡمَنتُم﴾، والثانية همزة القطع الزائدة على فاء الفعل، والثالثة همزة الأصل، وهي فاء الفعل[1].

فحكم التسهيل للثانية فيها أن تُجعل بين الهمزة والألف وتبدل الثالثة[2] ألفاً؛ لأنها ساكنة.

وذُكر في الثانية منها البدل أيضا[3]، وهو ضعيف؛ إذ بعدها ألف ساكنة، فيجتمع بالبدل فيها ساكنان، فيجب حذف أحدهما[4] لالتقاء الساكنين، فيشتبه الاستفهام بالخبر[5]، والرواية إنما / هي بالمد المطول على الاستفهام[6]. [9/ب]

---

(1) هذا في ﴿ءاامنتم﴾، أما في ﴿ءاالهتنا﴾ فالأولى همزة الاستفهام والثانية همزة الجمع والثالثة همزة الأصل، فالأوليان في الجميع للاستفهام، والأخريان للأصل، وتختلف الثانية. ينظر المحكم للداني (ص98)، والقصد النافع (ص163)، والمنتوري على الدرر (1/ 274).

(2) في ح «الثانية» وهو خطأ.

(3) المشهور لورش من طريق الأزرق في ما اجتمع فيه ثلاث همزات تسهيل الثانية وإبدال الثالثة ألفا، وروى له أكثر أهل الأداء من أصحاب الأزرق إبدال الهمزة الثانية ألفا. ينظر جامع البيان (ص518 ـ 519)، والإقناع (1/ 367)، والقصد النافع (ص163 ـ 16)، والمختصر البارع (ص48)، والمنتوري على الدرر (1/ 276)، وأنوار التعريف لذوي التفصيل والتعريف للحامدي (ص53). قال أبو وكيل في التحفة (ص92 (مرقون):

لكنه التسهيل في ﴿ءاامنتم﴾	أولى من الإبدال بما يعلمُ
من يبدل الثاني وثالثا معا	يعالج اللفظ بحذف شرعا
أو مدة طولى ولا يحتاج	لحذفها وكلُّ ذا علاج
لا حذف في التسهيل فهو أولى	هنا........................

(4) في «أ» «إحداهما»، ولعل الأنسب ما أثبت من ح.

(5) رد الحافظ أبو عمرو هذا الطعن على هذا الوجه بقوله: «.. ويشبع المد ليدل على أصل الكلمة، وأن مخرجها مخرج الاستفهام دون الخبر». جامع البيان (ص519)، وممن ضعف هذا الوجه أيضا الإمام مكي في التبصرة (ص206).

(6) من قوله: «الاستفهام بالخبر» إلى هنا ليس في ح.

وصورة ذلك كما ترى ﴿ءَا۟مَنتُم﴾ و﴿ءَا۟لِهَتُنَا﴾، جعلت علامة التسهيل في الألف السوداء نقطة في رأسها. فإذا أردت النطق بها حققت الهمزة الأولى، وأشرت إلى الثانية بصدرك من غير تحقيق، وجئت بعد المسهلة بمدة في مقدار ألف، وقد عبروا عن هذه الإشارة بمدة في مقدار ألف، وقيل: في مقدار نصف ألف؛ إذ هي بين الهمزة والألف الساكنة، فيحدث[1] فيها من المد مقدار ما فيها من السكون، فاعلمه[2].

وأما قوله: ﴿جَآءَ ءَالَ لُوطٍ﴾[3] و﴿جَآءَ ءَالَ فِرْعَوْنَ﴾[4]، فحكم النطق بهذه الكلمة أن تمد ﴿جَآء﴾ مقدار ألفين، ثم تحقق الهمزة الأولى، وتشير إلى الثانية [بصدرك]، وتمد بعد المسهلة مدة في تقدير ألف كما فعلت في ﴿ءَا۟مَنتُم﴾؛ إذ يجتمع[5] فيها أيضا في الوصل ثلاث همزات: همزة[6] ﴿جَآء﴾ وهمزة ﴿ءَالَ﴾[7] / [10/أ] والهمزة الساكنة المبدلة من الهاء في «أهل» أو من الواو على ما ذكر فيها[8] [9].

---

(1) في ح «فيجري».

(2) ذهب الإمام أبو عبد الله الصفار على ما حكاه عنه أبو وكيل في التحفة (ص92) (مرقون) وابن القاضي في الفجر الساطع (2/ 349 ـ 352) إلى أن المد في ﴿ءاامنتم﴾ و﴿ءاالهتنا﴾ مشبع أو متوسط، وسمى هذا المد بمد التلفيق، ويعني به أن يلفق المد من مجموع الهمزة المسهلة مع الألف الثاني المبدل، فتجتمع مدتان طبيعيتان، فإذا اجتمعتا تحصل من مجموعهما الإشباع؛ لأن المد المشبع مقداره ألفان طبيعيان، وقد اجتمعا ههنا، على الخلاف في الهمزة المفتوحة المسهلة، هل تقدر بألف أو بنصف ألف؟ فإذا قدرناها بألف كان المد مشبعا، وإذا قدرناها بنصف ألف كان المد متوسطا، هو مجموع نصف الألف والألف المبدلة.

(3) الحجر: 61.

(4) القمر: 41.

(5) في ح «اجتمع».

(6) ساقطة في ح.

(7) في ح «ءال لوط».

(8) ساقطة من ح.

(9) يشير إلى الخلاف في أصل كلمة «ءال»، إذ ذهب سيبويه والبصريون إلى أن أصلها «أهل»، فأبدلت هاؤه همزة ساكنة، ثم أبدلت الهمزة الساكنة ألفا فصارت «ءال». وذهب الكسائي إلى أن أصلها «أوَل» بالواو، فتحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا. سر صناعة الإعراب لابن جني (1/ 100ـ 106)، =

وصورتها[1] كما ترى ﴿جَآءَ ءالَ﴾ فتحصل الهمزة في هذا الموضع بين مدتين متساويتين، كل واحدة منهما[2] في تقدير ألفين.

وذُكر أيضا في الثانية البدل، وهو ضعيف للذي ذكرته في ﴿ءَا۠مَنتُم﴾ من الجمع بين الساكنين فيه[3]، فهذا بين وبالله التوفيق.

= والإقناع لابن الباذش (1/ 225 ـ 227)، والممتع في التصريف لابن عصفور(1/ 348 ـ 350)، والشافية لابن الحاجب (ص111)، والمدخل إلى تقويم اللسان لابن هشام اللخمي (ص14)، وكتاب القصد النافع للخراز (ص45 ـ 46)، واللسان: مادة «أهل»(11/ 30).

ونصر ابن الباذش في الإقناع (1/ 226)، وأبو شامة في إبراز المعاني (1/ 268 ـ 269)، مذهب الكسائي، وقال أبو شامة: وهو الصحيح الجاري على القياس؛ لأن القول بأن أصل الهمزة هاء ينافي حكمة اللغة؛ لما فيه من العدول من الخفيف إلى الثقيل. وناقش الإمام الجعبري أبا شامة فيما استدل به، ونصر مذهب سيبويه مستدلا بتصغير «ءال» على «أُهَيل»، والتصغير يرد الكلمات إلى أصولها. كنز المعاني (2/ 250 ـ 252).

(1) في ح «صورة ذلك».

(2) ساقطة في ح.

(3) المشهور عن ورش في باب ﴿جاء. ال﴾ التسهيل؛ لئلا يجتمع ساكنان في حالة البدل، قال الإمام الداني في جامع البيان (ص220): «فإن قيل: فهل يبدل ورش الهمزة الثانية في هذين الموضعين ألفا ـ يعني في باب ﴿جآء. ال﴾ـ على رواية المصريين عنه، كما يبدلها من طريقهم في سائر الباب؟ قلت: قد اختلف أصحابنا في ذلك، فقال بعضهم: لا يبدلها فيها؛ لأن بعدها ألفا، فيجتمع ألفان، واجتماعهما متعذر، فوجب لذلك أن تكون بين بين لا غير؛ لأن همزة بين بين في زنة المتحركة. وقال آخرون: يبدلها فيهما كسائر الباب، ثم فيها بعد البدل وجهان: أحدهما أن تحذف للساكنين؛ إذ هي أولهما، ويزاد في المد دلالة على أنها هي الملينة دون الأولى. والثاني: أن لا تحذف ويزاد في المد، فتفصل تلك الزيادة بين الساكنين، وتمنع من اجتماعهما». وقال ابن الباذش في الإقناع (1/ 381):«وكان أبو محمد مكي يأخذ لورش في ﴿جاء ءال﴾ في الموضعين خاصة بين بين. قال: لأنك لو أبدلت لوجب الحذف لالتقاء الساكنين، وكان أبو عمرو يأخذ له بالبدل، فلينظر الأرجح من قوليهما». وقول مكي المشار إليه هو في التبصرة (ص76). ونقل الوجهين ابن شريح في الكافي (ص45). وينظر أيضا اللآلئ الفريدة (1/ 261)، والقصد النافع للخراز (ص169 ـ 170)، وتحفة المنافع (ص98) (مرقون)، والروض الجامع لمسعود جموع، باب الهمزتين من كلمتين (مخطوط)، والنشر (1/ 389 ـ 390). والأقوى الذي=

وأما قولـه: ﴿آلذَّكَرَيْنِ﴾ [معـاً][1]، و﴿ءَالْـَٔنَ﴾ [معـاً][2]، و﴿ءَآللَّهُ﴾[3] [معـا][4]، فذكر بعضهم أن الهمزة الثانية فيها[5] مسهلة بـين بـين، وذلـك ضـعيف؛ إذ هـي ألـف وصل، وهي لا تتحرك إذا كان قبلها ما يقوم مقامها في الابتداء؛ إذ هي إنمـا جـيء بهـا للابتداء بالساكن.

والذي عليه العمل ـ وهو الصحيح ـ أن يعوض منها مدة بعد ألف الاسـتفهام[6] في هذه المواضع؛ ليفرق بين الاستفهام والخبر. وقال آخـرون[7]: تبـدل ألفـا / وتمـد مـدّاً مشبعا إذا وقع بعدها ساكن[8]. فهذا بيِّنٌ، وبالله التوفيق. [10/ب]

= جرى به العمل وجه التسهيل بين بين، وأشار إلى ذلك الإمام ابن القاضي في ما نقله عنه تلميذه مسعود جموع في الروض الجامع في باب الهمزتين من كلمتين بقولـه:

وجاء. ال الحـــجر ثم في القمر ... تسهيل ثـان عنـدنا قـد اسـتـقر
وذا هـو المـشـهور عنـد الـداني ... وعكـسه في الـــدر والأمـــاني
إذ عمها الإطلاق في المفتـوحتين ... بالبدل المحض كذاك بيـــن بـين
وأغفـلا التـسهـيل بالتنـصيص ... في همـــزتيهما عـلى التخـصيص
فالمرتـضى تـسهيلها كمـا خـلا ... فاقـرأ بـه كمـا ذكـــرت أولا
وقال في التلخيص ممنوع البـدل ... إمامُنـا، ونحـــوَه مكـى نقـــل

ويقصد بـ«التلخيص» كتاب التلخيص لقراءة نافع بن عبد الرحمن للإمام الداني.

(1) الأنعام: 144، 145.
(2) يونس: 51، 91.
(3) في «أ» «ءالله خير أما تشركون»، والمثبت ما في «ح» ليشمل موضعيها في القرآن الكريم.
(4) يونس: 59 والنمل: 61.
(5) في ح «فيهمـا».
(6) في ح «بعد الألف ألف الاستفهام».
(7) في ح «آخر»، وهو خطأ.
(8) المشهور في هذا الضرب الذي دخلت فيه همزة الاستفهام على ألف الوصـل إبـدال همـزة الوصـل ألفـا. يقول الشاطبي في باب الهمزتين من كلمة من الحرز (ص16):

وإن همز وصل بين لام مـسكن ... وهمزة الاستفهام فامدده مبدلا
فللكـل ذا أولى ويقـصره الـذي ... يسهل عن كل كـ«ءالن» مثـــلا

ينظر التيسير (ص122)، وجـامع البيـان (ص216)، واللآلـئ الفريـدة (1/ 250 ـ 251)، والقـصد النافع (ص181)، وكنز المعاني (2/ 405 ـ 408)، والنشر (1/ 377).





بـــاب
الفتح والإمالة وبين اللفظين[1]

(1) في «أ» «باب الإمالة وبين اللفظين والفتح»، والمثبت ما في ح لأنه أنسب.



كان ورش يقرأ بين اللفظين ـ في أشهر الروايات عنه ـ كلَّ ما كان من ذوات الياء من الأسمـاء والأفعال وألف التأنيث[1].

فالأسمـاء نحو ﴿ٱلْهُدَىٰ﴾[2] و﴿ٱلْعَمَىٰ﴾[3] و﴿ٱلزِّنَىٰٓ﴾[4] و﴿إِنَىٰهُ﴾[5] و﴿تُقَىٰةً﴾[6] و﴿تُقَاتِهِۦ﴾[7] و﴿ٱلْهَوَىٰٓ﴾[8] و﴿هَوَىٰهُ﴾[9] و﴿ٱلْقُرْبَىٰ﴾[10] و﴿أَتْقَىٰكُمْ﴾[11] ومـا أشبه ذلك مما أصله الياء.

---

(1) قرأ ورش من طريق الأزرق جميع ما كان ذا راء من ذوات الياء بالتقليل بين بين قولا واحدا، سواء كان رأس آية أو غيرها باستثناء لفظ ﴿أريكهم﴾ في الأنفال، ففتحه له عامة المصريين وقلله له آخرون قياسا على سائر الباب كأبي طاهر ابن غلبون وابنه أبي الحسن وابن خاقان وغيرهم. ولـه في غـير ذوات الـراء الوجهان الفتح واختاره أبو الطيب عبد المنعم بن غلبون وابنه أبو الحسن طاهر، والتقليل وهو مـذهب أكابر أصحاب ورش المصريين وجميع أصحابه البغداديين والشاميين، واختاره الحافظ الداني. واسـتثني من ذلك ما كان رأس آية فله فيه التقليل قولا واحدا، باستثناء ما كان بعد الألف فيـه هـاء تأنيـث فإنـه يقرؤه بالفتح، إلا ﴿ذكريها﴾ فله فيها التقليل بين بين. ينظر الاستكمـال لبيان جميع ما يأتي في كتـاب الله في مذهب القراء السبعة في التفخيم والإمالة وما كان بين اللفظـين لأبي الطيـب بـن غلبـون (ص10ـ 108)، والتذكرة لأبي الحسن بن غلبون (1/ 246)، والموضـح لمـذاهب القـراء واخـتلافهم في الفـتح والإمالة لأبي عمرو الداني (ص186 ـ 192 (مرقون)، والتعريف (ص68)، والتيسير (ص47 ـ 48)، وجامع البيـان (ص312)، واللآلـئ الفريـدة (1/ 410 ـ 413)، والمختـصر البـارع (ص79 ـ 84)، والمنتوري على الدرر (1/ 454 ـ 473).

(2) البقرة: الآية 15.

(3) فصلت: الآية 16.

(4) الإسراء: الآية 32. وفي «أ» «الربى»، وهو خطأ؛ لأنها لا تمال لورش ولا لأحد من القراء؛ لكونها ليست من ذوات الياء بل هي واوية، كمـا سيأتي عند المؤلف قريبا.

(5) الأحزاب: الآية 53.

(6) آل عمران: الآية 28.

(7) آل عمران: الآية 102.

(8) النساء: الآية 134.

(9) الأعراف: الآية 176.

(10) البقرة: الآية 82، وفي ح «والقوى».

(11) الحجرات: الآية 13.

والأفعال نحو ﴿سَعىٰ﴾[1] و﴿رَمىٰ﴾[2] و﴿قَضىٰٓ﴾[3] و﴿فَسَوّىٰ﴾[4] و﴿فَسَوّىٰهُنَّ﴾[5] و﴿عَسىٰٓ﴾[6] و﴿أَبىٰ﴾[7] و﴿أَتىٰٓ﴾[8] و﴿ءَاتىٰنِى﴾[9] [و﴿ءَاتىٰهُ﴾[10]] و﴿أَتىٰهَآ﴾[11] و﴿ءَاتىٰكُم﴾[12] و﴿ءَاتىٰكَ﴾[13] [و﴿ـاتىٰنَا﴾[14]] و﴿أَحْصىٰهَا﴾[15] و﴿أَحْصىٰ﴾[16] و﴿أَفْضىٰ﴾[17] و﴿أَوْصىٰنِى﴾[18] و﴿عَصىٰنِى﴾[19] و﴿عَصىٰٓ﴾[20] و﴿طَغىٰ﴾[21] و﴿أَنسىٰنِيهِ﴾[22]

---

(1) البقرة: الآية 113.
(2) الأنفال: الآية 17.
(3) البقرة: الآية 116، وسقط هذا المثال في ح.
(4) القيامة: الآية 37.
(5) البقرة: الآية 28.
(6) البقرة: الآية 214.
(7) البقرة: الآية 33.
(8) النحل: الآية 1، وفي ح «وأتى».
(9) هود: الآية 28، وهذا المثال ليس في ح.
(10) البقرة: الآية 249.
(11) يونس: الآية 24.
(12) المائدة: الآية 22.
(13) القصص: الآية 77.
(14) التوبة: الآية 76.
(15) الكهف: الآية 48.
(16) الكهف: الآية 12.
(17) النساء: 21.
(18) مريم: الآية 30.
(19) إبراهيم: الآية 38.
(20) طه: الآية 118.
(21) طه: الآية 23.
(22) الكهف: الآية 62.

و﴿قَوَارِيرَا۟﴾[1] و﴿جَزَىٰهُم﴾[2] و﴿لَقَّىٰهُمْ﴾[3] و﴿أَلْهَىٰكُمُ﴾[4] و﴿أَوْحَىٰ لَهَا﴾[5] و﴿أَوْ صَبَىٰ بِهَآ﴾[6] و الراء[7] والهمزة من لفظ ﴿رَءَا﴾[8] و﴿رَءَاكَ﴾[9] و﴿رَءَاهَا﴾[10] وشبهه و﴿أَدْرَىٰكَ﴾[11] / و﴿أَدْرَىٰكُم﴾[12] وما أشبه ذلك [11/أ] [مما أصله الياء] من الأفعال الماضية.

ومن المستقبلة نحو ﴿يَسْعَىٰ﴾[13] و﴿يَخْشَىٰ﴾[14] و﴿يَغْشَىٰ﴾[15] و﴿يَنسَىٰ﴾[16] و﴿تَأْبَىٰ﴾[17]، وما أشبه ذلك مما أصله الواو وانتقل بالزيادة إلى الياء من الأفعال، نحو ﴿يُدْعَىٰٓ﴾[18] و﴿تُتْلَىٰ﴾[19] و﴿يَرْضَىٰ﴾[20]

---

(1) الإنسان: الآية 11.
(2) الإنسان: الآية 12.
(3) الإنسان: الآية 11.
(4) التكاثر: الآية 1.
(5) الزلزلة: الآية 5.
(6) البقرة: الآية 131.
(7) تصحفت في «أ» إلى «والدا».
(8) الأنعام: الآية 77.
(9) الأنبياء: الآية 36.
(10) النمل: الآية 10، وتصحفت في ح إلى «ويريك ويريها».
(11) الحاقة: الآية 2.
(12) يونس: الآية 16.
(13) القصص: الآية 19.
(14) طه: الآية 2.
(15) آل عمران: الآية 154.
(16) طه: الآية 51.
(17) التوبة: الآية 8.
(18) الصف: الآية 7.
(19) آل عمران: الآية 101.
(20) النساء: الآية 107.

و﴿زَكَّىٰهَا﴾[1] و﴿نَجِّينَا﴾[2] و﴿أَنجَىٰكُم﴾[3] و﴿إِسْتَعْلَىٰ﴾[4] و﴿تَعَٰلَىٰ﴾[5] وما أشبه ذلك.

ومن الأسماء نحو ﴿أَدْنَىٰ﴾[6] و﴿أَرْبَىٰ﴾[7] و﴿أَزْكَىٰ﴾[8] و﴿ٱلْأَعْلَىٰ﴾[9] و﴿مُّزْجَىٰةٍ﴾[10].

وأما قوله: ﴿مَرْضَاتِي﴾[11] و﴿مَرْضَاتِ ٱللَّهِ﴾[12] وما كان من لفظه، و﴿كَمِشْكَوٰةٍ﴾[13]، فالقياس أن يكون جميع ذلك بين اللفظين؛ لأنه قد انتقل إلى ذوات الياء بالزيادة. وكذلك أطلق عليه القياس أبو عمرو[14] ـ رحمه الله ـ في

---

(1) الشمس: الآية 9.

(2) الأعراف: الآية 88، وتحرفت في «أ» إلى «نجى»، ولا وجود لها في القرآن الكريم.

(3) إبراهيم: الآية 8.

(4) طه: الآية 63.

(5) الأنعام: الآية 101.

(6) البقرة: الآية 60.

(7) النحل: الآية 92.

(8) البقرة: الآية 230.

(9) النحل: الآية 60.

(10) يوسف: الآية 88.

(11) الممتحنة: الآية 1.

(12) البقرة: الآية 205.

(13) النور: الآية 35.

(14) هو الإمام الحافظ علم الأعلام في هذا الشان عثمان بن سعيد بن عثمان بن سعيد، أبو عمرو الأموي بالولاء القرطبي ثم الداني، عرف بابن الصيرفي. فخر دانية وشيخ القراء بالأندلس وصاحب المؤلفات النافعة التي طبقت شهرتها الآفاق في القراءات والرسم والضبط وغيرها. مولده سنة 371هـ، ووفاته سنة 444هـ. ترجمته في الصلة لابن بشكوال (2/ 385ـ 387)، وبغية الملتمس للضبي (ص411 ـ 412)، وبرنامج التجيبي (ص36)، وطبقات القراء للذهبي (2/ 617 ـ 623)، والغاية لابن الجزري (1/ 503 ـ 505).

كتاب «جامع البيان»[1] و«التيسير»[2]، وذَكر في كتاب «التلخيص»[3] و«إيجاز البيان»[4] الفتح، وبه قرأتُ، وبه آخذ[5].

(1) جامع البيان (ص304). وهو كتاب جامع البيان في القراءات السبع من أربعين رواية، أعظم كتب الحافظ أبي عمرو الداني وأوثقها وأحفلها بالطرق والروايات، جمع فيه الحافظ كل ما انتهى إليه في هذا العلم. وقد ظهرت مؤخرا للكتاب ثلاث طبعات: الأولى في مجلد واحد بتحقيق محمد صدوق الجزائري بدار الكتب العلمية ـ بيروت 2005م، والثانية في ثلاث مجلدات بتحقيق أ. عبد الرحيم الطرهوني ود. يحيى مراد، دار الحديث ـ القاهرة، ط 1/ 1427هـ ـ 2006م. والثالثة عبارة عن مجموعة رسائل جامعية قامت بتدقيقها وتهيئتها للطباعة مجموعة بحوث الكتاب والسنة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ـ جامعة الشارقة، سنة 1428هـ 2007 م في أربع مجلدات. ينظر معلومات وافية عن هذا الكتاب في فهرسة المنتوري (ص3ـ 4)، والنشر (1/ 61)، ومعجم مؤلفات الحافظ أبي عمرو الداني للدكتور عبد الهادي حميتو (ص45 ـ 47).

(2) التيسير (ص47). وكتاب التيسير في القراءات السبع أشهر كتب أبي عمرو الداني في القراءات السبع، ومعتمد الناس اليوم شرقا وغربا في القراءات السبع، ونظمه الإمام أبو القاسم الشاطبي في منظومة حرز الأماني المشهورة بالشاطبية مع زيادات عليه. والكتاب مطبوع طبعة قديمة بتصحيح المستشرق أوتو يرتزل. ينظر معلومات وافية عن هذا الكتاب في معجم مؤلفات الحافظ أبي عمرو الداني(ص42ـ 44).

(3) هو كتاب «التلخيص لأصول قراءة نافع بن عبد الرحمن»، هكذا سماه ابن خير في فهرسته، وسماه المنتوري في فهرسته بـ«التلخيص في قراءة ورش». قال ابن الجزري:«مجلد لطيف». والكتاب من مؤلفات أبي عمرو المفقودة، ووضع عليه تلميذ مؤلفه أبو داود سليمان بن نجاح كتاب «الطرر على التلخيص» وهو مفقود كأصله. تنظر المعلومات عنه في فهرسة ابن خير (ص41)، وفهرسة المنتوري (صلوحة 20)، وغاية النهاية لابن الجزري (1/ 505)، والمنتوري على الدرر (1/ 125)، والفجر الساطع لابن القاضي (1/ 390)، ومعجم مؤلفات الحافظ أبي عمرو الداني (ص36 ـ 37).

(4) هو كتاب «إيجاز البيان عن أصول قراءة ورش عن نافع بالعلل»، وهو من كتب أبي عمرو التي في حكم المفقودة، إذ لم يصل إلينا منه غير قطعة صغيرة تشتمل على عد الآي وأجزاء القرآن محفوظة بالمكتبة الوطنية بباريس تحت رقم 592 في مجموع. ينظر عنه فهرسة ابن خير (ص29)، وفهرسة المنتوري ورقة 20 وتاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان (1/ 517)، ومعجم مؤلفات الحافظ أبي عمرو الداني للدكتور عبد الهادي حميتو (ص22 ـ 24).

(5) قال ابن الجزري في النشر (2/ 50): «وأجمعوا على أن ﴿مرضاتي﴾ و﴿مرضات﴾ و﴿كمشكوة﴾ مفتوح، هذا الذي عليه العمل بين أهل الأداء، وهو الذي قرأنا به، ولم يختلف علينا في ذلك اثنان من شيوخنا، من أجل أنهما واويان». وينظر الموضح (ص443، 449 (مرقون)، والتبصرة لمكي (ص120).

وألـف التأنيـث، وذلـك[1]: كـل مـا كـان عـلى وزن «فِعْلَى»، نحـو ﴿إِحْدَى﴾[2] و﴿عِيسَىٰ﴾[3] / و﴿بِسِيمَٰهُمْ﴾[4] و﴿سِيمَاهُمْ﴾[5] و﴿ذِكْرَىٰ﴾[6]. [11/ب]

و«فَعْلَى» نحـو ﴿شَتَّىٰ﴾[7] و﴿السَّلْوَىٰ﴾[8] و﴿دَعْوَىٰهُمْ﴾[9] و﴿نَجْوَىٰ﴾[10] و﴿مَّرْضَىٰ﴾[11] و﴿الْمَوْتَىٰ﴾[12] و[﴿بِطَغْوَىٰهَآ﴾][13].

و«فُعْلَى» نحـو ﴿أُنثَىٰ﴾[14] و﴿الْقُرْبَىٰ﴾[15] و﴿مُوسَىٰ﴾[16] و﴿طُوبَىٰ﴾[17] و﴿الْوُسْطَىٰ﴾[18] و﴿الدُّنْيَا﴾[19] و﴿الْعُلَى﴾[20] و﴿الْقُصْوَىٰ﴾[21].

---

(1) في ح «وكذلك»، وهو خطأ.
(2) الأنفال: الآية 7.
(3) الأنعام: الآية 86.
(4) البقرة: الآية 272.
(5) الفتح: الآية 29.
(6) الأنعام: الآية 69.
(7) طه: 52. وفي ح «فشتى» ولا وجود لها بهذا اللفظ في القرآن الكريم.
(8) البقرة: الآية 56.
(9) الأعراف: الآية 4.
(10) الإسراء: الآية 47.
(11) النساء: الآية 43.
(12) البقرة: الآية 73. ووردت في «أ» منكرة، ولا وجود لها كذلك في القرآن الكريم، وهي ساقطة في ح.
(13) الشمس: 11. ووردت في «ح» بلفظ «وطغوى»، ولا وجود لها في التنزيل بهذا اللفظ.
(14) آل عمران: الآية 36.
(15) البقرة: 82، وقد سقطت في ح.
(16) البقرة: الآية 50.
(17) الرعد: الآية 30.
(18) البقرة: الآية 236.
(19) وفي محلها في ح «الوثقى».
(20) طه: الآية 3.
(21) الأنفال: الآية 42.

وأما[1] ﴿ٱلْأُولَىٰ﴾[2] فقال الخليل[3] فيه: إنه «فُعْلى»[4]، وقال غيره: هو «أُفْعَلُ»، وقال ابن كيسان[5]: أصله «أُوْيَلُ»، فقلب[6] فصار «أُولىٰ»[7]، وكل ذلك يوجب قراءته بين اللفظين.

وألف التأنيث في الجمع نحو ﴿كُسَالَىٰ﴾[8] و﴿ٱلْيَتَـٰمَىٰ﴾[9] و﴿ٱلْحَوَايَآ﴾[10] و﴿خَطَـٰيَـٰنَا﴾[11] و﴿خَطَـٰيَـٰهُم﴾[12] [و﴿خَطَـٰيَـٰكُمْ﴾][13] وما كان من لفظه.

---

(1) ساقطة في ح.

(2) طه: الآية 20.

(3) هو الإمام العلم الخليل بن أحمد بن عبد الرحمن، أبو عبد الرحمن الفراهيدي الأزدي، إمام نحاة البصرة ومنشئ علم العروض وصاحب كتاب العين. ولادته سنة 100 هـ ووفاته سنة 170 هـ أو175هـ أو 177هـ. وأخباره مستوفاة في أخبار النحويين البصريين (ص54)، ومراتب النحويين (ص54)، والفهرست (ص63 ـ 64)، والإنباه (1/ 376)، وإشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين لليماني (ص114)، والغاية (1/ 275) والبغية (1/ 557).

(4) قال الخليل في العين (8/ 368):«والأوّل والأُولَى بمنزلة أفعَل وفُعْلَى».

(5) هو محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان، أبو الحسن النحوي، أخذ عن المبرد وثعلب وغيرهما. توفي سنة 299هـ. له ترجمة في تاريخ بغداد (1/ 335)، ونزهة الألباء (ص178)، والإنباه (3/ 57)، والبغية (1/ 18).

(6) في ح «فقلبت».

(7) «أول» الذي مؤنثه «أولى» هو عند سيبويه «أفعل»، وفاؤه وعينه واوان، ولم يستعمل منه فعل لاستثقال اجتماع الواوين، فهو مما فاؤه وعينه من جنس واحد، وعند الكوفيين «أفعل» من «وأل» إذا لجأ، فأصله «أوأل»، ثم خفف بإبدال الهمزة واواً، ثم بالإدغام، وهذا تخفيف غير قياسي، إذ تخفيف مثل هذا إنما هو بحذف الهمزة ونقل حركتها إلى الساكن قبلها. وقال بعضهم: هو «أفعل» من «آل يؤول»، فأصله «أأول»، ثم قلب فصار «أوأل» «أعفل»، ثم خفف بإبدال الهمزة واواً، ثم بالإدغام. ينظر الكتاب (3/ 288)، والصحاح للجوهري ـ مادة وأل (4/ 1838)، والشافية لابن الحاجب (ص71)، وتفسير القرطبي (1/ 333 ـ 334) والبحر المحيط لابن حيان (1/ 326 ـ 327)، واللسان ـ مادة وأل (11/ 715).

(8) النساء: الآية 141.

(9) البقرة: الآية 82.

(10) الأنعام: الآية 147.

(11) طه: الآية 72.

(12) العنكبوت: الآية 11.

(13) البقرة: الآية 57.

ومن الحروف ﴿بَلىٰ﴾[1] ومن الظروف ﴿مَتىٰ﴾[2] و﴿أَنّىٰ﴾[3]، وكذلك ﴿يَـٰوَيْلَتىٰٓ﴾[4] [و﴿يَـٰحَسْرَتىٰ﴾[5]] و﴿يَـٰٓأَسَفىٰ﴾[6] مما الألف فيه منقلبة من ياء الإضافة.

وكان يفتح جميع ما كان من ذوات الواو من الأسماء والأفعال الثلاثية غير المزيدة. فالأسماء[7] نحو ﴿ٱلصَّفَا﴾[8] و﴿ٱلرِّبَوٰاْ﴾[9] و﴿أَبَآ أَحَدٍ﴾[10] و﴿سَنَا بَرْقِهِۦ﴾[11] / و﴿شَفَا جُرُفٍ﴾[12] و﴿عَصَاهُ﴾[13] و﴿عَصَايَ﴾[14]. والأفعال نحو ﴿خَلَآ﴾[15] [12/أ] و﴿بَدَا﴾[16] و﴿دَنَا﴾[17] و﴿عَفَا﴾[18] و﴿دَعَا﴾[19] و﴿لَعَلَآ بَعْضُهُمْ﴾[20] و﴿عَلَآ

(1) البقرة: الآية 80.
(2) البقرة: الآية 212.
(3) البقرة: الآية 221.
(4) هود: الآية 71.
(5) الزمر: الآية 53.
(6) يوسف: الآية 84.
(7) الكلمات الأربعة مطموسة في ح.
(8) البقرة: الآية 157.
(9) البقرة: الآية 274.
(10) الأحزاب: الآية 40.
(11) النور: الآية 42، وتصحفت في «أ» إلى «بركه».
(12) التوبة: الآية 110.
(13) الأعراف: الآية 106.
(14) طه: الآية 17، والمثالان الأخيران ساقطان في «ح».
(15) البقرة: الآية 75.
(16) الأنعام: الآية 29.
(17) النجم: الآية 8.
(18) البقرة: الآية 186.
(19) آل عمران: الآية 38.
(20) المومنون: الآية 92.

﴿فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾[1] و﴿ٱلَّذِي نَجَا مِنۡهُمَا﴾[2] و﴿مَا زَكَىٰ﴾[3] وما أشبهه [مما وقع في المصحف بالياء مرسوما]، مما الألف فيه منقلبة من واو[4] [5].

وتعرف ذلك إذا قلت: عفوْتُ ودنَوْتُ وبدَوتُ ونجَوْتُ ويعفُو وينجُو ويدعُو، هذا في الأفعال. وتعرف ذلك في الأسماء بالتثنية إذا قلت: صَفَوَان وسَنَوان، فتظهر لك الواو[6].

وكذلك يفتح ﴿عَلَىٰ﴾ و﴿إِلَىٰ﴾ و﴿حَتَّىٰ﴾، وهي حروف معان[7]، و﴿لَدَا﴾[8] وهي ظرف[9].

---

(1) القصص: الآية 3.

(2) يوسف: 45. وفي ح «منها» وهو تحريف للفظ القرآني.

(3) النور: الآية 21.

(4) العبارة في ح مضربة قلقة، ونصها: «و﴿زكى﴾ وما وقع في المصحف ﴿زكى﴾ بالياء مرسوم وما أشبهه مما الألف فيه...».

(5) إلا ما وقع من ذلك رأس آية في سور مخصوصة سيوردها المؤلف قريبا، فإنه يقرأه بالتقليل بين بين سواء كان من ذوات الواو أو من ذوات الياء؛ لتأتي الفواصل كلها بلفظ واحد. قال ابن بري في باب القول في المفتوح والممال:

واقرأ ذوات الواو بالإضجاع ... لدى رءوس الآي للإتباع

ينظر الموضح للداني (ص193- 200، 209)، والتبصرة لمكي (ص119)، وفتح الوصيد للسخاوي (2/ 442) والقصد النافع (ص255)، والمختصر البارع (ص82).

(6) ينظر الاستكمال (ص117)، والموضح (ص186 - 189) (مرقون)، والتيسير (ص47)، والتبصرة لمكي (ص119)، والكشف (1/ 180)، وفتح الوصيد (2/ 418)، والقصد النافع (ص243). قال الشاطبي في باب الفتح والإمالة وبين اللفظين من الحرز (ص24):

وتثنية الأسماء تكشفها وإن ... رددت إليك الفعل صادفت منهلا

(7) قال أبو عمرو في جامع البيان (ص308): «لا خلاف في إخلاص فتح ألفاتها؛ لأنها حروف معان، والحروف لا تمال لضعفها وجمودها وكون ألفاتها غير منقلبة من شيء».

(8) يوسف: الآية 25.

(9) أجمع القراء على استثناء خمس كلمات مما رسم بالياء، فلا تمال لأحد منهم، وهي ﴿حتى﴾ و﴿إلى﴾ و﴿على﴾ و﴿لدى﴾ و﴿ما زكى﴾. ينظر التيسير (ص46)، والموضح (ص176- 178)، وشرح الهداية (1/ 112)، والقصد النافع (ص251 - 252).

وكذلك يفتح الألف التي تكون ضمير الاثنين، في نحو قوله: ﴿فِي فِئَتَيْنِ إِلْتَقَتَا﴾[1] و﴿أَن تَفْشَلَا﴾[2] و﴿سَاحِرَانِ تَظَاهَرَا﴾[3] و﴿إِن تَظَّاهَرَا﴾[4] و﴿أَن يَتَمَاسَّا﴾[5] وما كان مثله[6].

وكذلك يفتح كل ما ذكرتُ أنه يقرؤه[7] بين اللفظين إذا لقيه ساكن أو لحقه تنوين، فالمنون[8] نحو / ﴿غُزًّى﴾[9] و﴿مَوْلًى﴾[10] و﴿قُرًى﴾[11] و﴿مُّفْتَرًى﴾[12] و﴿مُّسَمًّى﴾[13] وما أشبه ذلك[14]. والذي يتصل بالساكن نحو ﴿نَرَى أَللَّهَ﴾[15] [12/ب]

---

(1) آل عمران: الآية 13.
(2) آل عمران: الآية 122.
(3) القصص: الآية 48.
(4) التحريم: الآية 4.
(5) المجادلة: الآية 3.
(6) ينظر الكشف لمكي (1/ 196).
(7) ساقطة في ح.
(8) في ح «بالنون» وهو تصحيف.
(9) آل عمران: الآية 156.
(10) الدخان: الآية 39. وتحرفت في «أ» إلى «موئلا».
(11) سبأ: الآية 18.
(12) القصص: الآية 36.
(13) البقرة: الآية 281.
(14) جملة الوارد من ذلك في القرآن الكريم خمسة عشر لفظا، تكررت في ثلاثة وثلاثين موضعا. تنظر في الموضح (ص684، 697)، والفجر الساطع (3/ 318). ونظمها الإمام عبد الواحد بن عاشر في فتح المنان بشرح مورد الظمآن ورقة 333 (مخطوط) فقال:

مصلى أذى غزى عمى مفترى هدى ... مسمى قرى مثوى فتى وضحى
مصفى سوى مولى فذي القصر عمها ... سواها صحيح اللام إعرابه بدا

ونظمها كذلك ابن ما يابى في رشف اللمى على كشف العمى (ص95) بقوله:

فتى ضحى هدى سوى بالياء ... مولى سدى غزى على السواء
كذا مصلى ومصفى وقرى ... أذى عمى مثوى مسمى مفترى

(15) البقرة: الآية 54.

و﴿ٱلنَّصَـٰرَى ٱلْمَسِيحُ﴾[1] و﴿ٱلْقُرَى ٱلَّتِي﴾[2] و﴿عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ﴾[3] و﴿ٱلْكُبْرَى ﴿٢٣﴾ ٱذْهَبْ﴾[4] و﴿ٱلْهُدَى ٱئْتِنَا﴾[5] و﴿مُوسَى ٱلْكِتَـٰبَ﴾[6] وما كان مثله؛ إذ الألف فيه ساقطة في الوصل. فإن فُصِل من الساكن بالوقف عليه رجع إلى أصله في قراءته بين اللفظين[7].

---

(1) التوبة: الآية 30.

(2) سبأ: الآية 18.

(3) البقرة: الآية 86.

(4) طه: الآيتان 23 ـ 24.

(5) الأنعام: الآية 71.

(6) البقرة: الآية 52.

(7) ما حكاه المؤلف مجمع عليه في ما اتصل بالساكن، وهو باب ﴿موسى الكتاب﴾، وهو المشهور في المقصور المنون. لكن بعضهم فرق لورش في الوقف على المقصور المنون بين ما كان منه في موضع نصب ففيه الفتح، وما كان منه في موضع رفع أو جر ففيه التقليل، وممن نقل هذا التفريق الإمام ابن شريح في الكافي (ص64)، والمهدوي في شرح الهداية (1/ 103)، ومكي في الكشف ونسبه لأبي الطيب بن غلبون (1/ 199 ـ 201)، وفي التبصرة (ص133 ـ 134)، لكنه عقب فيها على ذلك بقوله: «ولو تركنا القياس لوقفنا لأبي عمرو ولورش في موضع النصب نحو ﴿قرىً ظاهرة﴾ بالفتح، لكن يمنع من ذلك نقل القراءة وعدم الرواية وإثبات الياء في السواد، وهو شيء نقل لفظا وليس بالمنصوص كله». وممن حكى التفريق أيضا الإمام الشاطبي فقال في باب الإمالة من الحرز (ص27):

وقد فخموا التنوين وقفا ورققوا وتفخيمهم في النصب أجمع أشملا

وتبعه على ذلك السخاوي في فتح الوصيد (2/ 469). وقد تعقب الإمام ابن الجزري وجه الفتح، فقال في النشر (2/ 74 ـ 77): «ولم أعلم أحدا من أئمة القراءة ذهب إلى هذا القول ولا قال به ولا أشار إليه في كلامه، ولا أعلمه في كتاب من كتب القراءات، وإنما هو مذهب نحوي لا أدائي دعا إليه القياس والرواية». وأطال رحمه الله في رده، وصوب الوجه الأول وقال: «هو المأخوذ به والمعول عليه وهو الثابت نصا وأداء، وهو الذي لا يؤخذ نص عن أحد من أئمة القراء المتقدمين بخلافه، بل هو المنصوص به عنهم، وهو الذي عليه العمل». قال: «وممن حكى الإجماع على هذا الحافظ أبو العلاء وأبو العباس المهدوي وأبو الحسن ابن غلبون وأبو معشر الطبري وأبو محمد سبط الخياط وغيرهم». وينظر التذكرة لابن غلبون (1/ 274)، والتيسير (ص53)، والموضح (ص683)، وغاية الاختصار لأبي العلاء الهمذاني (1/ 329)، والاختيار في القراءات العشر لسبط الخياط (1/ 245).

وكذلك يفتح[1] جميع آي ﴿وَالشَّمْسِ وَضُحَىٰهَا﴾[2] وفي ﴿وَالنَّٰزِعَٰتِ﴾[3] ما اتصل من ذلك بضمير مؤنث نحو ﴿بَنَىٰهَا﴾[4] وما بعده بخلاف عنه في ذلك، والمختار الفتح[5]، إلا في قوله: ﴿ذِكْرَىٰهَآ﴾[6]، فإنه لا خلاف في قراءته بين اللفظين[7].

ولا خلاف في ما لا هاء فيه أنه بين اللفظين، نحو ﴿فَأَمَّا مَن طَغَىٰ﴾[8] وليس برأس آية في المدني[9]، و﴿ٱلْمَأْوَىٰ﴾[10] وما أشبهه[11].

---

(1) ساقطة في ح.

(2) الشمس: الآية 1.

(3) النازعات: الآية 1.

(4) النازعات: الآية 27، وتحرفت في ح إلى «ننيناها».

(5) الفتح فيه اختيار جمهور الأئمة كأبي عبد الله بن سفيان والمهدوي ومكي وابني غلبون وابن شريح وغيرهم، وبه قرأ الداني على أبي الحسن بن غلبون، وعليه عول الداني في التيسير. واختار فيه التقليل جماعة منهم أبو طاهر بن خلف صاحب العنوان وأبو الفتح فارس وأبو القاسم الخاقاني، واختاره الداني في جامع البيان وقال:«وهو الصحيح عن ورش نصا وأداء، وبه آخذ». ينظر التذكرة لابن غلبون (1/ 250)، والكافي لابن شريح (ص63)، وجامع البيان (ص311 ـ 312)، والتيسير (ص47 ـ 48)، وشرح الهداية للمهدوي (1/ 106 ـ 107)، والتبصرة لمكي (ص130)، والعنوان لابن خلف (ص60)، والقصد النافع (ص254)، والنشر (2/ 48)، وأنوار التعريف للحامدي (ص77).

(6) النازعات: الآية 42.

(7) لأنه من ذوات الراء. ينظر التذكرة لابن غلبون (1/ 246)، وجامع البيان (ص311)، وفتح الوصيد (1/ 442)، والمختصر البارع (ص82)، والنشر (2/ 49)، وأنوار التعريف (ص77).

(8) النازعات: الآية 37. وهذه الفاصلة لم يعدها المدنيان والمكي وعدها الباقون. ينظر البيان في عد آي القرآن لأبي عمرو الداني (ص263).

(9) ينسب إلى أهل المدينة عَدَّان من الأعداد الستة المعروفة في علم عد آي القرآن الكريم هما: العد المدني الأول: وينسب إلى جماعتهم دون تخصيص لأحد منهم بعينه، ورواه عنهم أهل الكوفة، كما رواه الإمام نافع عن أبي جعفر يزيد بن القعقاع وشيبة بن نصاح، وهو الذي كان يعد به القدماء من أصحاب نافع، وهو رواية عامة المصريين عن ورش عنه. والعد المدني الثاني: وينسب إلى إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير الأنصاري وقالون من روايتهما عن سليمان بن جماز عن أبي جعفر يزيد بن القعقاع وشيبة بن نصاح موقوفا عليهما. واختار المغاربة في مصاحفهم العد المدني الأخير. ينظر البيان في عد آي القرآن للداني (ص67 ـ 68، 72)، والإتقان في علوم القرآن للسيوطي (2/ 436 ـ 437).

(10) النازعات: الآية 39.

(11) في محل هذه الكلمة في ح «ذلك»، ولا معنى لها.

وكذلك لا خلاف في آي طه، والنجم، والمعارج، / وعبس، [وسبح[1]، والقيامة]، [13/أ] والضحى والليل، والعلق، أنها بين اللفظين، كانت منقلبة من ياء أو واو[2].

وكذلك يقرأ الألف وما قبلها بين اللفظين إذا كان بعدها راء مجرورة هي لام الفعل[3]، وذلك في عشرة أمثلة:

● فالأول: في[4] «أَفْعال»، نحو ﴿وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ﴾[5] و ﴿أَنصار﴾[6] و﴿مِّنَ أَقْطَارِهَا﴾[7] و﴿ءَاثَٰرِهِم﴾[8] و﴿أَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَآ﴾[9] و﴿أَسْفَارِنَا﴾[10]، و﴿ٱلْأَبْرَارِ﴾[11] و﴿بِالأَسْحَارِ﴾[12] وما أشبه ذلك.

---

(1) يعني سورة الأعلى.

(2) وذلك في رءوس آي إحدى عشرة سورة، ذكر المؤلف منها هنا تسع سور، تضاف إليها سورة النازعات وسورة الشمس. ينظر المختصر البارع (ص82). وقد جمعها الإمام الشاطبي في باب الإمالة من الحرز (ص25) فقال:

ومما أمالاه أواخر آي ما	بطه وآي النجم كي تعدلا
وفي الشمس والأعلى وفي الليل والضحى	وفي اقرأ وفي والنازعات تميلا
ومن تحتها ثم القيامة ثم في	المعارج يامنهال أفلحت مُنهِلا

(3) وذلك بثلاثة شروط: أن تكون الراء متطرفة احترازا من نحو ﴿مارد﴾، وأن تكون كسرتها كسرة إعراب احترازا من كسرة البناء في نحو ﴿أنصاري﴾، وأن لا يفصل بينها وبين الألف بفاصل احترازا من نحو ﴿مضارٍّ﴾؛ إذ أصلها «مضارر». ينظر التيسير (ص51)، وجامع البيان (ص324)، وفتح الوصيد (2/ 457)، والمختصر البارع (ص83)، والمنتوري على الدرر (1/ 474).

(4) في ح «نحو في نحو» وهو خطأ.

(5) البقرة: الآية 7.

(6) البقرة: الآية 269، وفي «أ» «أبصار» ولا وجود لها بهذا اللفظ في القرآن.

(7) الأحزاب: الآية 14.

(8) المائدة: الآية 48.

(9) النحل: الآية 80.

(10) سبأ: الآية 19.

(11) آل عمران: الآية 193.

(12) آل عمران: الآية 17، وهي في «ح» بدون باء الجر، وهو خطأ.

● والثاني: في «إفعال»، نحو ﴿الِابْكَٰرِ﴾في الموضعين لا غير[1].

●والثالث: في «فَعال»، نحو ﴿فِے اِ۬لنَّهارِ﴾[2] و﴿ذَاتِ قَرارٍ﴾[3] و﴿اُ۬لْبَوارِ﴾[4] وما أشبهه[5].

● والرابع: في «فِعال»، نحو ﴿فِے دِيٰرِهِمْ﴾[6] و﴿مِّن دِيٰرِكُمْ﴾[7] و﴿مِن دِيٰرِنَا﴾[8] و﴿اِلَيٰ حِمارِكَ﴾[9] و﴿اِ۬لْحِمارِ﴾[10] و﴿اَ۬لدِّيارِ﴾[11] وما أشبهه.

● والخامس: في «فَعَّال»، نحو ﴿كَفّارٍ﴾[12] و﴿سَحّارٍ﴾[13] و﴿جَبّارٍ﴾[14] و﴿خَتّارٍ﴾[15] و﴿صَبّارٍ﴾[16] و﴿اِ۬لْقَهّارِ﴾[17] و﴿اِ۬لْغَفّٰرِ﴾[18] و﴿كَالْفَخّارِ﴾[19]

(1) آل عمران: الآية 41 وغافر: الآية 55.
(2) آل عمران: الآية 27.
(3) المومنون: الآية 51.
(4) إبراهيم: الآية 30.
(5) في«ح»«أشبه ذلك».
(6) هود: الآية 66.
(7) البقرة: الآية 83.
(8) البقرة: الآية 244.
(9) البقرة: الآية 258.
(10) الجمعة: الآية 5.
(11) الإسراء: الآية 5.
(12) البقرة: الآية 275.
(13) الشعراء: الآية 37.
(14) هود: الآية 58.
(15) لقمان: الآية 31.
(16) إبراهيم: الآية 7.
(17) إبراهيم: الآية 50.
(18) غافر: الآية 42.
(19) الرحمن: الآية 14، وفي«ح»﴿كالفجار﴾: ص: الآية 28.

و﴿جَبَّارِينَ﴾[1] بخلاف[2] في هذا وحده[3]/. [13/ب]

۞ والسادس: في «فِعَّال» في الأصل لا في اللفظ، وذلك في قوله ﴿بِدِينَارٍ﴾[4] في آل عمران. وأصله «دِنَّار»، فأبدل من النون الأولى ياء، كما فعل في «قيراط» وما أشبهه[5].

۞ والسابع: في «فُعَّال»، نحو ﴿مِّنَ ٱلْكُفَّارِ﴾[6] و﴿ٱلْفُجَّارِ﴾[7] وما أشبهه.

۞ والثامن: في «فِعْلال»، في قوله: ﴿بِقِنطَارٍ﴾[8] لا غير.

۞ والتاسع: في «مِفْعال»، وذلك في قوله: ﴿بِمِقْدَارٍ﴾[9] لا غير.

والألف في هذه التسعة الأمثلة زائدة للبناء[10].

---

(1) في موضعين: المائدة: الآية 24 والشعراء: الآية 130.

(2) في ح «بخلف عنه».

(3) روي الخلاف عن ورش في لفظتين من هذا الباب: هما ﴿جبارين﴾ و﴿الجار﴾، فروي التقليل فيهما عن الجمهور، وروي الفتح فيهما عن أبي الطيب ابن غلبون وابنه أبي الحسن وبه أخذ أبو محمد مكي. ينظر الاستكمال لأبي الطيب ابن غلبون (ص357 ـ 358)، والتذكرة لأبي الحسن ابن غلبون (1/ 271)، والتيسير (ص50)، وجامع البيان (ص324)، والتبصرة لمكي (ص130)، وفتح الوصيد (2/ 458 ـ 459)، والنشر (2/ 58)، والفجر الساطع (3/ 270، 275 ـ 277).

(4) آل عمران: الآية 74.

(5) أصل «دينار» و«قيراط»: «دِنَّار» و«قِرَّاط»، بدليل جمعهما على دنانير وقراريط وتصغيرهما على دنينير وقريريط، فقلب الأول من المضعف فيهما ياء لئلا يلتبس بالمصادر التي تأتي على «فِعَّال» نحو «كِذَّاب». ينظر شرح الشافية لابن الحاجب للأستراباذي (1/ 166)، ولسان العرب ـ مادة: دنر (4/ 292).

(6) التوبة: الآية 124.

(7) المطففين: الآية 7. وفي «أ» «الفخار»، وهو خطأ؛ لأنه على وزن «فَعال» بفتح العين، وقد تقدم.

(8) آل عمران: الآية 75.

(9) الرعد: الآية 9.

(10) الألف في هذه الأمثلة كلها زائدة للمد، إلا في المثال العاشر فإنها منقلبة عن واو. تنظر هذه الأمثلة في الاستكمال لأبي الطيب ابن غلبون (ص348 ـ 372)، والتذكرة لأبي الحسن ابن غلبون (1/ 266 ـ 271)، وجامع البيان (ص320)، والفجر الساطع (3/ 268 ـ 269).

ۿ والعاشر: في «فَعَل»[1]، وذلك نحو ﴿فِي ٱلنَّارِ﴾[2] و﴿ٱلدَّارِ﴾[3] و﴿ٱلْغَارِ﴾[4] و﴿ٱلْجَارِ﴾[5]، بخلاف في قوله: ﴿ٱلْجَارِ﴾ في الموضعين [لا غير][6]. والألف في هذا الأصل منقلبة من واو.

وكذلك يقرأ ﴿ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ و﴿كَٰفِرِينَ﴾[7] إذا كان بالياء والنون حيث وقع بين اللفظين[8].

وكذلك يقرأ الهاء والياء من ﴿كٓهيعٓصٓ﴾[9] والحاء من ﴿حمٓ﴾[10] والراء من ﴿الٓر﴾ و﴿الٓمٓر﴾[11] بين[12] اللفظين[13].

---

(1) في ح «فعال»، وهو خطأ.
(2) الأعراف: الآية 36.
(3) الأنعام: الآية 136.
(4) التوبة: الآية 40.
(5) النساء: الآية 36.
(6) تقدم ذكر الخلاف فيها قريبا مع كلمة ﴿جبارين﴾.
(7) آل عمران: الآية 100.
(8) هذه الكلمة خرج بها ورش عن أصله؛ لأن الكسرة وقعت فيها في غير الراء، وهي كسرة بناء لا إعراب، وقد وقعت حشوا لا طرفا. وعلل لذلك بعضهم بتوالي الكسرات بعد الألف، وهي: كسرة الفاء، وكسرة الراء وهي في تقدير كسرتين لأجل التكرير في الراء، والياء في تقدير كسرة، فصار كأنه ولي الألف أربع كسرات، فأميلت الألف لذلك، وعلل ذلك بعضهم بكثرة دورها. ينظر شرح الهداية للمهدوي (1/ 94)، والتيسير (ص52)، وجامع البيان (ص329 ـ 330)، والمنتوري على الدرر (2/ 479 ـ 481)، والفجر الساطع (3/ 274 ـ 275).
(9) مريم: الآية 1.
(10) في ح «حاميم».
(11) الرعد: الآية 1.
(12) ساقطة في ح.
(13) هذا هو المشهور والمعمول به لورش في هذه الحروف الأربعة من فواتح السور، وروي عنه اختلاف في الثلاثة الأولى. قال ابن بري في باب القول في المفتوح والممال من الدرر (ص30):

ورا وها يا ثم ها طه وحا وبعضهم حا مع ها يا فتحا

ينظر المختصر البارع (ص84)، والمنتوري مع الدرر (2/ 483 ـ 486)، والنشر (2/ 66 ـ 71)، والفجر الساطع (3/ 277 ـ 281)، والنجوم الطوالع للمارغني (ص100).

وكذلك [يقرأ] ﴿أَلتَّوْرِيٰةَ﴾[1] و﴿جُرُفٍ هارٍ[2]﴾[3]جميعَ ذلك بين / اللفظين. [14/أ]

[هذا في أصل حد الإمالة[4]]. ويميل الهاء من ﴿طَهٰ﴾[5] إمالة محضة[6]، ويفتح الطاء بلا خلاف[7]. فاعلمه، وبالله التوفيق.

(1) آل عمران: الآية 3.

(2) تصحفت في ح إلى «حرفا».

(3) التوبة: الآية 109.

(4) كذا في ح، ولعلها مغيرة عن «هذا أصله في الإمالة»، والجملة ساقطة في «أ».

(5) لا يميل ورش إمالة محضة في جميع ما يميله إلا الهاء من ﴿طه﴾. قال الحصري في الرائية (ص121):

إمالة ورش كلها غير محضة　　　سوى الهاء من طه وللفتح أستجري

ينظر التيسير (ص150)، وجامع البيان (ص620)، والمختصر البارع (ص84)، والنشر (2/ 68)، والفجر الساطع (3/ 283 ـ 286).

(6) الإمالة المحضة: وتسمى الإمالة الكبرى والإضجاع والبطح، ومعناها أن ينحى بالفتحة نحو الكسرة وبالألف نحو الياء كثيرا، مع اجتناب القلب الخالص. ينظر التحديد في الإتقان والتجويد لأبي عمرو الداني (ص103)، ومقدمة في أصول القراءات من كتاب مرشد القارئ إلى تحقيق معالم المقارئ لابن الطحان (ص43)، والقواعد والإشارات في أصول القراءات للحموي (ص50)، وتحفة المنافع (2/ 168) والنشر (2/ 30).

(7) أخرت هذه الجملة من قوله: «ويميل الهاء...»الخ في «أ» بعد قوله: «وبالله التوفيق»، والمثبت ما في «ح» لأنه أنسب.




باب
الراءات

وكان [ورش] يرقق الراء المفتوحة والمضمومة والساكنة[1] إذا كان[2] قبلها ياء ساكنة، أو كسرة لازمة، أو ساكن قبله كسرة[3].

فالياء الساكنة نحو ﴿خَيْراً﴾[4] و﴿طَيْراً﴾[5] و﴿لاَ ضَيْرَ﴾[6] و﴿غَيْرَهُ﴾[7] و﴿ٱلْخَيْرَاتِ﴾[8] و﴿حَيْرَانَ﴾[9] بخلاف عنه[10] و﴿خَبِيراً﴾[11] و﴿بَصِيراً﴾[12] و﴿فَٱلْمُغِيرَاتِ﴾[13] وما أشبه هذين الضربين.

---

(1) في ح زيادة «والمكسورة»، وهو خطأ؛ لأن ترقيق المكسورة لا يحتاج إلى أن تسبق بما ذكر.

(2) في ح «كانت».

(3) ينظر الاستكمال لأبي الطيب بن غلبون (ص403)، وجامع البيان (ص351)، والموضح (ص747_778)، والقصد النافع (ص272)، والنشر (2/ 91 _ 94).

(4) البقرة: الآية 157.

(5) الفيل: الآية 3.

(6) الشعراء: الآية 50.

(7) البقرة: الآية 228.

(8) البقرة: الآية 147.

(9) الأنعام: الآية 71.

(10) اختلف عن ورش في لفظ ﴿حيران﴾ في سورة الأنعام، ففخم راءه بعضهم لامتناع اللفظ من الصرف؛ لكون مؤنثه «حيرى»، وحملا على لفظ ﴿عمران﴾ الأعجمي، وبه قرأ الداني على شيخه ابن خاقان، واختاره الحصري في الرائية وابن الفحام في تجريده، ورققها الجمهور كسائر النظائر، وهو القياس، وبه قطع الداني في التيسير، وهو خروج منه عن طريقه؛ لأنه التزم فيه رواية ورش من طريق ابن خاقان، ومذهبه التفخيم، ونص الشاطبي على الوجهين في الحرز، والتفخيم من زيادة القصيد. قال ابن بري في الدرر (ص32):

.... وفي حيرانا   خلف له حملا على عمرانا

ينظر الموضح للداني (ص770)، وجامع البيان (ص354)، والتيسير (ص55)، والحصرية (ص128)، وكتاب التجريد (ص179)، والحرز: باب مذاهبهم في الراءات (ص28)، والقصد النافع (ص273)، والمنتوري على الدرر(2/ 547 _ 549)، والفجر الساطع (3/ 339 _ 342).

(11) النساء: الآية 35.

(12) النساء: الآية 57.

(13) العاديات: الآية 3. وفاء العطف ساقطة في النسختين.

والكسرة نحو: ﴿ألآخِرَةِ﴾[1] و﴿نَّاضِرَةٌ﴾[2] و﴿فَاقِرَةٌ﴾[3] و﴿فِرْعَوْنَ﴾[4] و﴿شِرْعَةً﴾[5] و﴿تُنذِرْهُمْ﴾[6] و﴿لَا يَضِرْكُمْ﴾[7] و﴿يُسِرُّونَ﴾[8] و﴿الْخَسِرُونَ﴾[9] و﴿الْكَافِرُونَ﴾[10] و﴿سِرَاعاً﴾[11] و﴿ذِرَاعاً﴾[12] و﴿ذِرَاعَيْهِ﴾[13] و﴿فَلَا تَنتَصِرَانِ﴾[14] و﴿الْمُعْصِرَاتِ﴾[15] و﴿قَطِرَانٍ﴾[16] و﴿ظَاهِراً﴾[17] وما أشبه ذلك.

والساكن الذي قبله كسرة نحو: ﴿السِّحْرَ﴾[18] و﴿الذِّكْرُ﴾[19] و﴿الشِّعْرَ﴾[20] و﴿ذِكْرُ مَن مَّعِيَ﴾[21] و﴿حِذْرَكُمْ﴾[22] / [و﴿حِذْرَهُمْ﴾[23] [14/ب]

---

(1) النازعات: الآية 25.

(2) القيامة: الآية 21، وكتبت في ح «ناظرة» بالظاء المشالة، وهي في القيامة: 22.

(3) القيامة: الآية 24.

(4) البقرة: الآية 48.

(5) المائدة: الآية 50.

(6) البقرة: الآية 5.

(7) آل عمران: الآية 120.

(8) البقرة: الآية 76.

(9) البقرة: الآية 26.

(10) البقرة: الآية 252.

(11) ق: الآية 44.

(12) الحاقة: الآية 32.

(13) الكهف: الآية 18.

(14) الرحمن: الآية 34. وفاء العطف ساقطة في النسختين.

(15) النبأ: الآية 14.

(16) إبراهيم: الآية 50.

(17) الكهف: الآية 23، وفي ح «ظاهرة».

(18) البقرة: الآية 101.

(19) الحجر: الآية 6.

(20) يس: الآية 68.

(21) الأنبياء: الآية 24.

(22) النساء: الآية 70.

(23) النساء: الآية 101.

و﴿إِخْرَاجِكُمْ﴾][1] و﴿إِخْرَاجُهُمْ﴾[2] و﴿إِخْرَاجاً﴾[3] و﴿إِسْرَافَنَا﴾[4] و﴿لَعِبْرَةً﴾[5] و﴿كِبْرَهُ﴾[6] وما أشبه ذلك.

وكذلك لا خلاف في ترقيق الراء المكسورة، سواء كانت كسرتها عارضة أو لازمة[7].

وكذلك يرققها في قوله: ﴿بِشَرَرٍ﴾ في والمرسلات[8] من أجل جرة الراء الثانية، ويفخمها في قوله: ﴿أُوْلِي ٱلضَّرَرِ﴾[9] من أجل حرف الاستعلاء قبلها[10].

---

(1) الممتحنة: الآية 9.

(2) البقرة: الآية 84.

(3) نوح: الآية 18.

(4) آل عمران: الآية 147.

(5) آل عمران: الآية 13.

(6) النور: الآية 11. وتحرفت في «أ» إلى «كبرهم».

(7) فالكسرة اللازمة نحو ﴿ريبة﴾ و﴿أمرٍ مريج﴾، والعارضة نحو ﴿فاصبرِ انَّ﴾ ﴿واذكرِ اسم﴾. ينظر التيسير (ص57)، والمختصر البارع (ص88).

(8) المرسلات: الآية 32.

(9) النساء: الآية 94.

(10) رقق ورش الراء الأولى في قوله تعالى: ﴿بشرر﴾ وذلك من أجل كسرة الراء الثانية، وفي ذلك خروج عن أصله في هذا الباب من أن الكسرة لا تؤثر في الراء إلا في حال تقدمها عليها، لكن لما وقعت الكسرة هنا في الراء وهو حرف تكرير، كانت في قوة كسرتين، فعملت في الراء التي قبلها. ولا يقاس عليها قوله تعالى: ﴿أولي الضرر﴾، لثبوت الرواية بالتفخيم، ولأن الكلمة اجتمع فيها طالب للترقيق وهو كسرة الراء الثانية، وطالبان للتفخيم وهما حرف الاستعلاء: الضاد، والراء المفتوحة، فقوي جانب التفخيم حتى غلب على الترقيق. قال ابن بري في الدرر (ص33):

ورقق الأولى له من ﴿بشرر﴾	ولا ترققها لدى ﴿أولي الضرر﴾
إذ غلب الموجب بعد النقل	حرفان مستعل وكالمستعلي

ينظر الاستكمال (ص622)، والموضح للداني (ص776)، والكشف لمكي (1/ 215)، والتيسير (ص56)، والقصد النافع (ص282)، والمختصر البارع (ص91).

والوقف كالوصل في جميع ما ذكرتُ لك، إلا أن تكون مكسورة وقبلها فتحة أو ضمة أو ساكن غير الياء، نحو ﴿وَالْفَجْرِ﴾[1] و﴿عَشْرٍ﴾[2] و﴿نُّكُرٍ﴾[3] و﴿نَهَرٍ﴾[4]، فإنه إن وقفت عليها بالسكون فخمتها، وإن وقفت[5] بالروم[6] رققتها[7]. فإن كانت الكسرة في الراء عارضة منقولة من همزة، أو مكسورة لالتقاء الساكنين، نحو ﴿وَانْحَرِ ۝ اِنَّ﴾[8] و﴿اذْكُرِ اِسْمَٰعِيلَ﴾[9]

---

(1) الفجر: الآية 1.

(2) الفجر: الآية 2.

(3) القمر: الآية 6.

(4) القمر: الآية 54.

(5) من قوله: «بالسكون» إلى هنا ساقط في ح.

(6) الروم: إذهاب أكثر الحركة وإبقاء جزء منها حال الوقف. ينظر التحديد للداني (ص98)، والأرجوزة المنبهة (ص273)، ومقدمة في أصول القراءات من كتاب مرشد القارئ إلى تحقيق معالم المقارئ لابن الطحان (ص44)، والمختصر البارع (ص95)، والقواعد والإشارات في أصول القراءات (ص51)، والنشر (2/ 121).

(7) الراء المكسورة إذا وقف عليها بالروم لها حكم الوصل عند الجمهور، وهو مذهب مكي، وفصل في ذلك أبو عمرو الداني، ففخمها إن كانت مسبوقة بفتح نحو ﴿نهَرٍ﴾ أو بضم نحو ﴿سرُرٍ﴾، وله فيها الوجهان إن كانت مسبوقة بساكن غير الياء نحو ﴿**والفجْرِ**﴾ ﴿**والوَتْرِ**﴾ والمشهور التفخيم، وله فيها الترقيق إذا كانت مسبوقة بكسر نحو ﴿**بكل ساحِرٍ**﴾ أو بياء ساكنة نحو ﴿خبيرٍ﴾ أو ألف ممالة نحو ﴿**مع الابرارِ**﴾. قال أبو وكيل في التحفة:

والروم كالوصل لكلٍّ اعملا	هذا لمكيٍّ ودانٍ فَصَّلا
إنْ قُدِّم الضمُّ وفتحٌ فَخِّما	وقفاً وبعدَ السكْن وجهين نما
كـ﴿الفجْر﴾ والوقفُ بُعيدَ الكسر	بالفتح والضمِّ أتتْ والجَرِّ
وبعدَ يا للكل والممالِ	في الراء بالترقيق خذْ مقالِ

ينظر: التبصرة لمكي (ص143)، والكشف (1/ 216 ـ 218)، والموضح (ص784ـ 785)، والتحفة (2/ 212) (مرقون).

(8) الكوثر: الآيتان 2 ـ 3.

(9) ص: الآية 47.

و﴿اذْكُرِ اسْمَ رَبِّكَ﴾[1] وقفت بالسكون والتفخيم لا غير؛ إذ لا[2] يجوز فيها / روم ألبتة[3]. [15/أ]

وإن كان قبلها فتحة ممالة، أو ألف ممالة، نحو ﴿بِشَرَرٍ﴾[4] و﴿فِي النَّارِ﴾[5]، وقفت بترقيقها في كلا الوجهين من سكون أو روم، فاعلمه[6].

---

(1) المزمل: الآية 8.

(2) في ح «ولا».

(3) لورش في الوقف بالسكون على الراء المكسورة كسرا لازما، إذا لم تسبق بكسرة أو ياء أو ممال، وجهان: التفخيم، ووجهه الاعتداد بسكون الوقف، وهو المشهور وعليه اقتصر أبو عمرو، والترقيق ووجهه عدم الاعتداد بسكون الوقف لعروضه، واختاره الحصري. فإن وقف عليها بالروم فحكمها فيه كحكمها في الوصل. فإن كانت كسرتها عارضة للنقل أو لالتقاء الساكنين فليس لورش في الوقف عليها إلا السكون والتفخيم. قال أبو وكيل في التحفة:

وإن تكن مكسورة بأيما	كسر ترى من عارض أو لازما
فالوصل للجميع بالترقيق	والوقف بالتفخيم عن تحقيق
في عارض الكسر كمثل ﴿وانحر﴾	وإن تقف أيضا بذي كسر حري
وجهان والمشهور والمراد	تفخيمها والوجه الاعتداد
بساكن الوقف ومن لا يعتدد	يقف بترقيق عليه يعتمد

ينظر التيسير (ص57)، والموضح (ص784)، وجامع البيان (ص359ـ 360)، والكشف لمكي (1/ 216)، والحصرية (ص132)، والقصد النافع (ص288)، وتحفة المنافع (2/ 211) (مرقون)، والنشر (2/ 109 ـ 110).

(4) المرسلات: الآية 32. وفي «أ» «بشرر» وفي «ح» «بشرى».

(5) الأعراف: الآية 36.

(6) فأما في الوقف على ﴿بشرر﴾ فإن الراء الثانية رققت وإن وقعت بعد فتح، لأن الراء الأولى إنما رققت في الوصل من أجل ترقيق الثانية، فلما وقف عليها رققت الثانية من أجل الأولى، فهو في الحالين ترقيق لترقيق، كالإمالة للإمالة. وأما في الوقف على الراء المسبوقة بألف ممال فترقق الراء لأجل الإمالة. وخالف في هذا الأخير الإمام أبو محمد مكي فذهب إلى تفخيم الراء فيه لورش عند الوقف بالسكون، قال: لأنها تصير ساكنة قبلها فتحة. قال ابن الجزري في النشر: «وهو قول لا يعول عليه، ولا يلتفت إليه، بل الصواب الترقيق من أجل الإمالة، سواء أسْكنتَ أم رمتَ، لا نعلم في ذلك خلافا، وهو القياس، وعليه أهل الأداء». ينظر الموضح للداني (ص776، 785)، وجامع البيان (ص360)، والتبصرة لمكي (ص144)، والكشف له (1/ 216)، والمنتوري على الدرر (2/ 600ـ 601)، والفجر الساطع (3/ 404)، والنشر (2/ 106 ـ 107).

ونَقَضَ مذهبَه في ترقيق الراء مع الكسرة أو الساكن بعد الكسرة إذا أتى بعد الراء أحد[1] حروف الاستعلاء، وهي سبعة يجمعها قولك: ضغط خص قظ، نحو ﴿ٱلصِّرَٰطَ﴾[2] و﴿فِرَاقُ﴾[3] و﴿فِرْقَةٍ﴾[4] و﴿إِرْصَادًا﴾[5] و﴿مِرْصَادًا﴾[6] و﴿الإِشْرَاقِ﴾[7] و﴿إِعْرَاضُهُمْ﴾[8] وما أشبه هذا[9].

أو تتكرر[10] الراءُ مفتوحة أو مضمومة نحو ﴿فِرَارًا﴾[11] و﴿ضِرَارًا﴾[12] و﴿ٱلْفِرَارُ﴾[13] وما أشبه ذلك[14].

---

(1) ساقطة في ح.
(2) الفاتحة: الآية 6.
(3) الكهف: الآية 77.
(4) التوبة: الآية 123.
(5) التوبة: الآية 107.
(6) النبإ: الآية 21.
(7) ص: الآية 18. وحكى الداني عن شيخه أبي الحسن بن غلبون ترقيق الراء في هذه الكلمة لكون حرف الاستعلاء فيها مكسورا. وأشار إلى ذلك ابن غلبون في تذكرته (1/ 280). قال الداني: «وخالف ـ يعني شيخه أبا الحسن ـ في ذلك عامة أهل الأداء من المصريين وغيرهم... وبذلك ـ يعني بالتفخيم ـ قرأت على ابن خاقان وأبي الفتح عن قراءتهما». قال أبو وكيل في التحفة (2/ 204) (مرقونة):

وجاء عن بعض من الحذاق	ترقيقه للراء في ﴿الاشراق﴾
لضعفه بالكسر فيما تدري	....

ينظر جامع البيان (ص353)، والفجر الساطع (3/ 359 ـ 361).
(8) الأنعام: الآية 35.
(9) ينظر جامع البيان (ص353).
(10) في ح «تكرر».
(11) الكهف: الآية 18.
(12) البقرة: الآية 229.
(13) الأحزاب: الآية 16.
(14) وقد وقعت الراء مكررة مفتوحة أو مضمومة بعد كسر في خمس كلمات في القرآن الكريم، الثلاثة الذي ذكر المؤلف هنا ويضاف إليها ﴿إسراراً﴾ في سورة نوح: الآية 9، و﴿مدرارا﴾ في موضعين: في هود: الآية 52 ونوح: الآية11. ينظر التذكرة لابن غلبون (1/ 280)، والتبصرة لمكي (ص143)، والتيسير (ص56)، وتحفة المنافع (2/ 203) (مرقونة).

أو تكون[1] في اسم أعجمي نحو ﴿إِبْرَاهِيمَ﴾[2] و﴿إِسْرَآءِيلَ﴾[3] و﴿عِمْرَانَ﴾[4] و﴿إِرَمَ ذَاتِ﴾[5]، ففخم الراء في جميع هذا[6]، بخلاف عنه في ﴿إِرَمَ﴾ وفي ﴿فِرَاقُ﴾؛ لانكسار حرف الاستعلاء[7]، والمأخوذ[8] له التفخيم في ﴿إِرَمَ﴾[9].

---

(1) في ح «وتكون».

(2) البقرة: الآية 124.

(3) البقرة: الآية 40.

(4) آل عمران: الآية 33.

(5) الفجر: الآية 7.

(6) في ح «ذلك».

(7) فذهب إلى ترقيق الراء من ﴿فرقٍ﴾ جمهور المغاربة والمصريين، وذهب غيرهم إلى تفخيمها. قال ابن الجزري: «والوجهان صحيحان، إلا أن النصوص متواترة على الترقيق، وحكى غير واحد عليه الإجماع». ينظر التبصرة (ص140)، وجامع البيان (ص358)، والقصد النافع (ص283 ـ 284)، والمنتوري على الدرر (2/ 590 ـ 591)، والنشر (2/ 103)، والفجر الساطع (3/ 359 ـ 360).

(8) في ح «والمأخذ».

(9) الخلاف في راء ﴿إرم﴾ مبني على الخلاف في كونه عربيا فترقق راؤه لانكسار ما قبلها، أو هو أعجمي فيقاس على الأسماء الأعجمية المجمع على تفخيمها. فاختار تفخيمه الحصري والداني من روايته عن أبي الفتح وابن خاقان، واختار ترقيقه أبو الحسن بن غلبون ومكي. قال أبو وكيل في التحفة:

والشائع المشهور في الأداء تفخيمه حملا على الأسماء

ينظر التذكرة لابن غلبون (1/ 281)، والتبصرة لمكي (ص142)، والموضح (ص768 ـ 769)، والتيسير (ص56)، والحصرية (ص127)، واللآلئ الفريدة للفاسي (1/ 458 ـ 459)، والتحفة (2/ 202) (مرقون)، والمنتوري على الدرر (2/ 570)، والفجر الساطع (3/ 353)، والنشر (2/ 96).

[15/ب] وكذلك يفخمها في قوله: ﴿مِّصْرَ﴾[1] و﴿مِصْراً﴾[2] و﴿فِطْراً﴾[3] / و﴿وِقْراً﴾[4] و﴿إِصْرَهُمْ﴾[5] و[في] ﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ﴾[6] [7].

وعنه في نحو قوله: ﴿ذِكْراً﴾[8] و﴿وِزْراً﴾[9] و﴿سِتْراً﴾[10] و﴿إِمْراً﴾[11] و﴿صِهْراً﴾[12] و﴿حِجْراً﴾[13] وما كان مثله من المنون[14] المنصوب[15] وجهان،

---

(1) يوسف: الآية 21.

(2) البقرة: الآية 61.

(3) الكهف: الآية 96.

(4) الذاريات: الآية 2.

(5) الأعراف: الآية 157.

(6) الروم: الآية 30.

(7) وذلك لأجل حرف الاستعلاء الحائل بين الكسرة والراء، وهو حاجز حصين، واستثني من حروف الاستعلاء الخاء. قال ابن بري في الدرر (ص32):

إلا إذا سكن ذو استعلاء بينهما إلا سكون الخاء

فإنها قد فخمت كمصرا وإصرهم وفطرة ووقرا

ينظر الموضح (ص767)، والتيسير (ص56)، والتبصرة (ص142)، والقصد النافع (ص274 ـ 276)، والمختصر البارع (ص90).

(8) البقرة: الآية 199.

(9) طه: الآية 98.

(10) الكهف: الآية 87.

(11) الكهف: الآية 70.

(12) الفرقان: الآية 53.

(13) الفرقان: الآية 22.

(14) في ح «النون»، وهو خطأ.

(15) ويسمى هذا الباب بباب ﴿سترا﴾ وليس فيه غير هذه الكلمات الست التي ذكر المؤلف هنا، قال ابن الجزري: «وليس في القرآن غير هذه الستة». والتفخيم فيها له شروط ثلاثة، أجملها أبو وكيل في التحفة (2/ 205) (مرقون) بقوله: =

والمأخوذ له التفخيم في جميع الأصل[1].

وكذلك يفخمها[2] إذا كانت الكسرة في حرف زائد، وهي الباء واللام وألف الوصل، فالباء نحو ﴿بِرُوحِ ٱلْقُدُسِ﴾[3] و﴿بِرَبِّ ٱلنَّاسِ﴾[4] و﴿بِرَسُولِهِمْ﴾[5] وشبهه. واللام نحو ﴿لِرَسُولِهِۦ﴾[6] و﴿لِرُقِيِّكَ﴾[7]

=

وعنه في ﴿ذكرا﴾ و﴿سترا﴾ خلف ... وبابه والفتحُ فيه العُرف

شروطُه ثلاثةٌ تبين ... النصب والإظهار والتنوين

كي لا تُرى مفخما فروعا ... ﴿ذكرَكَ﴾﴿سرّاً﴾﴿ذِكرٌ﴾ المرفوعا

وينظر القصد النافع (ص280)، والنشر في القراءات العشر (2/ 92)، والمنتوري على الدرر (2/ 577).

(1) اختلف عن الأزرق في باب ﴿سترا﴾، ففخمه الجمهور، وروي ترقيقه عن أبي الحسن بن غلبون وبه قرأ عليه أبو عمرو الداني. وبعضهم كابن شريح ومكي والحصري استثنى من تفخيم الباب كلمة ﴿صهرا﴾ من أجل خفاء الهاء وضعفها. والوجهان ـ أعني التفخيم والترقيق في جميع الباب ـ صحيحان عن الأزرق كما في النشر. والمشهور المقدم له التفخيم. قال الشاطبي في الحرز (ص28):

وتفخيمه ﴿ذكرا﴾ و﴿سترا﴾ وبابه ... لدى جلة الأصحاب أعمر أرحلا

ينظر التذكرة لابن غلبون (1/ 281 ـ 282)، والتبصرة (ص142)، والكشف (1/ 214)، والموضح للداني (ص767 ـ 768)، وجامع البيان (ص355)، والكافي لابن شريح (ص76)، والحصرية (ص129 ـ 130)، والتجريد لابن الفحام (ص178ـ 179)، والقصد النافع (ص280)، والمنتوري على الدرر (2/ 577 ـ 581)، والنشر (2/ 94 ـ95).

(2) في ح «يفتحها»، وهو خطأ.

(3) البقرة: الآية 86.

(4) الناس: الآية 1.

(5) غافر: الآية 4.

(6) المنافقون: الآية 8.

(7) الإسراء: الآية 93.

و﴿لِرَبِّهِمْ﴾[1] وما أشبهه. وألف الوصل نحو ﴿ٱرْجِعُوٓاْ﴾[2] و﴿ٱرْكَب﴾[3] وما كان مثله[4].

وكذلك يفخم[5] إن كانت[6] الكسرة أو الياء في آخر كلمة والراء في أول كلمة أخرى، نحو ﴿لِلهِ رَبِّ﴾[7] و﴿فِي رَسُولِ ٱللَّهِ﴾[8] وما كان مثله[9].

فهذا حكم الراء في جميع أحوالها، وبالله التوفيق.

---

(1) الأعراف: الآية 154.

(2) يوسف: الآية 81.

(3) هود: الآية 42.

(4) ينظر التذكرة (1/ 279 ـ 280)، والكشف لمكي (1/ 211)، والموضح (ص779)، وجامع البيان (ص352)، والتيسير (ص56)، وشرح الخاقانية لأبي عمرو (2/ 249 ـ 250) (مرقون)، والقصد النافع (ص273)، والمختصر البارع (ص89).

(5) ساقطة في ح.

(6) كلمة «كانت» ساقطة في ح.

(7) الفاتحة: الآية 1.

(8) الأحزاب: الآية 21.

(9) ينظر جامع البيان (ص352)، والفجر الساطع (3/ 342 ـ 343).



باب اللام



وكان يغلظ اللام المفتوحة خاصة / ، إذا كان قبلها صاد أو طاء أو ظاء، وكانت هذه الحروف مفتوحات أو سواكن لا غير[1]. [16/أ]

فالصاد نحو ﴿ٱلصَّلَوٰةَ﴾[2] و﴿أَن يُوصَلَ﴾[3] و﴿فَصَلَ﴾[4] و﴿فَيُصْلَبُ﴾[5] وما أشبه ذلك.

والطاء نحو ﴿ٱلطَّلَٰقَ﴾[6] و﴿طَلَّقْتُمُ﴾[7] و﴿بَطَلَ﴾[8] وما أشبه ذلك.

والظاء نحو ﴿ظَلَمَ﴾[9] و﴿ظَلَمُواْ﴾[10] و﴿بِظَلَّٰمٍ﴾[11] و﴿لَا تُظْلَمُونَ﴾[12] وما أشبه ذلك.

---

(1) هذا مذهب الجمهور من أصحاب الأزرق، وبه قرأ أبو عمرو على ابن خاقان وأبي الفتح، وقرأ على أبي الحسن بن غلبون بتفخيمها مع الصاد والظاء المعجمة فقط وترقيقها مع الطاء، وهي قراءة أبي محمد مكي على أبي الطيب بن غلبون. ينظر التذكرة لابن غلبون (1/ 307)، والتبصرة لمكي (ص144ـ 145)، والكشف (1/ 219)، وجامع البيان (ص360 ـ 361)، والموضح (ص787 ـ 788)، ومفردة نافع لأبي عمرو (ص47) (ضمن المفردات السبع)، والحصرية (ص133)، والنشر (2/ 111)، والفجر الساطع (3/ 412).

(2) البقرة: الآية 2.

(3) البقرة: الآية 26.

(4) البقرة: الآية 247.

(5) يوسف: الآية 41.

(6) البقرة: الآية 225.

(7) البقرة: الآية 230.

(8) الأعراف: الآية 117.

(9) البقرة: الآية 229.

(10) البقرة: الآية 58.

(11) آل عمران: الآية 182. والباء ساقطة في ح.

(12) البقرة: الآية 280.

فإن كان بعد اللام ألف منقلبة من ياء، ولم يكن رأس آية في سورة أواخر آيها على ياء، احتملت[1] اللام الترقيق والتفخيم، والتفخيم[2] أقيس؛ وذلك نحو ﴿وَيُصَلَّىٰ سَعِيراً﴾[3] و﴿لاَ يَصْلَىٰهَآ﴾[4] و﴿سَيَصْلَىٰ نَاراً﴾[5] وما كان مثله، و﴿مُصَلًّى﴾[6] في الوقف خاصة، وفي الوصل التفخيم وحده على الأصل فيه[7]. فإن[8] وقع ذلك في سورة أواخر آيها على ياء، احتملت[9] اللام أيضا الوجهين، والترقيق أقيس؛ لموافقة ما قبله وما بعده من ذوات الياء، وذلك ثلاثة[10] مواضع[11]: ﴿فَلاَ / صَدَّقَ[12] وَلاَ صَلَّىٰ﴾[13] و﴿وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِۦ فَصَلَّىٰ﴾[14] و﴿عَبْداً إِذَا صَلَّىٰٓ﴾[15].[16] [16/ب]

---

(1) في ح «احتجت»، وهو تحريف.

(2) ساقطة من ح.

(3) الانشقاق: الآية 12.

(4) الليل: الآية 15.

(5) المسد: الآية 3.

(6) البقرة: الآية 124.

(7) ينظر المنتوري على الدرر (2/ 619)، والنشر (2/ 113).

(8) في ح «وإن».

(9) في ح «اجتمعت»، وهو تحريف.

(10) في ح «الثلاثة»، وهو خطأ.

(11) جمعها أبو وكيل في التحفة (2/ 231) (مرقون) بقوله:

﴿صلى ولكن﴾ جاء في القيامة ﴿عبدا إذا صلى﴾ فلا ملامة

و﴿ذكر اسم ربه فصلى﴾ ثالثها قد جاءنا في الأعلى

(12) في ح «بالصدق»، وهو خطأ.

(13) القيامة: الآية 30.

(14) الأعلى: الآية 15.

(15) العلق: الآية 10.

(16) ينظر بيان ذلك في التبصرة (ص145)، والكشف (1/ 222 ـ 223)، والموضح (ص790 ـ 791)، والتيسير (ص58)، والكافي لابن شريح (ص70)، والمختصر البارع (ص94)، والمنتوري على الدرر =

و[أما] اللام من اسم الله ـ عز وجل ـ إذا كان قبله فتحة أو ضمة، فيفخم بلا خلاف، نحو ﴿قَالَ ٱللَّهُ﴾[1] و﴿رُسُلُ ٱللَّهِ﴾[2] و﴿إِذْ قَالُواْ ٱللَّهُمَّ﴾[3] وشبهه. فإن كان قبله كسرة رقق، نحو ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾[4] و﴿مِنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾[5] و﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ﴾[6] وشبهه[7]. فهذا حكم اللام، وبالله التوفيق[8].

= (2/ 617 ـ 619)، والنشر (2/ 113)، والفجر الساطع (3/ 421 ـ 424). قال أبو وكيل في التحفة (2/ 230) (مرقون):

والخلف في ذي الياء لا محالة	يبنى على فتحك والإمالة
فمن نحا بفتحة اللام إلى	كسر يرقق فهو مكسور جلا
من أخلص الفتحَ بلام فخَّما	شروط تفخيم بفتح تمَّما
وسبب الخلاف في ذا الوقف	يُبنى على اعتدادنا في العُرف
من يعتبر رقق ومن لم يعتبر	فخم والمشهور من ذين ذكر

(1) آل عمران: الآية 54.

(2) الأنعام: الآية 125. والمثال ساقط في ح.

(3) الأنفال: الآية 32.

(4) الفاتحة: الآية 1.

(5) المثبت ما في ح، وهي في البقرة: الآية 78. وفي «أ» «من عذاب الله»، وهو خطأ، والذي في القرآن الكريم ﴿كعذابِ الله﴾: العنكبوت: 9.

(6) آل عمران: الآية 26. وقدم هذا المثال في ح على المثالين اللذين قبله.

(7) وهو حكم مجمع عليه عند جميع القراء. قال أبو عمرو في المنبهة (ص255):

واللام في اسم الله قد تفخم	إذ ربنا مهيمن معظم
فبابها التفخيم لا الإضجاع	وهو حكمها وذا إجماع
وذاك فيها مع غير الكسر	ومعه الترقيق فيها يجري
كذا أخذناه من الأداء	في مذهب الراوين والقراء

ينظر الكشف (1/ 219)، والموضح (ص800)، والتيسير (ص58)، والكافي لابن شريح (ص71)، والمختصر البارع (ص94)، والنشر (2/ 115).

(8) لم يذكر المؤلف في هذا الباب حكم اللام في موضعين اختلف فيهما عن ورش، الأول: حكمها إذا فصلت عن حروف الإطباق بالألف نحو ﴿فطال﴾ و ﴿يصالحا﴾. والثاني: حكمها إذا وقف عليها في نحو =

= ﴿فصَلَ﴾ و ﴿بطَلَ﴾. والراجح في الموضعين تفخيم اللام. ينظر تفصيل هذا الخلاف والترجيح في الكشف (1/ 222)، والموضح (ص792 ـ 793)، والتيسير (ص58)، والكافي (ص70)، والحصرية (ص135)، والقصد النافع (ص294)، والمختصر البارع (ص93)، والمنتوري على الدرر (2/ 617 ـ 624)، وتحفة المنافع (2/ 229) (مرقون)، والنشر (2/ 113 ـ 114). قال الشاطبي في الحرز (ص29):

وفي ﴿طال﴾ خلف مع ﴿فصالا﴾ وعندما يسكن وقفا والمفخم فضلا



باب
الزوائد[1]

(1) الزوائد: ياءات متطرفة محذوفة رسما ثابتة لفظا. سميت زوائد إما لكونها زوائد على أصول الكلمة، أو لكونها تزاد بالحمرة على سواد الرسم. ينظر القصد النافع (ص326)، والمختصر البارع (ص110)، والمنتوري على الدرر (2/ 745).



وجملتها[1] سبع وأربعون زائدة[2]: ففي البقرة ﴿ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِۖ﴾[3]، وفي آل عمران ﴿وَمَنِ ٱتَّبَعَنِۗ﴾[4]، وفي هود ﴿فَلَا تَسْـَٔلْنِ﴾[5] و﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ﴾[6]، وفي إبراهيم ﴿وَعِيدِ﴾[7] ﴿وَتَقَبَّلْ دُعَآءِ﴾[8]، وفي سبحان ﴿لَئِنْ أَخَّرْتَنِ﴾[9] و﴿فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِ﴾[10][11]، وفي الكهف ﴿فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِۖ﴾[12] و﴿أَن يَهْدِيَنِ﴾[13] و﴿أَن يُؤْتِيَنِ﴾[14] و﴿مَا كُنَّا نَبْغِۚ﴾[15] و﴿عَلَىٰٓ أَن تُعَلِّمَنِ﴾[16]، وفي طـــه ﴿أَلَّا تَتَّبِعَنِۖ﴾[17]، وفي الزلـــزلة[18] ﴿وَٱلْبَادِۚ﴾[19] و﴿نَكِيرِ﴾[20]، وفي / النمل [17/أ]

---

(1) في ح «جملها».

(2) تنظر هذه الزوائد بتفصيل في المقنع لأبي عمرو (ص30 ـ 34)، والتيسير (ص69)، والحصرية (ص140 ـ 142)، والإقناع لابن الباذش (1/ 546)، والقصد النافع (ص326 ـ 332)، والمنتوري على الدرر (2/ 745 ـ 756)، ودليل الحيران على مورد الظمآن للمارغني (ص112 ـ 120).

(3) البقرة: الآية 185.

(4) آل عمران: الآية 20.

(5) هود: الآية 46.

(6) هود: الآية 105، وعبارة «لا تكلم» ساقطة في ح.

(7) إبراهيم: الآية 17.

(8) إبراهيم: الآية 42.

(9) الإسراء: الآية 62.

(10) ليست في ح.

(11) الإسراء: الآية 97.

(12) الكهف: الآية 17.

(13) الكهف: الآية 24.

(14) الكهف: الآية 39.

(15) الكهف: الآية 63.

(16) الكهف: الآية 65.

(17) طه: الآية 91.

(18) يعني سورة الحج. وتصحفت في ح إلى «الزلزل».

(19) الحج: الآية 23.

(20) الحج: الآية 42.

﴿أَتُمِدُّونَنِ﴾[1] و﴿فَمَآ ءَاتَيْنِ ٱللَّهُ﴾[2]، وفي القصص ﴿أَن يُكَذِّبُونِ ۝ قَالَ سَنَشُدُّ﴾[3]، وفي سبإ ﴿كَالْجَوَابِ﴾[4] و﴿نَكِيرِ﴾[5]، وفي فاطر ﴿نَكِيرِ﴾[6]، وفي يس ﴿وَلَا يُنقِذُونِ﴾[7]، وفي والصافات ﴿لَتُرْدِينِ﴾[8]، وفي غافر ﴿ٱلتَّلَاقِ﴾[9] و﴿ٱلتَّنَادِ﴾[10]، وفي الشورى[11] ﴿ٱلْجَوَارِ﴾[12]، وفي الدخان ﴿أَن تَرْجُمُونِ﴾[13] و﴿فَاعْتَزِلُونِ﴾[14]، وفي ق ﴿وَعِيدِ﴾[15] و﴿ٱلْمُنَادِ﴾[16]، وفي القمر ﴿يَدْعُ ٱلدَّاعِ﴾[17] و﴿مُّهْطِعِينَ إِلَى ٱلدَّاعِ﴾[18] و﴿نُذُرِ﴾[19] في ستة

---

(1) النمل: الآية 37.

(2) النمل: الآية 37.

(3) القصص: 34، وعبارة «قال سنشد» ساقطة في ح.

(4) سبإ: الآية 13.

(5) سبإ: الآية 45.

(6) فاطر: الآية 26. وهذا الموضع ساقط في ح.

(7) يس: الآية 22.

(8) الصافات: الآية 56.

(9) غافر: الآية 14.

(10) غافر: الآية 32.

(11) في ح «شورى» منكرة.

(12) الشورى: الآية 30.

(13) الدخان: الآية 19.

(14) الدخان: الآية 20.

(15) وذلك في موضعين: الآية 14، والآية 45.

(16) ق: الآية 41.

(17) القمر: الآية 6.

(18) القمر: الآية 8، وسقط هذا الموضع في ح.

(19) تصحفت في ح إلى «نذير».

مواضع[1]، وفي الملك ﴿نَذِيرِ﴾[2] و﴿نَكِيرِ﴾[3]، وفي الفجر ﴿يَسْرِ﴾[4] و﴿بِالْوَادِ﴾[5] و﴿أَكْرَمَنِ﴾[6] و﴿أَهَانَنِ﴾[7].

الوقف على جميع هذه الياءات بحذفها وسكونِ الحرف الذي قبلها، ويجوز فيها الروم، والوصل بإثباتها ساكنةً في جميعها[8]، إلا في قوله: ﴿فَمَآ ءَاتَىٰنِۦَ ٱللَّهُ﴾ في النمل[9]، فإنها فيه مفتوحة في الوصل، محذوفة / في الوقف[10]. [17/ب]

---

(1) وهي الآيات: 16، 18، 21، 30، 37، 39.

(2) الملك: الآية 18.

(3) الملك: الآية 19.

(4) الفجر: الآية 4.

(5) الفجر: الآية 9.

(6) الفجر: الآية 16.

(7) الفجر: الآية 18.

(8) في ح «جميعهم»، وهو خطأ.

(9) النمل: الآية 37.

(10) ينظر القصد النافع (ص332 ـ 335)، والمختصر البارع (ص115)، والمنتوري على الدرر (2/ 757 ـ 760)، والنشر (2/ 182)، والفجر الساطع (4/ 64 ـ 67).





بـاب
ذِكر الرَّوْم والإشمـام



الروم[1] يستعمل في المرفوع والمضموم والمكسور والمخفوض[2].

ففي المرفوع نحو[3] ﴿قَدِيرٌ﴾[4] و﴿خَبِيرٌ﴾[5] و﴿عَلِيمٌ﴾[6] و﴿وَكِيلٌ﴾[7] وما أشبه ذلك.

والمضموم نحو[8] ﴿قَبْلُ﴾[9] و﴿بَعْدُ﴾[10] و﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ﴾[11] في النداء، وما أشبه ذلك.

والمكسور نحو ﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾[12] و﴿هَادٍ﴾[13] و ﴿وَّالٍ﴾[14] و﴿غَوَاشٍ﴾[15] وما أشبه ذلك.

والمخفوض نحو ﴿سَٰحِرٍ﴾[16] و﴿عَلِيمٍ﴾[17] و﴿كَافِرٍ﴾[18] وما أشبه ذلك.

---

(1) ساقطة في ح.

(2) ينظر القصد النافع (ص 302)، والمختصر البارع (ص 95). قال ابن بري في الدرر (ص 35):

فالروم إضعافك صوت الحركة ... من غير أن يذهب رأسا صوتكه

يكون في المرفوع والمجرور ... معا وفي المضموم والمكسور

(3) ساقطة في ح.

(4) البقرة: الآية 19.

(5) البقرة: الآية 232.

(6) البقرة: الآية 28.

(7) الأنعام: الآية 103.

(8) ساقطة في ح.

(9) البقرة: الآية 24.

(10) البقرة: الآية 228.

(11) يوسف: الآية 29.

(12) البقرة: الآية 30.

(13) الرعد: الآية 8.

(14) الرعد: الآية 12، والكلمة ليست في ح.

(15) الأعراف: الآية 40.

(16) الأعراف: الآية 111.

(17) التوبة: الآية 95.

(18) البقرة: الآية 40.

وصفة الروم عند البصريين أن تروم الحركة بتبيين إعرابها، فتشير إلى الحرف ببعض حركة، فيسمع ذلك الأعمى والمتباعد عنك[1]. ويكون في الحركات الأربع المذكورة[2].

وصفة الإشمام أن تضم شفتيك بعد سكون الحرف، فلا يسمع ذلك الأعمى ولا المتباعد عنك[3]؛ إذ هو إيماء / بالشفتين[4]، ولا يكون ذلك إلا في المرفوع والمضموم لا غير[5]. [18/أ]

---

(1) الروم: تضعيف الصوت بالحركة حتى يذهب معظمها. قال الشاطبي في باب الوقف على أواخر الكلم من الحرز (ص 30):

ورومك إسماع المحرك واقفا   بصوت خفي كل دان تنولا

ينظر التبصرة لمكي (ص 104، والتحديد لأبي عمرو (ص171)، والأرجوزة المنبهة (ص273 ـ 276)، ومقدمة في أصول القراءات من كتاب مرشد القاري إلى تحقيق معالم المقاري لابن الطحان (ص44)، وشرح شافية ابن الحاجب للأستراباذي (2/ 275)، والقواعد والإشارات في أصول القراءات للحموي (ص 51)، والنشر (2/ 117).

(2) يعني حركتي الإعراب: الرفع والجر، ومقابلهما من حركات البناء: الضم الكسر.

(3) تعبير المؤلف هنا بقوله «فلا يسمع ذلك الأعمى...» غير دقيق؛ إذ يوهم أن للإشمام صويتا يسمع، وليس ذلك كذلك؛ إذ الإشمام مجرد إيماء وإشارة بالشفتين دون تصويت. ولو عبر بعبارة «لا يرى ذلك الأعمى...» لكان أدق وأصوب. ينظر التبصرة لمكي (ص 104 ـ 105)، والمختصر البارع لابن جزي (ص95). قال الحافظ أبو عمرو في التحديد (ص 172):«وأما الإشمام فهو لرؤية العين لا غير؛ إذ هو إيماء بالشفتين إلى الحركة بعد إخلاص السكون للحروف، فلا يقرع السمع، ولذلك لا يعرفه إلا البصير». وهو ما أشار إليه الحصري في الرائية (ص120) بقوله:

يرى رومنا والعُمْي تسمع صوته   وإشمامنا مثل الإشارة بالشفر

(4) الإشمام: عبارة عن الإشارة إلى الحركة من غير تصويت. قال الشاطبي في الحرز (ص30):

والإشمام إطباق الشفاه بعيدما   يسكَّن لا صوت هناك فيصحلا

ينظر التبصرة (ص 104، والتحديد (ص172)، والأرجوزة المنبهة (ص273 ـ 276)، والتيسير (ص59)، والكافي (ص68)، ومقدمة في أصول القراءات من كتاب مرشد القاري (ص 44ـ 45)، والمختصر البارع (ص 95)، والنشر (2/ 121).

(5) يستعمل الروم والإشمام معا في الضم والرفع، ويستعمل الروم وحده في الكسر والجر. ينظر التيسير (ص 59)، وفتح الوصيد للسخاوي (2/ 518)، والقصد النافع (ص 302 ـ 306)، والفجر الساطع (3/ 461 ـ 466).

والكوفيون يسمون[1] الإشمام المذكور رَوْماً، والرومَ المذكور إشماماً، وهو ضد[2] قول البصريين[3].

ولا يستعمل في المفتوح روم ولا إشمام[4] عند أكثر النحويين؛ لخفة الفتحة، وأجاز فيه الروم بعضهم[5].

ولا روم ولا إشمام في حركة عارضة، ولا في هاء تأنيث إذا كانت صورتها في الخط هاء، ولا في ميم جميع في مذهب من سكَّنها[6]، وأجازه بعضهم في مذهب من

---

(1) تحرفت في «أ» إلى «يسمعون».

(2) في ح «من»، وهو خطأ.

(3) ينظر التبصرة ص106، وجامع البيان (ص 385)، والنشر (2/ 121).

(4) في ح «روما ولا إشماما» وهو خطأ.

(5) ذهب عامة القراء وأبو العباس الفراء من النحاة وأبو حاتم سهل بن محمد إلى عدم جواز الروم والإشمام في المفتوح والمنصوب؛ لأنه لا جزء له لخفته، وأجازه فيه سيبويه وسائر النحاة. قال الشاطبي في الحرز (ص 30):

ولم يره في الفتح والنصب قارئ ... وعند إمام النحو في الكل أُعملا

ينظر الكتاب لسيبويه (4/ 171)، والتحديد لأبي عمرو (ص171)، وشرح الخاقانية له (2/ 279 ـ 280) (مرقون)، وجامع البيان (ص 384)، والكافي (ص68)، وفتح الوصيد للسخاوي (2/ 518)، وشرح شافية ابن الحاجب للأستراباذي (2/ 275).

(6) اتفق أئمة القراءة على عدم جواز الروم والإشمام في خمسة مواضع: الأول منها ما كان ساكنا في الوصل نحو ﴿فلا تنهرْ﴾ ﴿ومن يعتصمْ﴾، والثاني: ما كان في الوصل متحركا بالفتح غير منون ولم تكن حركته منقولة نحو ﴿لا ريبَ﴾ و﴿يومنونَ﴾، والثالث: الهاء التي تلحق الأسماء في الوقف بدلا من تاء التأنيث نحو ﴿الجنة﴾ و﴿الملائكة﴾، والرابع: ميم الجمع. والخامس: المتحرك في الوصل بحركة عارضة، نحو ﴿خلوِا إلى﴾ ﴿وأنذرِ الناس﴾. ينظر التبصرة (ص106 ـ 109)، وجامع البيان (ص385 ـ 386)، والتحديد (ص 172 ـ 173)، وشرح الخاقانية (2/ 280 ـ 281)، والتيسير (ص 59)، والكافي (ص68ـ 69)، والمختصر البارع (ص 96)، وشرح شافية ابن الحاجب للأستراباذي (2/ 275)، والنشر (2/ 122).

ضمها[1].

وأما هاء الكناية فالروم فيها جائز إذا كان قبلها ألف أو[2] فتحة أو ساكن غير الواو والياء. فالألف، نحو ﴿إِجْتَبِيهُ وَهَدِيهُ﴾[3]. والفتحة نحو ﴿سُبْحَـٰنَهُۥ﴾[4] و﴿آخْرَجَهُ﴾[5] وما أشبهه[6]. والساكن نحو ﴿مِنْهُ﴾[7] و﴿عَنْهُ﴾[8] و﴿فَلْيَصُمْهُ﴾[9]. فإذا كان قبل المكسورة[10] كسرة أو ياء، وذلك نحو / ﴿فِيهِ﴾[11] [18/ب] و﴿عَلَيْهِ﴾[12] و﴿بِهِۦ﴾[13] و﴿يُؤَدِّهِۦٓ﴾[14]، أو قبل المضمومة ضمة أو واو نحو

---

(1) يقصد بذلك الإمام أبا محمد مكي، فقد أجاز الروم والإشمام في ميم الجمع لمن وصلها، قياسا على جواز ذلك في هاء الضمير. ووصف الحافظ ابن الجزري مذهبه بالشذوذ وخطأ قياسه بأن هاء الضمير كانت محركة قبل الصلة بخلاف ميم الجمع، وبذلك فرق بينهما قبله الحافظ أبو عمرو في جامع البيان (ص386). قال ابن بري في باب القول في ميم الجميع من الدرر (ص 17):

وكلهم يقف بالإسكان ... وفي الإشارة لهم قولان

وتركها أظهر في القياس ... وهو الذي ارتضاه جل الناس

ينظر التبصرة (ص 107 ـ 108)، والقصد النافع (ص 103)، والنشر (2/ 122). وينظر رد ذلك أيضا عند الأستراباذي في شرح شافية ابن الحاجب (2/ 278).

(2) تحرفت في ح إلى «الواو فتحة».

(3) النحل: الآية 121.

(4) البقرة: الآية 115.

(5) التوبة: الآية 40.

(6) في ح «أشبه ذلك».

(7) البقرة: الآية 59.

(8) النساء: الآية 31.

(9) البقرة: الآية 184.

(10) في ح «الكسرة»، وهو خطأ.

(11) البقرة: الآية 1.

(12) البقرة: الآية 36.

(13) البقرة: الآية 21.

(14) آل عمران: الآية 74.

﴿وَيُعَلِّمُهُ﴾[1] و﴿يَنصُرُهُۥ﴾[2] و﴿وَبَشَّرُوهُ﴾[3] و﴿اسْتَغْفِرُوهُ﴾[4]، لم يجر فيها روم ولا إشمام[5]، إلا على رواية من ضم الهاء في قوله: ﴿عَلَيْهُ ٱللَّهَ﴾[6] و﴿أَنسَـٰنِيهُ﴾[7]، فإنه يروم إذا وقف[8].

وأما قوله: ﴿[لا] تَأْمَ۫نَّا﴾[9]، فكان أصله «لا تامننا»، فصفة الإشمام فيه أن يشار إلى حركة النون المضمومة، ثم تدغم في الثانية، وذلك إخفاء لا إدغام صحيح، إذ[10] تلك الإشارة تفصل ما بين المدغم والمدغم فيه، وهي تسمع وترى[11].

---

(1) آل عمران: الآية 48.

(2) الحديد: الآية 25.

(3) الذاريات: الآية 28.

(4) فصلت: الآية 5.

(5) اختلف في الإشارة بالروم والإشمام في هاء الكناية، فذهب كثير من أهل الأداء إلى الإشارة فيها مطلقا، وهو اختيار ابن مجاهد، ووصفه أبو عمرو في جامع البيان بأنه أقيس، وذهب آخرون إلى المنع من الإشارة مطلقا من حيث إن حركتها عارضة، وهو ظاهر كلام الشاطبي في الحرز. وفصل جماعة من المحققين على نحو ما ذكر المؤلف. وهو الذي قطع به مكي وابن شريح والحصري في رائيته، واستصوبه الحافظ ابن الجزري. ينظر التبصرة لمكي (ص108)، وجامع البيان (ص386)، والكافي لابن شريح (ص69)، والحصرية: ذكر هاء الإضمار (ص98)، والتجريد لابن الفحام (ص140)، والحرز (ص30-31)، وشرح شافية ابن الحاجب للأستراباذي (2/ 310)، والنشر (2/ 124).

(6) الفتح: الآية 10.

(7) الكهف: الآية 62.

(8) قرأ هذين الحرفين بضم الهاء حفص عن عاصم. ينظر السبعة لابن مجاهد (ص 394)، والتيسير (ص144)، والنشر (1/ 305).

(9) يوسف: الآية 11.

(10) ساقطة في ح.

(11) لورش في نون ﴿تامنا﴾ وجهان منقولان عن القراء: الأول: الإدغام التام مع الإشمام، والإشمام فيه كالإشمام في الوقف، وهو الإشارة بالشفتين إلى ضمة النون الأولى، إما قبل إدغامها في النون الثانية أو بعده. وهذا الوجه مذهب سائر أئمة الأداء وقطع به مكي وابن شريح، واختاره ابن الجزري. والوجه الثاني: الإخفاء: وحقيقته الإشارة ببعض الضمة إلى النون لا بالعضو إليها، لذلك فهي تسمع وترى، فيكون ذلك في الحقيقة روما على اصطلاح البصريين أو إشماما على اصطلاح الكوفيين؛ لأن الحركة لا تسكن رأسا بل يضعف الصوت بها. وهذا الوجه اختيار أبي عمرو، ونسبه إلى عامة القراء والنحويين=

وكذلك الإشمام في ﴿سِيٓءَ﴾[1] و﴿سِيٓـَٔتْ﴾[2]، صفته أن تشير إلى ضم شفتيك، ويكون الضم مخالطا للكسر، ويُسمع ذلك ويُرى، كما يُفعل بالممال الذي يشار إليه بكسر الحرف[3] ويكون الكسر مخالطا للفتح، فيسمع ذلك ويفهم من القارئ به[4]، فكذلك الإشمام في هذه المواضع / مشبه بالإمالة[5]. [19/أ]

وهذا الإشمام في هذا وما أشبهه يكون على مذهب الكوفيين الذين يجعلون الإشمام بعض حركة يسمع ويرى[6]. فهذا بيّن وبالله تعالى التوفيق.

= قال: وبه ورد النص عن نافع من طريق ورش. وصدر به الشاطبي في الحرز. وإلى المذهبين أشار أبو عمرو في الأرجوزة المنبهة (ص228) مرجحا الإخفاء فقال:

والكل قد قرأ بالإشمام ... وهو الذي يسمع في الإدغام
في قوله: ﴿مالك لا تامنّا﴾ ... وذاك إخفاء كما بيَّنا
إذ ضمة النون هي المشار ... بها إلى النون وذا المختار
وبعض من يبصر علم النحو ... يومي إلى ضمتها بالعضو
وذاك في الحقيقة الإشمام ... فهو على مذهبه إدغام

ينظر التبصرة (ص 227)، والتيسير (ص 127 ـ 128)، وجامع البيان (ص 562 ـ 563)، وشرح الخاقانية (2/ 179 ـ 180) (مرقون)، والكافي (ص 131)، والحرز: فرش سورة يوسف (ص61)، والقصد النافع (ص348 ـ 349)، والمختصر البارع (ص96)، والتحفة (2/ 279 ـ 280)، والفجر الساطع (4/ 99 ـ 118)، والنشر (1/ 303 ـ 304).

(1) هود: الآية 76.

(2) الملك: الآية 28.

(3) في «أ» «يشار إلى كسر الحرف» والصواب ما أثبته من ح.

(4) ساقطة في ح.

(5) ينظر الكتاب لسيبويه (2/ 311)، والكشف (1/ 231)، والتبصرة (ص 146 ـ 147)، والتيسير (ص72)، وشرح الخاقانية (2/ 313) (مرقون)، والمختصر البارع (ص 96)، والفجر الساطع (4/ 95 ـ 99).

(6) خلط المؤلف في هذا الباب بين الإشمام الذي يكون في الوقف وهو إشارة بالشفتين إلى الحركة دون نطق بها، وبين الإشمام في ﴿تامنا﴾ وباب ﴿قيل﴾ الذي هو مزج حركة الحرف بحركة أخرى تسمع وترى، فساقهما مساقا واحدا كأنهما باب واحد، لذلك احتاج بسبب هذا الخلط أن يميز بينهما بحمل الإشمام في الباب الثاني على مذهب الكوفيين بأنه بعض حركة تسمع وترى. وميز بينهما أبو محمد =

فأما[1] الوقف بالسكون إذا كان قبل[2] الحرف الموقوف عليه حرف مد ولين، أو حرف لين، فيجوز فيه تطويل المد في تقدير حرفين؛ ليُفصَل به بين الساكنين، وذلك نحو قوله: ﴿يَعْلَمُونَ﴾[3] و﴿يَشْكُرُونَ﴾[4] و﴿الْخَسِرُونَ﴾[5] و﴿الْفَسِقِينَ﴾[6] و﴿الْكَفِرِينَ﴾[7] و﴿فِيهِ﴾[8] و﴿هَادٍ﴾[9] و﴿مَتَابِ﴾[10] و﴿أنصارٍ﴾[11] وما أشبه ذلك. ويجوز قصر المد؛ إذ الوقف عارض لا يعتد به، وكذلك ﴿لاَ رَيْبَ﴾[12]

= مكي في الكشف (2/ 54) فقال: « فكل إشمام في حرف ساكن لا يسمع، إنما هو ضم الشفتين لا غير، وكل إشمام في متحرك يسمع، كالإشمام في ﴿قيل﴾....». وقد نبه الداني في شرح الخاقانية (2/ 314 ـ 315) إلى أن بعض انقراء أخطأ في حقيقة الإشمام في باب ﴿قيل﴾ بسبب الخلط بين هذين البابين وقياس أحدهما على الآخر، مع أن «بين المكانين فرقا غير مشكوك فيه»، وساق رحمه الله من تلك الأخطاء أمثلة، منها ما وقع فيه المؤلف هنا من جعله الإشمام في باب ﴿قيل﴾ «بعض حركة تسمع وترى» على مذهب الكوفيين في إطلاق الإشمام، وهذه هي حقيقة الاختلاس الذي هو نطق ببعض الحركة، قال أبو عمرو: «وزعم قوم من أهل الأداء أن حقيقة الإشمام في ذلك أن يضم أوله ضما مختلسا، وهذا أيضا باطل؛ لأن ما يختلس من الحركات لا يتم الصوت به كهمزة بين بين وغيرها، ولا يقع أبدا أولا بإجماع في ذلك، من حيث يقرب التضعيف والتوهين من الساكن المحض، فكما لا يقع الساكن أولا لذلك، لا يقع ما يقرب منه».

(1) في «وأما».

(2) في ح «بعد»، وهو خطأ.

(3) البقرة: الآية 12.

(4) البقرة: الآية 241.

(5) البقرة: الآية 26.

(6) البقرة: الآية 25.

(7) البقرة: الآية 18.

(8) البقرة: الآية 1، والكلمة ساقطة في ح.

(9) الرعد: الآية 8، وتحرفت في «أ» إلى «هذا».

(10) الرعد: الآية 30.

(11) البقرة: الآية 269، والكلمة ساقطة في «ح».

(12) البقرة: الآية 1.

و﴿ٱلْأُنثَيَيْنِ﴾[1] و﴿ٱلْحُسْنَيَيْنِ﴾[2] و﴿شَيْءٍ﴾[3] و﴿مِّنْ خَوْفٍ﴾[4] و﴿مِّن فِرْعَوْنَ﴾[5] و﴿ٱلسَّوْءِ﴾[6] و﴿ٱلْقَوْلِ﴾[7] وما أشبه ذلك مما انفتح ما قبل الواو والياء فيه، حكمه حكم ما تقدم مما وليت فيه الحروف/ حركاتها. فاعلمه، وبالله التوفيق[8]. [19/ب]

---

(1) النساء: الآية 11.

(2) التوبة: الآية 52.

(3) البقرة: الآية 19.

(4) قريش: الآية 5.

(5) يونس: الآية 83.

(6) التوبة: الآية 99.

(7) النساء: الآية 107.

(8) لأهل الأداء في المد العارض للسكون لجميع القراء ثلاثة أقوال: القصر وبه قرأ أبو عمرو على ابن خاقان وهو مذهب أبي الحسن الحصري واختيار الجعبري، والتوسط وقرأ به أبو عمرو على شيخه أبي الحسن ابن غلبون وأبي الفتح فارس، وهو مذهب أبي بكر بن مجاهد وأصحابه، والإشباع وهو مذهب القدماء من مشيخة المصريين عن ورش، واختاره أبو محمد مكي وأبو عمرو الداني من روايته عن شيخه ابن خاقان. قال ابن الجزري في النشر: «الصحيح جواز كل من الثلاثة لجميع القراء لعموم قاعدة الاعتداد بالعارض وعدمه عند الجميع». لكن المشهور المأخوذ به لورش الإشباع. قال أبو وكيل في التحفة (2/ 53) (مرقون):

فصل وفي الوقف لساكن طرا ... قصر وإشباع وتوسيط جرى

فمن روى الإشباع عن إسناد ... يبني على الأخذ بالاعتداد

ومن روى القصر فلا يعتدُّ ... ولأخي التوسيط فرق يبدو

يعتد لكن نقصه به فَرَقْ ... ما بين لازم وما به التحَقْ

ومدك المشهور في الإعلام ... وكلها تجري مع الإشمام

ينظر التبصرة (ص 68 ـ 69)، والكشف (1/ 62)، والتحديد (ص 174 ـ 175)، وشرح الخاقانية (2/ 298 ـ 299)، والحصرية (ص 100)، والقصد النافع (ص 127)، وكنز المعاني للجعبري (2/ 362 ـ 365)، والتمهيد في علم التجويد لابن الجزري (ص 163)، والنشر (1/ 335 ـ 336)، والفجر الساطع (2/ 152 ـ 165).


بـــاب
ذكر الأَلِفات



﴿ألف الوصل[1]: تكون في القرآن في سبعة أسماء، وهي ﴿ٱبْنَ﴾[2] و﴿ٱبْنَتَ﴾[3] و﴿ٱثْنَيْنِ﴾[4] و﴿ٱثْنَتَيْنِ﴾[5] و﴿ٱمْرُؤٌا﴾[6] و﴿ٱمْرَأَتُ﴾[7] و﴿ٱسْمَ﴾[8] لا غير[9].

---

(1) عرفها ابن جني بأنها همزة تلحق أول الكلمة توصلا إلى النطق بالساكن، وهربا من الابتداء به، وتعرف في الأسماء بسقوطها في التصغير. قال الداني في الأرجوزة المنبهة (ص 282):

دليل ذا في صحة التقدير   بأنها تسقط في التصغير

ينظر المنصف في التصريف لابن جني (1/ 53)، والألفات ومعرفة أصولها للداني (ص368).

(2) البقرة: الآية 86.

(3) التحريم: الآية 12.

(4) المائدة: الآية 108.

(5) النساء: الآية 11. وفي «أ» «اثنتان» ولا وجود لها كذلك في القرآن الكريم، وفي «ح» «واثنا واثنان»، وكلمة ﴿اثنا﴾ هي في قوله تعالى: ﴿اثنا عشر شهرا﴾، التوبة: 36.

(6) النساء: الآية 175.

(7) آل عمران: الآية 35.

(8) المائدة: الآية 5.

(9) الوارد من الأسماء المبتدأة بهمزة الوصل في العربية عشرة أسماء، اشتمل القرآن الكريم على سبعة منها، ذكرها المؤلف هنا، ويضاف إليها ثلاثة لم ترد في القرآن الكريم وهي «ابنم» لغة في الابن و«است» و«أيمن الله» في القسم. ينظر الكتاب (4/ 149)، والجمل للزجاجي (ص257)، وسر صناعة الإعراب لابن جني (1/ 115)، والألفات ومعرفة أصولها للداني (ص 366)، وشرح الخاقانية له (2/ 213) (مرقون)، والشافية لابن الحاجب (ص 61)، وشرح الكافية الشافية لابن مالك (4/ 2072)، وأوضح المسالك لابن هشام (4/ 367). وجمع الإمام الداني الوارد منها في القرآن الكريم في المنبهة في باب القول في ألفات الوصل والقطع (ص281) سبعة فقال:

وألفات الوصل في الأسماء   سبع وما بهن من خفاء

في امرأة وفي امرئ واثنين   وفي ابنة وابن وفي اثنتين

واسم وتبتدي لها بالكسر   وكلها تذهب عند المر

وتكون في الأفعال الماضية في بناء «استَفعل» و «استُفعِل» و «افتَعَل» و «افتُعِل» و«انْفَعَل» و «تفاعَل» و «تَفعَّل»[1].

ففي استَفعل نحو ﴿إِسْتَسْقِىٰ﴾[2] و﴿ٱسْتَمْتَعَ﴾[3] و﴿إِسْتَعْلِىٰ﴾[4]. وفي استُفعل نحو ﴿ٱسْتُهْزِئَ﴾[5] و﴿ٱسْتُحِقَّ﴾[6] وشبهه. وفي افتَعل نحو ﴿إِعْتَدِىٰ﴾[7] و﴿إِهْتَدِىٰ﴾[8] و﴿إِصْطَفِىٰ﴾[9] و﴿إِتَّبَعَ﴾[10] و﴿إِتَّخَذَ﴾[11]. وفي افتُعل نحو ﴿ٱبْتُلِيَ﴾[12] و﴿ٱضْطُرَّ﴾[13] و﴿ٱتُّبِعُواْ﴾[14]. وفي انفَعَل نحو ﴿انطَلَقَ﴾[15] و﴿إِنقَلَبَ﴾[16] و﴿فَانۢبَجَسَتْ﴾[17]. وفي تفاعل نحو ﴿فَادَّٰرَٰٔتُمْ﴾[18]

---

(1) يعني أن همزة الوصل وردت في القرآن الكريم في الأفعال الماضية التي على هذه الأوزان. وأغفل المؤلف منها وزن «افْعَـلَلَّ» نحو ﴿اطمأَنَّ﴾ و﴿اشمَأَزَّت﴾. ينظر المختصر البارع لابن جزي (ص127 ـ 129).

(2) البقرة: الآية 59.

(3) كذا في النسختين ﴿استمع﴾، وهو خطأ؛ لأنه ليس على وزن «استفعل»، بل وزنه «افتعل»، وسينه أصلية فاء للكلمة، ولعلها تحرفت عن ما يشبهها رسما وهو ﴿استمتع﴾ في سورة الأنعام: 129.

(4) طه: الآية 63.

(5) الأنعام: الآية 11.

(6) المائدة: الآية 109.

(7) البقرة: الآية 177.

(8) يونس: الآية 108.

(9) البقرة: الآية 131. وتحرفت في «ح» إلى «أعطى»، وهو خطأ.

(10) آل عمران: الآية 162.

(11) البقرة: الآية 115.

(12) الأحزاب: الآية 11.

(13) البقرة: الآية 172.

(14) البقرة: الآية165، ومن قوله: «وفي افتُعل» إلى هنا ساقط في «ح».

(15) ص: الآية 5.

(16) الحج: الآية 11.

(17) الأعراف: الآية 160.

(18) البقرة: الآية 71.

و﴿إِدَّارَكُواْ﴾[1] و﴿بَلِ إِدَّارَكَ﴾[2]، وكان أصل هذا «تدارك»، فأدغمت التاء في الدال لقربها منها في المخرج، واحتيج إلى ألف الوصل للابتداء بالساكن / . وفي تفعَّل نحو ﴿إِطَّيَّرْنَا﴾[3]، وأصله «تطيرنا»، فأدغم كالذي قبله. [20/أ]

وتكون في الأمر من الأفعال الثلاثية المزيدة وغير المزيدة، وهي المفتوحة الأوائل[4].

فإذا أردت حقيقة الابتداء بها، فانظر إلى ثالث المستقبل، فإن كان مضموما بدأت الألف بالضم، وذلك نحو [قوله]: «ينظُر» و«يقتُل» و«يشدُد» و«يخرُج»، تقول في الأمر منها: «اُنظر»[5]، «اُقتل»، «اُشدد»، «اُخرج». وإن كان الثالث مفتوحا أو مكسورا بدأت الألف بالكسر، وذلك نحو «يرجِع» و«يركَب» و«يذهَب» و«يسمَع»، تقول في الأمر منها: «اِرجع»، «اِركب»، «اِذهب»، «اِسمع»[6].

ويستدل عليها بسقوطها في [درج] وصل الكلام، وبانفتاح أول المستقبل[7].

---

(1) الأعراف: الآية 36.

(2) النمل: الآية 68. وهذان المثلان ساقطان في «ح».

(3) النمل: الآية 49.

(4) ينظر الألفات لابن خالويه (ص 20)، والمختصر البارع (ص 129). قال ابن مالك في ألفيته في فصل زيادة همزة الوصل (ص106):

للوصل همز سابق لا يثبت — إلا إذا ابتدي به كـ«استثبتوا»

وهْو لفعل ماض احتوى على — أكثر من أربعة نحو«انجلى»

والأمر والمصدر منه وكذا — أمر الثلاثي كاخش وامض وانفذا

(5) ليست في «ح».

(6) ينظر الجمل للزجاجي (ص257 ـ 258)، والألفات ومعرفة أصولها للداني (ص 353)، والأرجوزة المنبهة (ص283)، والشافية في علم التصريف لابن الحاجب (ص61)، والمختصر البارع (ص129)، والتمهيد لابن الجزري (ص66، 69).

(7) قال الداني في الأرجوزة المنبهة (ص 282):

وتعرف الألف في الأفعال — بأنها للوصل بالمثال

إذا رأيت أول المستقبل — محركا بالفتح لم ينتقل =

وتكون مع لام المعرفة نحو ﴿ٱلۡـَٔاخِرَةُ﴾[1] و﴿ٱلۡأَرۡضِ﴾[2] و﴿ٱلسَّمَآءِ﴾[3] و﴿ٱلرِّجَالُ﴾[4] وما أشبه ذلك[5].

[20/ب] ✤ **وأما ألف القطع**: فتكون في الأسماء والأفعال والحروف[6]/ .

فأما الأسماء ففي جميع الأسماء الموجودة الألف في أوائلها[7]، زائدة فيها وأصلية: فالزائدة نحو ﴿أَحۡمَدُ﴾[8] و﴿ءَادَمَ﴾[9] و﴿بِـَٔانِيَةٖ مِّن فِضَّةٖ﴾[10] و﴿إِسۡمَٰعِيلَ﴾[11]

= ينظر الجمل للزجاجي (ص257)، والألفات لابن خالويه (ص43 ـ 44)، والألفات ومعرفة أصولها للداني (ص351)، والتمهيد لابن الجزري (ص 66، 72).

(1) البقرة: الآية 93.

(2) البقرة: الآية 10.

(3) البقرة: الآية 18.

(4) النساء: الآية 34، في النسختين «الرجل»، ولا وجود لها معرفة في القرآن الكريم، ولعل المراد ما أثبت فأسقط ألفها في الخط.

(5) ولا تدخل على حرف غير لام التعريف، وتكون معه دائما مفتوحة عند الابتداء فرقا بين دخول ألف الوصل على الأسماء والأفعال والحروف. قال الداني في الأرجوزة المنبهة (ص 287):

والألفات اللائي قبل اللام ... يجئن نحو القول والكلام

للوصل يفتحن في الابتداء ... خلاف ما في الفعل والأسماء

وذهب أبو الحسن بن كيسان إلى أنها ألف قطع، تركت نبرتها في الوصل لكثرة الاستعمال. ينظر الكتاب (4/ 148)، والألفات لابن خالويه (ص51 ـ 53)، والألفات ومعرفة أصولها (ص 369)، وارتشاف الضرب لأبي حيان (1/ 513)، والمختصر البارع (ص 130).

(6) الكلمة ساقطة في «ح».

(7) في «ح»: «أولها».

(8) الصف: الآية 6.

(9) البقرة: الآية 30.

(10) الإنسان: الآية 15.

(11) البقرة: الآية 124.

و﴿إِسْتَبْرَقٍ﴾[1] وما أشبهه[2]، والأصلية نحو ﴿أَخٌ﴾[3] و﴿عَيْنٍ ءَانِيَةٍ﴾[4] و﴿ءَاتٍ﴾[5] و﴿أَنتَ﴾[6] و﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾[7] وما أشبه ذلك[8].

وفي الأفعال تكون [أيضا] فيها زائدة على فاء الفعل، نحو «أَكْرَمَ»[9] و﴿ءَامَنَ﴾[10] و﴿أَنجَىٰكُم﴾[11] وما أشبه ذلك. وبذلك يستدل عليها، وبانضمام أول المستقبل[12] منها، نحو «يكرم» و «يومن» و «ينجيكم» وما أشبهه[13].

---

(1) الكهف: الآية 31.

(2) في ح «أشبه ذلك».

(3) النساء: الآية 12.

(4) الغاشية: الآية 5.

(5) الأنعام: الآية 135. وفي «ح» ﴿ءانت﴾ والهمزة فيه زائدة للاستفهام لا أصلية.

(6) البقرة: الآية 31.

(7) البقرة: الآية 4.

(8) وتسمى في الاسم المجرد بألف الأصل، وتعرف بثبوتها في التصغير وبكونها في مقابل الفاء من «فعل»، وتعرف إن كانت زائدة بزيادتها على فاء الفعل وعينه ولامه، وتعرف في الأسماء المجموعة بحسن دخول الألف واللام عليها. وتكون في كل ذلك مفتوحة ومكسورة ومضمومة. ينظر الألفات لابن خالويه (ص 69)، والألفات ومعرفة أصولها للداني (ص 370 ـ 372).

(9) ورد فعل «أكرم» في القرآن الكريم في ثلاث مواضع: متصلا بضمير الغائب في ﴿فَأَكْرَمَهُۥ﴾ الفجر: الآية15، ومتصلا بضمير متكلم في ﴿أَكْرَمَنِي﴾ الفجر: الآية 16، وعلى صيغة الأمر للمخاطبة في ﴿أَكْرِمِي﴾ يوسف: الآية 21.

(10) البقرة: الآية 12.

(11) إبراهيم: الآية 8.

(12) تحرفت العبارة في ح إلى «وبالانضمام أو المستقبل»، وهو خطأ.

(13) ينظر الجمل (ص258)، والألفات لابن خالويه (ص75)، والألفات ومعرفة أصولها للداني (ص356)، والتمهيد (ص69).

وتكون في الفعل المستقبل[1] مفتوحة ومضمومة، زائدة أيضا على فاء الفعل، في إخبار الرجل عن نفسه[2]، إذا قال: أنا أخرج. وفي القرآن ﴿ءَاتُونِىٓ أُفْرِغْ﴾[3] و﴿[4]لَسَوْفَ أُخْرَجُ [حَيًّا]﴾[5]، و﴿ءَالِدُ﴾[6] و﴿ءَاتَّخِذُ﴾[7] و﴿أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ﴾[8] ﴿وَلَٰكِنْ أَعْبُدُ اللَّهَ﴾[9] و﴿أَعْتَزِلُكُمْ﴾[10] و﴿أَدْعُواْ رَبِّى﴾[11] / و﴿أَجْعَلْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ رَدْمًا﴾[12]، وما أشبهه[13]. [21/أ]

---

(1) من كلمة «المستقبل» المتقدمة إلى هنا ساقط في «ح».

(2) وهي همزة المتكلم المخبر عن نفسه، وهي التي يصلح معها «أنا»، فإن كان الفعل المستقبل الذي معها مما ماضيه على ثلاثة أحرف نحو ﴿ولكن أعبد﴾ أو كان ماضيه مزيدا على الرباعي نحو ﴿أضطره﴾ و﴿أستخلصه﴾ فإن الهمزة تكون مفتوحة، وإن كان ماضيه رباعيا نحو ﴿سأُنزل﴾ أو مبنيا للمجهول نحو ﴿أُذِن﴾ فهي مضمومة. قال الداني في الأرجوزة المنبهة (ص 285):

وألف المخبر في الأفعال	دليلها دليل الاستقبال
وهي إذا أتتك في الرباعي	مضمومة من غير ما امتناع
لأجل حذف الهمزة الأصلية	أعطيت الحركة القوية
وما عداه فهي فيه تفتح	وكل أصل سوف عنه أفصح

ينظر الألفات ومعرفة أصولها (ص 360)، والمختصر البارع (ص131)، والتمهيد (ص 70).

(3) الكهف: الآية 92.

(4) من «أخرج» السابقة إلى هنا ساقط في «ح».

(5) مريم: الآية 66.

(6) هود: الآية 71.

(7) يس: الآية 22.

(8) الأنعام: الآية 152.

(9) يونس: الآية 104.

(10) مريم: الآية 48.

(11) مريم: الآية 48.

(12) الكهف: الآية 91.

(13) في ح «أشبه ذلك».

[1]ويستدل على هذه بأنها يحسن بعدها «أنا»، وتحسن التاء والياء والنون في موضعها[2]، فتقول في[3]«أخرج»: «يخرج» و«تخرج» و«نخرج».

وتكون فاء من الفعل أصلية مفتوحة ومضمومة، نحو[4] ﴿أَمَرَ﴾[5] و ﴿أُمِرَ﴾[6] و ﴿ءَاخَذَ﴾[7] و ﴿أُخِذَ﴾[8] و ﴿أَبَىٰ﴾[9] و ﴿أَتَىٰٓ﴾[10] و ﴿أَكَلَ﴾[11].

وتكون في حروف الأدوات والظروف، نحو ﴿إِنَّ﴾ و ﴿أَنَّ﴾ و ﴿أَنْ﴾ و ﴿إِذْ﴾ و ﴿إِذَا﴾[12] و ﴿إِلَىٰ﴾ و ﴿إِمَّا﴾ و ﴿أَمَّا﴾ و ﴿أَمْ﴾ و ﴿أَيْنَ﴾ وما أشبه ذلك[13].

وأما ألف الاستفهام: فتدخل على الأسماء والأفعال وحروف العطف[14].

---

(1) من هنا في نسخة «ح» ورقة 4 / أ، السطر 3 من أسفل بعد قوله: «ردما وما أشبه ذلك» قفز بمقدار صفحة وثلاثة أسطر، وقوله بعده: «ويستدل على هذه بأنها يحسن...» موجود في الورقة 5 / أ السطر 1. وقد قومت هذا الاضطراب اعتمادا على نسخة «أ».

(2) أصاب هذه الكلمات الثلاثة خرم في ح.

(3) «في» ساقطة في «ح».

(4) ساقطة في «ح».

(5) البقرة: الآية 26.

(6) الأنعام: الآية 71. والمراد أصل المادة، والوارد منها في سورة الأنعام ﴿وأُمرنا﴾.

(7) آل عمران: الآية 80.

(8) الأنفال: الآية 71.

(9) البقرة: الآية 33.

(10) النحل: الآية 1.

(11) المائدة: الآية 4.

(12) ليست في ح.

(13) وكذلك الألف في ﴿ألمص﴾ و﴿ألر﴾ وشبههما من فواتح السور. ينظر الألفات ومعرفة أصولها (ص375)، والألفات لابن خالويه (ص60).

(14) تدخل همزة الاستفهام ـ لتمام تصدرها ـ على حروف العطف الثلاثة الفاء والواو وثم، في نحو **﴿أفلا تعقلون﴾**، **﴿أو لم يسيروا﴾**، **﴿أثم إذا ما وقع﴾**. وكان الأصل في ذلك تقديم حرف العطف على الهمزة، لأنها من الجملة المعطوفة، لكن راعوا أصالة الهمزة في استحقاق التصدير، فقدموها بخلاف «هل» وسائر أدوات الاستفهام، هذا مذهب الجمهور. وذهب الزمخشري إلى تقدير جملة بعد الهمزة لائقة بالمحل؛=

فالأسماء نحو: أَزَيْدٌ في الدار؟ وأَعمرو عندك؟ وعلى ما فيه الألف واللام، نحو آلرجل معك؟ وآلغلام عندك؟ و﴿آلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ﴾[1] وما أشبهه.

فإذا دخلت على ما فيه الألف واللام[2] كانت ممدودة[3]؛ من أجل أن ألفَ الوصل التي مع / اللام مفتوحةٌ، فلو لم تمد لاشتبه الاستفهام بالخبر[4]. [21/ب]

= ليكون كل واحد من الهمزة وحرف العطف في موضعه. والتقدير: أتجهلون فلا تعقلون؟ ونحو ذلك. وهو ضعيف لعدم اطراده؛ إذا لا يمكن في نحو ﴿أفمن هو قائم على كل نفس﴾، وبأن فيه حذف جملة معطوف عليها من غير دليل. وقيل: إن الزمخشري رجع إلى مذهب الجماعة في سورة الأعراف من تفسيره «الكشاف». ينظر الجنى الداني في حروف المعاني لابن أم قاسم المرادي (ص30- 31).

(1) الأنعام: الآية 144.

(2) ورد ذلك في ستة مواضع من القرآن الكريم: وهي ﴿ءالذكرين﴾ في موضعين من سورة الأنعام: الآيتان 144 و45، و﴿ءالـن﴾ في موضعين من سورة يونس: الآيتان 51 و 91، و﴿ءالله﴾ في موضعين: في سورة يونس: الآية 59، وفي سورة النمل: الآية 61. ينظر القصد النافع (ص181)، والمنتوري على الدرر (1/ 319 ـ 320)، والنشر (1/ 377).

(3) هذا أحد وجهين جائزين في همزة الوصل إذا دخلت عليها همزة الاستفهام لجميع القراء، وهو المشهور والمقدم، والوجه الثاني تسهيل همزة الوصل بين بين. قال الشاطبي في باب الهمزتين من كلمة من الحرز (ص 16):

وإن همز وصل بين لام مسكن ... وهمزة الاستفهام فامدده مبدلا

فللكل ذا أولى ويقصره الذي ... يسكن عن كل كـ﴿ءالـن﴾ مثلا

ينظر التيسير (ص 122)، وجامع البيان (ص216)، وفتح الوصيد للسخاوي (2/ 296 ـ 298)، والقصد النافع (ص181)، وكنز المعاني (2/ 405 ـ 408)، والنشر (1/ 377).

(4) ثبوت ألف الوصل ههنا في حال الوصل هو على غير قياس؛ لأن القياس أن لا تثبت ألف الوصل إلا في حالة الابتداء؛ لأنها أتي بها للتوصل إلى النطق بالساكن. وأما في حالة الوصل فيستغنى عنها للتوصل إلى النطق بالساكن باتصال ما قبله به. وإنما ثبتت ألف الوصل هنا ـ كما ذكر المؤلف ـ لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر لاتفاق حركتها، وهي الفتحة، بخلاف دخول همزة الاستفهام على ألف الوصل في الأفعال، فإن الفرق بينهما انفتاح همزة الاستفهام وانكسار همزة الوصل، فاستغنى عن همزة الوصل بهمزة الاستفهام. قال سيبويه: «وصارت ـ يعني همزة الوصل ـ مع ألف الاستفهام إذا كانت قبلها لا تحذف، شبهت بألف أحمر لأنها زائدة، وهي مفتوحة مثلها؛ لأنها لما كانت في الابتداء مفتوحة كرهوا أن يحذفوها فيكون لفظ الاستفهام والخبر واحدا، فأرادوا أن يفصلوا ويبينوا». ينظر الكتاب (4/ 148) =

فإذا دخلت على الأسماء التي في أوائلها الهمزة، نحو «أحمد» و «أخ»[1] و «أنت» وشبهها، إن شئت حققت الهمزتين، وإن شئت مددتَ وأنت تريد التسهيل. وكذلك إذا دخلت على الأفعال الماضية التي في أوائلها الهمزة، إن شئت أن تمد، وإن شئت أن تحقق الهمزتين، وقد تقدم ذلك[2] في باب ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾[3] وما أشبهه مما اجتمعت فيه همزتان[4].

وأما إذا دخلت على[5] ألف الوصل في الأفعال، نحو ﴿أَسْتَكْبَرْتَ﴾[6] و﴿أَفْتَرَىٰ﴾[7] و﴿أَتَّخَذ﴾[8] و﴿أَصْطَفَى﴾[9] وما أشبهه[10]، ثبتت

= وجامع البيان (ص216)، والألفات ومعرفة أصولها (ص375)، وفتح الوصيد (2/ 297)، والقصد النافع (ص181 ـ 183)، والمنتوري على الدرر (1/ 320)، وكنز المعاني (2/ 406، 408)، والنشر (1/ 377). قال أبو عمرو الداني في الأرجوزة المنبهة (ص 287):

والمدة التي للاستفهام ... في ألفات الوصل عند اللام

هي التي تذهب عند الوصل ... جيء بها ممدودة للفصل

والفرق بين لفظ الاستخبار ... ولفظ من يقصد للإخبار

(1) بعد «أحمد» في ح كلمة غير واضحة.

(2) من قوله: «إن شئت أن تمد..» إلى هنا ساقط في ح.

(3) البقرة: الآية 5.

(4) ما ذكره المؤلف هنا من جواز التحقيق في الهمزتين من كلمة، هو خروج عن قراءة نافع التي هي موضوع هذا التأليف؛ إذ ليس لنافع من روايتيه في الهمزة الثانية تحقيق، بل اتفق راوياه على تغييرها إما بالتسهيل بين بين، وهو وجه يشترك فيه ورش وقالون، أو بالإبدال حرف مد وهو وجه زائد لورش في المفتوحتين. وقد تقدم تفصيل ذلك في باب الهمزتين.

(5) في ح «عليها»، وهو خطأ.

(6) ص: الآية 74. وفي «أ» «استكبر» وهو خطأ.

(7) سبإ: الآية 7 ـ 8.

(8) كذا في النسختين: «أتخذ»، ولم ترد في القرآن بهذا اللفظ، ولعل المؤلف ذكر جذر الكلمة ليدخل فيها قوله تعالى: ﴿أتخذتم عند الله﴾ في البقرة: الآية 79، و﴿أتخذناهم سخريا﴾ في ص: الآية 72.

(9) الصافات: الآية 153.

(10) الوارد من هذا النوع في كتاب الله تعالى سبعة مواضع، جمعها بعضهم ـ كما في الروض الجامع لمسعود جموع (باب الهمزتين من كلمة) ـ فقال: =

فيه[1] ألف الاستفهام مفتوحة، وسقطت فيه ألف الوصل للاستغناء عنها؛ إذ هي إنما جيء بها للابتداء بالساكن[2] بعدها، ولم تمد في هذا النوع - أعني[3] في ﴿أَسْتَكْبَرْتَ﴾[4] و﴿أَتَّخَذْتُمْ﴾ و﴿أَطَّلَعَ﴾[5] و﴿أَفْتَرَىٰ / عَلَى ٱللَّهِ كَذِباً﴾ [22/أ] و ﴿أَسْتَغْفَرْتَ﴾[6] و﴿أَتَّخَذْنَـٰهُمْ﴾- إذ كان الإخبار بها بكسر الألف، وكان الاستفهام بفتح الألف، فلم يقع فيه التباس[7]، وكان الفرق فيها أنها مفتوحة، وألف الوصل مكسورة[8].

ودخولها على الحروف[9] نحو قوله-عز وجل-[10]: ﴿أَوَ كُلَّمَا عَـٰهَدُواْ [عَهْداً]﴾[11]﴿أَوَ ءَابَآؤُنَا﴾[12] وشبهه.

=

قل أتخذتم، ولدا أطلعا جديدا أفترى بفعل وقعا
وأصطفى البنات، أستكبرتا وأتخذناهم وأستغفرتا

(1) في ح «ثبت عليه»، وهو تحريف.
(2) في ح «بالسكون».
(3) في ح «يعني».
(4) وردت في ح بلفظ «أستكبر»، وهو خطأ.
(5) مريم: الآية 79.
(6) المنافقون: 6، وفي ح «أستغفر»، وهو خطأ.
(7) قال ابن بري في الدرر (ص 24):
وبعده احذف همز وصل الفعل لعدم اللبس بهمز الوصل
ينظر القصد النافع (ص183).
(8) وقد تكون ألف الوصل مع همزة الاستفهام مضمومة أيضا، لكن ذلك لم يرد في كتاب الله؛ لذلك لم يذكره المؤلف، ولو وردت لكان قياسها الحذف أيضا كالمكسورة، ومثالها في الكلام: أستخرج المال؟ أُتبع القول؟. ينظر كنز المعاني (2/ 406)، والقصد النافع للخراز (ص183).
(9) في ح «الحرف».
(10) عبارة «قوله عز وجل» ساقطة في ح.
(11) البقرة: الآية 99.
(12) الصافات: الآية 17.

ويستدل عليها بمجيء أم بعدها، ويحسن في موضعها «هل»[1]، وذلك[2] نحو ﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا﴾[3]، يحسن أن تقول: هل تجعل؟ و﴿أَسْتَكْبَرْتَ أَمْ﴾[4] و﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ﴾[5] وشبهه.

فهذا بيِّنٌ، وبالله التوفيق.

---

(1) قال الداني في فصل الألفات من الأرجوزة المنبهة (ص 286):

والألف التي للاستفهام بأم وهل تُدرى بلا اكتتام

ينظر الألفات ومعرفة أصولها (ص364)، والمختصر البارع (ص132)، والتمهيد (ص70).

(2) ليست في ح.

(3) البقرة: الآية 29.

(4) ص: الآية 74.

(5) البقرة: الآية 5.





بـــاب
الوقف على مرسوم الخط



وكان ورش ـ رحمه الله ـ يتبع في الوقف مرسوم الخط[1].

فمن ذلك أنه يقف على التاء الساكنة في «رحـمت»[2] في سبعة مواضع[3]: [أولها] في البقـــرة ﴿أُوْلَٰٓئِكَ يَرْجُونَ رَحْمَتَ ٱللَّهِ﴾[4]، وفي الأعـــراف ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ﴾[5] / ، وفي هـــود ﴿رَحْمَتُ ٱللَّهِ وَبَرَكَٰتُهُۥ [عَلَيْكُمْ]﴾[6]، وفي مـــريم ﴿ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ﴾[7]، وفي الـروم ﴿إِلَىٰٓ أَثَٰرِ رَحْمَتِ ٱللَّهِ﴾[8]، وفي الزخـرف ﴿[أَهُمْ] يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ[9]﴾[10]﴿وَرَحْمَتُ رَبِّكَ خَيْرٌ﴾[11]. ويقف على ما سواها بالهاء. [22/ب]

---

(1) ثبتت الرواية عن نافع بذلك من طريق إسحاق المسيبي عنه. قال أبو عمرو في إيجاز البيان على ما نقله عنه المنتوري في شرح الدرر (1/ 695): «واعلم أن الرواية عنه ـ يعني نافعا ـ معدومة من طريق ورش وغيره من الناقلين عنه، غير إسحاق بن محمد المسيبي، فإنه روى ذلك عنه منصوصا، فوجب استعمال ما رواه؛ إذ المصير إلى خلاف ذلك بغير دليل من رواته لا يسع أحدا». ينظر التيسير (ص 60)، وجامع البيان (ص366)، وفتح الوصيد (2/ 523)، والقصد النافع (ص314)، والمختصر البارع (ص97).

(2) في ح «رحمت الله»، وهو خطأ.

(3) المقنع للداني (ص77)، والتنزيل لأبي داود (2/ 268 ـ 271)، والجامع لابن وثيق (ص61 ـ 62)، والمختصر البارع (ص98 ـ 99)، والنشر (2/ 129)، ودليل الحيران للمارغني (ص195)، وانظر نظمها في فتح الوصيد للسخاوي (2/ 526).

(4) البفرة: الآية 216.

(5) الأعراف: الآية 55.

(6) هود: الآية 72.

(7) مريم: الآية 1.

(8) الروم: الآية 49.

(9) ساقطة في ح.

(10) الزخرف: الآية 31.

(11) الزخرف: الآية 31.

ومن ذلك «نعمت» في أحد[1] عشر موضعا يقف عليها أيضا بالتاء[2]: [أولها] في البقرة ﴿نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمَآ أَنزَلَ﴾[3]، وفي آل عمران ﴿نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ﴾[4]، وفي المائدة ﴿نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ هَمَّ﴾[5]، وفي إبراهيم ﴿بَدَّلُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ﴾[6] و﴿إِن تَعُدُّواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ﴾[7]، وفي النحل ﴿وَبِنِعْمَتِ ٱللَّهِ﴾[8] و﴿يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ ٱللَّهِ﴾[9] و﴿وَاشْكُرُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ﴾[10]، وفي لقمان ﴿فِي ٱلْبَحْرِ بِنِعْمَتِ ٱللَّهِ﴾[11]، وفي فاطر ﴿ٱذْكُرُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ﴾[12]، وفي[13] الطور ﴿بِنِعْمَتِ رَبِّكَ﴾[14].

---

(1) في ح «إحدى»، وهو خطأ.

(2) المقنع (ص77 ـ 78)، والتنزيل (2/ 270 ـ 271)، والجامع (ص61)، والمختصر البارع (ص99ـ 100)، والنشر (2/ 129)، ودليل الحيران (ص196)، وانظر نظمها في فتح الوصيد للسخاوي (2/ 526).

(3) البقرة: الآية 229.

(4) آل عمران: الاية 103.

(5) المائدة: 12. وموضع المائدة ساقط في ح.

(6) إبراهيم: الآية 30.

(7) إبراهيم: الآية 36.

(8) النحل: الآية 72.

(9) النحل: الآية 83.

(10) النحل: الآية 114.

(11) لقمان: الآية 30.

(12) فاطر: الآية 3.

(13) ليست في ح.

(14) الطور: الآية 27.

ومنه «سنت» بالتاء خمسة أحرف[1]: [أولها] في الأنفال ﴿مَضَتْ سُنَّتُ / [23/أ] ٱلْأَوَّلِينَ﴾[2]، وفي فاطر ثلاثة مواضع: ﴿إِلَّا سُنَّتَ[3] ٱلْأَوَّلِينَ فَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ ٱللَّهِ تَبْدِيلًا ۝ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ ٱللَّهِ﴾[4]، وفي المومن ﴿سُنَّتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِي قَدْ خَلَتْ﴾[5].

ومنه «امرأت» بالتاء سبعة أحرف[6]: [أولها] في آل عمران ﴿إِذْ قَالَتِ[7] ٱمْرَأَتُ عِمْرَٰنَ﴾[8]، وفي يوسف ﴿ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ تُرَٰوِدُ[9]﴾[10] و﴿ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ ٱلْـَٰٔنَ﴾[11]، وفي القصص ﴿وَقَالَتِ ٱمْرَأَتُ فِرْعَوْنَ﴾[12]، وفي التحريم ﴿ٱمْرَأَتَ نُوحٍ وَٱمْرَأَتَ لُوطٍ﴾[13] و﴿ٱمْرَأَتَ فِرْعَوْنَ﴾[14].

---

(1) المقنع (ص 78)، والتنزيل (2/ 272)، وفتح الوصيد (2/ 527)، والمختصر البارع (ص100)، والنشر (2/ 130)، وجمعها أبو عبد الله الخراز بقوله في باب رسم هاء التأنيث تاء من مورد الظمآن (ص40):

فصل وسنتٌ ثلاثُ فاطر وقبلُ في الأنفال ثم غافر

(2) الأنفال: الآية 38.
(3) ساقطة في ح.
(4) فاطر: الآيتان 43 ـ 44.
(5) غافر: الآية 84.
(6) المقنع (ص78)، والتنزيل (2/ 273ـ 274)، والجامع (ص62)، والمختصر البارع (ص 100ـ101)، والنشر (2/ 129ـ 130)، ودليل الحيران (ص297ـ 198)، وانظر نظمها في فتح الوصيد للسخاوي (2/ 527).
(7) في ح «وإذ»، وهو خطأ
(8) آل عمران: الآية 35.
(9) كلمة «تراود» ساقطة في ح.
(10) يوسف: الآية 30.
(11) يوسف: الآية 51.
(12) القصص: الآية 8.
(13) التحريم: الآية 10.
(14) التحريم: الآية 11.

ومنه[1] «كلمت» بالتاء[2] موضع واحد في الأعراف[3]﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ ٱلْحُسْنَىٰ﴾[4].

ومنه «لعنت» بالتاء حرفان[5]: في آل عمران[6]﴿فَنَجْعَل لَّعْنَتَ ٱللَّهِ﴾[7]، وفي النور﴿أَنَّ لَعْنَتَ ٱللَّهِ [عَلَيْهِ]﴾[8].

---

(1) ساقطة في ح.

(2) في ح «بالهاء»، وهو خطأ.

(3) اختار المؤلف رسم لفظ ﴿كلمة﴾ بموضع الأعراف بالتاء، وذلك مما اختلفت فيه المصاحف، فاتفقت مصاحف أهل العراق على رسمه بالتاء، وعليه اقتصر ابن جزي في المختصر البارع والشاطبي في العقيلة وابن الجزري في النشر، ورجحه ابن وثيق في الجامع والصفاقسي في غيث النفع. وهو في مصاحف أهل المدينة بالهاء، وبذلك رسمه الغازي بن قيس في كتابه «هجاء المصاحف»، وحكى الوجهين فيه أبو عمرو في المقنع دون ترجيح، ورجح أبو داود في التنزيل رسمه بالهاء فقال:«وهو الصحيح في القياس؛ إذ لم يقرأ أحد هذا الموضع بالجمع فتكون المصاحف ربما تختلف في ذلك لاختلاف لفظ القراء». وباختيار أبي داود جرى عمل المغاربة. قال ابن القاضي في بيان الخلاف والتشهير:«المشهور بالهاء، وبه جرى العمل». وإلى هذا الخلاف أشار أبو عبد الله الخراز في المورد (ص41) بقوله:

ومعصيت معا وفي الأعراف كلمةٌ جاءت على خلاف

فرجح التنزيل فيها الهاء ومقنع حكاهما سواء

ينظر المقنع (ص79)، والتنزيل (3/ 567ـ 569)، والوسيلة إلى كشف العقيلة للسخاوي (ص450ـ 451)، وفتح الوصيد له (2/ 528)، والجامع لما يحتاج إليه من رسم المصاحف لابن وثيق (ص 62)، والمختصر البارع (ص102)، والنشر (2/ 130)، وبيان الخلاف والتشهير لابن القاضي ورقة 9 (مخطوط خاص)، وغيث النفع للسفاقصي (ص118)، ودليل الحيران (ص198).

(4) الأعراف: الآية 136.

(5) المقنع (ص80)، والتنزيل (2/ 272 ـ 273)، والجامع (ص62)، وفتح الوصيد (2/ 528)، والمختصر البارع (ص 101)، والنشر (2/ 130)، ودليل الحيران (ص198).

(6) الكلمتان ساقطتان في ح.

(7) آل عمران: الآية 60.

(8) النور: الآية 7.

ومنه «معصيت» بالتاء موضعان[1] في المجادلة[2]: ﴿وَمَعْصِيَتِ ٱلرَّسُولِ﴾ في الموضعين لا غير[3].

ومنه[4] «شجرت» بالتاء موضع واحد[5] في الدخان[6] ﴿إِنَّ شَجَرَتَ / ٱلزَّقُّومِ﴾[7]. [23/ب]

ومنه[8] «قُرَّتُ» بالتاء موضع واحد في القصص[9]: ﴿قُرَّتُ عَيْنٍ لِّي وَلَكَ[10]﴾[11].

ومنه «جنت» بالتاء موضع واحد في الواقعة[12]: ﴿وَجَنَّتُ نَعِيمٍ﴾[13].

ومنه «بقيَّتُ» بالتاء [موضع واحد] في هود[14]، ليس في القرآن غيره، قوله: ﴿بَقِيَّتُ ٱللَّهِ [خَيْرٌ]﴾[15].

---

(1) في ح «موضعين»، وهو لحن.

(2) المقنع (ص80)، والتنزيل (2/ 273)، والجامع (ص63)، وفتح الوصيد (2/ 528)، والنشر (2/ 130)، ودليل الحيران (ص198).

(3) المجادلة: الآيتان 8 و9.

(4) في ح «ومنها»، والمثبت أنسب.

(5) الكلمتان ساقطتان في ح.

(6) المقنع (ص80 ـ81)، والتنزيل (4/ 1111)، والجامع (ص63)، والمختصر البارع (ص101)، والنشر (2/ 130)، ودليل الحيران (ص197).

(7) الدخان: الآية 41.

(8) ليست في ح.

(9) المقنع (ص81)، والتنزيل (2/ 278)، والجامع (ص 63)، والمختصر البارع (ص101)، والنشر (2/ 130)، ودليل الحيران (ص 198).

(10) ساقطة في ح.

(11) القصص: الآية 8.

(12) المقنع (ص81)، والتنزيل (2/ 278)، والنشر (2/ 130)، ودليل الحيران (ص198).

(13) الواقعة: الآية 92.

(14) المقنع (ص81)، والتنزيل (2/ 278)، والمختصر البارع (ص101)، والنشر (2/ 130)، ودليل الحيران (ص 198).

(15) هود: الآية 85. وفي العبارة تقديم وتأخير في «ح».

ومنه «فطرت الله[1]» بالتاء موضع واحد في الروم لا غير[2]: [﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِي﴾[3]].

وأما[4] ما كان من الجمع بالألف والتاء، فلا خلاف فيه أنه بالتاء في كل حال[5].

والرَّوْم والإشمام جائزان في كل ما تقدم، إذا كان الاسم[6] مرفوعا، والروم إذا كان مخفوضا، والإسكان إذا كان[7] منصوبا.

---

(1) لفظ الجلالة ساقط في ح.

(2) المقنع (ص81)، والتنزيل (2/ 278 ـ 279)، والمختصر البارع (ص101)، والنشر (2/ 130)، ودليل الحيران (ص198).

(3) الروم: الآية 29.

(4) ساقطة في ح.

(5) قال السخاوي في فتح الوصيد (2/ 529):

وكل ما جاء عن القراء   بالجمع والإفراد قل بالتاء

كـ﴿ءايات﴾ ﴿غيابات﴾ في يوسف   و﴿ءايات﴾ في العنكبوت فاعرف

ينظر المنتوري على الدرر (2/ 724).

(6) في ح «اللام»، وهو تصحيف.

(7) الكلمتان ساقطتان في ح.



(1) في ح «عليها»، والمثبت أصح.



وهي اثنان وأربعون موضعا[1]، وتشبه الزوائد في اللفظ والمعنى. أولها في البقرة ﴿وَاخْشَوْنِي﴾[2] و﴿فَإِنَّ اللَّهَ يَاتِي بِالشَّمْسِ﴾[3]، وفي آل عمــران/ ﴿فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾[4]، وفي الأنعــام ﴿لَئِن لَّمْ يَهْدِنِي رَبِّي [لَأَكُونَنَّ]﴾[5] و﴿أَتُحَاجُّونِي﴾[6] و﴿يَوْمَ يَاتِي بَعْضُ﴾[7] و﴿قُلِ إِنَّنِي هَدَيٰنِي﴾[8]، وفي الأعراف ﴿يَوْمَ يَاتِي تَاوِيلُهُ﴾[9]، و﴿لَن تَرَيٰنِي﴾[10][11] و﴿فَسَوْفَ تَرَيٰنِي﴾[12] و﴿اسْتَضْعَفُونِي وَكَادُوا يَقْتُلُونَنِي﴾[13] و﴿فَهُوَ الْمُهْتَدِي﴾[14]، [24/أ]

---

(1) اقتصر الداني في المقنع على ذكر أربعين موضعا منها، وأغفل مما ذكر المؤلف هنا ﴿أن اسر بعبادى﴾ بطه و﴿ومن عصاني﴾ بإبراهيم و﴿وأوصاني﴾ بمريم و﴿أن تقتلني﴾ في القصص، وزاد عليه ﴿وادخلي جنتي﴾ في الفجر: الآية 32. وجعلها أبو داود في التنزيل أربعة وأربعين موضعا، بزيادة موضعي ﴿ثم ياتي﴾ بيوسف: الآيتان 48 و49، وموضع ﴿أين شركاءي﴾ بفصلت: الآية 46 وموضع ﴿وادخلى جنتى﴾ بالفجر: الآية 32. وأغفل ذكر ﴿ومن عصاني﴾ في إبراهيم، و﴿أن تقتلني﴾ بالقصص، و﴿وأوصاني﴾ في مريم وجعل محلها ﴿من وراءي وكانت﴾ مريم: الآية 4. ولم يذكر منها ابن الجزري إلا خمسة عشر موضعا أجمعت المصاحف على إثبات يائها رسما. ينظر المقنع: باب ذكر ما رسم بإثبات الياء على الأصل (ص45 ـ 46)، والتنزيل (2/ 221 ـ 223)، وفتح الوصيد للسخاوي (2/ 613)، والإقناع لابن الباذش (1/ 549)، واللآلئ الفريدة (1/ 505)، والمختصر البارع (ص117 ـ 118)، والنشر (2/ 192 ـ 193).

(2) البقرة: الآية 149.

(3) البقرة: الآية 257.

(4) آل عمران: الآية 31.

(5) الأنعام: الآية 78.

(6) الأنعام: الآية 81.

(7) الأنعام: الآية 159.

(8) الأنعام: الآية 162.

(9) الأعراف: الآية 52.

(10) تحرفت في «أ» إلى «لو».

(11) الأعراف: الآية 143.

(12) الأعراف: الآية 143، ولفظها في «أ» «وسوف» وهو خطأ، وهذا الموضع ساقط في «ح».

(13) الأعراف: الآية 150.

(14) الأعراف: الآية 178.

وفي هود ﴿فَكِيدُونِي جَمِيعاً﴾[1]، وفي يوسف ﴿مَا نَبْغِيّ﴾[2] و﴿أَنَا وَمَنِ إِتَّبَعَنِيّ﴾[3]، وفي إبـــراهيم ﴿فَمَن تَبِعَنِي﴾[4] و﴿وَمَنْ عَصَانِي﴾[5]، وفي الحجـــر ﴿أَبَشَّرْتُمُونِي﴾[6] و﴿مِّنَ ٱلْمَثَانِي﴾[7]، وفي النحـــــل ﴿يَوْمَ تَاتِي كُلُّ نَفْسٍ﴾[8]، وفي سُـــــبحان ﴿وَقُل لِّعِبَادِي﴾[9]، وفي الكهف ﴿فَإِنِ إتَّبَعْتَنِي﴾[10] و﴿فَلاَ تَسْئَلَنِّيَ﴾[11]، وفي مريم ﴿وَأَوْصَنِي﴾[12] و﴿فَاتَّبِعْنِيَ أَهْدِكَ﴾[13]، وفي طـه ﴿أَنِ إِسْرِ بِعِبَادِي﴾[14] و﴿فَاتَّبِعُونِي﴾[15]، وفي النـــور ﴿وَالزَّانِي﴾[16] و﴿أَمْناً يَعْبُدُونَنِي﴾[17]، وفي القــــصص ﴿أَنْ يَّهْدِيَنِي سَوَآءَ ٱلسَّبِيلِ﴾[18] و﴿أَن تَقْتُلَنِي كَمَا قَتَلْتَ﴾[19]، وفي يـــس ﴿وَأَنُ ٱعْبُدُونِيّ﴾[20]، وفي ص ﴿أُوْلِي

---

(1) هود: الآية 54.

(2) يوسف: الآية 65.

(3) يوسف: الآية 108.

(4) إبراهيم: الآية 38.

(5) إبراهيم: الآية 38.

(6) الحجر: الآية 54.

(7) الحجر: الآية 87.

(8) النحل: الآية 111.

(9) الإسراء: الآية 53.

(10) الكهف: الآية 69.

(11) الكهف: الآية 69.

(12) مريم: الآية 30.

(13) مريم: الآية 43.

(14) طه: الآية 76.

(15) طه: الآية 89.

(16) النور: الآية 2.

(17) النور: الآية 53.

(18) القصص: الآية 21.

(19) القصص: الآية 18.

(20) يس: الآية 60.

﴿لَا يَـٰدِي﴾[1]، وفي / الزمـــر ﴿أَفَمَنْ يَتَّقِي﴾[2] و﴿لَوَ انَّ اللَّهَ هَدَيٰنِي﴾[3]، وفي الدخان ﴿فَاسْرِ بِعِبَادِي﴾[4]، وفي الرحمن ﴿فَيُوخَذُ بِالنَّوَاصِي﴾[5]، وفي الصف ﴿لِمَ تُوذُونَنِي﴾[6] و﴿بِرَسُولٍ يَاتِي﴾[7]، وفي المنافقين ﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي﴾[8]، وفي الفجر ﴿فِي عِبَادِي﴾[9]. [24/ب]

فهذه الياءات يوقف على جميعها بالياء؛ لأنها ثابتة في الخط.

---

(1) ص: الآية 44.
(2) الزمر: الآية 23.
(3) الزمر: الآية 54.
(4) الدخان: الآية 22.
(5) الرحمن: الآية 40. ومن قوله: «وفي الدخان» إلى هنا ساقط في «ح».
(6) الصف: الآية 5.
(7) الصف: الآية 6.
(8) المنافقون: الآية 10.
(9) الفجر: الآية 32.

فصل

وكذلك[1] كل ياء سقطت من اللفظ، من أجل ساكن بعدها في كلمة أخرى، وهي ثابتة في الرسم، يوقف عليها أيضا بالياء، نحو قوله: ﴿يُوتِي اِ۬لْحِكْمَةَ [2] [مَنْ يَّشَآءُ]﴾[3] و﴿وَمَا تُغْنِي اِ۬لْآيَٰتُ﴾[4] و﴿أُوفِي اِ۬لْكَيْلَ﴾[5] و﴿نَاتِي اِ۬لْأَرْضَ﴾[6] و﴿إِلَّآ ءَاتِي اِ۬لرَّحْمَٰنِ [عَبْداً]﴾[7]و﴿[كَذَٰلِكَ] نُنجِي اِ۬لْمُومِنِينَ﴾[8] في الأنبياء[9]و﴿لَا نَبْتَغِي اِ۬لْجَٰهِلِينَ﴾[10] و﴿بِهَٰدِي اِ۬لْعُمْيِ [عَن ضَلَٰلَتِهِمْ]﴾ في النمل[11]و﴿أَيْدِي اِ۬لنَّاسِ﴾[12] و﴿لَا يَهْدِي اِ۬لْقَوْمَ﴾[13] و﴿يُلْقِي اِ۬لرُّوحَ﴾[14] وما أشبه ذلك مما أصله الياء[15].

---

(1) ليست في ح.

(2) كلمة «الحكمة» ساقطة في ح.

(3) البقرة: الآية 267.

(4) يونس: الآية 101. وفي النسختين «فما» وهو خطأ.

(5) يوسف: الآية 59.

(6) الرعد: الآية 41.

(7) مريم: الآية 94.

(8) الأنبياء: الآية 87.

(9) عبارة «في الأنبياء» ليست في ح.

(10) القصص: الآية 55.

(11) النمل: الآية 83.

(12) الروم: الآية 40.

(13) البقرة: الآية 257.

(14) غافر: الآية 14.

(15) ينظر اللآلئ الفريدة (1/ 505)، والمختصر البارع (ص119)، والمنتوري على الدرر (2/ 711)، والنشر (2/ 143).

إلا ما سقطت فيه الياء[1] في اللفظ والخط، وجملتها خمس عشرة ياء[2]: / [25/أ] أولاهن[3] في النساء ﴿وَسَوْفَ يُوتِ أَللَّهُ﴾[4]، وفي المائدة ﴿وَاخْشَوْنِ أَلْيَوْمَ﴾[5]، وفي يونس ﴿نُنَجِّ أَلْمُومِنِينَ﴾[6]، وفي طه ﴿بِالْوَادِ أَلْمُقَدَّسِ﴾[7]، وفي الحج ﴿لَهَادِ أَلذِينَ﴾[8]، وفي النمل ﴿عَلَىٰ وَادِ أَلنَّمْلِ﴾[9]، وفي القصص ﴿أَلْوَادِ أَلاَيْمَنِ﴾[10]، وفي الروم ﴿بِهَٰدِ أَلْعُمْيِ﴾[11]، وفي يس ﴿اِنْ يُّرِدْنِ أَلرَّحْمَٰنُ﴾[12]، وفي الصافات ﴿صَالِ أَلْجَحِيمِ﴾[13]، وفي الزمر ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ ﴿١٦﴾ أَلذِينَ[14]﴾[15]، وفي ق[16] ﴿يَوْمَ يُنَادِ أَلْمُنَادِ﴾[17]، وفي القمر[18] ﴿فَمَا تُغْنِ أَلنُّذُرُ﴾[19]، وفي الرحمن

---

(1) الكلمتان ساقطتان في ح.

(2) كذا في النسختين: «خمس عشرة ياء»، والصواب «ستة عشر ياء» كما يظهر بالعد وكما هو في شرح المنتوري على الدرر نقلا عن التلخيص للداني (2/ 711 ـ 712)، وفي المختصر البارع (ص 120).

(3) في ح «أولها».

(4) النساء: الآية 145.

(5) المائدة: الآية 4.

(6) يونس: الآية 103.

(7) طه: الآية 11.

(8) الحج: الآية 52.

(9) النمل: الآية 18.

(10) القصص: الآية 30. وفي ح ﴿في الواد الايمن﴾ بزيادة «في» وهو خطأ.

(11) الروم: الآية 52.

(12) يس: الآية 23.

(13) الصافات: الآية 163.

(14) ساقطة في ح.

(15) الزمر: الآية 16-17.

(16) في ح «قاف».

(17) ق: الآية 41.

(18) في ح «القمان» وهو خطأ.

(19) القمر: الآية 5. وكتبت في ح «تغني» وهو خطأ لمخالفته خط المصحف، والمؤلف إنما جاء به شاهدا لما سقطت فيه الياء لفظا وخطا.

﴿ٱلْجَوَارِ ٱلْمُنشَـَٔاتُ﴾[1]، وفي والنازعات ﴿بِالْوَادِ ٱلْمُقَدَّسِ﴾[2]، وفي كورت ﴿ٱلْجَوَارِ ٱلْكُنَّسِ﴾[3].

فهذه الياءات ساقطة في اللفظ والخط، والوقف على جميعها بغير ياء[4]. وبالله التوفيق.

---

(1) الرحمن: الآية 24.
(2) النازعات: الآية 16.
(3) التكوير: الآية 16.
(4) ينظر الإقناع (1/ 522)، والقصد النافع (ص316)، والمختصر البارع (ص120 ـ 121)، والمنتوري على الدرر (2/ 711 ـ 713)، والنشر (2/ 138).



باب
ذِكر الألف



وكل ألف سقطت من[1] اللفظ لساكن لقيها فإنها تثبت في الوقف[2]، وذلك نحو / [25/ب] [قوله]: ﴿وَقَالَا ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى فَضَّلَنَا[3]﴾[4] و﴿وَقِيلَ ٱدْخُلَا ٱلنَّارَ مَعَ ٱلدَّاخِلِينَ[5]﴾[6] و﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾[7] وما أشبه ذلك مما هو مرسوم في الخط بالألف[8].

وكذلك يثبتها في الوقف في قوله: ﴿أَنَا﴾[9] في جميع القرآن، ويحذفها من اللفظ إذا كان بعدها همزة مكسورة، أو لم يكن[10] بعدها همزة، وذلك نحو ﴿وَمَآ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ﴾[11] و﴿أَنَا وَمَنِ ٱتَّبَعَنِى﴾[12] و﴿أَنَا ٱللَّهُ﴾[13] و﴿أَنَا رَبُّكُمُ﴾[14]. ويثبت

---

(1) في ح «في».

(2) الفجر الساطع (4/ 27 ـ 28).

(3) «الذي فضلنا» ليست في ح.

(4) النمل: الآية 15.

(5) «مع الداخلين» ليست في ح.

(6) التحريم: الآية 10.

(7) البقرة: الآية 20.

(8) فتخرج بذلك كلمة ﴿أيه﴾ المرسومة بغير ألف في ثلاثة مواضع، هي: ﴿أيه المومنون﴾ في النور: الآية 31، و﴿أيه الساحر﴾ في الزخرف: الآية 49، و﴿أيه الثقلان﴾ في الرحمن: الآية 31، فإنه يوقف عليها بغير ألف اتباعا للرسم؛ لأنها رسمت بغير ألف. ينظر التيسير (ص 61)، واللآلىء الفريدة (1/ 508) والقصد النافع (ص 316)، والمختصر البارع (ص 123)، والنشر (2/ 141 ـ 142).

(9) في ح «في قوله: ﴿إنا لفي ضلال﴾ في جميع القرآن»، وهو خطأ.

(10) ساقطة في ح.

(11) الأحقاف: الآية 8.

(12) يوسف: الآية 108.

(13) طه: الآية 14.

(14) النازعات: الآية 24.

الألف إذا كان بعدها همزة مفتوحة أو مضمومة في الحالين، نحو قوله: ﴿وَأَنَا أَوَّلُ الْمُومِنِينَ﴾[1] و﴿وَأَنَا أَعْلَمُ﴾[2] و﴿أَنَا أُحْيِ وَأُمِيتُ﴾[3] وما كان مثله[4].

وكذلك يحذفها في قوله: ﴿لَّكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾[5] في الوصل، ويثبتها في الوقف[6]؛ إذ كان أصله «لكن أنا»، فحذفت الهمزة استخفافا، وأدغمت النون الأولى في الثانية[7].

---

(1) الأعراف: الآية 143.

(2) الممتحنة: الآية 1.

(3) البقرة: الآية 257.

(4) ينظر التذكرة لابن غلبون (2/ 337 ـ 338)، والتبصرة (ص 162)، والكشف (1/ 306)، والتيسير (ص82)، وجامع البيان (ص426 ـ 427)، واللآلئ الفريدة (1/ 507)، والقصد النافع (ص341 ـ 343)، والنشر (2/ 231).

(5) الكهف: الآية 37.

(6) ينظر التبصرة (ص 249)، والتيسير (ص 143)، مختصر البارع (ص 124 -125)، والنشر (2/ 311). قال ابن شريح في الكافي (ص 148):«لا ينبغي أن يتعمد الوقف عليه لأنه غير تام ولا كاف».

(7) ذهب أبو علي الفارسي والفراء وابن جني إلى أن الهمزة من «أنا» حذفت على غير قياس استخفافا لكثرة الدور والاستعمال، فاجتمعت نونان: الأولى منها ساكنة والثانية متحركة، فأدغمت الأولى في الثانية. وذهب الزجاج إلى أن حركة الهمزة نقلت إلى النون الساكنة قبلها، فاجتمعت نونان في موضع واحد من غير فاصل بينهما، فكرهوا اجتماع مثلين في موضع واحد، فسكنوا النون الأولى ثم أدغموها في الثانية. فاتفقا على أن أصل الكلمة «لكنا هو»، واختلفا كيف صارت «لكنا» هل بالحذف على غير قياس أو بالنقل؟. تنظر الحجة للفارسي (5/ 145)، ومعاني القرآن للفراء(2/ 144)، ومعاني القرآن للزجاج (3/ 286 ـ 288)، والخصائص لابن جني (3/ 92)، والمحتسب له(2/ 29)، وإعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه (1/ 393)، والتحصيل للمهدوي ورقة 9 (مخطوط الخزانة العامة)، وشرح الهداية له (2/ 395).



باب

الواو[1]

(1) كلمة «الواو» ساقطة في ح.



/ وكل واو سقطت من[1] اللفظ لساكن لقيها، سواء كانت لاما من الفعل أو علامة للجمع، فإنه كان يقف عليها بردها ساكنة، وذلك نحو قوله: ﴿يَمْحُوا۟ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ﴾[2] و﴿مَا تَتْلُوا۟ ٱلشَّيَٰطِينُ﴾[3] و﴿يَرْجُوا۟ ٱللَّهَ﴾[4]، هذه لام الفعل. والتي للجمع نحو ﴿أَسَٰٓـُٔوا۟ ٱلسُّوٓأَىٰٓ [أَن كَذَّبُوا۟]﴾[5] و﴿إِنَّا كَاشِفُوا۟ ٱلْعَذَابِ﴾[6] ﴿وَقُل لِّعِبَادِى يَقُولُوا۟ ٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾[7] ﴿وَامْتَٰزُوا۟ ٱلْيَوْمَ﴾[8] وشبهه[9]. إلا في أربعة مواضع مما الواو فيه لام الفعل، فإنه وقف عليها بغير واو اتباعا لرسمها[10]، وذلك [في] قوله في سبحان: ﴿وَيَدْعُ ٱلْإِنسَٰنُ﴾[11]، وفي الشورى ﴿وَيَمْحُ ٱللَّهُ [26/أ]

---

(1) في ح «في».
(2) الرعد: الآية 40.
(3) البقرة: الآية 101.
(4) الأحزاب: الآية 21.
(5) الروم: الآية 9.
(6) الدخان: الآية 14.
(7) الإسراء: الآية 53.
(8) يس: الآية 58.
(9) ينظر اللآلئ الفريدة للفاسي (1/ 506)، والمختصر البارع (ص 125).
(10) جمعها الإمام الخراز في باب الواوات المحذوفة اكتفاء بضم ما قبلها من مورد الظمآن (ص 25)، وأضاف إليها موضعا خامسا اختلف فيه، وهو قوله تعالى ﴿وصالح المومنين﴾ فقال:

وهاك واوا سقطت في الرسم	في أحرف للاكتفا بالضم
ويدعُ الانسان ويوم يدعُ	في سورة القمر مع سندعُ
ويمحُ في حم مع وصالح	الحذف في الخمسة عنهم واضح

وجزم ابن الجزري في هذا الخامس بأنه لا حذف فيه لأنه مفرد. ينظر المقنع (ص35)، وهجاء مصاحف الأمصار للمهدوي (ص184)، والعقيلة: باب حذف الواو وزيادتها (ص 20)، واللآلئ الفريدة (1/ 507)، والمختصر البارع (ص125 ـ 126)، والنشر (2/ 141)، والرسالة العدوية في الياءات الإضافية لإبراهيم العدوي (ص187).
(11) الإسراء: 11.

ٱلْبَـٰطِلَ﴾[1]، وفي القمر ﴿[يَوْمَ] يَدْعُ ٱلدَّاعِ﴾[2]، وفي العلق ﴿سَنَدْعُ ٱلزَّبَانِيَةَ﴾[3].
والقياس في العربية أن تكون مرسومة بالواو؛ إذ هي أفعال مستقبلة مرفوعة، ورفعها بإثبات الواو ساكنة[4]/ . [26/ب]

(1) الشورى: 22.
(2) القمر: 6.
(3) العلق: 19.
(4) ينظر الخصائص لابن جني (3/ 134).

الوقف على ﴿ تَرَآءَا ٱلْجَمْعَانِ ﴾[1]

اعلم أن الأصل في قوله: ﴿تَرَآءَا﴾ على وزن تفاعل مثل: «تضارب الرجلان»، فتحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا، فالتقت باللام من ﴿ٱلْجَمْعَانِ﴾ وهي ساكنة، فاجتمع ساكنان، فحذفت الألف التي بعد الهمزة[2] لالتقاء الساكنين[3].

فإن وقفت على ﴿تَرَآءَا﴾ دون ﴿ٱلْجَمْعَانِ﴾، وقفت بهمزة بين ألفين: الأولى ممدودة[4] في تقدير ألفين لِلُقِيِّها الهمزة، والثانية ممكنة[5] وهي بين اللفظين[6]؛ لأنها منقلبة من ياء. ولا خلاف في فتح الراء؛ لأن الألف التي بعدها ألف بناءِ «تفاعل»[7].

---

(1) الشعراء: الآية 61.

(2) عبارة «التي بعد الهمزة» ساقطة في ح.

(3) أو تكون الألف الثانية حذفت لتوالي المثلين؛ لأن الهمزة لخفائها وبُعد مخرجها واستغنائها عن الصورة ليست بفاصل قوي، فكأن الألفين قد اجتمعتا متواليتين، فحذفت إحداهما اختصارا كراهة للجمع بينهما، من حيث لم يجمع بين صورتين متفقتين في الرسم. وكانت الثانية منهما أولى بالحذف لوقوعها في الطرف الذي هو موضع التغيير بالحذف وغيره، ولسقوطها من اللفظ في حال الوصل؛ لسكونها وسكون أول ما توصل به، وهو اللام من ﴿الجمعان﴾، ولكون الأولى داخلة لمعنى لا بد من تأديته، وهو بناء «تفاعل»، فوجب أن تكون هي المرسومة دون الأخرى؛ إذ برسمها وثباتها يتأدى معناها الذي جاءت لأجله، وبحذفها وسقوطها يختل.
ويحتمل أن تكون الألف المحذوفة هي الألف الأولى التي من بناء «تفاعل»، واختاره أبو عمرو الداني. ينظر التذكرة لابن غلبون (1/ 223)، وشرح الهداية للمهدوي (1/ 67)، والمقنع (ص24، 139)، والمحكم في نقط المصاحف (ص 157)، والموضح (ص710)، والتنزيل (4/ 926 ـ 927)، وأصول الضبط لأبي داود (ص149 ـ 152) (مرقون).

(4) تصحفت في ح إلى «محذوفة».

(5) أي ممدودة مدا متوسطا على المختار لورش، كما تقدم في باب المد.

(6) يعني ممالة إمالة صغرى لورش لأن ألفها منقلبة عن ياء.

(7) اتفق جميع القراء على فتح الراء من ﴿تَرَآءَا﴾ وصلا ووقفا، إلا حمزة وحده فإنه أمالها وصلا ووقفا لإمالة الهمزة بعدها. ينظر الاستكمال لأبي الطيب بن غلبون (ص535)، والتذكرة لأبي الحسن بن غلبون (1/ 223)، والتبصرة (ص135 ـ 136)، وشرح الهداية للمهدوي (1/ 67)، وجامع البيان (ص650)، والموضح (ص710 ـ 714).



باب
ياء الإضافة



كان يفتح ياء الإضافة إذا كان بعدها همزة مفتوحة في جميع القرآن، نحو ﴿إِنِّيَ أَعْلَمُ﴾[1] و﴿لِيَ أَبِيَ أَوْ [يَحْكُمَ ٱللَّهُ لِيَّ]﴾[2] و﴿بِرَبِّيَ أَحَدًا﴾[3] وما كان مثله[4].

[27/أ] إلا في أربعة مواضع فإنه سكن / الياء فيها: في البقرة ﴿فَاذْكُرُونِيٓ أَذْكُرْكُمْ﴾[5]، وفي الأعراف ﴿أَرِنِيٓ أَنظُرِ إِلَيْكَ﴾[6]، وفي غافر ﴿ذَرُونِيٓ أَقْتُلْ﴾[7]، و﴿ٱدْعُونِيٓ أَسْتَجِبْ﴾[8].

وكذلك إذا اتصلت بفعل مجزوم فلا خلاف في إسكانها، نحو ﴿وَلَا تَفْتِنِّيٓ أَلَا﴾[9] و﴿تَرْحَمْنِيٓ أَكُن﴾[10]. حاشا موضعين في النمل والأحقاف: ﴿أَوْزِعْنِيَ أَنْ أَشْكُرَ﴾[11] فإنه فتحها فيهما[12].

---

(1) البقرة: الآية 29.
(2) يوسف: الآية 80.
(3) الكهف: الآية 37.
(4) التبصرة (ص 163)، والتيسير (ص63)، والمختصر البارع (ص 104)، والنشر (2/ 164).
(5) البقرة: الآية 151.
(6) الأعراف: الآية 143. وفي ح خرم هنا ذهب بخمس كلمات.
(7) غافر: الآية 26.
(8) غافر: الآية 60.
(9) التوبة: الآية 49.
(10) هود: الآية 47. وفي ح خرم بمقدار أربع كلمات.
(11) النمل: الآية 19، والأحقاف: الآية 14.
(12) ينظر السبعة (ص 153)، وفتح الوصيد (2/ 581)، والمختصر البارع (ص 104ـ 105). قال أبو وكيل في التحفة (2/ 259) (مرقون):

فما أتى قبيل همز القطع	منفتحا فافتح جميع الوضع
إلا ﴿ذروني﴾ قل ﴿وترحمني أكن﴾	و﴿أرني أنظر﴾ و﴿تفتني﴾ السكون
ثم ﴿اذكروني﴾﴿فاتبعني﴾ سكنا	كذاك يا ﴿ادعوني﴾ لكلٍّ معلنا
وياءُ ﴿أوزعني﴾ لورش فتحا	معا وقالونُ سكونٌ منحا

فأما إذا[1] كان بعدها همزة مكسورة فإنه فتحها في جميع القرآن، حاشا خمسة مواضع فإنه سكنها فيها: في يوسف ﴿مِمَّا يَدْعُونَنِيٓ إِلَيْهِ﴾[2]، وفي غافر ﴿تَدْعُونَنِيٓ إِلَى ٱلنَّارِ﴾[3] و﴿[أَنَّمَا] تَدْعُونَنِيٓ إِلَيْهِ﴾[4]، وفي الأحقاف ﴿ذُرِّيَّتِيٓ إِنِّي [تُبْتُ]﴾[5]، وفي المنافقين ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ [قَرِيبٍ]﴾[6].

وكذلك إذا اتصلت بفعل مجزوم وبعدها همزة مكسورة سكنها بلا خلاف[7].

[27/ب] وأما / إذا كان بعدها همزة مضمومة، فإنه يسكنها في موضعين: في البقرة في قوله: ﴿بِعَهْدِيٓ أُوفِ﴾[8]، وفي[9] الكهف ﴿ءَاتُونِيٓ أُفْرِغْ﴾[10]، ويفتحها [بعد] في جميع القرآن[11].

---

(1) في ح «إن».
(2) يوسف: الآية 33.
(3) غافر: الآية 41.
(4) غافر: الآية 43. وفي ح تقديم وتأخير بين المثالين.
(5) الأحقاف: الآية 14.
(6) المنافقون: الآية 10.
(7) أجمع القراء على إسكان الياء التي بعدها همزة مكسورة في تسعة مواضع، هي هذه الخمسة التي ذكر المؤلف هنا، مضافا إليها أربع ياءات اتصلت بأفعال مجزومة وهي ﴿أنظرني إلى﴾ في الأعراف: الآية 14، و﴿فأنظرني إلى﴾ في الحجر: الآية 36 وصاد: الآية 79، و﴿يصدقني إني﴾ في القصص: الآية 34. قال الشاطبي في الحرز (ص 33):

............................وكلهم — يصدقني انظرني وأخرتني إلى
وذريتي يدعونني وخطابه — ....

ينظر التيسير (ص65)، وفتح الوصيد (2/ 565 ـ 566)، والمختصر البارع (ص105ـ 106)، وتحفة المنافع (2/ 260) (مرقون)، والنشر (2/ 169).
(8) البقرة: الآية 39.
(9) ساقطة في ح.
(10) الكهف: الآية 92.
(11) التيسير (ص66)، وفتح الوصيد (2/ 567)، والمختصر البارع (ص106ـ107)، وتحفة المنافع (2/ 261) (مرقون)، والنشر (2/ 169).

وأما إذا كان بعدها ألف ولام نحو ﴿رَبِّىَ ٱللَّهُ﴾[1] و﴿لِّعِبَادِىَ ٱلذِينَ﴾[2]، فإنه يفتحها بلا خلاف[3].

وأما إذا كان بعدها[4]ألف الوصل مفردة دون لام، فإنه يسكن منها ثلاثة مواضع: في الأعراف ﴿إِنِّى إصْطَفَيْتُكَ﴾[5]، وفي طه ﴿أَخِى اشْدُدْ﴾[6]، وفي الفرقان ﴿يَـٰلَيْتَنِى إِتَّخَذتُّ﴾[7] لا غير، ويفتحها بعد معها في سائر المواضع[8].

وأما إذا لم يكن بعدها همزة ولا ألف وصل[9]، فإنه فتح منها أحد عشر موضعا: في البقرة ﴿أَن طَهِّرَا بَيْتِىَ﴾[10]﴿وَلْيُومِنُواْ بِىَ﴾[11]، وفي آل عمران ﴿وَجْهِىَ لِلهِ﴾[12]، وكذلك في الأنعام ﴿وَجْهِىَ لِلذِى[13]﴾[14]و[فيها] ﴿وَمَمَاتِىَ لِلهِ[15]﴾[16]، وفي طه

(1) غافر: الآية 28.
(2) إبراهيم: الآية 33. وكتبت في «أ» بغير لام الجر.
(3) التيسير (ص67)، والإقناع (1/ 541)، والقصد النافع (ص325)، وتحفة المنافع (2/ 261)(مرقون)، والمختصر البارع (ص107)، والنشر (2/ 170 ـ 171).
(4) من قوله: «ألف ولام» إلى هنا ساقط في ح.
(5) الأعراف: الآية 144.
(6) طه: الآيتان 29 ـ 30.
(7) الفرقان: الآية 27.
(8) التيسير (ص67)، والقصد النافع (ص325)، والمختصر البارع (ص107)، وفتح الوصيد (2/ 581)، وتحفة المنافع (2/ 261) (مرقون).
(9) ساقطة في ح.
(10) البقرة: الآية 124.
(11) البقرة: الآية 185.
(12) آل عمران: الآية 20.
(13) تحرفت في ح إلى «لله».
(14) الأنعام: الآية 80.
(15) ليست في ح.
(16) الأنعام: الآية 164.

[28/أ] / ﴿وَلِيَ فِيهَا مَـَٔارِبُ﴾[1]، وفي الحج ﴿وَطَهِّرْ بَيْتِيَ لِلطَّآئِفِينَ[2]﴾[3]، وفي الشعراء ﴿وَمَن مَّعِيَ [مِنَ ٱلْمُومِنِينَ]﴾[4]، وفي يس ﴿وَمَا لِيَ لَآ أَعْبُدُ[5]﴾[6]، وفي الدخان ﴿وَإِن لَّمْ تُومِنُواْ لِيَ﴾[7]، وفي الكافرين ﴿وَلِيَ دِينِ﴾[8] لا غير، وسكنها بعد في سائر القرآن[9].

وأما إذا كان قبلها ألف نحو ﴿هُدَايَ﴾[10] و﴿يَٰبُشْرَيٰ﴾[11] فإنه فتح جميعها بلا خلاف[12]. حاشا قوله: ﴿مَحْيَايْ﴾[13]، فإنه روى عن نافع إسكانها، واختار هو الفتح، وهو أقيس في العربية، والإسكان أشهر في الرواية[14].

---

(1) طه: الآية 17.
(2) كلمة «للطائفين» ليست في ح.
(3) الحج: الآية 24.
(4) الشعراء: الآية 118.
(5) كلمة «أعبد» ليست في ح.
(6) يس: الآية 21.
(7) الدخان: الآية 20.
(8) الكافرون: الآية 6.
(9) التيسير (ص 68)، والإقناع (1/ 543)، واللآلئ الفريدة (1/ 560)، والقصد النافع (ص325)، والمختصر البارع (ص 108 ـ 109)، وتحفة المنافع (2/ 262) (مرقون).
(10) البقرة: الآية 37.
(11) يوسف: الآية 19. وكتبت في النسختين بغير حرف النداء، وهو خطأ.
(12) وهو إجماع من القراء باستثناء ما يروى عن نافع في ﴿محياي﴾. قال الداني في الأرجوزة المنبهة (ص260):

وإن يك الساكن قبل الياء	فالفتح فيها مذهب القراء
وقد أتى إسكانها عن نافع	في موضع لست له بدافع

ينظر القصد النافع (ص 325 ـ 326)، وتحفة المنافع (2/ 262) (مرقون)، والنشر (2/ 162).
(13) الأنعام: الآية 164.
(14) الإسكان في ﴿محيايْ﴾ هو رواية ورش عن شيخه نافع، لكنه كان يختار الفتح. قال أبو عمرو في التيسير (ص108 ـ 109): «﴿محياي﴾ سكنها نافع بخلاف عن ورش، والذي أقرأني به ابن خاقان عن أصحابه عنه بالإسكان، وبه آخذ»، ثم ساق روايتين عن ورش، وقال: «فدل هذا من قول ورش على أنه كان =

= يروي عن نافع الإسكان، ويختار من عند نفسه الفتح». وإلى ذلك أشار ابن بري في الدرر (ص37) بقوله:

ويـاء محيـاي وورش اصطفى   في هـذه الفتح والاسكان روى

والمشهور عن ورش رواية المأخوذ له به أداء الإسكان، قال الشاطبي في الحرز (ص 54): «﴿ومحياي﴾ والإسكان صح تحملا». وضعف الإمام أبو شامة رواية الإسكان، وتعقبه على ذلك الإمامان الجعبري وابن الجزري. ينظر جامع البيان (ص 508 ـ 510)، والتيسير (ص 108 ـ 109)، ومفردة ورش ضمن المفردات السبع للداني (ص 56)، وفتح الوصيد (1/ 555)، والإقناع لابن الباذش (1/ 564 ـ 565)، والقصيدة الحصرية (ص136)، وإبراز المعاني لأبي شامة (2/ 249 ـ 250)، وكنز المعاني للجعبري (شرح باب ياءات الإضافة) ورقة 127 (مخطوط خ ح رقم 503)، والقصد النافع (ص323)، والمختصر البارع (ص 109)، وشرح الدرر للمنتوري (2/ 735ـ 745) والنشر (2/ 172، 176 ـ 179).





بـاب
فـرش الحـروف



كان يضم ميم الجميع[1] ويصلها بواو إذا كان بعدها همزة في جميع القرآن، نحو ﴿عَلَيْهِمُۥٓ ءَأَنذَرْتَهُمُۥٓ أَمْ لَمْ﴾[2] وشبهه، وكان يضمها من غير صلة لالتقاء الساكنين، نحو ﴿عَلَيْهِمُ ٱلذِّلَّةُ﴾[3] و﴿بِهِمُ ٱلْأَسْبَٰبُ﴾[4]، ويقف عليها ساكنة[5]، ولا روم ولا إشمام / فيها على مذهبه[6]. [28/ب]

وكان يصل هاء الكناية عن[7] الواحد المذكر إذا انضم ما قبلها أو انفتح بواو، نحو ﴿أَمْرُهُۥٓ﴾[8] و﴿تَأْوِيلَهُۥٓ﴾[9] و﴿يَرَهُۥٓ﴾[10] و﴿أَنشَرَهُۥ﴾[11] وما أشبهه، ويصلها بياء إذا انكسر ما قبلها لا غير، نحو ﴿بِهِۦٓ﴾ و﴿بِمُزَحْزِحِهِۦ﴾[12] وما أشبهه.

---

(1) في ح «الجمع».

(2) البقرة: الآية 5.

(3) البقرة: الآية 60.

(4) البقرة: الآية 165.

(5) التذكرة (1/ 86)، والتبصرة (ص56)، والتيسر (ص19)، والقصد النافع (ص98 ـ 105).

(6) تقدم في باب الروم والإشمام الإشارة إلى أن الإمام أبا محمد مكي بن أبي طالب أجاز الروم والإشمام في ميم الجمع لمن وصلها، قياسا على جواز ذلك في هاء الضمير، وأن الحافظ ابن الجزري تعقبه ووصف مذهبه بالشذوذ. وإلى المذهبين أشار ابن بري في باب القول في ميم الجميع من الدرر (ص17) بقوله:

وكلهم يقف بالإسكان ... وفي الإشارة لهم قولان

وتركها أظهر في القياس ... وهو الذي ارتضاه جل الناس

ينظر التبصرة (ص107 ـ 108)، والقصد النافع (ص103)، والنشر (2/ 122).

(7) في ح «على» وهو خطأ.

(8) البقرة: الآية 274.

(9) آل عمران: الآية 7.

(10) البلد: الآية 7.

(11) عبس: الآية 22.

(12) البقرة: الآية 95.

واستثنى من المضمومة[1] قوله: ﴿يَرْضَهُ لَكُمْ﴾[2]، فلم يصلها فيه بواو، واختلس[3] ضمتها[4].

فإن اتصلت بساكن حذف صلتها، نحو ﴿فِي ذُرِّيَّتِهِ النُّبُوٓءَةَ﴾[5] و﴿تَحْمِلُهُ الْمَلَٰٓئِكَةُ﴾[6] وشبهه. فإذا وقف على جميعها وقف بالسكون[7]. وقد قدمنا ما يجوز فيه الروم والإشمام في بابه[8].

وكان لا يهمز الهمزة الساكنة والمتحركة إذا كانت فاء من الفعل، وصورتُها في الخط واو أو ألف، فالواو نحو ﴿يُومِنُونَ﴾[9] و﴿يُوفَكُونَ﴾[10] و﴿الْمُوتَفِكَٰتِ﴾[11]

---

(1) في ح «الضمة».

(2) الزمر: الآية 8.

(3) معنى الاختلاس هنا كسر الهاء من غير صلة، ويعبر عنه بالقصر. قال الجعبري:«وتسمية القصر اختلاسا مجاز». ينظر كنز المعاني (1/ 326)، والفجر الساطع (2/ 29).

(4) وعلة استثناء ورش لهذا الموضع على خلاف أصله في باب ﴿يؤده﴾، أن هاء الضمير فيه مضمومة، والضم أثقل من الكسر الذي في باب ﴿يؤده﴾، فلم تحتج بذلك إلى تكثير بالصلة بخلاف الكسر، وأيضا لكون الهاء في ﴿يرضه﴾ مسبوقة في الأصل بساكن هو الألف المحذوف للجزم. يقول أبو وكيل في تحفة المنافع (2/ 39):

ونافع بقصر ﴿يرضه﴾ عرف	لثقل ضم الها وردِّ ما حُذف
فهاؤه حصينة بالضم لم	تحتج إلى تقويةٍ معْ أن ثم
مسكنا قُدِّر قبل الهاء	فقصرها من علتين جاءِ

ينظر السبعة (ص560)، والتذكرة (2/ 647)، والكشف (2/ 236ـ 237)، والتيسير (ص189)، والكافي (ص193)، والقصد النافع (ص 112)، والمنتوري على الدرر(1/ 160 ـ 162).

(5) العنكبوت: الآية 26.

(6) البقرة: الآية 246.

(7) التذكرة (1/ 133)، والتيسير (ص 30)، وجامع البيان (ص185)، والأرجوزة المنبهة (ص 262)، والقصيدة الحصرية (ص98)، وفتح الوصيد (2/ 258)، وتحفة المنافع (2/ 37)، والنشر (1/ 304).

(8) ينظر ما تقدم في باب ذكر الروم والإشمام. وينظر النشر (2/ 124).

(9) البقرة: الآية 2.

(10) المائدة: الآية 77.

(11) التوبة: الآية 71.

و﴿يُولُونَ﴾[1] و﴿يُوتِي﴾[2] وما أشبه ذلك[3]، والألف نحو / ﴿يَاتِيَ﴾[4] [29/أ]
و﴿يَاخُذُ﴾[5] و﴿يَاكُلُ﴾[6] و﴿يَالَمُونَ كَمَا تَالَمُونَ﴾[7] وشبه[8] هذه الساكنة.
والمتحركة نحو ﴿يُؤَخِّرَ﴾[9] ﴿يُؤَلِّفُ﴾[10] و﴿مُّؤَجَّلًا﴾[11] وشبهه[12].

فإن تحركت بالفتح وكانت صورتها[13] ألفاً، وتحرك ما قبلها بالفتح، حققها، وذلك نحو [قوله]: ﴿فَأَخَذَهُ اللَّهُ﴾[14] و﴿فأَتيٰهم الله﴾[15] و﴿فَأَذَّنَ﴾[16] وشبهه[17].

فإن انضم ما قبلها وانفتحت هي أبدلها واوا، وذلك نحو ﴿لَا تُوَاخِذْنَا﴾[18] و﴿مُّوَجَّلًا﴾ وشبهه[19].

---

(1) البقرة: الآية 224.
(2) البقرة: الآية 245.
(3) في ح «أشبهه».
(4) البقرة: الآية 108.
(5) التوبة: الآية 104.
(6) يونس: الآية 24، وهي ساقطة في ح.
(7) النساء: الآية 103.
(8) في ح «وما أشبه».
(9) المنافقون: الآية 11.
(10) النور: الآية 42.
(11) آل عمران: الآية 145.
(12) التبصرة (ص80)، وجامع البيان (ص230 ـ 233)، والتيسير (ص34 ـ 35)، والقصد النافع (ص188)، والمختصر البارع (ص 55)، والمنتوري على الدرر (1/ 331)، والفجر الساطع (2/ 433).
(13) في ح «سورتها».
(14) النازعات: الآية 25.
(15) الحشر: الآية 2.
(16) الأعراف: الآية 43. وفي ح «فئات».
(17) ينظر التبصرة (ص 80)، وجامع البيان (ص 233).
(18) البقرة: الآية 285.
(19) القصد النافع (ص191ـ 193)، والمختصر البارع (ص56)، والمنتوري على الدرر (1/ 339)، والفجر الساطع (2/ 443).

واستثنى من الساكنة حرفين: ﴿أَلَّتِي تُئْوِيهِ﴾[1] و﴿تُئْوِيٓ إِلَيْكَ﴾[2]، ومما صورتها ألف قوله[3]: ﴿أَلْمَأْوِيٰ﴾[4] و﴿مَأْوِيكُمُ﴾[5] وسائر باب الإيواء حيث وقع[6].

واستثنى من المتحركة أيضا حرفين: في البقرة ﴿وَلَا يَـُٔودُهُۥ حِفْظُهُمَا﴾[7]، وفي مريم [قوله]: ﴿تَؤُزُّهُمُۥ أَزّٗاۖ﴾[8]، فهمز جميع ذلك[9].

[29/ب] وكذلك [كان] يهمز الهمزة الساكنة والمتحركة / [10] في الأسماء والأفعال إذا كانت عينا أو لاماً من الفعل[11]، فالعين منه نحو ﴿أَلضَّأْنِ﴾[12] و ﴿شَأْنِ﴾[13] و﴿أَلرُّءْيَا﴾[14]

---

(1) المعارج: الآية 13.

(2) الأحزاب: الآية 51.

(3) في ح «نحو».

(4) السجدة: الآية 19.

(5) العنكبوت: الآية 24.

(6) وذلك تجنبا للثقل؛ إذ بالإبدال يجتمع واوان: الأولى ساكنة مبدلة من الهمزة، والثانية متحركة، واجتماعهما لا شك أثقل من الهمزة، فرجع إلى التحقيق لأنه أخف. قال ابن بري في الدرر (ص 25):

وحقق «الإيوا» لما تدريه ... من ثقل البدل في ﴿تئويه﴾

ينظر التبصرة (ص 80)، والكشف (1/ 81 ـ 82)، وشرح الهداية للمهدوي (1/ 55)، وجامع البيان (ص 232)، والتيسير (ص 34 ـ 35)، والقصد النافع (ص 190 ـ 191).

(7) البقرة: الآية 254.

(8) مريم: الآية 84.

(9) التبصرة (ص 80)، وجامع البيان (ص 231)، والتيسير (ص 35)، والإقناع (1/ 387)، والمختصر البارع (ص 62).

(10) من هنا في نسخة ح ورقة 6/ «أ»، السطر 5 من أسفل بعد قوله: «الهمزة الساكنة والمتحركة» قفز بمقدار صفحة وثلاثة أسطر، وقول المؤلف بعده: «في الأسماء والأفعال..» الخ موجود في ورقة 4 / «أ» السطر 3 من أسفل. وقد قومت هذا الاضطراب اعتمادا على نسخة «أ».

(11) واستثنى من ذلك ألفاظا هي ﴿الذيب﴾ و﴿بير﴾ و﴿بيس﴾ وما كان من لفظه و﴿لئلا﴾ و﴿أرايت﴾ و﴿سال﴾ في أول المعارج. و﴿منساته﴾. ينظر التبصرة (ص 81)، وجامع البيان (ص 234 ـ 237)، والتيسير (ص 35)، والقصد النافع (ص193ـ 198)، والمختصر البارع (ص 57)، وتحفة المنافع (2/ 121 ـ 125).

(12) الأنعام: الآية 144.

(13) يونس: الآية 61. وورد في النسختين معرفا بـ«أل»، ولا وجود له كذلك في القرآن الكريم.

(14) الإسراء: الآية 60.

و﴿كَدَأْبِ﴾[1] و﴿ٱلرَّأْيِ﴾[2] وما أشبهه من الساكنة. ومن المتحركة نحو ﴿رُءُوسَهُمْ﴾[3] و﴿رَءُوفٌ﴾[4] و﴿بِسُؤَالِ﴾[5] و﴿ٱلْأَفْـِٔدَةَ﴾[6] وما أشبه ذلك[7].
واللام منه[8]نحو ﴿فَٱدَّٰرَٰٔتُمْ﴾[9] و﴿ٱطْمَأْنَنتُمْ﴾[10] و﴿أَخْطَأْنَا﴾[11] و﴿شِئْتُمْ﴾[12] و﴿جِئْنَا﴾[13] وما أشبهه من الساكنة. والمتحركة نحو ﴿يَكْلَؤُكُم﴾[14] و﴿يَذْرَؤُكُمْ﴾[15] و﴿نَّقْرَؤُهُۥ﴾[16] و﴿قُرِئَ﴾[17] و﴿إِنَّ شَانِئَكَ﴾[18] و﴿إِنَّ نَاشِئَةَ ٱلَّيْلِ﴾[19] و﴿بِٱلْخَاطِئَةِ﴾[20] و﴿مُتَّكِـِٔينَ﴾[21] وما أشبهه[22].

---

(1) آل عمران: الآية 11.
(2) هود: الآية 27.
(3) الإسراء: الآية 51.
(4) البقرة: الآية 206.
(5) ص: الآية 23.
(6) النحل: الآية 78.
(7) «وما أشبه ذلك» ساقطة في ح.
(8) ساقطة في ح.
(9) البقرة: الآية 71.
(10) النساء: الآية 102.
(11) البقرة: الآية 285.
(12) البقرة: الآية 57.
(13) النساء: الآية 41.
(14) الأنبياء: الآية 42.
(15) الشورى: الآية 9.
(16) الإسراء: الآية 93.
(17) الأعراف: الآية 204.
(18) الكوثر: الآية 3، وسقطت كلمة «إن» في ح.
(19) المزمل: الآية 5، وكلمة «الليل» ليست في ح.
(20) الحاقة: الآية 9. وسقط حرف الجر من اللفظ في النسختين.
(21) الكهف: الآية 31.
(22) في ح: «وما أشبه ذلك».

وهمز ﴿ٱلنَّبِيِّـِٔينَ﴾[1] و﴿ٱلۡأَنۢبِيَآءَ﴾[2] و﴿ٱلنُّبُوٓءَةَ﴾[3] وما كان من لفظه[4].

وضم الهاء من ﴿هُوَ﴾ وكسرها[5] من ﴿هِيَ﴾ في جميع القرآن[6]، ولم يراع ما قبلها على الأصل[7].

[30/أ] ﴿هُزُؤًا﴾[8] و﴿كُفُؤًا﴾[9] بضم الزاي والفاء والهمز فيهما[10] / .

وكذلك يضم كاف ﴿نُّكُرًا﴾[11] وراء ﴿عُرُبًا﴾[12] في جميع القرآن[13].

و﴿بِيسَ﴾ وما كان من لفظه من الفعل[14] وغيره[15]، بغير[16] همز[17].

---

(1) البقرة: الآية 60.
(2) آل عمران: الآية 112.
(3) آل عمران: الآية 78.
(4) التبصرة (ص150)، وجامع البيان (ص398)، والتيسير (ص73)، والكافي (ص79).
(5) في ح «وكسر الهاء».
(6) الكافي (ص77 ـ 78)، والقصد النافع (ص335 ـ 337)، والمختصر البارع (ص149).
(7) البقرة: الآية 66. وفي ح «نحو هزؤا..» الخ وهو خطأ.
(8) البقرة: الآية 66. وفي ح «نحو هزؤا..» الخ وهو خطأ.
(9) الإخلاص: الآية 4.
(10) التبصرة (ص150)، وجامع البيان (ص399)، والتيسير (ص74)، والكافي (ص79)، والمختصر البارع (ص 62).
(11) الكهف: الآية 74. وفي «أ» «نكرٍ» وهو خطأ.
(12) الواقعة: الآية 37.
(13) التبصرة (ص250 و 343)، والتيسير (ص144 و207)، وجامع البيان (ص605 و 739)، والكافي (ص149 و 213).
(14) في ح «والفعل»، وهو خطأ.
(15) نحو **﴿بيسما اشتروا﴾** (البقرة: 89)، **﴿ولبيس ما شروا﴾** (البقرة: 101)، **﴿وبيس المصير﴾** (البقرة:125)، و**﴿عذاب بيس﴾** (الأعراف: 165).
(16) في ح «من غير».
(17) التبصرة (ص81)، والتيسير (ص35)، والقصد النافع (ص193 ـ 198)، وتحفة المنافع (2/ 122).

وكذلك ﴿ الصَّٰبِـِٔينَ﴾[1] و﴿ الصَّٰبِـُٔونَ﴾[2] بغير همز[3].

﴿لِئَلَّا﴾ بياء مفتوحة بدلا من الهمزة حيث وقع[4].[5]

﴿ٱلْبُيُوتَ﴾[6] وما كان من لفظه وعلى وزنه، من الجميع[7] الذي عين[8] الفعل فيه ياء، نحو ﴿ٱلْعُيُونِ﴾[9] و«الجُيوب»[10] و«الشُّيوخ»[11] و﴿ٱلْغُيُوبِ﴾[12]، يضم أوائل هذه الأسماء حيث وقعت[13].

﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾[14] و﴿نِعِمَّا يَعِظُكُم [بِهِۦٓ]﴾[15] بكسر النون والعين[16].

---

(1) البقرة: الآية 71.

(2) المائدة: الآية 69.

(3) التبصرة (ص 150)، وجامع البيان (ص 399)، والتيسير (ص 74)، والكافي (ص 79).

(4) في ثلاثة مواضع في القرآن الكريم: البقرة: الآية 149 والنساء: الآية 164 والحديد: الآية 129.

(5) قال ابن الجزري في النشر: «واختص الأزرق عن ورش بإبدال الهمزة ياء في ﴿ليلا﴾ في البقرة والنساء والحديد». وإنما فعل ذلك في هذا الحرف ليوافق خط المصحف، فإن أصل الكلمة «لأن لا»، فأدغمت النون في «لا»، ورسمت ﴿لئلا﴾ على مراد الوصل والتخفيف. شرح الهداية للمهدوي (1/ 185)، والتبصرة (ص 156)، والتيسير (ص35)، وكتاب التعريف في اختلاف الرواة عن نافع (ص 53)، ومفردة نافع ضمن المفردات السبع (ص 34)، والقصد النافع (ص343 ـ 346)، والنشر (1/ 397).

(6) البقرة: الآية 188.

(7) في ح «الجمع».

(8) تصحفت في ح «إلى «غير».

(9) يس: الآية 33.

(10) ورد في القرآن بلفظ ﴿جيوبهن﴾ في النور: الآية 31.

(11) ورد في القرآن بلفظ ﴿شيوخا﴾ في غافر: الآية 67.

(12) المائدة : الآية 111.

(13) السبعة (ص178ــ 179)، والتبصرة (ص 159)، وجامع البيان (ص416)، والكافي (ص85)، والقصد النافع (ص 337)، والنشر (2/ 226).

(14) البقرة: الآية 270.

(15) النساء: الآية 58.

(16) التذكرة (2/ 341 ـ 342)، والتيسير (ص 84)، والإقناع (1/ 487)، والمختصر البارع (ص 149)، والمنتوري على الدرر (2/ 769).

﴿شَنَـَانُ قَوْمٍ﴾[1] بتحريك النون[2].

﴿أرايتكُم﴾[3] و﴿أرايتَ﴾[4] بتسهيل الهمزة الثانية بين بين، أو إبدالها ألفا، وإسكان الياء[5]. ويجوز مد الألف التي[6] قبل الياء وقصرها[7]، وكذلك ما كان من لفظه وكان في أوله[8] همزة.

[30/ب] ﴿إِنَّكُمْ لَتَاتُونَ﴾ في الأعراف[9] على الخبر بهمزة / واحدة مكسورة[10]، وكذلك فيها ﴿إِنَّ لَنَا لَأَجْراً﴾[11] على الخبر أيضا بهمزة واحدة[12]. وقرأ في

(1) المائدة: الآية 3.

(2) التبصرة (ص 186)، وجامع البيان (ص481)، والتيسير (ص98).

(3) الأنعام: الآية 41.

(4) الكهف: الآية 62.

(5) لورش في ﴿أرايت﴾ وجهان: التسهيل بين بين، والإبدال ألفا. فالتسهيل مذهب الجمهور، وهو أقوى من حيث الرواية والقياس، ورجحه أبو عمرو واقتصر عليه في التيسير، والإبدال مذهب بعض المصريين. لكن في حالة الوقف عليه بالسكون يتعين فيه وجه واحد وهو التسهيل بين بين، فرارا من اجتماع ثلاث سواكن، وهو غير موجود في كلام العرب، نص عليه الحافظ ابن الجزري في النشر. ينظر السبعة (ص 257)، والتبصرة (ص 192)، وجامع البيان (ص 489 ـ 490)، والتيسير (ص 102)، والإقناع (2/ 639)، والقصد النافع (ص349 ـ 350)، والمنتوري على الدرر (2/ 818 ـ 821)، والنشر (1/ 397 ـ 398، 408). وإلى الوجهين أشار ابن بري في الدرر (ص41) بقوله:

و﴿أرأيت﴾ و﴿هأنتم﴾ سهلا عنه وبعضهم لورش أبدلا

(6) في ح «الذي».

(7) المنصوص عليه عند أبي عمرو عمن قرأ من مشيخة المصريين لورش بالإبدال في ﴿أرايت﴾ هو الإشباع لا غير. قال أبو عمرو في إيجاز البيان كما نقله عنه المنتوري: «فطولوا مدها جدا لسكونها وسكون ما بعدها». المنتوري على الدرر (2/ 819).

(8) في ح «وكان فيها».

(9) الأعراف: الآية 80.

(10) التذكرة (ص 154)، والتبصرة (ص 73ـ 74)، والكشف (1/ 468)، والتيسير (ص111)، والإقناع (1/ 371)، والنشر (1/ 371 ـ 372).

(11) الأعراف: الآية 112.

(12) التذكرة (ص 154)، والكشف (1/ 472)، والتيسير (ص 112)، والإقناع (1/ 371 ـ 372).

الشعراء ﴿أَيِنَّ لَنَا لَأَجْراً﴾[1] على الاستفهام[2] بهمزة مفتوحة بعدها همزة مسهلة بين الهمزة والياء[3].

﴿أَوَ آمِنَ أَهْلُ الْقُرَىٰ﴾[4] ينقل حركة همزة ﴿آمِنَ﴾ إلى الواو الساكنة[5].

وقرأ في والصافات والواقعة ﴿أَوَ ءَابَآؤُنَا﴾[6] بفتح الواو وتحقيق الهمزة بعدها[7].

﴿مَعَايِشَ﴾[8] بغير همز؛ لأن الياء أصلية، ووزنها «مفاعل»، فالياء فيه عين الفعل[9]، وهمز ﴿الْمَدَآئِنِ﴾[10] و﴿حَدَآئِقَ﴾[11] وما كان مثله مما الياء فيه زائدة[12]؛ إذ وزن «مدائن» [و«حدائق»]: «فعائل».

---

(1) الشعراء: الآية 40.

(2) من قوله: «على الخبر» إلى هنا ساقط في ح.

(3) الكافي (ص 45)، والإقناع (1/ 371)، والنشر (1/ 371 ـ 372).

(4) الأعراف: الآية 97.

(5) السبعة (ص286ـ 287)، والتبصرة: (204)، والكشف (1/ 468) والتيسير (ص 111)، والنشر (2/ 270).

(6) الصافات: الآية 17 والواقعة: الآية 51.

(7) الكشف (2/ 223 ـ 224)، والتعريف (ص 107)، والقصد النافع (ص 346 ـ 347).

(8) الأعراف: الآية 9.

(9) واحدها «معِيشة»، وهي في قول الأخفش وكثير من النحويين «مفعلة»، وقرئت في الشاذ « معائش» بالهمز، وهي قراءة الأعرج ورواها خارجة بن مصعب عن نافع. قال النحاس: والهمز لحن لا يجوز، لأن الواحدة «معِيشة» أصلها «معْيَشة»، فزيدت الألف في الجمع، وهي ساكنة والياء ساكنة، فلا بد من تحريك إذ لا سبيل إلى الحذف، والألف لا تحرك فحركت الياء بما كان يجب لها في الواحد. وقيل: لم يجز الهمز في ﴿معايش﴾ لأن المعيشة «مفعَلة»، فالياء أصلية، وإنما تهمز إذا كانت الياء زائدة، مثل «مدينة ومدائن»، و«صحيفة وصحائف» و«كريمة وكرائم» وشبهه. وصحح أبو حيان قراءة الهمز لغة ورواية، ورد دعوى من خطأها. ينظر معاني القرآن للفراء (1/ 373 ـ 374)، ومختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه (ص 43)، وتفسير القرطبي (7/ 167)، والبحر المحيط لأبي حيان (4/ 271 ـ 272)، والتبيان في إعراب القرآن للعكبري (1/ 269).

(10) الشعراء: الآية 35، ووردت في النسختين منكرة، ولا وجود لها في القرآن بالتنكير.

(11) النمل: الآية 62.

(12) السبعة (ص278)، والمختصر البارع (ص61 ـ 62).

﴿يُضَاهُونَ﴾[1] بغير همز[2].

﴿إِنَّمَا ٱلنَّسِيُّ﴾[3] بتشديد الياء من غير همز[4].

﴿قُرُبَةٌ﴾[5] بضم الراء[6].

﴿أَمَّن لَّا يَهَدِّيٓ﴾[7]، وكـذلك في النساء ﴿لَا تَعَدُّواْ﴾[8]، وفي يس ﴿يَخَصِّمُونَ﴾[9]، بفتح الهاء من ﴿يَهَدِّيٓ﴾ والعين / من ﴿لَا تَعَدُّواْ﴾ والخاء من ﴿يَخَصِّمُونَ﴾ وتشديد ما بعدهن[10]. [31/أ]

﴿بَادِيَ﴾[11] في هود بغير همز[12]، وفي يوسف ﴿ٱلذِّيبُ﴾[13] بغير همز في الثلاثة، وكذلك ﴿وَبِيرٍ﴾[14] في الحج[15].

---

(1) التوبة: الآية 30.

(2) السبعة (ص314)، والتيسير (ص118)، والكافي (ص122)، وفتح الوصيد (3/ 960 ـ 961).

(3) التوبة: الآية 37.

(4) جامع البيان (ص536)، والتعريف (ص 90)، والقصيدة الحصرية (ص139)، والإقناع (1/ 404)، والقصد النافع (ص198 ـ 200).

(5) التوبة: الآية 100.

(6) انفرد بذلك ورش ضمن القراء العشرة. التيسير (ص119)، والحصرية (ص 139)، والمختصر البارع (ص150)، والتيسير (2/ 216).

(7) يونس: الآية 35.

(8) النساء: الآية 153.

(9) يس: الآية 48.

(10) التعريف (ص84، 91، 107)، والتيسير (ص98، 122، 184)، والحصرية (ص137ـ 138)، والإقناع (1/ 487 ـ 490)، والمختصر البارع (ص 149 ـ 150)، والمنتوري على الدرر (2/ 765 ـ 769).

(11) هود: الآية 27.

(12) همزها أبو عمرو البصري وحده من العشرة. التبصرة (ص222)، والتيسير (ص 124)، والكافي (ص128)، والإقناع (2/ 664)، والنشر (1/ 407).

(13) يوسف: الآيات 13، 14، 17.

(14) الحج: الآية 43.

(15) التبصرة (ص81)، والتيسير (ص35)، والقصد النافع (ص193 ـ 198)، وتحفة المنافع (2/ 122)، والنشر (1/ 391).

الاستفهامان إذا اجتمعا[1] نحو ﴿أءذا متنا وكنا ترابا وعظاما إنا[2]﴾[3]، قرأ في الأول بالاستفهام بهمزة مفتوحة بعدها ياء مختلسة الكسرة، وفي الثاني بالخبر بهمزة مكسورة لا غير. وقرأ في النمل ﴿إذا كنا ترابا وءاباؤنا أينا لمخرجون﴾[4]، وفي العنكبوت ﴿إنكم لتاتون الفاحشة ما سبقكم بها من احد من العالمين ۝ أينكم لتاتون الرجال﴾[5] فجعل الأول[6] في هذين الموضعين خبرا بهمزة واحدة، والثاني استفهاما بهمزة محققة وأخرى مسهلة بين الهمزة والياء؛ اتباعا منه لخط المصحف[7].

﴿لأهب﴾ في مريم[8] بياء / مفتوحة بعد اللام[9]. [31/ب]

و﴿رءيا﴾[10] بهمزة ساكنة بعد الراء[11].

---

(1) في ح «اجتمعتا»، والمثبت أصح.

(2) ساقطة في ح.

(3) الصافات: الآية 16.

(4) النمل: الآية 69.

(5) العنكبوت: الآية 27 ـ 28، وكلمة «الرجال» ساقطة في ح.

(6) في «أ» «الأولى»، وهو خطأ.

(7) قال ابن بري في الدرر (ص 24):

فصل والاستفهام إن تكررا ... فصير الثاني منه خبرا

واعكسه في النمل وفوق الروم ... لكتبه بالياء في المرسوم

ينظر السبعة (ص 357)، والإقناع (1/ 374 ـ 376)، والمختصر البارع (ص 53 ـ 54)، والقصد النافع (ص184 ـ 187)، والنشر (1/ 372 ـ 374).

(8) مريم: الآية 18.

(9) التبصرة (ص 256)، والتيسير (ص 148)، وجامع البيان (ص 616)، والمختصر البارع (ص 57)، والقصد النافع (ص 343 ـ 344).

(10) مريم: الآية 74.

(11) جامع البيان (ص618)، والتيسير (ص 149)، والمختصر البارع (ص57ـ 58)، والنشر (1/ 394).

﴿ثُمَّ لِيَقْضُواْ تَفَثَهُمْ﴾[1] و﴿ثُمَّ لِيَقْطَعْ﴾[2] وفي العنكبوت ﴿وَلِيَتَمَتَّعُواْ﴾[3] بكسر اللام في الثلاثة، وسكّنَها بعد ذلك في جميع القرآن، إذا كان[4] قبلها حرف عطف لا غير[5].

﴿أْلِئِ﴾ في الثلاثة[6]، بياء مكسورة مختلسة الكسرة من غير همز، ويقف بياء ساكنة ومدة مطولة لأجل سكونها[7]، ويجوز في الوصل تطويل المد على مراد الهمزة، وقصرها لعدمها من اللفظ[8].

---

(1) الحج: الآية 27.

(2) الحج: الآية 15. وسقطت كلمة «ثم» في ح.

(3) العنكبوت: الآية 66.

(4) ساقطة في ح.

(5) التيسير (ص 156، 174)، والقصد النافع (ص346ـ 347)، والمختصر البارع (ص150)، والمنتوري على الدرر (2/ 786).

(6) وردت كلمة ﴿الـئ﴾ أربع مرات في القرآن الكريم: في الأحزاب: الآية 4 وفي المجادلة: الآية 2 وفي موضعين بسورة الطلاق: الآية 4.

(7) لورش في همزة ﴿الـئ﴾ وجهان في الوصل: تسهيلها بين بين واختاره أبو عمرو الداني، أو إبدالها ياء مختلسة الكسر واختاره مكي والمهدوي، والمشهور الأول. ويقف بالياء وجها واحدا. قال ابن غازي في تفصيل عقد الدرر (ضمن كتاب قراءة الإمام نافع عند المغاربة (4/ 82):

والوصل بالتسهيل أو بالياء ليوسف والعتقي في ﴿اللائي﴾
والأول المشهور والوقف بيا بلا خلاف عنهم قد رويا

التبصرة (ص297)، ووشرح الهداية (2/ 473)، والتيسير (ص177 -178)، والتعريف (ص106)، والإقناع (2/ 734)، والقصد النافع (ص345ـ 346)، والمختصر البارع (ص57)، والمنتوري على الدرر (2/ 781 ـ 785)، وتفصيل عقد الدرر ورقة (مخطوط خاص).

(8) التعريف (ص106)، والمنتوري على الدرر (2/ 783)، والنشر (1/ 408).

﴿لَكَـٰذِبُونَ ۝١٥٢ أَصْطَفَى﴾[1] و﴿مِّنَ ٱلۡأَشۡرَارِ ۝٦١ أَتَّخَذۡنَٰهُمۡ﴾[2] و﴿ٱلسَّاعَةُ أَدۡخِلُوٓاْ﴾[3] و﴿بِيَدَيَّۖ أَسۡتَكۡبَرۡتَ﴾[4] و﴿سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ أَسۡتَغۡفَرۡتَ﴾[5] بقطع الألف مفتوحة في الوصل والابتداء. وكذلك بقطعها في الكهف في قوله: ﴿قَالَ ءَاتُونِيٓ﴾[6] مفتوحة في الوصل والابتداء[7] أيضا. وقرأ / في مريم ﴿وَوَلَدًا ۝٧٨ اَطَّلَعَ ٱلۡغَيۡبَ﴾[8]، وفي الكهف ﴿رَدۡمًا ۝٩١ ـاتُونِي﴾[9]، وفي سبإ ﴿جَدِيدٍ ۝٧ اَفۡتَرَىٰ﴾[10] بفتح الهمزة في الابتداء، وإذا وصل الكلمتين ألقى حركة الهمزة[11] على الساكن قبلها، فيتحرك بالفتح على مذهبه[12] في ذلك. [32/أ]

﴿يَرۡضَهُ لَكُمۡ﴾[13] قرأه ورش ـ رحمه الله ـ بالاختلاس[14]، ولم يصل

---

(1) الصافات: الآيتان 152 ـ 153.
(2) ص: الآية 61 ـ 62.
(3) غافر: الآية 46.
(4) ص: الآية 74.
(5) المنافقون: الآية 6.
(6) الكهف: الآية 92.
(7) من قوله: «وكذلك بقطعها» إلى هنا ساقطة في ح.
(8) مريم: الآيتان 78 ـ 79. وسقطت من المثال واو العطف في ح.
(9) الكهف: الآيتان 91 ـ 92.
(10) سبأ: الآيتان 7 ـ 8.
(11) في ح «الهمز».
(12) غير واضحة في ح.
(13) الزمر: الآية 8.
(14) تقدم للمؤلف ذكر مذهب ورش في هذا الحرف في أول هذا الباب، وأعاده لينبه على أنه جرى على خلافه في لفظ ﴿يره﴾، وتقدم التنبيه على أن إطلاق الاختلاس في هذا الحرف مجاز، وأن المراد به ضم الهاء من غير صلة. ينظر السبعة (ص560)، والتذكرة (2/ 647)، والتيسير (ص189)، والكافي (ص193)، والقصد النافع (ص112)، وكنز المعاني (1/ 326)، والمنتوري على الدرر (1/ 160ـ 162)، وتحفة المنافع (2/ 39).

الهاء بواو مراعاة للألف المحذوفة قبلها[1]، ولم يفعل ذلك في ﴿يَرَهُۥ﴾[2]؛ من أجل أنه قد حذف منه حرفان من آخره، وهما الألف المنقلبة من الياء والهمزة، فقوَّى[3] الهاء بالصلة فيه[4].

﴿عَاداً ألأُّولىٰ﴾[5] بإدغام التنوين في اللام المتحركة بحركة الهمزة اعتدادا بها[6]، ولم يأت بعدها بهمزة[7].

---

(1) وقيل: قصر هاء الضمير فيه لأنها مضمومة، والضم أثقل من الكسر الذي في باب ﴿يؤده﴾، فلم تحتج لذلك إلى تكثير بالصلة بخلاف الكسر. وإلى العلتين نبه أبو وكيل في تحفة المنافع (2/ 39) فقال:

ونافع بقصر ﴿يرضه﴾ عرف	لثقل ضم الها وردٍ ما حُذف
فهاؤه حصينة بالضم لم	تحتج إلى تقويةٍ معْ أن ثم
مسكنا قُدِّر قبل الهاء	فقصرها من علتين جاءِ

(2) البلد: الآية 7 والزلزلة: الآيتان 7 و8.

(3) في «أ» «فقرئ»، والمثبت ما في «ح» لأنه أنسب.

(4) وإنما فرق ورش بين هاء الضمير في ﴿يرضه﴾ وبينها في ﴿يره﴾ فقصر الأولى ووصل الثانية؛ لكثرة الإعلال في لفظ ﴿يره﴾، بفقده لعينه وهي الهمزة بالإعلال ثم فقده للامه وهي الألف المنقلبة عن الياء بالجزم، فلم يبق منه إلا فاؤه وهي الراء، فكانت الصلة في هائه نائبة مناب ما ذهب من الكلمة. يقول ابن بري في الدرر (ص 18):

ونافع بقصر ﴿يرضه﴾ قضى	لثقل الضم وللذي مضى
ولم يكن يره في هاء ﴿يره﴾	مع ضمها وجزمه إذ غيره
لفقد عينه ولامه فقد	ناب له الضم مناب ما فقد

ينظر الكشف (2/ 236 ـ 237)، والقصد النافع (ص 112 ـ 115)، والمختصر البارع (ص 40).

(5) النجم: الآية 49.

(6) نقل ورش الحركة فيه لأنه أراد أن يدغم التنوين في اللام لتخف الكلمة، فرأى اللام ساكنا، ولا يجوز الإدغام في حرف ساكن، فألقى الحركة على اللام، واعتد بها على لغة من قال «اَلحَمَر» و«اَلَرض»، ثم أدغم التنوين في اللام حين تحركت. ينظر الحجة للفارسي (6/ 237ـ 240)، وشرح الهداية (1/ 39)، والكشف (1/ 87 ـ 88)، والقصد النافع (ص 207).

(7) التيسير (ص 204)، وجامع البيان (ص 733)، والقصد النافع (ص 207)، والنشر (1/ 410).

﴿سَالَ سَآيِلٌ﴾[1] يبدل[2] من الهمزة ألفا[3]، وهو على غير قياس[4].

فهذه جملة في رواية[5] ورش، مختصرة ينتفع بها / المبتدئ وبالله التوفيق[6]. [32/ ب]

---

(1) المعارج: الآية 1.

(2) ساقطة في ح.

(3) السبعة (ص 650)، والتبصرة (ص 359)، والكشف (ص359)، والتيسير (ص214)، والنشر (2/ 390).

(4) إذ قياس تخفيف الهمزة هنا أن تسهل بين بين، وإبدالها ألفا مسموع عن العرب، وعليه جاءت قراءة نافع وأبي عمرو ﴿منساته﴾ بالألف. قال أبو عمرو في شرح الخاقانية (2/ 317) (مرقون):«وقد ورد حرفان نادران لا يقاس عليهما أُلْزِما البدلَ وهما ﴿سال سائل﴾ في أول المعارج و﴿منساته﴾ في سبإ، وذلك يحمل محمل المسموع الذي يوقف عنده لخروجه عن القياس».

وفي توجيه ﴿سال﴾ على قراءة البدل ثلاثة أوجه: إما أن تكون من السؤال لكن أبدل من الهمز ألف على اللغة المسموعة فيه عن العرب، وإما أن يكون من قولهم: «سلتُ أَسال» كـ«خفت أخاف» وهي لغة في السؤال حكاها سيبويه في الكتاب، وقيل: إنها لغة قريش، وعليه تكون الألف في «سال» بدلا من واو، وإما أن يكون من «السيل» من «سال يسيل» فيكون ﴿سائل﴾ اسم واد في جهنم على ما ذكر بعض أهل التفسير، وتكون الألف في «سال» على هذا بدلا من ياء. ينظر الكتاب (3/ 555)، وتفسير الطبري (23/ 600)، وشرح الهداية (2/ 537 ـ 538)، والكشف (2/ 334 ـ 335)، والكشاف للزمخشري (4/ 608)، وتفسير القرطبي (18/ 279 ـ 280).

(5) تحرفت في «أ» إلى « رواة»، وفي «ح» «روايات».

(6) بعد هذا في نسخة «أ»:«كملت الرواية بحمد الله وعونه وتأييده ونصره، وذلك في يوم الجمعة الثامن والعشرين من جمادى الآخرة سنة اثنين وثلاثين وثمإنمائة (832هـ)، فرحم الله كاتبها وقارئها، والحمد لله رب العالمين. وصلى الله على سيدنا ونبينا محمد وعلى آله وشرف وكرم». وتحته بيتان هما:

عن المرء لا تسل وسل عن قرينه ... فكل قرين بالمقارن مقتدي

إذا كنت في قوم فصاحب خيارهم ... ولا تصحب الأردى فتردى مع الردي

وإذ قد[1] أتينا على مذهب ورش في الأصول وفرش الحروف، على قدر ما يحتمله هذا الاختصار، فلنذكر الآن في آخره[2] ما خالفه فيه قالون[3]، وهذا حين أبدأ[4] بذكره إن شاء الله، وبالله التوفيق[5]، / [لا رب غيره، ولا معبود سواه]. [33/أ]

---

(1) في ح «وقد».
(2) ساقطة في ح.
(3) هو عيسى بن مينا بن وردان بن عيسى، الزرقي ويقال المري، مولى بني زهرة، أبو موسى الأصم الملقب بقالون، قارئ المدينة ونحويها. ربيب نافع بن عبد الرحمن المدني وأشهر من روى القراءة عنه. ولادته سنة 120هـ، ووفاته على الصحيح سنة 220هـ. له ترجمة في معجم الأدباء لياقوت (6/ 103ـ 104)، وطبقات القراء (1/ 174)، والسير (12/ 324)، والغاية (1/ 615).
(4) في ح «أبتدئ».
(5) تقدم للمؤلف التصريح في بداية الكتاب أنه اعتمد في رواية ورش طريق الأزرق، ولم يذكر الطريق التي اعتمدها فيه لقالون، ويظهر بالتتبع أنه اعتمد طريق أبي نشيط كما يظهر ذلك من ذكره له في باب الخلاف في ميم الجميع.

بسم الله الرحمن الرحيم
وصلى الله على محمد وآله[1] .

البسملة:

كان قالون يبسمل بين كل سورتين في جميع القرآن، إلا بين الأنفال وبراءة، فإنه لا خلاف في ترك البسملة بينهما[2] .

الميم التي للجميع:

كان قالون عن نافع - رحمهما الله - يسكن الميم التي للجميع من رواية أبي نشيط[3] عنه في جميع القرآن، إلا إذا كان بعدها ألف وصل، فإنه لا خلاف في ضمها. وذُكر أيضا عنه[4] أنه كان يخير بين إسكانها وضمها مع الهمزة وغيرها[5]، واختار ابن مجاهد[6] الإسكان[7] .

---

(1) هذه الجملة ساقطة في ح.

(2) التبصرة (ص51)، والتيسير (ص 17)، والإقناع (1/ 158)، والقصد النافع (ص81- 84)، والمختصر البارع (ص 35)، وتحفة المنافع (2/ 22)، والنشر (1/ 259).

(3) هو محمد بن هارون بن إبراهيم، أبو جعفر الربعي الحربي المروزي البغدادي، يعرف بأبي نشيط. مقرئ جليل ضابط، من أجل أصحاب قالون وعنه انتشرت روايته. توفي سنة 258. ترجمته في تاريخ بغداد (3/ 352)، والسير (12/ 324)، والغاية (2/ 272 ـ 273).

(4) ليست في ح.

(5) بالإسكان قرأ أبو عمرو على شيخه أبي الحسن بن غلبون من طريق ابن نشيط، وبالصلة قرأ على شيخه أبي الفتح من طريق الحلواني. ينظر التذكرة (1/ 85)، وجامع البيان (ص157 -158)، والتيسير (ص19)، والنشر (1/ 273 ـ 274).

(6) هو أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد العطشي التميمي، الإمام الحافظ الأستاذ أبو بكر بن مجاهد البغدادي شيخ الصنعة وأول من سبع السبعة، ولد سنة 245هـ ببغداد، أخذ القراءة عن جلة شيوخ عصره، وذاع صيته وازدحم عليه الطلبة من كل مكان حتى لا يعلم في شيوخ القراءات أكثر تلاميذ منه، أشهر كتبه كتاب «السبعة». توفي سنة 324 هـ. ترجمته في الفهرست (ص 47)، وتاريخ بغداد (5/ 144)، وطبقات القراء(1/ 333)، والسير (15/ 272)، والغاية(1/ 139).

(7) السبعة (ص108 ـ 109). وينظر مفردة نافع ضمن المفردات السبع (ص 29)، والتعريف (ص 44)، وجامع البيان (ص 158).

الهمز:

وكان يهمز كل همزة ساكنة أو متحركة في جميع القرآن[1]، سواء كانت[2] فاء من الفعل أو عينا أو لاما منه[3]، نحو ﴿يُؤْمِنُونَ﴾[4] و﴿يُؤْتُونَ﴾[5] و﴿يُؤْلُونَ﴾[6] و﴿يُؤْثِرُونَ﴾[7] و﴿يُؤْفَكُونَ﴾[8] [و﴿يُؤْذُونَ﴾[9]] و﴿يَأْتِيَ﴾[10] [و﴿يَأْبَى﴾[11]] و﴿يَأْكُلُ﴾[12] و﴿يَأْمُرُ﴾[13] وما / أشبهه من الهمزة الساكنة. ومن المتحركة نحو ﴿يُؤَاخِذُكُمْ﴾[14] و﴿الْمُؤَلَّفَةِ﴾[15] و﴿مُؤَجَّلًا﴾[16] و﴿مُؤَذِّنٌ﴾[17]. [33/ب]

---

(1) من هنا في نسخة ح ورقة 5/ «أ» السطر 1 بعد قوله: «في جميع القرآن» قفز بمقدار ورقة ونصف ورقة إلا خمسة أسطر، وقوله بعده: «سواء كانت فاء من الفعل..» الخ موجود في الورقة 6 / «أ» السطر 5 من أسفل. وهو اضطراب اعتمدت في تقويمه على نسخة الأصل «أ».

(2) ليست في ح.

(3) التيسير (ص 34 ـ 35)، والتعريف (ص 53)، والمختصر البارع (ص 57).

(4) البقرة: الآية 2.

(5) النساء: الآية 53، وليست في ح.

(6) البقرة: الآية 224.

(7) الحشر: الآية 9.

(8) المائدة: الآية 75.

(9) التوبة: الآية 61.

(10) البقرة: الآية 108.

(11) التوبة: الآية 32.

(12) يونس: الآية 24.

(13) الأعراف: الآية 28.

(14) البقرة: الآية 223.

(15) التوبة: الآية 60.

(16) آل عمران: الآية 145.

(17) الأعراف: الآية 44.

واتفق مع ورش على همز[1] كل ما همزه، وعلى ترك همز ﴿الصَّٰبِـِٔينَ﴾[2] و﴿يُضَٰهُـُٔونَ﴾[3] و﴿مَعَٰيِشَ﴾[4] و﴿بَادِيَ ٱلرَّأْيِ﴾[5]، أعني ﴿بَادِيَ﴾ وحده، واتفقا على همز ﴿ٱلرَّأْيِ﴾[6].

وهمز ﴿لِئَلَّا﴾ حيث وقع[7]. وهمز ﴿بِئْسَ﴾[8] و﴿بِئْسَمَا﴾[9] وما كان من لفظه إذا كان فعلا[10]، وترك همزه في قوله[11] في الأعراف: ﴿بِعَذَابِۭ بِيسِۭ﴾[12]؛ لأنه اسم[13].

---

(1) ساقطة في ح.

(2) البقرة: الآية 61، ومثلها ﴿الصابون﴾ بالرفع في المائدة: الآية 69. ينظر التبصرة (ص 150)، وجامع البيان (ص 399)، والتيسير (ص 74)، والكافي (ص 79)، والمختصر البارع (ص 58).

(3) التوبة: الآية 30. ينظر السبعة (ص 314)، والتيسير (ص118)، والكافي (ص 122)، وفتح الوصيد (3/ 960 ـ 961)، والمختصر البارع (ص 58).

(4) الأعراف: الآية 9. ينظر السبعة (ص278)، والمختصر البارع (ص 59).

(5) هود: الآية 27. ولم يهمزها من العشرة غير أبي عمرو البصري. ينظر التبصرة (ص 222)، والتيسير (ص 124)، والكافي (ص128)، والإقناع (2/ 664)، والنشر (1/ 407).

(6) التبصرة (ص81)، والمختصر البارع (ص 62).

(7) وهي في ثلاثة مواضع في القرآن الكريم: البقرة: الآية 149، والنساء: الآية 165، والحديد: الآية 129. ينظر التبصرة (ص 156)، والتيسير (ص 35)، وكتاب التعريف في اختلاف الرواة عن نافع (ص53)، ومفردة نافع ضمن المفردات السبع (ص 34)، والقصد النافع (ص 343 ـ 346)، والنشر (1/ 397).

(8) البقرة: الآية 125.

(9) البقرة: الآية 89.

(10) التبصرة (ص81)، والتيسير (ص 35)، والقصد النافع (ص193 -198)، والمختصر البارع (ص57)، وتحفة المنافع (2/ 122).

(11) «في قوله» ساقطة في ح.

(12) الأعراف: الآية 165.

(13) قال المهدوي في شرح الهداية (2/ 314): «وترك قالون همز هذا الموضع لما صار في حيز الأسماء، وكل ﴿بيس﴾ في القرآن فهو فعل إلا هذا الموضع، فجعل ترك همزه علامة تفرق بين الاسم والفعل». وقيل: أبدل قالون هذا الموضع خاصة لأنه صفة، والصفة ثقيلة، والبدل تخفيف، فلما ثقل بكونه صفة خفف بالبدل. وقيل: إنما أبدل هذا الموضع لأنه صفة والصفة فرع عن الموصوف، والبدل فرع عن التحقيق، فقوبل الفرع بالفرع بخلاف بقية المواضع فـ﴿بيس﴾ فيها فعل، وهو أصل فقوبل بالأصل وهو التحقيق. ينظر التبصرة (ص81)، والكشف (1/ 481)، والتيسير (ص114)، والقصد النافع (ص193 ـ 197)، والمختصر البارع (ص58).

وهمز ﴿ٱلنَّسِيٓءُ﴾[1] في التوبة[2]، وكذلك[3] ﴿ٱلذِّئْبُ﴾ في الثلاثة[4]، و﴿بِئْرٍ﴾[5] في الحج[6]. وقرأ ﴿لِأَهَبَ لَكِ﴾[7] في مريم بهمزة مفتوحة بعد اللام[8]، وفيه عنه خلاف[9]. وقرأ فيها[10] ﴿ورِيًّا﴾[11] بتشديد الياء من غير همز[12].

---

(1) التوبة: الآية 37.

(2) جامع البيان (ص536)، والتعريف (ص 90)، والتيسير (ص148)، والقصد النافع (ص198 ـ 200)، والمختصر البارع (ص57).

(3) في ح خرم ذهب بهذه الكلمات الثلاثة.

(4) يوسف: الآيات 13، 14، 17.

(5) الحج: الآية 43.

(6) التبصرة (ص 81)، والتيسير (ص 35)، والقصد النافع (ص193ـ 198)، وتحفة المنافع (2/ 122)، والنشر (1/ 391).

(7) مريم: الآية 18.

(8) التبصرة (ص 256)، والتيسير (ص148)، والقصد النافع (ص343 ـ 344)، والمختصر البارع (ص57).

(9) فروى عنه أبو نشيط وأبو إسحاق القاضي وأبو علي الشحام وأحمد بن صالح فيها الهمز بعد اللام، وروى عنه الحلواني وسالم بن هارون الياء كورش. ينظر جامع البيان (ص 616)، والتيسير (ص148)، ومفردة نافع ضمن المفردات السبع (ص 64)، والنشر (2/ 317).

(10) في ح «فيهما»، وهو خطأ.

(11) مريم: الآية 74.

(12) جامع البيان (ص 618)، والتيسير (ص 149)، والمختصر البارع (ص 57ـ58)، والنشر (1/ 394).



باب
الهمزتين



فأما الهمزتان(1) إذا اتفقتا بالفتح أو / اختلفتا(2) على أي حال كانتا إذا كانتا في كلمة واحدة(3)، نحو قوله: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾(4) و﴿أَئِنَّكُمْ﴾(5) و﴿أَؤُنَبِّئُكُم﴾(6)، فإنه كان يحقق الأولى، ويسهل الثانية منهما، ويدخل بين المحققة والمسهلة ألفا(7). [34/أ]

والتسهيل للثانية يكون بين الهمزة والحرف الذي منه حركتها(8)، إن كانت فتحة نحو ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ وبابه جعلها بين الهمزة(9) والألف، وإن كانت كسرة نحو ﴿أَئِنَّكُمْ﴾ و﴿أَئِفْكاً﴾(10) وما كان مثله، جعلها بين الهمزة والياء المختلسة الكسرة، وإن كانت ضمة نحو ﴿أَؤُنَبِّئُكُم﴾ و﴿أَؤُنزِلَ﴾(11) و﴿أَؤُلْقِيَ الذِّكْرُ(12)﴾(13) وشبهه،

(1) في ح «الهمزتين»، وهو لحن.

(2) في «أ» «واختلفتا»، وفي «ح» «واختلفا»، وصوابه ما أثبت.

(3) في ح «على أي حالة كانتا في كلمة واحدة».

(4) البقرة: الآية 5.

(5) الأنعام: الآية 20.

(6) آل عمران: الآية 15.

(7) التذكرة (1/ 152) والتيسير (ص31ـ 32)، والقصد النافع (ص160 - 161)، وتحفة المنافع (2/ 94).

(8) هذه هي حقيقة تسهيل الهمزة بين بين، قال الشاطبي في آخر باب الهمزتين من كلمتين من الحرز (ص18):

والابدال محض والمسهل بين ما ... هو الهمز والحرف الذي منه أُشكلا

وبه يظهر خطأ ما جرى به العمل عند كثير من المتأخرين من نطق التسهيل هاء خالصة، وأشهر من أجاز ذلك ونسبه لأبي عمرو أبو وكيل ميمون الفخار في التحفة (2/ 84)، وأبو زيد ابن القاضي في كتاب خصصه لهذه القضية سماه «قرة العين في معنى قولهم: تسهيل الهمزة بين بين»، ينظر منه (ص66ـ 80)، (مرقون بتحقيقي)، وفي كتاب الإيضاح لما ينبهم عن الورى في قراءة عالم أم القرى (ص62)، وينظر إبطال هذا المذهب في التحديد للداني (ص99)، وتنبيه الغافلين للسفاقصي (ص38)، وقراءة نافع عند المغاربة للدكتور عبد الهادي حميتو (5/ 175 ـ 205).

(9) من قوله: «والحرف الذي منه..» إلى هنا ساقط في ح.

(10) الصافات: الآية 86.

(11) ص: الآية 7.

(12) ساقطة في ح.

(13) القمر: الآية 25.

يجعلها بين الهمزة والواو المختلسة الضمة[1]. بخلاف عنه في ﴿أَ؀شْهِدُواْ﴾ في الزخرف[2]، أعني في المد[3]، وترك المد هو مذهب أبي الحسن[4].

---

(1) ساقطة في ح.

(2) الزخرف: الآية 18.

(3) يعني بالمد الإدخال، وهو الفصل بين المحققة والمسهلة بألف، وقد اختلف عن قالون من طريق أبي نشيط في الإدخال بين الهمزتين وعدمه في قوله تعالى في الزخرف: ﴿أ. شهدوا خلقهم﴾، فقرأه أبو عمرو الداني على أبي الفتح فارس بن أحمد بالإدخال كنظائره، وقرأه على أبي الحسن بن غلبون بترك المد كورش، وهو الذي في تذكرته، واختاره مكي في التبصرة وابن شريح في الكافي، ولم يذكر ابن مجاهد في السبعة غيره. وبه قرأ الحصري كما قال في الحصرية (ص 106):

ولم أقرَ إلا مثل ورش أؤشهدوا … لقالون شد الله لي بالتقى أزري

وحجة من أخذ فيه بالإدخال لقالون أنه أجراه على نظائره، وحجة من ترك الإدخال الجمع بين اللغتين، وخصصه بذلك دون نظائره مراعاة لقراءة من قرأ ﴿أشهدوا﴾ بهمزة واحدة على الخبر، وهم جميع السبعة إلا نافعا. والراجح من طريق التيسير والشاطبية الإدخال كسائر النظائر. قال أبو وكيل في التحفة (ص94) (مرقون):

قال أبو عمرو الرضيُّ الداني … القصر والإدخال جيدان

وبعضهم يرجح الإدخالا … حملا على الباب كما قد قالا

وعلة التخصيص جمع اللغتين … أو كونها من همزة لا همزتين

خالية من همز قطع رابع … للسبعة القراء غير نافع

ينظر السبعة لابن مجاهد (ص585)، والتذكرة لابن غلبون (2/ 666) والتبصرة لمكي (ص323ـ 324)، والتعريف للداني (ص57 ـ 58)، وجامع البيان (ص713)، ومفردة الإمام نافع ضمن المفردات السبع للداني (ص 37)، والتيسير (ص 159)، والكافي لابن شريح (ص119)، وفتح الوصيد للسخاوي (4/ 1233)، واللآلئ الفريدة للفاسي (3/ 359)، والقصد النافع (ص160 -161)، وشرح المنتوري على الدرر (1/ 268 ـ271)، والفجر الساطع (2/ 326)، والنشر لابن الجزري (1/ 376 ـ 377).

(4) يعني أبا الحسن طاهر بن غلبون. ينظر التذكرة له (2/ 666). وهو الإمام المقرئ طاهر بن الإمام المقرئ أبي الطيب عبد المنعم بن عبيد الله بن غلبون، أبو الحسن الحلبي ثم المصري المقرئ، أحد أعلام شيوخ الحافظ أبي عمرو الداني وصاحب كتاب التذكرة في القراءات السبع. توفي بمصر سنة 399هـ. ترجمته في طبقات القراء للذهبي (1/ 467 ـ 468)، وتذكرة الحفاظ له (3/ 1029)، وغاية النهاية (1/ 339)، والنشر (1/ 73).

وحقيقة النطق بهذه الأنواع الثلاثة أن تحقق / [1] الهمزة الأولى، وتمد على مقدار ألف، [34/ب] ثم تشير إلى الثانية بصدرك من غير تحقيق لها[2]. وصورة ذلك كما ترى ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ و﴿أَيِنَّكُمْ﴾ و﴿أَؤُنَبِّئُكُم﴾ و﴿أَيِذَا﴾ و﴿أَيِفْكًا﴾ و﴿أَءِنَّا﴾. ويجوز أن تطول المد مقدار ألفين وأن تقصره مقدار ألف[3]. والقصر أوجه، أعني في المختلفة الحركة لا غير[4].

---

(1) من هنا يبدأ سقَط في نسخة «أ» بمقدار ورقة من وجهين، والمثبت ما في نسخة «ح»، ورقة 6 / «ب» من السطر 8 إلى السطر 20.

(2) ينظر التحديد (ص 99).

(3) وذلك لأن الهمز الذي بعد ألف الإدخال مغير بالتسهيل، فيجوز فيه الوجهان المذكوران في قول الشاطبي في الحرز (ص 17):

وإن حرف مد قبل همز مغير ... يجز قصره والمد ما زال أعدلا

ورجح فيه أبو عمرو الإشباع مطلقا، وقال: «وإشباع المد عندي أقيس»، وحكاه المنتوري عن مكي وابن سفيان والمهدوي وابن شريح وغيرهم. قال أبو وكيل في التحفة (2/ 96):

فصل وهذا الفصل فيما قد ذكر ... من باب حرف المد قبل ما نبر

وجهان والمشهور فيه المد ... هذا هو المنصوص فيما حدوا

لكنه المد بذا الفصل ظهر ... إذ لم تر الهمز بتسهيل دثر

لأنه جاء به ليفصلا ... بين ثقيلين فثقله جلا

من طلب الإدخال لم يعتدَّ به ... وغير معتدٍّ له المد انتبه

ينظر التبصرة (ص65)، والكشف (1/ 59)، والكافي (ص41)، والقصد النافع (ص161 ـ 162)، والمنتوري على الدرر (1/ 184 ـ 185)، والفجر الساطع (2/ 331 ـ 340).

(4) ذكر هذا التفصيل عن أبي عمرو، فيشبع الألف المدخل بين المفتوحتين ويقصره بين المختلفتي الشكل، وذلك لأن في المفتوحتين مدا مقصورا قبل الإدخال فلو قصر المد فيها بعد الإدخال لوقع الإشكال وظن السامع بأن مد القصر فيها هو الذي كان قبل الإدخال، وهذا المحذور لا يوجد في مختلفتي الشكل لعدم وجود المد فيهما قبل الإدخال. قال أبو وكيل في تحفة المنافع (2/ 96):

وجا عن الداني في المفتوحتين ... تفضيل مد الفصل لا في الاخريين

لأن في المفتوح قبل الفصل ... مدا وليس في اختلاف الشكل

إن لم تزد في مدة الإدخال ... معْ شكل فتح طحتَ في إشكال =

واتفق مع ورش على قوله: ﴿أَيِمَّةَ﴾[1] أنه بهمزة مسهلة بين بين، وقيل فيها: إنها مبدلة ياء، من غير إدخال الألف قبلها[2]، وهو مذهب النحويين، أعني البدل[3]، والأول مذهب القراء، أعني بين الهمزة والياء[4].

وأما ﴿هَآنتُمْ﴾ حيث وقع[5]، فيجوز فيه أن يكون من هذا الباب على قراءته، وتكون الهاء مبدلة من همزة كرواية ورش، ثم تسهل الثانية كما يفعل في ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ وبابه، ثم أَدخلَ ألفا بين الهاء والهمزة المسهلة، اعتدادا بالهمزة في الأصل، ويجوز أن لا

= وظنَّ من يسمعُ مدَّ الإدخال ... بأنه الذْ كان قبل الانفصال
وليس قبل الفصل في المختلف ... مدٌّ به يشتبهُ الفصلُ اعرف

(1) التوبة: الآية 12.

(2) وذلك مراعاة لأصل الهمزة المكسورة، فإن أصلها السكون، وحركتها عارضة للنقل، فلم يفصلوا بين الهمزتين لذلك، وذلك أن لفظ «أئمة» على وزن «أفعلة»، وأصلها «أأْمِمة» ساكنة الهمزة الثانية، فاستثقلوا الجمع بين همزتين ومثلين في كلمة واحدة، فنقلوا حركة الميم الأولى إلى الهمزة الساكنة قبلها وأدغموا الميم في الميم التي بعدها فصارت «أإمة» ورسمت في جميع المصاحف بياء للزوم كسرتها. وقيل: إنما ترك الفصل لأن الثانية يلزمها البدل لاجتماع همزتين في كلمة. شرح الهداية (2/ 326)، والكشف(1/ 498 ـ 499)، والتبصرة (ص71)، والمنتوري على الدرر (1/ 277 ـ 278).

(3) شرح شافية ابن الحاجب للأستراباذي (3/ 59)، وشرح ابن عقيل (2/ 555)، واللسان (12/ 22)، والتبيان في إعراب القرآن للعكبري (2/ 12)، والمنتوري على الدرر (1/ 278 ـ 279).

(4) قال الشاطبي في الحرز (ص 16):

وأئمة بالخلف قد مد وحده ... وسهِّلْ سما وصفاً وفي النحو أُبدلا

واختار فيها مذهب النحويين جماعة من القراء، منهم المهدوي ومكي وابن شريح والحصري وابن الباذش وأبو عبد الله القيجاطي وسواهم، تنظر أسماؤهم في شرح المنتوري على الدرر (1/ 280 ـ 281). وينظر شرح الهداية (2/ 326)، والتبصرة (ص 214)، والكشف (1/ 498)، وجامع البيان (ص 533 ـ 534)، والكافي (ص 122)، والحصرية (ص 106)، والإقناع (1/ 378 ـ 381)، وتحفة المنافع (2/ 95)، والنشر (1/ 379).

(5) ورد في أربع مواضع في القرآن الكريم: موضعان في آل عمران: الآيتان 65 و119، والنساء: الآية108، ومحمد: الآية 39.

يجعله من هذا الباب، أعني من باب الهمزتين، وتكون الهاء للتنبيه[1]. فعلى هذا يجوز مده مقدار ألفين من طريق أبي الحسن[2] الذي يمد في الضربين جميعاً: المنفصل والمتصل[3]، فأما على رواية أبي الفتح[4]، فإنه يقصر فيه المد؛ إذ كانت الهاء للتنبيه من كلمتين، كالذي ذكرتُه في باب المد[5].

---

(1) ينظر جامع البيان (ص451 ـ 452)، وشرح الهداية للمهدوي (1/ 221 ـ 222)، وفتح الوصيد للسخاوي (3/ 784 ـ 787)، واللآلئ الفريدة للفاسي (2/ 226 ـ 231)، والمنتوري على الدرر (2/ 823 ـ 826)، والنشر (1/ 400 ـ 404). وإلى الاحتمالين أشار ابن بري مرجحا كونها مبدلة من همز الاستفهام ـ وبه ختم أرجوزته الدرر اللوامع (ص41) فقال:

والهاء يحتمل كونها فيه ... من همز الاستفهام أو للتنبيه
وهي له من همز الاستفهام ... أولى وههنا انقضى نظامي

(2) يعني أبا الحسن طاهر بن غلبون، وقد تقدمت ترجمته.
(3) يعني من طريق أبي نشيط. ينظر ذلك في التذكرة (1/ 148).
(4) هو فارس بن أحمد بن موسى بن عمران، أبو الفتح الحمصي المقرئ الضرير نزيل مصر، وهو أهم شيوخ أبي عمرو الداني من أهل المشرق في القراءات، قال عنه أبو عمرو: «لم ألق مثله في حفظه وضبطه». وبدأ به حين عدد مشيخته في الأرجوزة المنبهة في باب القول في الشيوخ: البيتان 22 ـ 23، (ص 78) فقال:

ممن أخذت عنهمُ ففارس ... وهو الضرير الحاذق الممارس
أضبط من لقيت للحروف ... وللصحيح السائر المعروف

وهو المذكور في باب التكبير من الشاطبية، ولد بحمص سنة 333هـ وتوفي بمصر سنة401هـ. ترجمته في طبقات القراء للذهبي (2/ 573)، وغاية النهاية لابن الجزري (2/ 5 ـ 6)، وله ترجمة وافية في كتاب «معجم شيوخ الحافظ أبي عمرو الداني» للدكتور عبد الهادي حميتو (ص 117 ـ 121).
(5) سيأتي حديثه عن المد المنفصل لقالون في باب المد.





بـاب
الهمزتين إذا كانتا من كلمتين



نحو ﴿جَآءَ أُمَّةً﴾[1] و﴿جَآ أَجَلُهُمْ﴾[2] و﴿شَآ أَنشَرَهُۥ﴾[3] وما أشبه ذلك[4].

فإن كانتا مفتوحتين[5] يسقط الأولى أصلا، ويحقق الثانية[6].

فإن كانتا مكسورتين سهل الأولى منهما، فجعلها بين[7] الهمزة والياء المختلسة الكسرة، وحقق الثانية منهما[8]، وذلك نحو قوله: ﴿هَـٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمْ﴾[9] / [10] و﴿مِنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا [11]﴾[12].

[35/ب]

وأما قوله: ﴿لِلنَّبِيٓءِ إِنْ أَرَادَ﴾[13] و﴿بُيُوتَ ٱلنَّبِيٓءِ إِلَّآ﴾[14]، فإنه كان يبدل الهمزة الأولى ياء، ويدغم فيها الياء[15] التي قبلها، فيصير اللفظ بهما ﴿لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ﴾ و﴿بُيُوتَ ٱلنَّبِيِّ إِلَّآ﴾ بياء[16] مشددة قبل همزة ﴿إِنْ أَرَادَ﴾ و﴿إِلَّآ أَن يُؤْذَنَ [17]﴾[18].

---

(1) المومنون: الآية 44.
(2) الأعراف: الآية 32.
(3) عبس: الآية 22.
(4) الوارد من أضرب اجتماع الهمزتين من كلمتين في كتاب الله تعالى ثمانية أضرب. تنظر في جامع البيان (ص 217 ـ 229)، والنشر (1/ 382 ـ 389).
(5) في ح «مفتوحتان» وهو لحن.
(6) التذكرة (1/ 157)، وجامع البيان (ص218)، والتيسير (ص33)، والمنتوري على الدرر (1/ 282-289).
(7) مكررة في «ح» مرتين.
(8) السبعة (ص 138)، وجامع البيان (ص 220)، والتيسير (ص33)، والمفردات السبع (ص 94)، والوجيز للأهوازي (ص 102).
(9) البقرة: الآية 30.
(10) هنا انتهى السقط الذي في «أ»، ويستغرق ورقة كاملة من وجهين.
(11) تصحفت في ح «السماء».
(12) النساء: الآية 24.
(13) الأحزاب: الآية 50.
(14) الأحزاب: الآية 53.
(15) ساقطة في ح.
(16) في ح «وبيوت الأنبياء» وهو خطأ؛ إذ لا وجود لهذا اللفظ في القرآن الكريم، كما أنه لا شاهد فيه.
(17) ساقطة في ح.
(18) وذلك لأن قاعدة قالون في هذا الضرب تسهيل الأولى بين بين، فلو سهلها هنا في هذين الحرفين بين بين لقربت من الياء الساكنة وقبلها ياء ساكنة، فيؤدي إلى ما هو كاجتماع مثلين ساكنين، فلما تعذر =

وكذلك فعل في قوله تعالى في يوسف: ﴿ بِٱلسُّوٓءِ إِلَّا ﴾[1]، أبدل الهمزة الأولى منهما واواً؛ لانضمام ما قبلها، وأدغم فيها الواو التي قبلها[2]، فيصير اللفظ ﴿بِالسُّو إلاَّ﴾ بواو مشددة[3] قبل همزة

= التسهيل ولم يكن من مذهبه في هذا الضرب الحذف عُدل إلى البدل؛ إذ لم يبق من وجوه التخفيف غيره، فأبدلت ياء لانكسار ما قبلها، وقبلها ياء ساكنة فأدغمتا فصارت ﴿للنبيِّ﴾ و﴿بيوت النبيَّ﴾ بياء مشددة، فإذا وقف على ﴿النبي﴾ دون ما بعده رد الهمزة. ينظر مفردة الإمام نافع ضمن المفردات السبع للداني (ص70)، والمختصر البارع (ص51 ـ 52)، والمنتوري على الدرر (1/ 295)، والنشر (1/ 383).

(1) يوسف: الآية 53.

(2) إبدال قالون للهمزة من ﴿بالسوء﴾ واوا جرى فيه على مذهب يونس بن عبد الرحمن النحوي (ت182هـ)؛ لأن الواو قبلها أصلية، فقياسها عند غير يونس النحوي النقل إليها. قال المهدوي في شرح الهداية (2/ 363):«وهذا لعمري إنما يجري في هذا المكان على مذهب يونس؛ لأن الواو الأصلية عند غير يونس لا تبدل الهمزة بعدها واوا، وإنما تلقى عليها الحركة، وإنما تبدل الهمزة بعد الواو الزائدة للمد واللين، ويونس سوّى بين الزائدة والأصلية فيجيز البدل والإدغام معهما جميعا».

(3) نصّ شيوخ الضبط على أن الواو من ﴿السو﴾ والياء من ﴿النبي﴾ معا، على رواية قالون يعريان من الشد والشكل، قال المارغني في دليل الحيران (ص227): «والذي جرى به العمل في ضبطهما له ـ يعني قالون ـ أن تعري الياء في ﴿النبي﴾ معا والواو في ﴿بالسو إلا﴾ على وجه الإبدال من علامتي التشديد والحركة لعدم وجود المدغم فيه رسما في الكلمتين، وبيانه أن الرسم مبني على الابتداء والوقف كما قدمناه، ولا شك أن الموقوف عليه لقالون في الكلمتين همزة، ولا وجود لها في المصحف، فيتعين أن تكون الياء المرسومة في ﴿النبي﴾ معا والواو المرسومة في ﴿بالسو إلا﴾ هما الناشئتان عن الحركة قبلهما، وهما المدغمان في وصل قالون، فيلزم تعريتهما». وإلى ما جرى به العمل أشار الشيخ ابن القاضي في الفجر الساطع (2/ 387) بقوله:

﴿بالسو﴾ في الصديق و﴿النبي﴾ ... معا لدى الأحزاب يا صفي

بالهمز في الوقف لقالون ورد ... فاقرأ به ورد قول من جحد

ولا تضع في ضبطه شدا ولا ... شكلا لفقد مدغم في جلا

وجوده لدى ﴿النبي﴾ حتما ... وصلا ووقفا مطلقا به سما

وقال النجاشي بن سيد عبد الرحمن المسومي كما في الإيضاح الساطع على المحتوى الجامع (ص259):

=

﴿إلاَّ﴾[1].

=

واتّبــع أصــلا في الوقــوف مــستبين	في الـــسوء إلا والنبـــي الاثنتـــين
واعتــبرنّ اليــاء والــوا حــرف مــد	فــاعقصْ ولا تــضعْ لــشكلة وشــد

ينظر الإيضاح لما ينبهم عن الورى لابن القاضي (ص159)، وبيان الخلاف والتشهير لـه (ورقـة115) ضمن مجموع خاص.

(1) اختلف عن قالون في هذا الحرف بين إبدال الهمزة الأولى واوا وإدغامها، وبـين تـسهيلها بـين بـين عـلى قاعدته في الباب. واختار الوجه الأول الحافظ أبو عمرو فقال في المفردات السبع كما نقل عنه صاحب النشر (1/ 383):«هذا الـذي لا يجـوز في التـسهيل غـيره»، ولم أقـف عـلى كلامـه هـذا في «مفرداتـه» المطبوعة، وعلى هذا الوجه اقتصر في التيسير (ص 129)، وضـعف في جـامع البيـان (ص567) وجـه التسهيل فقال: «وذلك خروج عن قياس التسهيل وعدول عن مذهب القرأة»، ونسب ابـن الجـزري في النشر(1/ 383) وجه الإبدال لجمهور المغاربة وسائر العراقيين عن قالون والبزي، وقال:«وهو المختـار رواية مع صحته قياسا». وحكى ابن الباذش في الإقناع (1/ 378 ـ 379) من قراءتـه عـلى أبيـه وجهـا ثالثا لقالون، وهو حذف الهمزة الأولى وإلقـاء حركتهـا عـلى الـساكن قبلهـا وهـو الـواو، فتـصير واوا مكسورة خفيفة بعدها همزة ﴿إلا﴾، وقال عن هذا الوجه:«هكـذا أخـذ علينـا أبي رضي الله عنـه، وهـو القياس، ولا أعلمه رُوي». ولخص الوجوه الثلاثة كلهـا مكـي في التبـصرة (ص 229) واختـار وجـه الإبدال فقال:«وقد ذكرنا الأصل في ﴿بالسوء إلا﴾، غير أن قالون ذُكر عنه فيهمـا أنه يجعل الأولى كاليـاء الساكنة، والأحسن الجاري على الأصول إلقاء الحركة، ولم يُرو عنه، ويليه في الجواز الإبـدال والإدغـام، وهو الأشهر عن قالون، وهو الاختيار لأجل جوازه والرواية». قال أبو وكيل في تحفة المنافع (2/ 102 ـ 103) (مرقون):

في حرفي الأحـزاب خفـف مدغِمــا	والخلـف في ﴿بالـسوء ألا﴾ فاعلمــا
القـــيس فيــه النــقل، والإدغـــام	روايـــة جـــاء بها الأعـــــلام
لأن واو الـــســوء قـــل أصـــــلي	والنقـــل للأصــل هــو المـــــرضي
وقـد حكــاه صــاحب الإقنـــــاع	من غـــير مـــا ردٌّ ولا نـــــزاع
والأخـــذ بالإدغـــام في الأصــلي	حكاية عن يونـــسَ النحــــــوي

ينظر التذكرة لابـن غلبـون (1/ 467 ـ 468)، والتعريـف للـداني (ص 93)، والكـافي لابـن شريـح (ص133)، وفتح الوصيد للسخاوي (2/ 306)، والمختصر البارع (ص51)، والمنتـوري عـلى الـدرر (1/ 296 ـ 300).

فإن كانتا مضمومتين[1] جعل الأولى منهما كالواو المختلسة الضمة، وحقق الثانية[2]، وذلك في الأحقاف في قوله: ﴿أَوْلِيَآءُ أُوْلَٰٓئِكَ﴾[3].

وهذه الثلاثة الأضرب[4] يجوز فيها مع التسهيل للهمزة الأولى أن تطول المد على مقدار ألفين، اعتدادا بالهمزة، ويجوز القصر / إذ هي معدومة[5] في اللفظ. والوجهان صحيحان، والمد أقيس[6]. [36/أ]

واتفق مع ورش على سائر هذه[7] الأنواع من الهمزتين من كلمتين[8]، فاعلمه، وبالله التوفيق.

---

(1) في ح «مضمومتان»، وهو لحن.

(2) السبعة (ص138)، والتبصرة (ص 77 ـ 78)، والتيسير (ص 33)، والوجيز للأهوازي (ص102)، والنشر (1/ 383).

(3) الأحقاف: الآية 31، ولا نظير لها في القرآن الكريم.

(4) في ح «الأضراب».

(5) في ح «معدمة».

(6) قال الداني في جامع البيان (ص 224 ـ 225)، بعد ذكر الوجهين عن شيوخه: «والقولان صحيحان، وقد قرأت بهما معا، والأول ـ يعني المد ـ أوجه؛ لأن من زاد في التمكين ومد عامل الأصل، ومن لم يزد فيه وقصرها عامل اللفظ، ومعاملة الأصل أولى». ومثله في التيسير (ص 33). وينظر كنز المعاني (2/ 436 ـ 437)، والمنتوري على الدرر (1/ 184 ـ 185). وإليه أشار الشاطبي بقوله في باب الهمزتين من كلمتين من الحرز (ص17):

وإن حرف مد قبل همز مغير يجز قصره والمد ما زال أعدلا

(7) ليست في ح.

(8) يعني في الخمسة المتبقية من الأضرب الثمانية التي اجتمعت فيها همزتان من كلمتين كما تقدم.



بـــاب
نقل حركة الهمز إلى الساكن قبلها



كان قالون ـ رحمه الله تعالى ـ لا ينقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها، وكان يخلص السكون للحرف الذي قبلها، ويحقق الهمزة بعده، وذلك نحو ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾[1] و﴿خَلَوْا إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ﴾[2] و﴿فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ﴾[3]، و﴿أَوْ أُخْتٌ﴾[4] و﴿أَنْ أَرْضِعِيهِ﴾[5] و﴿فَـَٔاتَتْ أُكُلَهَا﴾[6] و﴿ذَوَاتَيْ أُكُلٍ﴾[7] و﴿نَبَأَ ٱبْنَيْ ءَادَمَ﴾[8] و﴿ٱذْكُرْ إِسْمَٰعِيلَ﴾[9] و﴿مِنْ إِسْتَبْرَقٍ﴾[10] و﴿قَدْ أُخْرِجْنَا﴾[11] و﴿خَبِيرٍ ۝ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ﴾[12] وما أشبه ذلك من السواكن والتنوين. وكذلك ﴿ٱلْأَخِرَةُ﴾ و﴿ٱلْأَرْضِ﴾ و﴿ٱلْأَسْمَآءَ﴾[13] و﴿ٱلْأَزْلَٰمُ﴾[14] و﴿ٱلْأَلْبَٰبِ﴾[15] وما أشبهه[16].

إلا أن يكون بعد[17] الساكن أو / بعد التنوين ألف وصل، فإنه لا خلاف في ذلك؛ إذ لا يجوز قطعه. [36/ب]

---

(1) البقرة: الآية 61.
(2) البقرة: الآية 13.
(3) البقرة: الآية 195.
(4) النساء: الآية 12، وتحرفت في ح إلى «وإن أخت».
(5) القصص: الآية 6.
(6) البقرة: الآية 264.
(7) سبأ: الآية 16.
(8) المائدة: الآية 29.
(9) ص: الآية 47.
(10) الرحمن: الآية 53.
(11) البقرة: الآية 244.
(12) هود: الآية 2.
(13) البقرة: الآية 30.
(14) المائدة: الآية 92.
(15) البقرة: الآية 178، وفي ح «الأيات».
(16) في ح «أشبه ذلك».
(17) في ح «بعدها»، وهو خطأ.

واتفق مع ورش على النقل في ﴿ءَالْآنَ وَقَدْ عَصَيْتَ﴾ و﴿ءَالْآنَ وَقَدْ كُنتُم﴾، في الحرفين في يونس[1]. وكذلك اتفق معه على النقل في القصص في قوله: ﴿رِدْءًا يُصَدِّقُنِي﴾[2]، وفي قوله: ﴿عَادًا الْأُولَىٰ﴾[3] في والنجم[4]، إلا أنه يهمز بعد اللام همزة ساكنة[5].

---

(1) يونس: الآيتان 51 و91.

(2) القصص: الآية 34. هذا على مذهب من رأى أن في الكلمة نقلا، وذلك إذا كانت من الرِّدء بالهمز وهو المعين، أما على مذهب من قال: إنها من قولهم: أردى على المائة إذا زاد عليها، فلا مدخل لها في باب النقل؛ إذ لا أصل لها في الهمز. ينظر شرح الهداية للمهدوي (1/ 50)، والكشف لمكي (1/ 83 ـ 84)، واللآلئ الفريدة (1/ 294)، والكنز للجعبري (2/ 490).

(3) النجم: الآية 49.

(4) المختصر البارع (ص 65)، وتحفة المنافع (2/ 136) (مرقون).

(5) هذه إحدي الروايتين عنه، وعنه رواية أخرى ذكرها الداني في جامع البيان وهي أنه يقرأها بغير همز كورش. والمشهور المعمول به في رواية قالون من طريق أبي نشيط همز الواو مع النقل والإدغام. هذا في الوصل بين اللفظين، أما في الابتداء بـ﴿الأولى﴾ فله ثلاثة أوجه: الأول الابتداء بهمزة الوصل والنقل وهمزة ساكنة على الواو هكذا ﴿اَلُؤْلى﴾، والوجه الثاني: الابتداء بلام التعريف من غير همز الوصل وهمز الواو هكذا ﴿لُؤْلى﴾، والوجه الثالث: الابتداء بهمزة الوصل من غير نقل ولا تهمز الواو على الأصل هكذا ﴿اَلْأُولى﴾، ذكر الوجوه الثلاثة الحافظ أبو عمرو في جامع البيان والتيسير، وقال في التيسير عن الوجه الثالث: «وهو عندي أحسن الوجوه وأقيسها». قال ابن بري في الدرر (ص 26) مشيرا إلى ذلك:

وهمزوا الواو لقالون لدى ... نقلهم في الوصل أو في الابتدا

لكن بدءه له بالأصل ... أولى من ابتدائه بالنقل

ينظر جامع البيان (ص 733 ـ 734)، والتيسير (ص 204 ـ 205)، والمختصر البارع (ص 65 ـ 66)، وتحفة المنافع (2/ 137) (مرقون)، والمنتوري على الدرر (1/ 377 ـ 383)، والنشر (1/ 410).



بـــاب
الإظهار والإدغام للحروف السواكن



وكان يظهر دال ﴿قَدْ﴾ عند[1] الظاء والضاد، فعند الظاء نحو ﴿فَقَدْ ظَلَمَ﴾[2] و﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ﴾[3] وشبهه، وعند الضاد نحو[4] ﴿وَلَقَدْ ضَرَبْنَا﴾[5] وما أشبهه. واتفق مع ورش على الإدغام في التاء والدال، وعلى إظهارها في سائرها[6].

وكان يظهر تاء التأنيث عند الظاء نحو قوله: ﴿كَانَتْ ظَالِمَةً﴾[7] و﴿حُرِّمَتْ ظُهُورُهَا﴾[8] / وما أشبهه. واتفق مع ورش على إظهارها وإدغامها في سائر الحروف[9]. [37/أ]

وكان يدغم الباء الساكنة في الميم في قوله: ﴿ويعذب مَّن يشاء﴾[10] في البقرة[11].

---

(1) في ح خرم ذهب بست كلمات، من قوله: «السواكن» إلى هنا.

(2) البقرة: الآية 229. وفي النسختين «قد ظلموا» ولا وجود لها في القرآن الكريم.

(3) ص: الآية 23.

(4) ساقطة في ح.

(5) الروم: الآية 57.

(6) ينظر مفردة قالون ضمن المفردات السبع للداني (ص 95)، والإقناع (1/ 238 ـ 239)، والقصد النافع (ص 216)، والمختصر البارع (ص 67 ـ 68)، وتحفة المنافع (2/ 142 ـ 143).

(7) الأنبياء: الآية 11.

(8) الأنعام: الآية 139.

(9) يعني أنه وافق ورشا فيما تقدم أنه يدغم فيه تاء التأنيث، وهو التاء نحو ﴿كانت تَّاتيهم﴾، والطاء نحو ﴿قالت طَّائفة﴾، والدال نحو ﴿أثقلت دَّعوا الله﴾، وفيما يظهرها عنده وهو بقية الحروف. ينظر التيسير (ص 43)، ومفردة قالون ضمن المفردات السبع للداني (ص 95)، والمختصر البارع (ص 68 ـ 69)، والقصد النافع (ص 217)، وتحفة المنافع (2/ 144)، والنشر (2/ 5).

(10) البقرة: الآية 283.

(11) ما ذكره المؤلف من وجه الإدغام لقالون في ﴿يعذب من﴾ هو الذي عليه الجمهور له من طريق أبي نشيط، وهو رواية المغاربة قاطبة عنه، وروي عنه أيضا الإظهار من طريق أبي نشيط والحلواني. ينظر التيسير (ص 45)، والمنتوري على الدرر (1/ 415)، والنشر (2/ 10 ـ 11).

وعنـــــه في قولـــــه: ﴿ٱرۡكَب مَّعَنَا﴾[1] في هـــــود وجهـــــان[2]، والأشهـر الإدغام[3].

وكان يدغم التاء الساكنة في الذال في قوله في الأعـراف[4]: ﴿يَلۡهَث ذَّٰلِكَ﴾[5]، وعنـه أيضا فيه خلاف[6].

وكان يظهر النون من هجاء ﴿يسٓ﴾ و﴿نٓ﴾[7] في الواو في قوله: ﴿يسٓ وَٱلۡقُرۡءَانِ﴾[8] و﴿نٓ وَٱلۡقَلَمِ﴾[9]. [10]

واتفق مع ورش على الإظهار والإدغام في سائر ما ذكرنا، فاعلمه[11].

---

(1) هود: الآية 42.

(2) صح عن قالون في هذا الحرف وجهان: الإدغام، وقطع له به مكي وابن شريح وأبي الحسن بن غلبون وجماعـة، وهـو روايـة أبي عمرو عن شيخه أبي الحسن بن غلبون. والإظهار، ونسبه له جماعة، وهو رواية الداني عن شـيخه أبي الفـتح، والوجهـان في التيسير. قال أبو عمرو الداني في مفردة قالون (ص95):«واختلف علينا في الإظهار والإدغام في هـود، فـأقرأني ذلـك أبـو الحسن بالإدغام، وأقرأنيه أبو الفتح بالإظهار». ينظر التذكرة لابـن غلبـون (2/ 458)، التبـصرة لمكـي (ص 114)، وجـامع البيان (ص287)، والتيسير (ص 45)، والكافي لابن شريح (ص 57)، واللآلئ الفريدة (1/ 372)، والنشر (2/ 11 ـ 12).

(3) قال ابن الجزري في النشر (2/ 12): «والأكثرون عـلى تخـصيص الإدغـام بطريـق أبي نـشيط والإظهـار بطريق الحلواني». وإلى ترجيح وجه الإدغام أشار الناظم ابن بري في الدرر (ص28) بقوله:

واركب ويلهث والخلاف فيهمـا ... عن ابـن مـينا والكثيـر أدغمـا

وينظر تعليق أبي عبد الله الخراز على البيت في القصد النافع (ص 227 ـ 228).

(4) عبارة «في الأعراف» ساقطة في ح.

(5) الأعراف: الآية 176.

(6) الإدغام فيه لقالون من طريق أبي نشيط هو مذهب جمهور المغاربة والمشارقة، وبه قرأ أبو عمرو على أبي الحسن بـن غلبون، وذهب جماعة من العراقيين إلى وجه الإظهار عنه، وبه قرأ الداني على أبي الفتح. والوجهان معا مـذكوران في التيسير وغيره من كتب أبي عمرو دون ترجيح، ورجح بعض الشيوخ الإدغـام في هـذا الحـرف كالـذي قبلـه لكثرة القائلين به. ينظر التذكرة (1/ 236)، والتبصِرة (ص115)، والتيسير (ص44)، وجامع البيـان (ص288)، ومفردة قالون (ص95)، والكافي (ص57)، والمنتوري على الدرر (1/ 415 ـ 417) والنشر (2/ 13 ـ 14).

(7) ساقطة في «ح»، وكتبت في «أ» «نون».

(8) يس: الآية 1.

(9) القلم: الآية 1.

(10) الإظهار مذهب جمهور المغاربة عن قالون من طريق أبي نشيط، وبه قطع الداني له، وإلى الإدغام ذهـب جمهور المشارقة. ينظر مفـردة قـالون (ص 95)، وجـامع البيـان (ص 684)، والتيـسير (ص 183)، والمختصر البارع (ص 73)، والقصد النافع (ص 229)، والنشر (2/ 17 ـ 18).

(11) ينظر ما تقدم في باب الإدغام من أصول ورش.



بـــاب
الفتح والإمالة وبين اللفظين



وكان يفتح جميع ما قرأه ورش بين اللفظين[1]، فتحاً[2] من غير إسراف، غير خارج من لغات العرب[3].

واتفق مع ورش على القراءة بين اللفظين في قوله: ﴿ٱلتَّوْرَىٰةَ﴾ / حيث وقع[4] بخلاف عنه[5]، وعلى الهاء والياء من قوله: ﴿كٓهيعٓصٓ﴾[6] لا غير، وفيه عنه أيضا خلاف[7]. [37/ب]

وأمال الألف وما قبلها في قوله: ﴿جُرُفٍ هارٍ﴾[8] إمالة محضة، وفيه عنه خلاف[9].

---

(1) من قوله:»وكان يقرأ« إلى هنا ساقط في ح.

(2) في ح «فتحة».

(3) ينظر التبصرة (ص130)، ومفردة قالون للداني (ص96)، والقصد النافع (ص 263)، والمختصر البارع (ص 85).

(4) وذلك في ثمانية عشر موضعا، تنظر في الموضح للداني (ص 432 ـ 433)، والإقناع (1/ 282)، وفي شرح المنتوري على الدرر (2/ 496 ـ 497) أنها سبعة عشر، لكنه حين فصلها ذكر ثمانية عشر موضعا، فلعله خطأ من الناسخ.

(5) التقليل بين بين في لفظ ﴿التورية﴾ مذهب المغاربة قاطبة وهو رواية الداني عن أبي الحسن بن غلبون، وعليه اقتصر مكي وابن شريح والحصري وجماعة سماهم المنتوري في شرح الدرر، والفتح رواية العراقيين قاطبة وهو رواية أبي عمرو الداني عن أبي الفتح. ينظر التذكرة لابن غلبون (1/ 266) والتبصرة (ص130)، والقصيدة الحصرية (ص125)، ومفردة قالون (ص 96)، والموضح للداني (ص435)، والتيسير (ص86)، والكافي (ص91)، والمنتوري على الدرر (2/ 496 ـ 499)، والنشر (2/ 61).

(6) مريم: الآية 1.

(7) فاختار فيهما العراقيون وبعض المغاربة الفتح، وبه قرأ الداني على أبي الفتح، واختار فيهما جمهور المغاربة التقليل بين بين، وبه قرأ الداني على أبي الحسن بن غلبون، وهو المشهور عن قالون. ينظر مفردة قالون (ص97)، والموضح للداني (ص 617)، والتيسير (ص 148)، والمختصر البارع (ص 85)، والمنتوري على الدرر (2/ 494 ـ 496)، والنشر (2/ 67).

(8) التوبة: الآية 109.

(9) روى المغاربة في هذا الحرف عن قالون من طريق أبي نشيط الإمالة لا غير، وبذلك قرأ أبو عمرو على أبي الفتح، وروى المشارقة فيه عن قالون الفتح، وبه قرأ الداني على أبي الحسن بن غلبون. والمشهور عن قالون الإمالة، وهو اختيار الداني وجماعة من الأئمة ذكرهم المنتوري في شرح الدرر. ينظر مفردة قالون (ص 97)، والتيسير (ص 120)، والمنتوري على الدرر (2/ 491 ـ 494)، والنشر (2/ 57).

باب الراءات

واتفق مع ورش على ترقيق الراء المكسورة والساكنة التي قبلها كسرة، نحو ﴿مُّنْهَمِرٍ﴾[1] و﴿خَبِيرٍ﴾ و﴿فِرْعَوْنَ﴾ و﴿تُنذِرْهُمْ﴾[2] و﴿يَضِرْكُمْ﴾[3] و﴿شِرْعَةً﴾[4] و﴿مِرْيَةٍ﴾[5] وما أشبه ذلك. وفخم[6] الراء بعد هذا[7] حيث وقعت[8]، ولم يراع ما قبلها ولا ما بعدها، فاعلمه[9].

---

(1) القمر: الآية 11.

(2) البقرة: الآية 5.

(3) آل عمران: الآية 120.

(4) المائدة: الآية 50.

(5) هود: الآية 17.

(6) في ح «يفخم».

(7) في «أ» «بعدها»، وهو خطأ.

(8) في ح «وقع».

(9) ينظر مفردة قالون (ص 98)، والمختصر البارع (ص 87).

[باب] اللامات

وكان يرقق جميع اللامات ولا يراعي ما قبلها في جميع القرآن[1]. وعنه في قوله: ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ﴾[2] و﴿ذَكَرَ ٱسْمَ رَبِّهِۦ فَصَلَّىٰ﴾[3] و﴿عَبْدًا إِذَا صَلَّىٰٓ﴾[4] التفخيم والترقيق[5].

واتفق مع ورش على تفخيم اللام من / اسم الله ـ عز وجل ـ إذا انفتح ما قبله أو إن ضم، وعلى ترقيقها مع الكسرة نحو ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ﴾ و ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾[6] و﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ﴾[7] وشبهه[8]. [38/أ]

---

(1) المختصر البارع (ص 92).

(2) القيامة: الآية 31.

(3) الأعلى: الآية 15.

(4) العلق: الآية 10.

(5) ما ذكره المؤلف هنا ذكر أبو عمرو مثله في مفردة قالون (ص 98) ونصه: «وأما ما وقع من اللام مع الصاد في رؤوس الآي نحو قوله: ﴿ولا صلى﴾ و﴿فصلى﴾ و﴿إذا صلى﴾ ففي اللام وجهان: الترقيق على الأصل المتقدم ـ يعني أصل قالون في اللامات ـ والتفخيم طردا للقياس في ذوات الياء وحمل ذلك على ما قبله وما بعده من رؤوس الآي». ولم أقف على مثله في باقي كتب أبي عمرو التي بين يدي، ولا ذكره غيره لقالون، والذي في المصادر ومنها كتب أبي عمرو كالتيسير (ص58)، وجامع البيان (ص361)، أن الذي له في رؤوس الآي الوجهان هو ورش من طريق أبي يعقوب لا غير.

(6) الفاتحة: الآية 1.

(7) آل عمران: الآية 26.

(8) وهو إجماع من القراء. ينظر الإقناع (1/ 337)، والنشر (2/ 115).

باب الزوائد

وهي عشرون زائدة[1]: أولاهن[2] في آل عمران ﴿وَمَنِ اتَّبَعَنِ﴾[3]، وفي هود ﴿يَوْمَ يَأْتِ [لَا]﴾[4]، وفي سبحان ﴿لَئِنْ أَخَّرْتَنِ﴾[5] و﴿فَهُوَ الْمُهْتَدِ﴾[6]، وفي الكهف ﴿الْمُهْتَدِ﴾[7] و﴿أَنْ يَهْدِيَنِ﴾[8] و﴿إِنْ تَرَنِ [أَنَا]﴾[9] و﴿أَنْ يُؤْتِيَنِ﴾[10] و﴿مَا كُنَّا نَبْغِ﴾[11] و﴿عَلَى أَنْ تُعَلِّمَنِ﴾[12]، وفي طه ﴿أَلَّا تَتَّبِعَنِ﴾[13]، وفي النمل ﴿أَتُمِدُّونَنِ﴾[14] و﴿فَمَا آتَانِ اللَّهُ﴾[15]، وفي غافر ﴿اتَّبِعُونِ أَهْدِكُمْ﴾[16]،

---

(1) منها ثمان عشرة موضعا وافق فيها ورشا، وانفرد عنه بحرفين هما ﴿إن ترن أنا﴾ في الكهف و﴿اتبعون أهدكم﴾ في غافر، وانفرد ورش بتسع وعشرين موضعا. ينظر التيسير (ص 69 ومفردة قالون (ص 99-100)، والقصيدة الحصرية (ص 140 - 142)، والإقناع (1/ 546)، والمختصر البارع (ص110 - 115)، وشرح المنتوري على الدرر (2/ 747-752)، وتحفة المنافع (2/ 264) (مرقون).

(2) في ح «أولهن».

(3) آل عمران: الآية 20.

(4) هود: الآية 105.

(5) الإسراء: الآية 62.

(6) الإسراء: الآية 97.

(7) الكهف: الآية 17.

(8) الكهف: الآية 24.

(9) الكهف: الآية 38.

(10) الكهف: الآية 39.

(11) الكهف: الآية 63.

(12) الكهف: الآية 65.

(13) طه: الآية 91.

(14) النمل: الآية 37.

(15) النمل: الآية 37.

(16) غافر: الآية 38.

وخَيَّر أبو الفتح[1] في قوله[2]: ﴿ٱلتَّلَاقِ﴾[3] و﴿ٱلتَّنَادِ[4]﴾[5]، وفي الشورى ﴿ٱلْجَوَارِ﴾[6]، وفي ق ﴿ٱلْمُنَادِ﴾[7]، وفي القمر ﴿مُّهْطِعِينَ إِلَى[8] ٱلدَّاعِ﴾[9]، وفي والفجر[10]﴿إِذَا يَسْرِ﴾[11] و﴿أَكْرَمَنِ﴾[12] و﴿أَهَانَنِ﴾[13]/ ، بحذف[14] جميعها [38/ب] في الوقف، ويثبتها ساكنة في الوصل[15].

---

(1) هو شيخ أبي عمرو الداني فارسُ بن أحمد الضرير أبو الفتح الحمصي، وقد تقدمت ترجمته.

(2) ساقطة في ح.

(3) غافر: الآية 14.

(4) غافر: الآية 32.

(5) نص أبو عمرو على الوجهين فيهما دون ترجيح في التيسير (ص 69)، وجامع البيان (ص 706)، وقال في مفردة قالون (ص100): «وقد خيرني فارس بن أحمد بين الإثبات والحذف في قوله في غافر: ﴿التلاق﴾ و﴿التناد﴾، فقرأت ذلك عليه بالوجهين». اهـ. ورجح الشيوخ عنه الحذف، وهو رواية أبي عمرو عن أبي الحسن بن غلبون، وقال ابن الجزري إنه رواية الجمهور عن قالون من طريقيه، واقتصر عليه جماعة ذكر المنتوري أسماءهم. ينظر التذكرة لابن غلبون (2/ 655)، والإقناع (1/ 546)، وشرح المنتوري على الدرر (2/ 754 ـ 756)، والنشر (2/ 190 ـ 191).

(6) الشورى: الآية 30.

(7) ق: الآية 41.

(8) ساقطة في ح.

(9) القمر: الآية 8.

(10) في ح بدون واو العطف.

(11) الفجر: الآية 4.

(12) الفجر: الآية 16.

(13) الفجر: الآية 18.

(14) أصاب الكلمة طمس في «أ».

(15) ينظر القصد النافع (ص 333). قال الحصري في رائيته (ص142):

علامتهن الحذف في وقف قارئ عليهن والإثبات في وصل ذي حدر

إلا [في] قوله: ﴿فَمَآ ءَاتَىٰنِۦَ ٱللَّهُ﴾ فإنه يفتحها في الوصل، ويقف بالياء ساكنة بخلاف عنه في الوقف[1].

(1) اختلف عن قالون في الوقف على ﴿ءاتينى﴾ على وجهين: الأول: الوقف بالياء، وبه قطع مكي وابن غلبون وابن بليمة وسواهم، وهو مذهب ابن مجاهد وأبي الفتح فارس بن أحمد لمن فتح الياء. قال مكي: «ويجب على من فتح الياء أن يقف بالياء». والوجه الثاني: حذف الياء، وإليه ذهب جمهور العراقيين. وذكر أبو عمرو الوجهين في التيسير، ورجح في مفردة أبي عمرو بن العلاء الإثبات، وهو كقالون في ورود الخلاف عنه في هذا الحرف، ونصه: «وبالإثبات قراءتي وبه آخذ». قال المارغني في النجوم الطوالع: «وكلاهما مقروء به، والإثبات مقدم في الأداء». ينظر التذكرة (2/ 592)، والكشف (2/ 170 ـ 171)، والتيسير (ص 170)، ومفردة أبي عمرو (ضمن المفردات السبع) (ص 261)، وتلخيص العبارات (ص 62)، والمختصر البارع (ص 15)، والمنتوري على الدرر (2/ 758 ـ 760)، والنشر (2/ 187 ـ 188)، والنجوم الطوالع (ص 142).

باب ياءات الإضافة

واتفق مع ورش على جميع ياءات الإضافة[1]، حاشا سبع ياءات[2] فإنه أسكنهن[3]: أولاها[4] في البقرة ﴿وَلْيُؤْمِنُوا بِى﴾[5] وفي يوسف ﴿وَبَيْنَ إِخْوَتِىٓ﴾[6]، وفي طه ﴿وَلِى فِيهَا﴾[7]، وفي الشعراء ﴿وَمَن مَّعِى مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ[8]﴾[9]، وفي النمل ﴿أَوْزِعْنِى أَنْ[10]﴾[11]، وكذلك في الأحقاف ﴿أَوْزِعْنِى﴾[12]، وفي الدخان ﴿[وَإِن لَّمْ تُؤْمِنُوا] لِى فَٱعْتَزِلُونِ[13]﴾[14].

---

(1) ينظر ما تقدم في باب ياء الإضافة من أصول ورش.

(2) تحرفت في ح إلى «ءايات».

(3) ينظر مفردة قالون (ص100)، وشرح المنتوري على الدرر (2/ 732 ـ 735). وأجمل الإشارة إليهن الإمام ابن بري في باب القول في ياءات الإضافة من الدرر اللوامع (ص 36 ـ 37) فقال:

سكَّنَ قالون من الياءات ... تسعاً أتت في الخط ثابتات
وليؤمنوا بي تؤمنوا لي إخوتي ... ولي فيها من معي في الظلة
وياء أوزعني معاً وفي إلى ... ربي بفصلت خلاف فصلا
وياء محياي وورش اصطفى ... في هذه الفتح والاسكان روى

(4) في ح «أولاهما» وهو خطأ.

(5) البقرة: الآية 185.

(6) يوسف: الآية 100.

(7) طه: الآية 17.

(8) «من المومنين» ليست في ح.

(9) الشعراء: الآية 118.

(10) ساقطة في ح.

(11) النمل: الآية 19.

(12) الأحقاف: الآية 14.

(13) ساقطة في ح.

(14) الدخان: الآية 20.

واختلف عنه في قوله: ﴿إِلَىٰ رَبِّىٓ إِنَّ لِى عِندَهُۥ لَلْحُسْنَىٰ﴾[1] في فصلت[2]، والأشهر[3] عنه فيها الفتح[4].

واتفق مع ورش على الإسكان في ﴿وَمَحْيَاىْ﴾[5] بلا خلاف عنه[6]، وعن ورش فيها خلاف[7]، وقد ذكرناه[8] / . [39/أ]

(1) «إن لي عنده للحسنى» ساقطة في ح.
(2) فصلت: الآية 49.
(3) حرف العطف ساقط في «ح».
(4) اختلف في الياء لقالون في هذا الموضع، فروى الجمهور عنه فتحها على أصله في الياء التي بعدها همزة مكسورة، وروى عنه آخرون الإسكان، وروى الداني فيها الوجهين، فقال في مفردة قالون (ص100): «وأقرأني أبو الفتح وأبو الحسن عن قراءتها ﴿إلى ربي إن لي عنده﴾ في فصلت بالإسكان والفتح جميعا»، وأطلق فيها الخلاف أيضا الشاطبي في الحرز كأصله التيسير، ورجح مكي الفتح. قال ابن الجزري في النشر (2/ 168):«والوجهان صحيحان عن قالون قرأت بهما، وبهما آخذ، غير أن الفتح أشهر وأكثر وأقيس بمذهبه». ينظر التذكرة لابن غلبون (2/ 660)، والتيسير (ص194)، وجامع البيان (ص710)، التبصرة (ص320)، والحرز (ص81)، وشرح المنتوري على الدرر (2/ 734). قال أبو وكيل في التحفة (2/ 260):

والخلف عن قالون في ربي إلى ... بفصلت والفتحُ فيها فضلا

(5) الأنعام: الآية 164.
(6) ساقطة في ح.
(7) ينظر مفردة قالون (ص 100)، والتيسير (ص 108)، والمنتوري على الدرر (2/ 735 ـ 736).
(8) ينظر ما تقدم في باب ياءات الإضافة في أصول ورش.

باب المد

واتفق مع ورش على المد فيما كان من كلمة واحدة[1]، نحو ﴿جَآءَ﴾[2] و﴿شَآءَ﴾[3] و﴿خَآئِفِينَ﴾[4] و﴿حَآدَّ ٱللَّهَ﴾[5] [و﴿أَتُحَـٰٓجُّونِي﴾[6]] و﴿صَوَآفَّ﴾[7] وما أشبه ذلك[8].

---

(1) غير أن مدهما ليس في مرتبة واحدة، بل مد ورش من المرتبة الكبرى، ومد قالون من المرتبة الصغرى. قال ابن المجراد في إيضاح الأسرار والبدائع (ورقة 41 مخطوط خاص): «فبان بما ذكرناه ما بين مرتبة ورش وقالون من التباعد، فمن لم يفرق بين ورش وقالون في ذلك فليس بمصيب، وإن حاز من العلم أوفر نصيب». وقال أبو وكيل في التحفة (2/ 48):

ومدُّ ورش في الأداء أمتع ... من مد قالون على ذا أجمعوا
في مذهب العدل أبي نشيط ... ودونه أحمد في التمطيط

وقال القيجاطي كما في الفجر الساطع (2/ 100):

مراتب القراء فيما يذكر ... ثلاثة وحالها يعتبر
في عصرنا ولا كذا فيما مضى ... فاحفظ هداك الله سبْلا ترتضى
لورشهم وحمزة قل كبرى ... للمكي والبصري وعيسى صغرى
وسطى لشام والكسائي عاصم ... هُنَّ ثلاث حفظت عن عالم
هذا اختيار من إليه الآنا ... يُرجع في القراءة استحسانا

قال ابن القاضي معلقا: «ولم يبق في زماننا هذا ولا الذي قبله من يفرق بينها، فالناس يقلد بعضهم بعضا، فمن لم يفرق بينها فليس بمصيب، وإن حاز من العلم أوفر نصيب». ينظر التيسير (ص 30 ـ 31)، والإقناع (1/ 469 ـ 470)، والنشر (1/ 326 ـ 334)، والمنتوري على الدرر (1/ 169)، والفجر الساطع (2/ 91 ـ 100).

(2) البقرة: الآية 86.

(3) البقرة: الآية 19.

(4) البقرة: الآية 113.

(5) المجادلة: الآية 21، ولفظ الجلالة ساقط في ح.

(6) الأنعام: الآية 81.

(7) الحج: الآية 34.

(8) في ح «أشبهه».

وأما ما[1] كان من كلمتين نحو[2] ﴿مَا أُنزِلَ﴾[3] و﴿قَالُوا ءَامَنَّا﴾[4] و﴿فِي أَنفُسِكُمْ﴾[5] وشبهه، فإنه روى أبو عمرو[6] ـ رحمه الله ـ عن أبي الفتح فارس بن أحمد[7] قصر المد في ذلك، وروى عن أبي الحسن طاهر بن غلبون[8] المد[9] كالذي هو من كلمة واحدة[10].

وقصر المد إذا تقدمت الهمزة حروف المد واللين نحو ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾[11] و﴿ءَادَمَ﴾[12] و﴿أُوتِيَ﴾[13] و﴿إِي وَرَبِّي﴾[14] وما أشبهه[15].

---

(1) ساقطة في ح.

(2) ساقطة في ح.

(3) النساء: الآية 60. وفي ح «بما أنزل»: البقرة: الآية 3.

(4) البقرة: الآية 13.

(5) الذاريات: الآية 21.

(6) يعني الحافظ أبا عمرو الداني، وقد تقدمت ترجمته.

(7) تقدمت ترجمته.

(8) تقدمت ترجمته.

(9) ينظر التذكرة له (1/ 146 ـ 148).

(10) ينظر مفردة قالون (ص 88)، والتعريف في اختلاف الرواة عن نافع (ص60). والمقدم له من طريق أبي نشيط المد، ومن طريق الحلواني القصر. ينظر التذكرة (1/ 146 ـ 148)، والتبصرة (ص64)، وجامع البيان (ص186). وتوسع الإمام المنتوري عند قول الإمام ابن بري في الدرر: (والخلف عن قالون في المنفصل) في نقل الخلاف بين أئمة القراءة في مذهب قالون في المد المنفصل، والمقدم له في ذلك. المنتوري على الدرر(1/ 178)، فما بعدها. وينظر الإقناع لابن الباذش (1/ 463 ـ 468)، وإيضاح الأسرار والبدائع ورقة 44.

(11) التوبة: الآية 18، و«من» ليست في ح.

(12) البقرة: الآية 30.

(13) البقرة: الآية 135.

(14) يونس: الآية 53.

(15) ينظر مفردة قالون (ص88)، والقصد النافع (ص129)، والمختصر البارع (ص43).

باب الحروف المتفرقة[1]

وكان يقصر المد في قوله: ﴿شَيْءٍ﴾ و﴿شَيْئًا﴾ و﴿لِشَيْءٍ﴾ في جميع القرآن[2].

﴿هُوَ﴾و﴿وَهِيَ﴾[3]: وكان يسكن الهاء من ﴿هُوَ﴾[4] ﴿وَهِيَ﴾ إذا كان قبلها واو أو فاء أو لام أو ثم، نحو قوله:/ ﴿وَهُوَ﴾ ﴿وَهِيَ﴾ و﴿فَهُوَ﴾ و﴿فَهِيَ﴾ و﴿لَهُوَ﴾[5] [39/ب] و﴿لَهِيَ﴾[6] و﴿ثُمَّ هُوَ﴾[7] حيث وقع ذلك[8]. ﴿ٱلْبِيُوتِ﴾: وكان يكسر الباء من ﴿ٱلْبِيُوتِ﴾[9] و﴿بِيُوتِكُمْ﴾[10] و﴿بِيُوتًا﴾[11] وما كان مثله من لفظه في جميع القرآن[12].

---

(1) في «أ» «المفترقة».

(2) وكذلك ما كان مثله مما انفتح فيه ما قبل حرف اللين (الياء والواو) وجاء بعده همزة في كلمة واحدة، نحو ﴿ولا تأيئسوا﴾ و﴿سوءة﴾ و﴿كهيئة﴾ و﴿السَّوء﴾، يقرأ ذلك كله بالقصر. ينظر مفردة قالون (ص101)، والمختصر البارع (ص 44 ـ 45).

(3) الكلمتان ساقطتان في ح.

(4) في ح «من وهو».

(5) آل عمران: الآية 61.

(6) العنكبوت: الآية 64.

(7) القصص: الآية 61.

(8) التيسير (ص 72)، ومفردة قالون (ص101)، والقصد النافع (ص 335 ـ 337).

(9) البقرة: الآية 188.

(10) آل عمران: الآية 48.

(11) الأعراف: الآية 74.

(12) السبعة (ص178 ـ 179)، والتبصرة (ص159)، وجامع البيان (ص416)، والكافي (ص 85)، والإقناع (2/ 607)، والقصد النافع (ص 337).

﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾[1] و﴿نِعِمَّا يَعِظُكُم﴾[2] و﴿لَا تَعْدُّواْ فِي ٱلسَّبْتِ﴾[3] و﴿ أَمَّن لَّا يَهِدِّيٓ ﴾[4] و﴿يَخِصِّمُونَ﴾[5]، كان يخفي حركة[6] العين والهاء والخاء في كل هذا[7]، ويشدد الميم والدال والصاد[8]. والنص عنه بالإسكان، والإخفاء أقوى في[9] العربية[10].

---

(1) البقرة: الآية 270.
(2) النساء: الآية 58.
(3) النساء: الآية 153.
(4) يونس: الآية 35.
(5) يس: الآية 48.
(6) في ح خرم ذهب معه من قوله: «و﴿أمن لا يهدي﴾» إلى هنا.
(7) معنى الإخفاء في هذه المواضع اختلاس الحركة. قال ابن الباذش في الإقناع (1/ 490): «وعبر كثير من أهل الأداء في ﴿نعما﴾ و﴿تعدوا﴾ و﴿يهدي﴾ و﴿يخصمون﴾ بإخفاء الحركة في مذهب أبي عمرو وقالون، ومرادهم به الاختلاس». وينظر أيضا القصد النافع (ص339)، والنشر (2/ 235 ـ 236)، والفجر الساطع (4/ 72).
(8) التيسير (ص 84)، والتعريف (ص 84)، ومفردة قالون (ص101)، والإقناع (1/ 487 ـ 490)، وتحفة المنافع (2/ 272 ـ 273)، والفجر الساطع (4/ 71 ـ 76). يقول ابن بري في فرش الدرر (ص40):

واختلس العين لدى ﴿نعما﴾ وفي النساء ﴿لا تعدوا﴾ ثما
وها ﴿يهدي﴾ ثم خا ﴿يخصمون﴾ إذ أصل ما اختلس في الكل السكون

(9) في ح خرم ذهب بهذه الكلمات الأربعة.
(10) ضعف مكي وجه الإسكان لما فيه من الجمع بين ساكنين، وهو غير جائز عند البصريين، فقال في الكشف (1/ 316): «وقد روي عن أهل الإخفاء الاختلاس، وهو حسن، وروي الإسكان للعين، وليس بشيء، ولا قرأتُ به؛ لأن فيه جمعا بين ساكنين ليس الأول حرف مد ولين، وذلك غير جائز عن أحد من النحويين». وتابعه الشاطبي في الحرز (ص 43 و49 و59 و 79) فاقتصر على ذكر الإخفاء دون الإسكان، رغم ذكر الداني له في التيسير.
لكن الحافظ أبا عمرو جوزه لثبوت الرواية به، فقال في التيسير (ص 84): «﴿فنعما﴾... بكسر النون وإخفاء حركة العين، ويجوز إسكانها، وبذلك ورد النص عنهم، والأول أقيس». وقال في جامع البيان (ص 433): «الإسكان آثر، والإخفاء أقيس»، واحتج له بشواهد من العربية وبجوازه على مذهب الكوفيين. قال ابن الجزري في النشر (2/ 235 ـ 236): «روى عنهم المغاربة قاطبة إخفاء كسرة العين =

﴿يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ﴾[1]، و﴿لَّا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ﴾[2]، و﴿نُؤْتِهِ مِنْهَا﴾ في آل عمـران في الحـرفين[3]، و﴿نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ﴾ في النساء[4]، و﴿أَرْجِهِ﴾ في الأعـراف[5] والـشعراء[6]، و﴿مَنْ يَأْتِهِ مُؤْمِنًا﴾ في طه[7]، وفيه خلاف عنه[8]، و﴿يَتَّقْهِ﴾ في النـور[9]، و﴿أَلْقِهِ إِلَيْهِمْ﴾ في النمل[10]، و﴿نُؤْتِهِ مِنْهَا﴾ في الشورى[11]: يختلس كسرة الهاء في جميع ذلـك[12]. واتفـق مع ورش على الاختلاس في قوله: /[13] ﴿يَرْضَهُ لَكُمْ﴾[14].[15] [40/أ]

= ليس إلا، يريدون الاختلاس، فرارا من الجمع بين الساكنين، وروى عنهم العراقيون والمشرقيون قاطبة الإسكان، ولا يبالون من الجمع بين الساكنين لصحته رواية وروده لغة». ثم قال: «والوجهان صحيحان، غير أن النص عنهم بالإسكان، ولا يعرف الاختلاس إلا من طرق المغاربة ومن تبعهم».

(1) آل عمران: الآية 74.

(2) آل عمران: الآية 74.

(3) آل عمران: الآية 145.

(4) النساء: الآية 114.

(5) الأعراف: الآية 110.

(6) الشعراء: الآية 35.

(7) طه: الآية 74.

(8) ينظر التيسير (ص152)، وجامع البيان (ص624 - 625). قال أبو عمرو في مفردة قالون (ص102):«واختلف علينا في صلة الهاء بياء وترك صلتها في طه في قوله: ﴿ومن يأته مؤمنا﴾ فأقرأني أبو الفتح بالصلة وأقرأني ذلك أبو الحسن بالاختلاس، والوجهان مشهوران مرويان عن قالون». قال مكي في التبصرة (ص260):«والمشهور عنه الكسر من غير ياء». ينظر التذكرة لأبي الحسن ابن غلبون (2/ 536) والإقناع (1/ 500)، والقصد النافع (ص 111 ـ 112)، وشرح المنتوري على الدرر (1/ 158).

(9) النور: الآية 50.

(10) النمل: الآية 28.

(11) الشورى: الآية 18. وكان الأنسب لو ذكر المؤلف هذا الموضع مع موضعي آل عمران المتقدمين.

(12) اختلاس كسرة الهاء هنا يعني ترك صلتها بياء.

(13) من هنا يبتدئ الخرم الذي بآخر نسخة «أ»، وذهبت معه خاتمة الكتاب.

(14) الزمر: الآية 8.

(15) اختلس قالون كسرة الهاء في ثلاثة عشر موضعا ذكرها المؤلف هنا، وافقه ورش منها في ﴿يرضه لكم﴾ بالزمر ووصل ما عدا ذلك. وجمعها ابن بري في باب هاء الكناية من الدرر (ص18) فقال: =

و﴿إِنْ أَنَا إِلاَّ نَذِيرٌ﴾ في الأعراف[1] والشعراء[2]، و﴿مَا أَنَا إِلاَّ نَذِيرٌ﴾ في الأحقاف[3]، يثبت الألف ويمد إذا كان بعد ﴿أَنَا﴾ همزة مكسورة من طريق أبي الفتح لا غير[4]، واتفق مع ورش على سائر الباب[5].

=

واقصر لقالون يؤده معا ونؤته منها الثلاث جمعا
نوله ونصله يتقه وأرجه الحرفين معْ فألقه
رعاية لأصله في أصلها قبل دخول جازم لفعلها
وصلْ بطه الها له من ياتهْ على خلاف فيه عن رواته
ونافع بقصر يرضه قضى لثقل الضم وللذي مضى

ينظر التبصرة لمكي (ص172)، والإقناع (1/ 499)، والمختصر البارع (ص39 ـ 40)، والقصد النافع (ص 109 ـ 112).

(1) الأعراف: الآية 188.

(2) الشعراء: الآية 115.

(3) الأحقاف: الآية 8. ووقع في ح: «و﴿مَا أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ﴾ في الشعراء والأحقاف»، وهو خطأ؛ لأن ما في الشعراء هو مثل الذي في الأعراف.

(4) اختلف عن قالون من طريق أبي نشيط في إثبات ألف من ﴿أنا﴾ في الوصل وعدم إثباتها في هذه الثلاثة المواضع، فحذفها رواية أبي عمرو عن شيخه أبي الحسن بن غلبون، والوجهان: الإثبات والحذف روايته عن شيخه أبي الفتح. قال أبو عمرو في مفردة قالون (ص 105): «وقد اختلف علينا في إثبات الألف وحذفها في حال الوصل في قوله: ﴿إن أنا إلا نذير﴾ و﴿ما أنا إلا نذير﴾ في الأعراف والشعراء والأحقاف، فأقرأني أبو الفتح ذلك بالوجهين، وحدثني أبو الحسن بإسناده المتقدم عن أبي نشيط عن قالون بإثبات الألف في ذلك»، ثم ساق أبو عمرو سندا إلى أبي نشيط عن قالون أنه كان يقرأ بحذف الألف، قال: «وكذلك أقرأني أبو الحسن، وبالوجهين آخذ فيهما». وظاهر كلام المؤلف أن المروي عن أبي الفتح إثبات الألف لا غير، والصحيح أن أبا عمرو روى عنه الوجهين كما تقدم في نصه. وهذا الخلاف إنما هو في حال الوصل، أما في حال الوقف على ﴿أنا﴾ فلا خلاف في إثبات الألف. ينظر المنتوري على الدرر (2/ 770 ـ 773) والنشر (2/ 231). قال ابن بري في فرش الدرر (ص 40):

وأنا إلا مدُّه بالخلف وكلهم يمده في الوقف.

(5) يعني على إثبات الألف من ﴿أنا﴾ إذا كان بعدها همزة مفتوحة أو مضمومة.

﴿قُرْبَةٌ﴾[1]: يسكن الراء فيها[2].

﴿ثُمَّ لْيَقْطَعْ﴾[3] و﴿ثُمَّ لْيَقْضُواْ﴾[4] و﴿وَلْيَتَمَتَّعُواْ﴾[5] في العنكبوت بإسكان اللام في الثلاثة المواضع، واتفق مع ورش على سائرها[6].

﴿ٱلَّٰٓـِٔي﴾[7] بالهمزة وتمكين مد الألف قبلها، وبغير مد بعد الهمزة، والياء فيه صورة[8] الهمزة على قراءته[9].

﴿أَوْ ءَابَآؤُنَا﴾ في والصافات والواقعة[10] بإسكان الواو وهمزة بعدها[11].

واتفق مع ورش في الأعراف في قوله: ﴿أَوْ أَمِنَ﴾[12]، إلا أن ورشا يلقي فيه حركة الهمزة على الواو، وفي هذين الموضعين يفتح الواو ويهمز بعدها همزة في الموضعين[13]، وقد ذكرنا ذلك في روايته[14].

---

(1) التوبة: الآية 100.

(2) التبصرة (ص 216)، والتيسير (ص 119)، والمختصر البارع (ص 150).

(3) الحج: الآية 15.

(4) الحج: الآية 27.

(5) العنكبوت: الآية 66.

(6) التيسير (ص 156، 174)، والقصد النافع (ص 346 ـ 347)، والمختصر البارع (ص150)، والمنتوري على الدرر (2/ 786).

(7) الأحزاب: الآية 4.

(8) في ح «سورة» بالسين وهو خطأ.

(9) التيسير (ص177 ـ 178)، ومفردة قالون (ص 105)، وشرح المنتوري (2/ 781).

(10) الصافات: الآية 17، والواقعة: الآية 51. وفي ح «والواقعات» وهو تصحيف.

(11) الكشف (2/ 223 ـ 224)، ومفردة قالون (ص 105)، والتعريف (ص107)، والقصد النافع (ص346 ـ 347).

(12) الأعراف: الآية 97.

(13) السبعة (ص286 ـ 287)، والتبصرة (ص 204)، والتيسير (ص111)، والنشر (2/ 270).

(14) في باب فرش الحروف.

وكلما لم نذكره هنا من الهمز والاستفهام وغيره، قد تقدم في بابه، فاعلمه، وبالله التوفيق.

كمل بحمد الله تعالى وحسن عونه، والصلاة والتسليم على سيدنا ومولانا محمد عبده ونبيه، وعلى آله وصحبه وسلم تسليما دائما أبدا إلى يوم الدين. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الفهارس



فهرس المصادر والمراجع

➢ مصحف المدينة النبوية برواية ورش عن نافع، طبعة مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة، وقد اعتمد في عد آيه العد المدني الأخير الذي عليه عمل المغاربة.

☑ **المخطوطات والرسائل الجامعية:**

➢ أصول الضبط وكيفيته على جهة الاختصار بذيل التنزيل لأبي داود سليمان بن نجاح، تحقيق د.أحمد بن أحمد بن معمر شرشال، نسخة مرقونة.

➢ إيضاح الأسرار والبدائع وتهذيب الغرر والمنافع في شرح الدرر اللوامع لأبي الفضل محمد بن محمد بن محمد بن عمران السلاوي الشهير بـ«ابن المجراد»، مصورة عن نسخة في ملك السيد عبد الصمد السراج إمام مسجد مارتيل ـ تطوان.

➢ بيان الخلاف والتشهير والاستحسان وما أغفله مورد الظمآن وما سكت عنه التنزيل ذو البرهان وما جرى به العمل من خلافات رسمية في القرآن وربما خالف العمل النص فخذ بيانه بأوضح البيان، وبذيله أرجوزة فيما أغفله مورد الظمآن، كلاهما لأبي زيد عبد الرحمن بن القاضي، مخطوط خاص ضمن مجموع يحوي أغلب كتب الإمام ابن القاضي، وهو في ملك السيد محمد زين الدين بمدينة الصويرة. ونسخة الخزانة الملكية رقم 74 في مجموع من ورقة 25 إلى ورقة 40.

➢ التبيان في شرح مورد الظمآن لأبي محمد عبد الله بن عمر بن آجطا الصنهاجي، مصورة عن نسخة الشيخ أحمد بن الطاهر الكونطري رحمه الله بالصويرة.

➢ التحصيل لفوائد كتاب التفصيل الجامع لعلوم التنزيل لأبي العباس المهدوي، نسخة الخزانة العامة رقم ق89.

➢ تحفة المنافع في مقرإ الإمام نافع لأبي وكيل ميمون بن مساعد المصمودي مولى الفخار، تحقيق محمد آيت محند، بحث مقدم لنيل دبلوم الدراسات العليا من شعبة الدراسات الإسلامية بكلية الآداب ـ جامعة شعيب الدكالي ـ الجديدة، سنة 17 ـ 1418 هـ/ 96 ـ 1997م، نسخة مرقونة في مجلدين.

➢ تفصيل عقد الدرر لأبي عبد الله محمد بن غازي المكناسي العثماني (مخطوط خاص)، وهو منشور ضمن كتاب قراءة الإمام نافع عند المغاربة للدكتور عبد الهادي حميتو [4/ 77 ـ 82].

➢تقريب المنافع في قراءة نافع لابن القصاب نسخة بالخزانة الملكية برقم 12243 ز.

➢ الروض الجامع في شرح الدرر اللوامع لأبي سرحان مسعود بن محمد جموع السجلماسي، مصورة عن نسخة الشيخ المقرئ أحمد بن الكونطري رحمه الله بالصويرة.

➢ كنز المعاني في شرح حرز الأماني لأبي إسحاق إبراهيم بن عمر الجعبري، نسخة الخزانة الملكية رقم 503.

➢الموضح لمذاهب القراء واختلافهم في الفتح والإمالة لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، تحقيق محمد شفاعت رباني، بحث مقدم لنيل الدرجة العالمية الماجستير من شعبة التفسير وعلوم القرآن ـ قسم الدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، 1410هـ ـ 1990م.

➢فتح المنان المروي بمورد الظمآن لأبي محمد عبد الواحد بن أحمد بن علي بن عاشر الأنصاري، نسخة خاصة.

ـ فرائد المعاني في شرح حرز الأماني لمحمد ابن آجروم الصنهاجي مخطوط الخزانة العامة برقم 146 ق.

➢ قرة العين في معنى قولهم تسهيل الهمزة بين بين لأبي زيد عبد الرحمن بن القاضي الفاسي، تحقيق حسن بن عبد الهادي حميتو، بحث مقدم لنيل الشهادة الجامعية «الليسانس» من كلية القرآن الكريم والدراسات الإسلامية ـ الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العام الجامعي 1418 ـ 1419هـ.

➢ فهرسة المنتوري لمحمد بن عبد الملك القيسي الغرناطي، مخطوط الخزانة الملكية بالرباط ضمن مجموع برقم 1578.

➢ شرح قصيدة أبي مزاحم الخاقاني في القراءات وحسن الأداء لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، تحقيق غازي بن بنيدر بن غازي العمري الحربي، رسالة مقدمة لنيل العالمية الماجستير من قسم الكتاب والسنة ـ كلية الدعوة وأصول الدين ـ جامعة أم القرى 1418هـ.

➢ شرح القصيدة الحصرية في قراءة نافع لمحمد بن عبد الرحمن بن الطفيل بن عظيمة العبدري الإشبيلي، تحقيق د.توفيق العبقري، بحث مقدم لنيل دبلوم الدراسات العليا من شعبة الدراسات الإسلامية ـ كلية الآداب، جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس ـ 1414هـ ـ 1994م.

☑ **المطبوعات:**

ـ أ ـ

➢ إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع لعبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المعروف بأبي شامة المقدسي، تحقيق محمود بن عبد الخالق محمد جادو، مطابع الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

➢ الإتقان في علوم القرآن لجلال الدين السيوطي، تحقيق مركز الدراسات القرآنية بمجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف ـ المدينة المنورة ـ المملكة العربية السعودية، ط 1 / 1426هـ.

➢ أخبار النحويين البصريين ومراتبهم وأخذ بعضهم عن بعض لأبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي، تحقيق د.محمد إبراهيم البنا، طبعة دار الاعتصام، سلسلة من عيون التراث رقم 4، ط 1/ 1405هـ ـ 1985م.

➢ الاختيار في القراءات العشر لأبي محمد عبد الله بن علي الحنبلي البغدادي المعروف بـ «سبط الخياط»، تحقيق عبد العزيز بن ناصر السبر، طبعة خاصة، الرياض سنة 1417هـ.

➢ ارتشاف الضرَب من لسان العرب لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي، تحقيق د.مصطفى أحمد النماس، القاهرة، ط 1/ 1404هـ ـ 1984م.

➢ الأرجوزة المنبهة على أسماء القراء والرواة وأصول القراءات وعقد الديانات بالتجويد والدلالات لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، تحقيق محمد بن مجقان الجزائري ـ دار المغني ـ الرياض، ط 1/ 1420هـ ـ 1999م.

➢ إنباه الرواة على أنباه النحاة لجمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر دار الفكر العربي ـ القاهرة ومؤسسة الكتب الثقافية ـ بيروت، ط 1 / 1406هـ ـ 1986م.

➢ أنوار التعريف لذوي التفصيل والتعريف للشيخ محمد بن أحمد بن أبي القاسم الجزولي الحامدي، تحقيق عبد الحفيظ قطاش، منشورات دار الكتب العلمية، ط1/ 1425هـ ـ 2004م.

➢ الألفات لأبي عبد الله الحسين بن خالويه، تحقيق د.علي حسين البواب، طبعة مكتبة المعارف بالرياض سنة 1402هـ ـ 1982م.

➢ الألفات ومعرفة أصولها للحافظ أبي عمرو الداني، تحقيق د.غانم قدوري الحمد، مجلة معهد الإمام الشاطبي للدراسات القرآنية التابع للجمعية الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بمحافظة جدة ـ منطقة مكة المكرمة، العدد الأول: ربيع الآخر سنة 1427هـ / ماي 2006م، من (ص331) إلى (ص 380).

➢ إعراب القراءات السبع وعللها لأبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه الهمذاني، تحقيق د.عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، مطبعة المدني، ط1/ 1413هـ ـ 1992م.

➢ الإقناع في القراءات السبع لأبي جعفر أحمد بن علي بن الباذش الأنصاري، تحقيق د.عبد المجيد قطامش، طبعة مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي التابع لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة أم القرى ـ مكة المكرمة، ط1/ 1403هـ.

➢الاستكمال لبيان جميع ما يأتي في كتاب الله عز وجل في مذهب القراء السبعة في التفخيم والإمالة وما كان بين اللفظين مجملا كاملا لأبي الطيب عبد المنعم بن غلبون، تحقيق د.عبد الفتاح بحيرى إبراهيم ـ الزهراء للإعلام العربي.

➢إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين لعبد الباقي بن عبد المجيد اليماني، تحقيق عبد المجيد دياب، شركة الطباعة العربية السعودية ـ الرياض، ط1/ 1406هـ ـ 1986م.

➢ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لجمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري، مع حاشية ضياء السالك لمحمد عبد العزيز النجار، طبعة دار الكتب العلمية ـ بيروت.

➢ الإيضاح لما ينبهم عن الورى في قراءة عالم أم القرى لأبي زيد عبد الرحمن ابن القاضي، تحقيق د.محمد بالوالي، مكتبة الطالب ـ وجدة، ط1 / 1427هـ ـ 2006م.

ـ ب ـ

➢البحر المحيط لأبي حيان محمد بن يوسف الغرناطي الأندلسي (ت745هـ)، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض وآخرون، طبعة دار الكتب العلمية، ط 1/ 1413هـ ـ 1993م.

➢ برنامج التجيبي للقاسم بن يوسف التجيبي السبتي، تحقيق عبد الحفيظ منصور، الدار العربية للكتاب، ليبيا ـ تونس سنة 1981م.

➢ برنامج شيوخ أبي الحسن الرعيني، تحقيق إبراهيم شبوح، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم، دمشق 1381هـ ـ 1962م.

➢ بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس لأحمد بن يحيى بن أحمد بن عميرة الضبي، دار الكاتب العربي سنة 1967م.

➢ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية ـ صيدا ـ لبنان.

➢ البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب لابن عذاري المراكشي، تحقيق ج. س كولان و إ. ليفي بروفنسال، دار الثقافة ـ بيروت ـ لبنان، ط 2/ 1400هـ ـ 1980م.

➢ البيان عن عد آي القرآن لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، تحقيق د.غانم قدوري الحمد، منشورات مركز المخطوطات والتراث والوثائق التابع لجمعية إحياء التراث الإسلامي ـ الكويت، ط1/ 1414هـ ـ 1994م.

ـ ت ـ

➢ تاريخ الأدب العربي لكارل بركلمان، ترجمة رمضان عبد التواب، دار المعارف بمصر، ط 2.

➢ تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام للحافظ الذهبي، تحقيق د.بشار عواد معروف، نشر دار الغرب الإسلامي، ط 1/ 1424.

➢ تاريخ بغداد أو مدينة السلام للحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، دار الكتاب العربي ـ بيروت.

➢ التبصرة في القراءات لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق د.محي الدين رمضان، منشورات معهد المخطوطات العربية ـ المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ـ الكويت، ط1 / 1405هـ ـ 1985م.

➢التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق علي محمد البجاوي، طبعة إحياء الكتب العربية.

➢ التجريد لبغية المريد في القراءات السبع لأبي القاسم عبد الرحمن بن عتيق المعروف بـ «ابن الفحام» الصقلي، تحقيق د.ضاري إبراهيم العاصي الدوري، دار عمار - الأردن، سلسلة علوم القراءات رقم 3، ط1/ 1422هـ 2002م .

➢ التحديد في الإتقان والتجويد لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، تحقيق غانم قدوري الحمد، مكتبة دار الأنبار ـ الرمادي ـ العراق، ط 1/ 1407هـ ـ 1988م.

➢تحصيل المنافع من كتاب الدرر اللوامع في أصل مقرإ الإمام نافع للشيخ أبي زكريا يحيى بن سعيد الكرامي الجزولي السملالي السوسي، تحقيق الأستاذ الحسن طالبون، طبعة خاصة بالمحقق سنة 1997م.

➢ تذكرة الحفاظ لشمس الدين الذهبي، نشر دار التراث العربي مصورة عن طبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن ـ الهند، سنة 1377هـ.

➢ التذكرة في القراءات لأبي الحسن طاهر بن عبد المنعم بن غلبون، تحقيق د.عبدالفتاح بحيرى إبراهيم، الزهراء لإعلام العربي، ط 1/ 1411هـ ـ 1991م.

➢ التكملة لكتاب الصلة لأبي عبد الله محمد بن عبد الله القضاعي البلنسي ابن الأبار، تحقيق د.عبد السلام الهراس، طبعة دار الفكر.

➢ التمهيد في علم التجويد لأبي الخير محمد بن محمد بن الجزري، تحقيق د.علي حسين البواب، طبعة مكتبة المعارف ـ الرياض، ط1 / 1405هـ ـ 1985م.

➢ التنزيل في هجاء المصاحف، مطبوع باسم «مختصر التبيين لهجاء التنزيل» لأبي داود سليمان بن نجاح، تحقيق د.أحمد بن أحمد بن معمر شرشال، طبعة مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة بتعاون مع مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ـ الرياض.

➢ التعريف في اختلاف الرواة عن نافع لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، تحقيق الشيخ محمد السحابي، مطبعة وراقة الفضيلة ـ سلا ـ المغرب.

➢ تفسير الطبري المسمى جامع البيان عن تأويل آي القرآن لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، تحقيق أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط 1 / 1420هـ ـ 2000م.

➢ تفسير القرطبي المسمى بالجامع لأحكام القرآن الكريم لأبي عبد الله محمد بن أحمد ابن أبي بكر بن فرح القرطبي، أعاد طبعه دار احياء التراث العربي بيروت ـ لبنان 1405هـ ـ 1985م.

➢ التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، عني بتصحيحه أوتو برتزل، الناشر دار الكتاب العربي، ط 2 / 1404هـ ـ 1984م.

- ج -

➢ جامع البيان في القراءات السبع المشهورة لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، تحقيق محمد صدوق الجزائري، طبعة دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط1 / 1426هـ ـ 2005م.

➢ الجامع لما يحتاج إليه من رسم المصحف لأبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن وثيق الأندلسي، تحقيق د.غانم قدوري حمد، الناشر دار الأنبار، مطبعة العاني ـ بغداد، ط 1 / 1408هـ ـ 1988م.

➢ الجمل في النحو لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق د.علي توفيق الحمد، طبعة مؤسسة الرسالة، ط 5 / 1417هـ ـ 1996م.

➢ الجنى الداني في حروف المعاني للحسن بن قاسم المرادي، المعروف بـ «ابن أم قاسم»، تحقيق د.فخر الدين قباوة والأستاذ محمد نديم فاضل، طبعة المكتبة العربية بحلب، ط1 / 1393هـ ـ 1973م.

- ح -

➢ الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر ابن مجاهد لأبي علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي، تحقيق بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي، دار المامون للتراث ـ دمشق، ط 1/ 1404هـ ـ 1984م.

➢ حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع لأبي محمد القاسم بن فيره الشاطبي، تحقيق محمد تميم الزعبي، طبعة مكتبة دار الهدى ـ المدينة المنورة، ط 3 / 1415هـ ـ 1995م.

➢ الحركة العلمية في سبتة خلال القرن السابع لإسماعيل الخطيب، منشورات جمعية البعث الإسلامي ـ تطوان، سلسلة المكتبة السبتية رقم 3، مطبعة النور، ط1/ 1406هـ ـ 1986م.

➢ الحلل السندسية في الأخبار والآثار الأندلسية للأمير شكيب أرسلان، ط 1 / 1358هـ ـ 1939م.

- خ -

➢الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النجار، طبعة عالم الكتب ـ بيروت.

- د -

➢ الدرر اللوامع في أصل مقرإ الإمام نافع لأبي الحسن علي بن بري الرباطي التازي، تحقيق د.توفيق العبقري، مكتبة الزيتونة بمراكش ـ مكتبة أولاد الشيخ للتراث ـ القاهرة ـ مصر.

➢ دليل الحيران على مورد الظمآن في فني الرسم والضبط للشيخ إبراهيم بن أحمد المارغني التونسي، تعليق الشيخ زكريا عميرات، طبعة دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط1/ 1415هـ ـ 1995م.

- ذ -

➢ الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة لأبي الحسن علي بن بسام الشنتريني، تحقيق د.إحسان عباس، طبعة دار الثقافة - بيروت، سنة 1399هـ - 1979م.

➢ الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة لأبي عبد الله محمد بن محمد بن عبد الملك الأنصاري الأوسي المراكشي، السفر الأول والثاني بتحقيق د.محمد بن شريفة. والسفر الرابع والخامس والسادس بتحقيق د. إحسان عباس، نشر دار الثقافة بيروت، والسفر الثامن بتحقيق د.محمد بن شريفة ضمن مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، 1984م.

- ر -

➢ الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق د.أحمد حسن فرحات، طبعة دار عمار - عمان - الأردن، ط2 / 1404هـ - 1984م.

➢ الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة لمحمد بن جعفر الكتاني، تحقيق محمد المنتصر محمد الزمزمي الكتاني، دار البشائر - بيروت، ط 4 / 1406هـ - 2000م.

➢ الرسالة العدوية في الياءات الإضافية لإبراهيم العدوي، تحقيق نصيف الجنابي، نشر في مجلة المورد العراقية عدد 4 سنة 1409هـ.

➢ رشف اللمى على كشف العمى في رسم القرآن وضبطه لمحمد العاقب بن مايابى الجكني، تحقيق محمد بن سيد محمد بن مولاي، طبعة المطبعة الوطنية - نواكشوط - موريتانيا.

- ط -

➢ طبقات القراء لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق د.أحمد خان، طبعة مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية - الرياض، ط 1/ 1418هـ - 1997م.

- ك -

➢ الكافي في القراءات السبع لأبي عبد الله محمد بن شريح الرعيني الإشبيلي، تحقيق أحمد محمود عبد السميع الشافعي، منشورات دار الكتب العلمية - بيروت، ط1/ 1421هـ- 2000م.

➢ كتاب تمكين المد في ﴿ءاتى﴾ و﴿ءامن﴾ و﴿ءادم﴾ وشبهه لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق د/ أحمد حسن فرحات، دار الأرقم - الكويت، ط1/ 1404هـ - 1984م.

➢ الكتاب لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، تحقيق عبد السلام محمد هارون، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط3 / 1408هـ- 1988م.

➢ كنز المعاني في شرح حرز الأماني لإبراهيم بن عمر الجعبري، تحقيق د/ أحمد اليزيدي، طبعة وزارة الأوقاف المغربية، سنة 1419هـ- 1998م.

➢ الكنز في القراءات العشر لعبد الله بن عبد المومن ابن وجيه الواسطي، تحقيق هناء الحمصي، طبعة دار الكتب العلمية - بيروت، ط1 / 1419هـ- 1998م.

➢ الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل لمحمود ابن عمر الزمخشري، بعناية مصطفى حسين أحمد، الناشر دار الكتاب العربي - بيروت، ط3/ 1407هـ- 1987م.

➢ الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق د.محي الدين رمضان، طبعة مؤسسة الرسالة ط3/ 1404هـ - 1984م.

- ل -

- اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة لأبي عبد الله محمد بن الحسن الفاسي، تحقيق عبدالرازق بن علي بن إبراهيم موسى، طبعة مكتبة الرشد - الرياض، ط1 / 1426هـ- 2005م.

➢ لسان العرب لمحمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، طبعة دار صادر ـ بيروت.

- م -

➢المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق علي النجدي ناصف ود. عبد الحليم النجار ود. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، طبعة دار سزكين للطباعة والنشر، ط2 / 1406هـ ـ 1986م.

➢ المحكم في نقط المصاحف لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، تحقيق د.عزت حسن، طبعة دار الفكر ـ دمشق، ط2 / 1407هـ ـ 1986م.

➢ المختصر البارع في قراءة نافع لأبي القاسم محمد بن أحمد ابن جزي الكلبي الشهيد، تحقيق محمد الطبراني، طبعة مكتبة أولاد الشيخ للتراث ـ مصر سنة 2003م.

➢ مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه، عني بنشره ج. برجشتراسر، النشريات الإسلامية لجمعية المستشرقين الألمانية رقم 7، المطبعة الرحمانية بمصر، 1934م.

➢المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن هشام اللخمي الأندلسي، تحقيق مأمون بن محي الدين الجنان، دار الكتب العلمية، توزيع مكتبة دار الباز ـ مكة المكرمة، ط1 / 1415هـ ـ 1995م.

➢ مراتب النحويين لأبي الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي، تحقيق أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر للطباعة والنشر ـ القاهرة.

➢ ملء العيبة بما جمع بطول الغيبة في الوجهة الوجيهة إلى الحرمين مكة وطيبة لأبي عبد الله محمد بن عمر بن رشيد السبتي، تحقيق د. محمد بن الخوجة، الجزء الثاني نشر الدار التونسية للنشر بتونس 1402هـ ـ 1982م، والجزء الثالث نشر الشركة التونسية للتوزيع 1981م، والجزء الخامس نشر دار الغرب الإسلامي ـ بيروت 1408هـ.

➢ الممتع في التصريف لابن عصفور الإشبيلي تحقيق د.فخر الدين قباوة منشورات دار الآفاق الجديدة بيروت ط 4 / 1399هـ ـ 1979م.

➢ المنصف في شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني تأليف أبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ـ مطبعة الحلبي ـ القاهرة 1995م

➢ معاني القرآن وإعرابه لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج، شرح وتحقيق د.عبد الجليل عبده شلبي، طبعة عالم الكتب ـ بيروت، ط 1/ 1408هـ ـ 1988م.

➢ معاني القرآن لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء، الجزء الأول بتحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، تقديم محمد أبو الفضل إبراهيم، طبعة بدون ذكر الدار والتاريخ، الجزء الثاني بتحقيق الأستاذ محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة، بدون تاريخ، الجزء الثالث بتحقيق د.عبد الفتاح إسماعيل شلبي، مراجعة الأستاذ علي النجدي ناصف، بدون ذكر الدار والتاريخ.

➢ المعجب في تلخيص أخبار المغرب لعبد الواحد المراكشي، تحقيق محمد سعيد العريان ومحمد العربي العلمي، طبعة مكتبة الاستقامة ـ القاطرة، ط1/ 1368هـ.

➢ معجم البلدان لأبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي، طبعة دار الفكر ـ بيروت.

➢ معجم مؤلفات الحافظ أبي عمرو الداني إمام القراء بالأندلس والمغرب وبيان الموجود منها والمفقود للدكتور عبد الهادي حميتو، الناشر الجمعية المغربية لأساتذة التربية الإسلامية ـ فرع آسفي، مطبعة الوفاء ـ آسفي ـ المغرب.

➢ معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة، نشرة دار المثنى ـ بغداد، ودار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

➢ معجم مقاييس اللغة لأبي الحسين أحمد بن فارس، تحقيق عبد السلام محمد هارون، طبعة دار الفكر سنة 1399هـ ـ 1979م.

➢ المعجم في أصحاب القاضي الإمام أبي علي الصدفي لمحمد بن عبد الله بن أبي بكر القضاعي المعروف بـ «ابن الأبار»، الناشر دار الكاتب العربي للطباعة والنشر ـ القاهرة، مطابع سجل العرب، 1387هـ ـ 1967م.

➢ معجم الشعراء لأبي عبيد الله محمد بن عمران المرزباني، تهذيب المستشرق د. سالم الكرنكوي، مكتبة القدسي ودار الكتب العلمية، ط2/ 1402هـ ـ 1982م.

ـ مفردة نافع ضمن المفردات السبع لأبي عمرو الداني، تحقيق الشيخ علي توفيق النحاس، نشر دار الصحابة للتراث بطنطا، ط 1 / 1427هـ ـ 2006م.

ـ مقدمة في أصول القراءات من كتاب مرشد القاري إلى تحقيق معالم المقاري لابن الطحان، تحقيق د. توفيق عبقري، طبعة مكتبة أولاد الشيخ للتراث ـ مصر، سنة 2004م.

ـ المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، تحقيق محمد أحمد دهمان، طبعة دار الفكر ـ دمشق، ط2 / 1403هـ ـ 1983م.

➢ مشاهير علماء الأمصار لمحمد بن حبان البستي، عني بتصحيحه م. فلايشهمر، النشريات الإسلامية رقم 22، دار الكتب العلمية ـ بيروت.

➢ مورد الظمآن في رسم القرآن لأبي عبد الله محمد بن محمد الأموي الشريشي الخراز، تحقيق محمد الصادق قمحاوي بدون ذكر معلومات الطبعة وتاريخها. وبتحقيق الدكتور أشرف محمد فؤاد طلعت،طبعة جامعة بروني دار السلام بسلطنة بروناي دار السلام، ط1 / 1423هـ ـ 2002م .

➢ الموضح في التجويد لأبي القاسم عبد الوهاب بن محمد القرطبي، تحقيق أحمد فريد المزيدي، طبعة دار الكتب العلمية ـ لبنان، ط1/ 2006م.

- ن -

➢ النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة لجمال الدين أبي المحاسن يوسف بن تغري بردي الأتابكي، طبعة المؤسسة المصرية العامة للتأليف والطباعة والنشر بمصر.

➢ النجوم الطوالع على الدرر اللوامع في أصل مقرإ الإمام نافع لإبراهيم المارغني، طبعة دار الفكر ـ بيروت، سنة 1415هـ ـ 1995م.

➢ نزهة الألباء في طبقات الأدباء لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن الأنباري، تحقيق د.إبراهيم السامرائي، طبعة مكتبة المنار ـ الزرقاء ـ الأردن، ط 3 / 1405هـ ـ 1985م.

➢ نفح الطيب عن غصن الأندلس الرطيب لأبي العباس أحمد بن محمد المقري التلمساني، تحقيق د. إحسان عباس، طبعة دار صادر، بيروت ط1/ 1997م.

➢ النشر في القراءات العشر للحافظ محمد بن محمد بن الجزري، راجعه علي محمد الضباع، طبعة المكتبة التجارية الكبرى لصاحبها مصطفى محمد ـ مصر.

➢ نيل الابتهاج بتطريز الديباج لأبي العباس أحمد بابا التنبكتي، مطبوع بهامش الديباج المذهب لابن فرحون، نشر دار الكتب العلمية ببيروت. وكذا طبعة طرابلس ـ ليبيا، تقديم وإشراف عبد الحميد عبد الله الهرامة، سنة 1989م.

- ص -

➢ الصحاح لإسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، طبعة دار العلم للملايين ـ بيروت، ط 4/ 1990م.

➢ صلة الصلة لأبي جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير الغرناطي، تحقيق د.عبد السلام الهراس والشيخ سعيد أعراب، طبعة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب، 1413هـ ـ 1993م.

➢ الصلة في تاريخ أئمة الأندلس وعلمائهم ومحدثيهم وفقهائهم وأدبائهم لأبي القاسم خلف بن عبد الملك المعروف بـ«ابن بشكوال»، تحقيق السيد عزت العطار الحسيني، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط 2 / 1414هـ ـ 1994م.

- ع -

➢ العبر في خبر من غبر لشمس الدين الذهبي، تحقيق د. صلاح الدين المنجد، مطبعة حكومة الكويت، ط 2 / 1948م.

➢ عمدة المفيد وعدة المجيد في معرفة التجويد (نونية السخاوي)، نظم علم الدين أبي الحسن علي بن محمد السخاوي، تحقيق د.عبد العزيز بن عبد الفتاح القاري، ضمن كتاب قصيدتان في تجويد القرآن، طبعة دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه ـ الفجالة ـ مصر، ط 1 / 1402هـ.

➢ عنوان الدراية فيمن عرف من العلماء في المائة السابعة ببجاية لأبي العباس أحمد بن أحمد بن عبد الله الغبريني، تحقيق عادل نويهض، منشورات لجنة التأليف والترجمة والنشر ـ بيروت، ط 1/ 1969م.

➢العنوان في القراءات السبع لأبي طاهر إسماعيل بن خلف المقرئ الأنصاري الأندلسي (ت455هـ)، تحقيق د.زهير زاهد و د.خليل العطية، طبعة عالم الكتب، ط2/ 1406هـ ـ 1986م.

➢ عقود الجمان في تجويد القرآن نظم الشيخ برهان الدين إبراهيم بن عمر الجعبري، طبعة مؤسسة قرطبة، ط1 / 1426هـ ـ 2005م.

➢ عقيلة أتراب القصائد في أسنى المقاصد في علم رسم المصاحف لأبي محمد القاسم بن فيره الشاطبي، تحقيق د/ أيمن رشدي سويد، طبعة دار نور المكتبات للنشر والتوزيع ـ جدة، ط 1/ 1422هـ ـ 2001م.

➢ العين للخليل بن أحمد الفراهيدي، دار ومكتبة الهلال، تحقيق د.مهدي المخزومي ود. إبراهيم السمرائي، بدون تاريخ.

- غ -

➢ غاية الاختصار في قراءات العشرة أئمة الأمصار لأبي العلاء الحسن بن أحمد الهمذاني العطار، تحقيق د.أشرف محمد فؤاد طلعت، طبعة الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم ـ جدة، سلسلة أصول النشر (3)، ط1 / 1414هـ ـ 1994م.

➢غاية النهاية في طبقات القراء لشمس الدين محمد بن محمد بن الجزري، عني بنشره جبرجستراسر، طبعة دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط2 / 1400هـ ـ 1980م.

➢ الغنية فهرست شيوخ القاضي عياض، تحقيق ماهر زهير جرار، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط1 / 1402هـ - 1982م.

➢غيث النفع في القراءات السبع لعلي النوري الصفاقسي، ضبطه وصححه محمد عبدالقادر شاهين، منشورات دار الكتب العلمية - بيروت، ط1 / 1419هـ - 1999م.

- ف -

➢فتح الوصيد في شرح القصيد لعلم الدين أبي الحسن علي بن محمد السخاوي، تحقيق د. مولاي محمد الإدريسي الطاهري، مكتبة الرشد - الرياض، ط 1 / 1423هـ - 2002 م.

➢ الفجر الساطع والضياء اللامع في شرح الدرر اللوامع لأبي زيد عبد الرحمن بن القاضي (ت 1082 هـ)، تحقيق أحمد بن محمد البوشيخي، المطبعة والوراقة الوطنية - مراكش، ط 1 / 1428هـ - 2007م.

➢ الفهرست لأبي الفرج محمد بن النديم، طبعة دار المعرفة - بيروت.

➢ فهرسة ما رواه عن شيوخه من الدواوين المصنفة في ضروب العلم وأنواع المعارف لأبي بكر محمد بن خير الأموي الإشبيلي، منشورات دار الآفاق الجديدة - بيروت، ط2/ 1399هـ - 1979م.

➢ فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات لعبد الحي ابن عبد الكبير الكتاني، باعتناء إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، ط 2 / 1402هـ - 1982م.

- ق -

➢ القصد النافع لبغية الناشئ والبارع على الدرر اللوامع في مقرإ الإمام نافع لأبي عبدالله محمد بن إبراهيم الخراز، تحقيق محمد محمود التلميدي - طبعة دار الفنون بجدة، سنة 1413هـ - 1993م.

➢ القصيدة الحصرية في قراءة الإمام نافع لأبي الحسن علي بن عبد الغني الحصري القيرواني الضرير، تحقيق د. توفيق بن أحمد عبقري، طبعة مكتبة أولاد الشيخ للتراث، ط 1/ 1423هـ ـ 2002م.

➢ القصيدة الخاقانية لأبي مزاحم الخاقاني، تحقيق د.عبد العزيز بن عبد الفتاح القاري، ضمن كتاب قصيدتان في تجويد القرآن، طبعة دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه ـ الفجالة ـ مصر، ط 1 / 1402هـ .

➢ قواعد التجويد على رواية حفص عن عاصم بن أبي النجود، للدكتور عبد العزيز القاري، مطبوعات الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، سنة 1409هـ.

➢ القواعد والإشارات في أصول القراءات للقاضي أحمد بن عمر الحموي، تحقيق د.عبد الكريم بن محمد الحسن بكار، دار القلم ـ دمشق ط 1 / 1406هـ ـ 1986م.

- س -

➢ السبعة في القراءات لأبي بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد التميمي البغدادي، تحقيق د.شوقي ضيف، دار المعارف ـ القاهرة ، ط 2/ 1400هـ.

➢ سر صناعة الإعراب لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق د.حسن هنداوي، طبعة دار القلم ـ دمشق، ط 1 / 1405هـ ـ 1985م.

➢ سير أعلام النبلاء لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق شعيب الأرناؤوط ومحمد نعيم العرقسوسي، طبعة مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط 9 / 1413هـ ـ 1993م.

- ش -

➢ الشافية في علم التصريف لأبي عمرو عثمان بن عمر الدويني الكردي المعروف بـ «ابن الحاجب»، تحقيق حسن أحمد العثمان، طبعة دار البشائر الإسلامية ـ بيروت والمكتبة المكية بمكة المكرمة، ط 1 / 1415 هـ ـ 1995م.

➢ شرح بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، نشر المكتبة التجارية الكبرى بمصر، ط 14 / 1384هـ ـ 1964م.

➢ شرح الدرر اللوامع في أصل مقرإ الإمام نافع لأبي عبد الله محمد بن عبد الملك المنتوري القيسي، تقديم وتحقيق الأستاذ الصديقي سيدي فوزي، ط 1/ 1421هـ ـ 2001م.

➢ شرح الكافية الشافية لجمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، تحقيق: د.عبد المنعم أحمد هريدي، طبعة دار المأمون للتراث، ط 1 / 1402هـ ـ 1982م.

➢ شرح المقدمة الجزرية في علم التجويد لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري، راجعه أبو الحسن الكردي، تعليق محمد غياث صباغ، مكتبة الغزالي ـ دمشق ومؤسسة مناهل العرفان ـ بيروت، ط 2/ 1411هـ ـ 1990م.

➢ شرح شافية ابن الحاجب تأليف الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي، مع شرح شواهده للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الادب، حققهما، وضبط غريبهما، وشرح مبهمهما، الاساتذة محمد نور، الحسن محمد الزفزاف، محمد يحيى عبد الحميد المدرس في تخصص المدرس في كلية المدرس في تخصص كلية اللغة العربية اللغة العربية ـ كلية اللغة العربية، طبعة دار الكتب العلمية بيروت.لبنان

➢شرح الهداية لأبي العباس أحمد بن عمار المهدوي، تحقيق د.حازم سعيد حيدر، طبعة متبة الرشد ـ الرياض، ط1 / 1416هـ ـ 1995م.

ـ هـ ـ

➢ هجاء مصاحف الأمصار لأبي العباس أحمد المهدوي، تحقيق محي الدين عبد الرحمن رمضان، مجموعة الرسائل الكمالية رقم 1، في المصاحف والقرآن والتفسير، الكتاب رقم 3، الناشر مكتبة المعارف ـ الطائف.



فهرس الموضوعات

ولله الحمد والمنة.



المحقق في سطور

«حسن بن عبد الهادي حميتو»

ـ من مواليد مراكش سنة 1973م.

ـ حفظ القرآن الكريم في عمر الثامنة على يد والده د.عبد الهادي حميتو الذي تلقى عليه معارفه الأولى.

ـ أتم دراسته الابتدائية بمدينة آسفي، وأتم دراسته الإعدادية والثانوية والجامعية بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، فحصل منها على الإجازة من كلية القرآن الكريم والدراسات الإسلامية.

ـ حصل على دبلوم الدراسات العليا المعمقة، ثم على الدكتوراه من دار الحديث الحسنية بالرباط.

ـ عضو المجلس العلمي المحلي لمدينة آسفي.

ـ يعمل حاليا مدرسا لمادة التربية الإسلامية بإحدى ثانويات مدينة آسفي.

ـ خطيب جمعة وواعظ، وفاعل جمعوي في بعض الجمعيات المحلية.

introduction by some of the first disciples of Nafi', as Al Ghazi Ibn Qais (d. 199 h) and his likes.

The reader will find this book unique in its kind and composition; indeed it distinguishes by clear composition and classification (in chapters) and by an elegant arrangement. Due to these qualities the author preferred the Warsh version. The author brings out the principles separating them from Qalun's version, contrarily to the habit in this field; in a way which has no similar, neither before nor after [him]. This is manifested in the writing, in the choice of the matter –which is the best of the Malikite school- in the reading and the declaiming. This school relies on the method of Abi 'Amru ad Dani (d. 444 h) who is considered by the author as one of the greatest imams [of his school].

The book was written in the end of the Almoravids' reign/beginning of the Almohads', in the first half of the hegira's sixth century and, thus, belongs to a relatively far era; era from which very few works reached us, particularly in the field of [Qoranic] reading sciences, and that's why this book is a real grace we received.

Dr. Hassan Hmitou deployed great efforts to establish, annotate and introduce this book whose author he presents, which seriousness –in spite of its concision– he emphasizes, and which he situates in its context. This book gathers a precious matter and a serious annotation.

Translation : Mekaoui Abdélilah

At Taqrib wal Harsh al Mutadamine li Qira'ate Qalun wa Warsh

(Simplification of Qalun and Warsh [qoranic] readings)
Cheikh Abu al Asbagh 'Issa Ibn Muhammad Ibn Futuh al Hashimi al Balansi,
known under the name of Ibn al Murabit (d. 552/1155).

None of the seven [qoranic] readings, or others, has had as much importance as that of Medina's declaimer, Imam Abu Ru'aim Nafi'a Ibn 'Abderrahmane al Madani (d. 169 h), in particular with North African declaimers, since they choose it for an official reading for them and teach it to their descendants, to the extent that it became one of the main civilizational features of North Africa.

This particular attention has had many aspects and appeared at its best in the great amount of prose and verse books that North African reading imams produced to master this reading and its principles, and of which it is an important part. A big part of this production still waits for present generations to do the necessary: indexation, annotation, publication, for the profit of researchers and those interested among the public.

"At Taqrib wal Harsh al Mutadamane li Qira'ate Qâlun wa Warsh", of Abu al Asbagh 'Issa Ibn Mohammed ben Futuh al Hâshimi al Balansi, known under the name of Ibn al Murabit (m. 552 h), is at the head of North African and Andalusian works that dealt globally and with precision with this Medina reading, that had gathered its principles from the two most famous versions, that of Abi Sa'id 'Uthman Ibn Sa'id Warsh al Masri (d. 197 h) transmitted by Abi Yussuf Ya'cub al Azraq of Medina (d. 240 h), and that of Abi Musa 'Isa Ibn Mina Qalun (successor of Nafi' in its Medina school and who died in 220 h), transmited by Abi Nashit Muhammad Ibn Harun al Marwani (d. 258 h). These two versions have had a great prestige in North Africa since their

versions jouissent d'un grand prestige au Maghreb depuis leur introduction par certains des premiers disciples de Nafi', comme al Ghazi Ibn Qais (m. 199 h) et ses pairs.

Le lecteur trouvera ce livre unique par son genre et sa composition, en effet il se distingue par une composition nette, une classification (en chapitres) claire et une disposition élégante ; ceci s'est traduit par la préférence de la version que l'auteur a retenue, celle de Warsh. L'auteur fait ressortir les principes en les séparant de la version de Qaloun, contrairement à l'usage en cours dans ce domaine, d'une manière qui n'a pas de pareille dans ce qui a été composé, aussi bien avant qu'après lui, ce qui se manifeste dans la rédaction et dans le choix de la matière traitée -qui représente le meilleur de l'école malékite- dans la lecture et la récitation retenues. Cette école s'appuie sur la méthode de Abi 'Amrou ad Dani (m. 444 h) que l'auteur considère comme l'un des grand imams [de son école].

Le livre a été rédigé à la fin du règne des Almoravides/début de celui des almohades, à la première moitié du sixième siècle de l'hégire, et appartient, donc, à une époque relativement lointaine dont très peu d'ouvrages nous sont parvenus, particulièrement dans les sciences de la lecture [coranique] ; ce qui fait de ce livre une grâce que nous avons reçue.

Dr. Hassan Hmitou a déployé un grand effort pour établir, annoter et introduire cet ouvrage, dont il nous présente l'auteur et dont il fait ressortir le sérieux, malgré sa concision, et qu'il situe dans son contexte. Cet ouvrage rassemble une matière précieuse ainsi qu'une annotation sérieuse.

Traduction : Mekaoui Abdélilah

At Taqrib wal Harsh al Moutadamine li Qira'ate Qaloun wa Warsh

(Facilitation des lectures [coraniques] de Qalun et Warsh)
Cheikh Abou al Asbagh 'Issa Ibn Mohammed
Ibn Foutouh al Hashimi al Balansi,
connu sous le nom de Ibn al Mourabit (m. 552/1155).

Aucune des sept lectures [du Coran], ou autres, ne bénéficie d'autant d'importance que celle du récitateur de Médine, l'imam Abou Rou'aim Nafi'a Ibn 'Abderrahmane al Madani (m. 169 h), particulièrement auprès des imams et des récitateurs maghrébins, depuis que ces derniers l'ont retenu comme lecture officielle pour eux et qu'ils l'enseignent à leurs descendants, au point qu'elle est devenue une des marques civilisationnelles principales du Maghgreb.

Cette attention particulière a pris plusieurs visages et est apparue sous sa meilleure forme dans la somme des ouvrages en prose et en vers que les les imams de la lecture au Maghreb a produite pour maitriser cette lecture ainsi que ses principes, et dont elle constitue une part importante. Une grande part de cette production attend des générations actuelles de faire le nécessaire : indexation, annotation, publication, pour le profit des chercheurs et du public intéressé.

"At Taqrib wal Harsh al Moutadamane li Qira'ate Qâloun wa Warsh", de Abou al Asbagh 'Issa Ibn Mohammed ben Foutouh al Hâshimi al Balansi, connu sous le nom de Ibn al Mourabit (m. 552 h), vient en tête des ouvrages maghrébins et andalous qui ont traité globalement et avec précision de cette lecture de Médine, en ont rassemblé les principes [à partir] des deux versions les plus fameuses, celle de Abi Sa'id 'Outhman Ibn Sa'id Warsh al Masri (m. 197 h) qui nous est transmise par Abi Youssouf Ya'coub al Azraq de Médine (m. 240 h), et celle de Abi Moussa 'Issa Ibn Mina Qaloun (successeur de Nafi' dans son école de Médine et mort en 220 h), transmise par Abi Nashit Mohammed Ibn Haroun al Marwani (m. 258 h). Ces deux



Rabita Mohammadia des Oulémas
Publications du Centre des Etudes, de Recherche
et de Revivification du Patrimoine

Série : Trésors du Patrimoine(11)

At Taqrib wa l'Harsh al Mutadamine li Qira'ate Qalun wa Warsh

(Facilitation des lectures [coraniques] de Qalun et Warsh)

Cheikh Abu al Asbagh Issa Ibn Muhammad
Ibn Futuh al Hashimi al Balansi,
connu sous le nom de **Ibn al Murabit**
(m. 552/1155).

Établi et annoté par

Dr Hassan Hmitou